الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
-قسنطينة-

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية
(633-791هـ/1235-1388م)
-الجهاز الديني والتعليمي-

رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط

إعداد الطالبة:

صابرة خطيف

إشراف الدكتور:

محمد فرقاني

أعضاء لجنة المناقشة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس:	د.عبد العزيز فيلالي	أستاذ محاضر	جامعة منتوري
المقرر والمشرف:	د.محمد فرقاني	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر
العضو:	د.علاوة عمارة	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر
العضو:	د. إسماعيل سامعي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر

المناقشة يوم: 22 نوفمبر 2004

السنة الجامعية: (1424-1425هـ/2003-2004م)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

إلى رمز العطاء والتضحية...

والدي: عبد الرحمان عيساني

امتنانا وعرفانا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

من الوازع الأخلاقي والأمانة العلمية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون -على الصعيد المعرفي والمعنوي- لإنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

أستاذي الدكتور محمد فرقاني الذي تفضل برحابة صدره وكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وبما أسداه لي من نصائح وتوجيهات قيمة.

أستاذتي الدكتورة بوبة مجاني، التي أخذت بيدي في إرساء هذا البناء وأثرته بتوجيهاتها القيمة، وبما وفرته لي من مصادر هامة ونادرة، لم يكن للدراسة أن تستقيم بدونها.

أستاذي الدكتور عبد العزيز فيلالي الذي منحني من وقته وعلمه ما مكنني من استدراك عدد من النقائص التي شابت هذه الدراسة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين أخذوا على عاتقهم قراءة هذا العمل وتقويمه.

وأدين ببالغ الامتنان إلى الصديقتين -التوأم الذي يندر وجوده-: الأستاذة دلال لواتي، التي احتوت هذا العمل وصاحبته منذ أن كان بذرة إلى أن صار ثمرة، الأستاذة ياسمينة زمولي الصديقة التي شكل وقوفها إلى جانبي دافعا نفسيا هاما لتجاوز العديد من العقبات، إلى جانب دورها في تصحيح قسم هام من فصول هذه الدراسة أثناء مرحلة الطباعة.

كما أتقدم بخالص امتناني إلى الدكتورة فاطمة الزهراء قشي التي كانت بتواضعها وعطائها دعما معنويا هاما ومثالا للأستاذ الذي يسخر للطالب ما أمكنه من موارد تذلل له أيما صعاب، من ذلك استغلال مكتبتها الخاصة ومكتبها بعمارة العلوم، أين تم إنجاز قسم هام من هذا البحث.

وأتقدم بشكري إلى أساتذة اللغة والأدب العربي الذين تفضلوا بتنقيح هذه الرسالة لغويا: الأستاذ: عبد الوهاب بوشليحة، الأستاذة عقيلة قرورو، الأستاذ: مصدق بوعافية، وعلى رأسهم الأستاذة الفاضلة الصديقة: شهرزاد بن يونس.

وإلى الطاقم البيداغوجي لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وإلى عمال مكتبة جامعة منتوري قسنطينة وكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وعمال مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، خاصة السيدة حليمة مقليد وأعوان الأمن بعمارة العلوم بجامعة منتوري.

ومن أفراد عائلتي: ابنة عمتي حسيبة عاشور ووالديها الكريمين، ابن خالي موسى براهامي وابنة أخي نورة، دون أن أنسى صديقاتي: حنان زمولي، ابتسام قحامة، رشيدة كلاع شيراز سكاك.

ولم يمكن لهذا العمل أن يتم في شكله هذا دون صبر وإتقان الآنسة شبيلة زايدي، التي أشرفت على طبع هذه الرسالة.

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: التعريف بالموضوع وإشكالية الدراسة

من أبرز ملامح العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى هو النفوذ الـــذي تحقـــق للفقـــهاء والتزايد الإطرادي في عددهم على مر السنين، مقارنة مع العلماء ذوي الاهتمامات الأخرى[1].

ولعلّ من الأسباب الرئيسية في ذلك المكاسب الأدبية والمادية التي تحققت لهم نظرا للســـلطة الروحية والعلمية التي حازوا عليها، بوصفهم من أبرز الشرائح الفاعلـــة فـــي الحضـــارة العربيـــة الإسلامية. هذا ما جعلهم في احتكاك مباشر مع السلطة السياسية، بحيث أصبح من الصعب التـــأريخ للسلطان وبعض أجهزة "الدولة" بمعزل عن الفقهاء، وبذلك شكل التأريخ للســـلطتين قـــوام الكتابـــة التاريخية في العصر الإسلامي الوسيط.

من هذا المنطلق توجهت عناية عدد من الدارسين الذين تناولوا علاقـــة الســـلطة بالفقـــهاء بالبحث والدراسة في المشرق والمغرب والأندلس في شكل بحوث مستقلة أو ضمن دراسات[2].

إلاّ أنّه وبالرغم من أهمية تلمسان والدور الذي لعبته في تـــاريخ المغـــرب باعتبارهـــا دار السلطان والحاضرة العلمية للمغرب الزياني لم يحظ فيها هذا الموضوع بدراسة مستقلة على غـــرار الحواضر الأخرى إذا استثني من ذلك بعض الدراسات التي أمكن تلمس دور الفقهاء مـــن خلالـــها

---

[1]-يستثنى من ذلك المتصوفة الذين كان العلماء منهم فقهاء أولا.

[2]-يذكر من هذه الدراسات: إبراهيم تامر الكبيسي: دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعيـــة بـــالأندلس فـــي عصري الإمارة والخلافة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980 (لم يمكن الإطلاع عليها).

-محمد أبو العزم داود: الأثر السياسي والحضاري للمالكية وشمال إفريقيا حتى قيـــام دولـــة المرابطيـــن، رســـالة دكتوراه، دار العلوم، القاهرة، 1981، (لم يمكن الإطلاع عليها).

-حسين بن عبد الله: علاقة العلماء بالسلطة في إفريقية في العهد الحفصي، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف: منـــيرة الرمادي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تونس، 1982.

-عمر بن حمادى: الفقهاء في عصر المرابطين، شهادة التعمق في البحث، إشراف: محمد الطـــالبي، كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تونس، 1987.

-جلال الدين بن عباس: "الفقيه الإسلامي الدهاء والتمرد والبحث عن دور في الثقافة السياســـية للمجتمـــع العربـــي الوسيط"، الحياة الثقافية، ع107، 1996.

-حسين مؤنس: شيوخ العصر في الأندلس، ط2، دار الرشاد، 1997.

-علي أومليل: السلطة السياسية والسلطة الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996. =

انطلاقا من تسليط الضوء على الجانب السياسي أو الإداري لتلمسان وللدولة الزيانية[1]، في حين ركزت أغلب الدراسات على الجانب الفكري[2].

وبذلك يأخذ موضوع البحث شرعيته كإضافة في إماطة اللثام عن هذه الظاهرة "الفقهاء والسلطة" بتلمسان الزيانية خلال الفترة الممتدة من سنة (633هـ/1235م) إلى سنة (791هـ/1388م) وهي مرحلة هامة في حياة الدولة وحاضرتها، التي بفضل ما توفر لها من عوامل كانت مجالا خصبا لنشاط عدد هام من الفقهاء، سواء الذين نشؤوا بها أو وردوا عليها، ولامتداد دور بعضهم الآخر غربا وشرقا، رغم الفترات التي غابت فيها السلطة الزيانية لصالح الحفصيين والمرينيين بشكل أخص.

وستتم معالجة هذه الدراسة بمحاولة الإجابة عن الإشكالات التالية:

1-باعتبار الدولة الزيانية قامت على العصبية القبلية وحدها بالمقارنة مع جارتيها - الحفصية والمرينية- التي استندت كل منهما إلى فكر محدد في مشروعية امتلاك المغرب

= -إبراهيم القادري بوتشيش: "مواقف العلماء الأندلسيين من التحديات الصليبية في الأندلس إبان عصر ملوك الطوائف"، في كتابه: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2002/116-130.

(1)-الدراجي بوزياني: نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993. نبيلة حساني: القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الحميد حاجيات، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998.

(2)-يذكر منها: نوار بوحلاسة: الشعر الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، ماجستير في الأدب، إشراف: جودت الركابي، معهد الآداب واللغة، جامعة قسنطينة، 1989م. عبد العزيز فيلالي: "مظاهر الحركة العلمية والفكرية بتلمسان"، في رسالته: تلمسان في العهد الزياني/297-477. ومقاله: "التيارات الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع6، 1999/283-304.

-يحيى بوعزيز: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

-عبد الحميد حاجيات: "الحياة الفكرية بتلمسان"، الأصالة، ع26، 1975/136-156. "تلمسان مركز إشعاع ثقافي في المغرب الأوسط"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، ع10، 1997/181-192. "الحياة الفكرية بالجزائر في عهد بني زيان" في كتاب: الجزائر في التاريخ الجزء الثالث العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984/435-452.

-المهدي البوعبدلي: "أهم الأحداث الفكرية بتلمسان عبر التاريخ"، الأصالة، ع26، 1975/124-125.

ولمزيد من التفصيل ينظر الدراسات الأخرى التي تناولت فقهاء تلمسان ضمن فهرس الرسالة الخاص بالدراسات باللغة العربية.

الأوسط[1]، وباعتبار تلمسان لم تتمتع بمكانة أدبية -وعلمية- كالتي توفرت لفاس ومراكش وتونس وريثة القيروان، فما هي العوامل المؤثرة في علاقة الزيانيين بفقهاء تلمسان؟ هل يمكن تلمسها في إطار مكانة الفقهاء الروحية والعلمية كممثلين للشرع والحراس على تطبيقه، إضافة إلى طابع الثقافة الموسوعي للعصور الوسطى الذي مكنهم من التعمق في علوم أخرى، وبالتالي تحددت وضعيتهم لدى الزيانيين انطلاقا من موروث حضاري يعود إلى أول "دولة ملك" في العالم الإسلامي وهي الدولة الأموية، وتدعمت بالمصلحة المشتركة للطرفين في القضاء على النفوذ الموحدي بالمغرب الأوسط، وبمدّ السلطة الزيانية بالشرعية الدينية، مما يجعلها تتعم بالملك بسلطة مضاعفة تدعمها وتعزز قدراتها الدفاعية داخليا وخارجيا.

2-اهتمام السلطان في حد ذاته بالمساجد هل يعبر عن سلوك ديني؟ أم الوزن الذي يمثله هذا الأخير في الجانب السياسي باعتبار السلطان مؤسسا وراعيا لدور الله، وأن الإمام هو المرشد الديني والروحي للمسلمين في أداء صلواتهم، والمسجد بوصفه مؤسسة دينية ومنبرا للسلطان في المناسبات الدينية، بداية بيوم الجمعة ومكانا للإفتاء والقضاء؟

هاهي الصلاحيات التي تمتع بها قضاة تلمسان؟ هل يمكن الحديث عن جهاز قوي ساهم في استقرار وتحقيق العدل انطلاقا من وزن القضاة الذين اسندت إليهم هذه المهمة، ومن مكانتهم في المجتمع والبلاط الزياني؟

ما هي المعايير التي احتكمت إليها السلطة الزيانية في تولية أئمة وخطباء وقضاة تلمسان؟ هل كانت استجابة لما قدرته كتب الفقه والفتاوى وبالتالي يتضح نفوذ السلطة العلمية في تحديد حيز من مسار السلطة السياسية الزيانية؟ وهل انسحبت هذه الاستجابة على جميع ممارسات السلطة السياسية؟ ما هو موقف فقهاء تلمسان من بعض المظاهر المحدثة؟ وإذا كان تواجد عدد من الفقهاء في الخطط الدينية للدولة أمرا بديهيا فكيف يفسر امتداد نشاطهم لبعض الوظائف والممارسات السياسية؟

كما أخذ الاحتفال بالمولد النبوي وبعدد من المناسبات ذات المنحى الديني والتعليمي عهد أبي حمو موسى الثاني غاية هامة، فهل كانت هذه الطقوس بريئة من التوظيف السياسي للدين الذي يضع السلطة القائمة على القهر والغلبة موضع راع للدين والعلماء؟ هل يمكن الحديث عن سلطة الدين الممثلة في الفقهاء أم سلطة السلطان في توظيف الدين؟

---

[1]-الحفصيين كوارثين للمذهب الموحدي والمرينين كوارثين للعاصمة الموحدية.

3-سيطر الفقهاء على التعليم في المنظومة الفكرية الإسلامية بشكل واسع وكانت محاولات السلطة الزيانية لاحتواء الجهاز التعليمي أساتذة وطلبة جادة ومختلفة الوسائل من استقدام أساتذة وإكرام للعلماء وعقد مجالس علمية، وبناء مدارس والإنفاق عليها، فإذا كان حرص الفقهاء على التعليم مؤسس على بواكير الدعوة الإسلامية فتحت أي إطار يمكن استيعاب محاولات السلطة السياسية لاحتواء هذا الجهاز، هل كان ذلك بدافع الواجب الديني أو الوصاية السياسية؟ وإلى أي مدى استفادت السلطة الزيانية من السلطة الدينية المجسدة في الفقهاء؟ هل حافظ الفقيه على استقلاله بعلمه وسلطته الروحية؟ أم أنّه أصبح جزءا من النظام الحاكم كموظف رسمي لدى الدولة؟

وفي إطار الإنجازات العلمية لفقهاء تلمسان هل يمكن الحديث عن إضافاتهم في هذا الميدان، لا سيما في مجال الفقه، مما يمنح هذه الحاضرة خصوصية مدرسة مستقلة؟ أم أن تناول دورهم تمّ في إطار مذهبي موحد لعلماء المغرب، وبذلك كان تواجدهم في ظل السلطة الزيانية أو غيرها سيان في غياب فروق جوهرية بين دول المغرب الثلاث على المستوى العقائدي والفقهي[1].

ثانيا: صعوبات الدراسة وآليات التجاوز

يصطدم الدارس في هذا الحقل المعرفي بعدة صعوبات بعضها يؤثر على مسار الدراسة بشكل واضح، وهي المشاكل المتعلقة في شق منها بالمصادر، وفي الشق الآخر بصعوبات لا بد من حلها كمرحلة أولى قبل الشروع في العمل، والمتصلة بتراجم العلماء من حيث تحديد قائمة الفقهاء، الذين تشملهم الدراسة بالتثبت من علاقتهم بتلسمان وبالفقه، وضبط إطارهم الزماني وأسمائهم.

---

[1]-دون إهمال خصوصية الدولة الحفصية الموحدية المذهب على المستوى النظري، والتي لم يلق فيها علماء المغرب الأشاعرة المالكية أي مضايقات تذكر مما يوضح في ثنايا هذه الدراسة.

1-ما تعلق بالمصادر

أ-ضياع عدة مصنفات والتأريخ من مصادر ثانوية[1]

فمصادر الدراسة الأولية إذا استثنى من ذلك رحلة العبدري (كان حياته 688هـ/1289م)[2]، تعود إلى النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وهو فراغ كبير يمتد على ما يزيد عن القرن من الزمن، ويلاحظ الأثر السلبي لهذا الإشكال بشكل واضح عند العمل على هذا الحقل الزمني، إذ يشل الاقتضاب في المادة الخبرية يد الدارس عن تناول عدد من المواضيع، ويكفي الرجوع لبعض الجوانب من الدراسة للتدليل على ذلك[3]، يزيد من صعوبة هذا الموقف عدم كشف عدد من الروايات المتأخرة عن مضانها.

كما يفتقد للوثائق الرسمية المتعلقة بعهود التولية الخاصة بوظائف الفقهاء الرسمية، الإشكال ذاته يطرح حول عقود الأوقاف.

ولم يكن ضياع المصنفات مقتصرا على مؤلفات القرن السابع الهجري (الثالث عشر ميلادي) فقط، بل لقد امتد إلى القرن الثامن (الهجري/ الرابع عشر ميلادي) وبعضها الآخر ضاع خلال القرون الموالية، وكانت الظروف التي شهدتها تلمسان في صراعها مع الحفصيين والمرينيين، من الأسباب الرئيسة في اندثار جزء هام من تراثها[4].

وهناك سببا آخر لا يقل أهمية هو أن عدد من المصنفات لم يكتب لها الانتشار في حياة أصحابها، يستشهد في ذلك بما ذكره ابن مرزوق الخطيب[5] في دواعي تأليف كتابه المجموع، والاستطراد في تعريف بعض الأعلام المعاصرين لأسرته.

---

(1)-يصعب الجزم إذا كانت هذه المصادر الأولية ضائعة أو محفوظة لم يتم استغلالها من قبل الدارسين.

(2)-محمد البلنسي العبدري: الرحلة المغربية، تحقيق: أحمد بن جدو، نشر كلية الآداب، الجزائر، (دت).

(3)-ينظر على سبيل المثال جدول رقم (4) / ، فبالرغم من المكانة العلمية التي احتلها بعض الأساتذة خلال القرن السابع لا نقف لهم على أثر في مجال المؤلفات والعلوم المدرسة وبعضها تبقى قليلة، إذا ربطت بالمكانة العلمية لهؤلاء الأساتذة، وبالمقارنة مع ما يتوفر للباحث خلال القرن الثامن. ينظر كذلك ملحق رقم (14)، إذ من بين ثمانية عشرة خطيبا لم يمكن رصد سوى ثلاثة فقهاء خلال القرن السابع، عهد يغمراسن على وجه التحديد.

(4)-من ذلك عدد من المصنفات التي كانت بحوزة أسرة ابن مرزوق الخطيب. للتفصيل ينظر: ابن مرزوق الخطيب: المجموع، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم20 (نسخة مصورة)/ 2ظ، 10ظ. ومصنف آخر في الفقه من عشرة أجزاء يتم ذكره لاحقا.

(5)-المجموع/1ظ.

يمثل كتاب "زهر البستان"[1] دليلا في غاية الأهمية على ما سبق ذكره، فبالرغم من أهميته بجهل مؤلفه، ومصير القسم الضائع منه، وهو الجزء الأول، ولم يرد ذكره في المصنفات المتأخرة سوى عند التنسي (ع899هـ/1493م) [2]، الذي أشار لهذا الكتاب لمن يرغب في الاستزادة عن حروب أبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1358-1388م) ووقائعه، كما يسجل غياب الوثاق الرسمية من عقود تولية وسجلات القضاء، مما يشكل عائقا جوهريا في تناول عدد من القضايا المتصلة بموضوع الدراسة، ويمكن الإشارة إلى بعض المصنفات الضائعة فيما يلي:

•كتب التاريخ:

-"درر الغرر"، أشار له التنسي[3] في حديثه عن حصار تلمسان الخامس (698-707هـ/1298-1037م).

•كتب التراجم:

-"راح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمو وقيل فيه من الأمدح وما يوافق ذلك على حسب الاقتراح" وهو مؤلف في أبي حمو موسى الثاني من قبل التنسي[4]، أشار له في تناوله للمولد النبوي عهده قائلا «وما قاله المولى أبو حمو وقيل فيه من الشعر كثير لا يحتمله هذا المجموع، ونحن نجمعه إن شاء الله في كتاب يختص به بعد فراغنا من هذا المجموع».

وما يؤكد تصنيفه لهذا الكتاب، يقول المقري عنه في كتابه نفح الطيب[5]، وأزهار الرياض[6]، وقد أكد في هذا الأخير أن النص الذي كتبه في نظم الدر والعقيان "أتم مساقا" من كلامه في راح الأرواح[7].

---

(1)-مجهول (كان حيا سنة 764هـ/1362م)، ج2، مخطوط بالمكتبة الجامعية جون ريلاندز (John Rylands) بمانشستر (Manchester)، القسم العربي، رقم283.

(2)-أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي: تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمد بوعياد، المكتبة الوطنية للكتاب والمؤسسة الوطنية للكتاب، 1985/178.

(3)-تاريخ بني زيان/ 132.

(4)-ينظر: تاريخ بني زيان/ 178.

(5)-6/513-514.

(6)-1/243-244.

(7)-المقري: المصدر نفسه، 1/245.

-كتب الرحلات

-"نظم اللئالئ في سلوك الأمالي" للمقري الجد، وهو مصنف في التعريف برحلات هذا الفقيه، واستعراض مساره الفكري منذ حداثة سنه، وإلى فترة متقدمة من حياته، وقد تراوحت هذه الرحلات بين طلب العلم، الحج والسياحة، كما تناول التعريف بأسرته وشيوخه، على أن تركيزه في التعريف بشيوخه وما أخذ عنهم بتلمسان ما يبعث على التساؤل، هل ذلك هو أصل الرحلة؟ أم أحد أحفاده الذي نقل هذا المؤلف وهو أبو العباس المقري[1]، هو الذي ركز على هذه المرحلة من تواجده بتلمسان للأسباب النفسية التي أحاطت بتأليف كتابيه اللذين تضمنا نص هذه الرحلة مما يلي الحديث عند عرض هذين المصدرين؟

وبدون شك أن تسليط الضوء على المصنفات المدونة خلال العصر الزياني في مختلف العلوم، سيكشف لا محالة عن مصادر أخرى ضائعة، هذا ما يطرح إشكالا في غاية الأهمية، كم هي المصادر -بمختلف أصنافها- التي تجهل عن تاريخ تلمسان أو تعد في حكم المفقود؟ وما هي حجم المادة التي تحملها؟ وبالتالي إلى أي مدى يبدو إسهام الدارس في طرق أي موضوع متصل بهذه الحاضرة موفقا في غياب العديد من الوثائق الأصلية؟

ب-افتقار المكتبة التلمسانية لكتب التراجم والفهارس[2] في الفترة موضوع الدراسة

إذا كان النوع الأول وهو كتب التراجم والطبقات يشكل جوهر الكتابة حول أي ظاهرة متصلة بدراسة الأعلام، فكتب الفهارس أو الإثبات أو المشيخات، تعدّ المورد الأول في رصد الحركة الفكرية لأي علم أو ظاهرة.

والدارس للتاريخ الزياني خلال فترة موضوع الدراسة، يلاحظ ندرة هذا النوع من المصادر الزيانية، إذ ترتكز في جملة محددة من الكتب، بعضها ترجم لعدد من علماء تلمسان، على سبيل الإشادة بأهمية هذه الحاضرة، كما هو الشأن مع يحي بن خلدون[3]، أو إبراز لمكانة أسرته، كما هو

---

(1)-أزهار الرياض، 5/12-75. نفح الطيب، 5/205-207، 215-254.

(2)-يطلق على هذا النوع من المصنفات كتب الفهارس أو المعاجم أو المشيخات أو الثبت وهو مؤلف يسجل فيه العالم ما قرأه من مؤلفات في مختلف العلوم بذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه والشيخ الذي قرأه عليه أو تحمله عنه وسنده إلى الملف الأول وأحيانا يذكر زمان ومكان الدرس وتاريخ الانتهاء منه للتفصيل ينظر عبد العزيز الأهواني، "كتب برامج العلماء في الأندلس" مجلة معهد المخطوطات العربية، مج1، ج1، ماي 1955/ 91 وما بعدها. عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، اعتناء إحسان عباس، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت (دت)، 1/38-41.

(3)-المصدر السابق، 1/100-164.

الشأن مع ابن مرزوق في كتابه المجموع[1]، أو التأريخ لبعض السلاطين، مثل ذلك كتاب المسند للمؤلف نفسه[2]، والجزء الذي تناول فيه ابن خلدون[3] علماء تلمسان الذين انضموا إلى المجلس العلمي لأبي الحسن المريني.

2-ما تعلق بالموضوع:

تقوم هذه الدراسة في شق أساسي منها على استغلال المادة المصنفة حول تراجم الفقهاء، وفي ظل توزع معطيات هذه التراجم على أصناف عديدة من المصادر تثرى مدارك الدارس لطرق مواضيع مختلفة يوفرها كل صنف منها، وإذا كانت كتب التراجم والطبقات أكثر من تساعد في التعرف على بعض المترجم لهم من حيث تحديد زمانهم ومكانهم واختصاصهم العلمي، فإنها بتركيزها على الجوانب الفكرية والأخلاقية تدفع الدارس للبحث عن المعطيات المتبقية للمترجم له في أصناف أخرى من المؤلفات، على أن هذه الأخيرة لا يمكن استغلالها بشكل دقيق إلا بعد جمع مادة متكاملة عن العلم المراد دراسته في ظل الإشكالات التالية:

أ-علاقة الفقهاء بتلمسان: لم تكن النسبة للمدينة في كتابات الفترة الوسيطة دليلا في كل الأحوال على مكان الميلاد أو النشأة وخير دليل على ذلك أسرة المقري التي احتفظت بنسبها المقرة[4] قرونا متوالية بعد استقرارها بتلمسان[5]، وبذلك كان على الدارس التحقق من علاقة المترجم لهم بتلمسان من حيث كونهم مارسوا أي نشاط أو أقاموا بها تدعم ذلك بالنسبة لتلمسان، أو لم يتدعم وهو عكس ما جرت عليه كتابات المتقدمين ومن تبعهم من المحدثين.

فقد عدّ العالم الصوفي سليمان بن علي المعروف بعفيف الدين التلمساني (610-690هـ/1213-1291) ضمن علماء تلمسان في الوقت الذي يجهل متى غادرها إذا كان مولده بها؟ وكل ما بحوزة الدارس يخص مكانته ودوره بالمشرق[6]، الطرح نفسه يصدق على الفقيه الأديب

---

(1)-المصدر السابق/ 2 و، وما بعدها.

(2)-المصدر السابق/ 265-268.

(3)-التعريف/ 21 وما بعدها.

(4)-بلفظتين فتح الميم وتشديد القاف أو فتح الميم وسكون القاف إحدى قرى الزاب بإفريقية. ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/420. المقري: 5/279، 340.

(5)-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 2/191-226. المقري: أزهار الرياض، 5/29. نفح الطيب، 5/203- 204، 279.

(6)-للتفصيل حول المصادر والدراسات التي ترجمت له على أسباب كونه تلمسانيا، ينظر: الذهبي، الإعلام بوفيات الأعلام، تحقيق مصطفى بن علي عوض وربيع أبو بكر عبد الباقي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 1993، 2/470. الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، (دت)، 2/72-76. ابن كثير،: البداية=

أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يحي بن عبد الواحد المعروف بابن أبي حجلة التلمساني (725-776هـ/1324-1374م) الذي لا نعرف أنه دمشقي المنشأ إلا من خلال أحد المؤلفات لابن الأحمر[1]، الذي ترجم له ضمن شعراء المشرق، في حين تناولته باقي الروايات[2] والدراسات[3] على أساس نسبته لتلمسان.

وإذا كان عدد من استقر بالمشرق من التلمسانيين -مولدا أو نسبا- ممكن الحصر، فإن من غادرها إلى الأندلس والمغرب الأقصى خاصة وبرز خارجها كثيرا، إذ أمكن رصد عدد معتبر من العلماء والفقهاء المنسوبين، لتلمسان على أمل أن تتوفر للدراسة ما يحدد دورهم بها يذكر منهم على سبيل التمثيل أبو العبد الله محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني ثم المكناسي (ت818هـ/1415م) [4]، وأبو الحسن علي بن يحي بن سعيد بن مسعود بن سهل الأنصاري القلني الأصل التلمساني (كان حيا خلال النصف الثاني من القرن السادس أو النصف الأول من القرن السابع الهجري/ النصف الثاني من القرن الثاني عشر أو النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي)[5].

=والنهاية، دار الفكر العربي (دت)، 326/13. خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط11، دار العلم للملايين، 1995، 130/3. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (دت)، 207/4. عمار هلال: العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين الميلاديين (3-14هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995/246. أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ط2، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، تونس، 1985، القسم الثاني/ 261-262.

[1]-نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان ودراسة في حياته وأدبه، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1967/ 228-229.

[2]-ينظر: ابن فهد المكي: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت (دت)/ 161-162. حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف بالتقايا وبيلك الكبيسي، مكتبة الرباط، ج1، 1941/ 117، 307، 624. ج2، 1943/994، 1189. البغدادي: هدية العارفين: 113/1،136. عبد اللطيف رياضي زاده: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، تحقيق محمد التونجي، مكتبة الخانجي، مصر، (دت)/ 166-187.

[3]-عبد العزيز بنعبد الله: الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1975، 72/1. عمر رضا كحالة: المرجع السابق، 270/4. خير الدين الزركلي: المرجع السابق، 103/3. أبو القاسم محمد الحفناوي: المرجع السابق، القسم الثاني/ 261-262.

[4]-مصادر ومراجع ترجمة: الونشريسي: الوفيات/138. القرافي: توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (دت)/ 214. ابن القاضي/201. التنبكتي: المصدر السابق/ 497-499. محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (دت)/ 251.

[5]-مصادر ترجمة: ابن عبد الملك: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الأول، القسم الأول، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، سلسلة المكتبة الأندلسية (دت)/ 213. يحي بن خلدون، المصدر السابق، 101/1.

بطرح إشكال أخر في هذا المجال حينما لا تفصح كتب التراجم عن هويـــة المـــترجم لـــهم بشكل دقيق، كما هو الشأن مع أبي زيد عبد الرحيم بن عمر البزناتي من العلماء البارزين في مجـــال الفقه والذي ترجم له الغبريني[1]، ضمن علماء بجاية ونقل عنه التنبكتي[2]، ولم يمكن التعرف علـــى صلته بتلمسان إلا من خلال إشارة ليحي بن خلدون[3]، في ترجمته لأحد أعلام تلمسان عندما تطـــوق لذكر أساتذته من تلمسان، كما ورد عند ابن مرزوق[4]، في حالة مشابهة دون أن يحظـــى بترجمـــة مفردة رغم أهميته كفقيه.

ب-النسبة للفقه: إذا كان الفقه هو الأحكام الشرعية -الخاصـــة بالعبـــادات والمعـــاملات- المستنبطة من الكتاب والسنة[5] وباقي الأدلة باعتبار كل مذهب[6]، فالفقيه هو العارف بتلك الأحكـــام اجتهادا أو تقليدا[7].

هذا على المستوى النظري، أما عمليا فالدراسة تواجه صعوبة في تحديد حجم المعارف التي يتلقاها الطالب ليرتقي إلى درجة فقيه، إذ يعلم ذلك بشكل مقارب، ويختلف من ترجمة إلى أخـــرى، والأصعب أنه لا يعرف عن التكوين العلمي لعدد كبير من الفقهاء إلا النسبة للفقه، كما هو الشأن مـــع أبي زيد عبد الرحمن بن يعقوب بن علي (كان حيا خلال القرن الثـــامن الـــهجري/ الرابـــع عشـــر ميلادي) [8]، وبشكل استنتاجي انطلاقا من مزاولة أحد الوظائف التي تتطلـــب تكوينـــا فقـــهيا[9]، أو

---

[1]-عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الشـــركة الوطنيـــة للنشـــر والتوزيع، الجزائر، 1971/ 223.

[2]-المصدر السابق/ 226-227.

[3]-المصدر السابق، 1/114-115.

[4]-المجموع/ 10و.

[5]-للتفصيل ينظر: مقدمة ابن خلدون، دار الشعب، القاهرة، (دت)/ 410.

[6]-للتفصيل ينظر: شوقي عبده الساهلي: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي -نشأته، مراحل تطوره، أعلامه، مدارســـه، مذاهبه، أدلة الأحكام، الحكم الشرعي، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مؤسسة علي الصباح للنشر والتوزيـــع، الكويت، 1989/ 152-207. موسى إبراهيم الإبراهيمي: المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الإســـلامي، تقديـــم مصطفى سعيد الخن، دار عمار، شركة الشهاب، الجزائر، سلسلة دراسات إسلامية منهجية هادفـــة رقـــم 4، 1989/ 30-79. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ط1، دار الفكر الجزائر، دمشق، 1986، 1/417-716. 2/733-927.

[7]-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/ 413. محمد جمال الدين القاسمي: الفتوى في الإسلام، تحقيق محمـــد عبـــد الحميد القاضي، إشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، قصر التراث، البليدة، (دت)/ 41-43.

[8]-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المجموع/48و.

[9]-وتتمثل هذه الوظائف في الإمامة والخطابة، والوظائف المتعلقة بالقضاء والمتمثلة في القضاء، المظالم، الإفتـــاء، الشرطة، الحسبة، عقد الشروط والسجلات.

التدريس أو التأليف في هذا المجال في الفقه أو أصول الفقه أو العلوم المرتبطة بالفقه كقواعد الفقه وعلم الفرائض وعلم الشروط والسجلات أو اعتبارا للمكانة العلمية ضمن هذا الإطار.

ويزداد الأمر إشكالا حينما لا تتفق الروايات على اعتبار المترجم له فقيها كما هو الشأن مع أبي بكر محمد بن عبد الله بن داود بن خطاب الغافقي[1](ت685هـ/1287م) [2]، ففي حين ذكر طالبه أنه فقيه[3] ووافقه في ذلك يحي بن خلدون[4] في قوله: أنه كان من أبرع الكتاب... ومعرفة بأصول الفقه، نقل ابن الخطيب[5] عن ابن الزبير (627-708هـ/1229-1308م) أنه «مشارك في أصول الفقه» على أنه تم اعتماده ضمن فقهاء تلمسان على اعتبار أن الرواية الأولى مدعمة من مصدرين مختلفي المورد، أولهما هي الأقدم زمنا ومعاصرة للمترجم له.

وقد دعت منافرة الفقيه التلمساني أبو عبد الله بن هدية لبلديه أبو عبد الله بن خميس أن يصفه في شرحه لإحدى رسائله بجهل الفقه ومعاداة أهله[6]، مع إجماع جملة من الروايات[7] على فقهه.

وفي حين تحددت مكانة بعض الفقهاء انطلاقا من تعمقهم في جملة من العلوم إضافة إلى الفقه، برز البعض الآخر في الأدب والتاريخ كأبي زكريا يحي بن محمد بن محمد بن

---

(1)-مصادر ومراجع ترجمته: المصدر السابق/15-17. البلوي: تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق: الحسن السائح، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المملكة المغربية، الإمارات العربية المتحدة، (دت) 150/16-151. ابن الخطيب: الإحاطة، 426/2-433. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 129/1. التنسي: تاريخ بني زيان/127-128. ابن مريم: المصدر السابق/227. رابح بونار: "أبو بكر محمد بن داود كاتب يغمراسن"، الأصالة، ع3، 1971/21-27.

(2)-ابن الخطيب: الإحاطة، 433/2. وقد أورد يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 129/1) تاريخا متقدما لذلك وهو عاشوراء سنة (636هـ/1238م) وعنه ابن مريم (المصدر السابق/227) على أنه يؤخذ برواية ابن الخطيب للأسباب التالية: أن أبو عبد الله بن خميس المولود سنة (650هـ/1352م) طالبه (للتفصيل ينظر العبدري: المصدر السابق/15-17)، يضاف لذلك ما ذكره رابح بونار (للتفصيل ينظر: "أبو بكر محمد بن داود كاتب يغمراسن/23).

(3)-ينظر: العبدري: المصدر السابق/15.

(4)-المصدر السابق، 129/1.

(5)-الإحاطة، 426/2.

(6)-المهدي أبو عبدلي "أبو عبد الله محمد بن خميس"/9. وللتفصيل حول خلفية هذا الموضوع ينظر طاهر تونات، ابن خميس/ 41 وما بعدها. المهدي أبو عبدلي، "أهم الأحداث الفكرية بتلمسان"/ 128-132. "أبو عبد الله بن خميس"/2-9. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، 269/3-295. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 407/2-411.

(7)-ينظر ابن الخطيب، الإحاطة، 529/2. يحي بن خلدون، المصدر السابق، 86/1، 109، 208. السيوطي، بغية الوعاة، 201/1.

الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون الخضرمي[1] (ولد بعد 732–ت 780هـ/ 183–1378م) كاتب أبي حمو موسى الثاني ومؤرخ البلاط الزياني –الذي لا يعثر له في المجال الفقهي على أي أثر– أو في علوم بعيدة نسبيا عن الفقه، كما هو الشأن بالنسبة لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد العبدري المعروف بالآبلي[2] (681–757هـ/ 1282–1356م) "شيخ العلوم العقلية"[3]، بالمغرب والذي تتلمذ عليه عدد غفير من طلبته وطلبة الأندلس[4]، مع العلم أنه درس الفقه وأصوله[5] إلا أنه لم يبرز كفقيه.

الأمر ذاته يصدق على الفقيه أبو عبد الله محمد بن محمد بن منصور بن علي بن النجار[6] (ت750هـ/1349م) «التعالمي نخبة وقته... [الذي] ساد أهل زمانه في العلوم المعقولة مع شعر نبيل وكتابة رائقة[7].

---

(1)–مصادر ومراجع ترجمته: مجهول: زهر البستان/ 85ظ–86ظ، 92ظ. ابن الخطيب: ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، تحقيق محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، 1981، 2/140–143. ابن خلدون: التعريف/97 وما بعدها. العبر، 13/292–293. المقري: أزهار الرياض، 1/237–242، 246–247. نفح الطيب، 6/396–399، 509–513، 515–517. عبد الحميد حاجيات في مقدمة تحقيقه لكتاب يحي بن خلدون: المصدر السابق، 1/7–63. يحي بوعزيز: المرجع السابق، 2/132–142. محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982/224–227. وداد القاضي: "النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانتها بين النظريات السياسية المعاصرة لها"، الأصالة، ع27، 1975/ 12–13، 29.

(2)–مصادر ومراجع ترجمته: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 1/85، 120. ابن مرزوق: المسند/ 226–227، 138. ابن خلدون: المقدمة، 295–296، 307–308. العبر، 13/189–190، 196–201، 483–484. التعريف/ 21–22، 33–38، 45. الرصاع: فهرست الرصاع، تحقيق: محمد العنابي، ط1، المكتبة العتيقة، تونس، 1967/90 وما بعدها. الونشريسي: المعيار، 2/479–481. 12/175. القرافي: المصدر السابق، /243–244. ابن القاضي: درة الحجال، 2/269. لقط الفرائد/208. جذوة الاقتباس/191–192. التنبكتي: المصدر السابق/224 وما بعدها. المقري: أزهار الرياض، 5/60–66. نفح الطيب، 5/273 وما بعدها.

(3)–ابن مرزوق: المسند/266. ابن خلدون: التعريف/21.

(4)–ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 3/443–444. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/120. ابن مرزوق: المسند/266. ابن خلدون: التعريف/47. الرصاع: المصدر السابق/90، 130، 164. التنبكتي: المصدر السابق/416، 464، 468. المقري: أزهار الرياض، 5/61. نفح الطيب، 5/274.

(5)–ابن خلدون: التعريف/22، 37–38.

(6)–مصادر ومراجع ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/119. ابن مرزوق: المسند/366–308. ابن خلدون: التعريف/47. الونشريسي: الوفيات/118. القرافي: المصدر السابق/242–243. ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190. لقط الفرائد/200.التنبكتي: المصدر السابق/404–405. ابن مريم: المصدر السابق/153–154. المقري: أزهار الرياض، 5/51–53، 56. نفح الطيب، 5/236–238. عباس بن إبراهيم المراكشي: المرجع السابق، 3/263–265.

(7)–يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/119. وأكدت العديد من الروايات على مكانته في "التعليم" ينظر ابن مرزوق: المسند/306. ابن خلدون: التعريف/47. الونشريسي: الوفيات/118.

على أن ما يمنع الثقة في التعامل مع تلك التراجم على اعتبارها لفقهاء راجع إلى المصادر الأولية للدراسة التي لم تطلق هذه النسبة "فقيه على كل من ترجمت أو أشارت له، يؤكد ذلك نسبة بعض الأعلام "للمشاركة في الفقه"[1] بدلا من اعتبارهم فقهاء، ويأخذ الباحث بما ذهب إليه أحد الدارسين[2] من أن الأساتذة هم الذين كانوا يمنحون لطلبتهم هذا اللقب بعد تحصيل قدر من المعارف، على رأسها الفقه.

هـ-أسماء الفقهاء:

بناء على الأشكال المتعلق بأسماء الفقهاء ثم ضبط ذلك بمقارنة الصيغة إلى ورد عليها في مختلف المصادر، ما تطلب إصلاح بعضها، كما هو الشأن مع أبي عبد الله محمد بن علي بن الحمّال[3] (كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م)[4]، فقد ذكره يحيى بن خلدون[5] في ترجمته له بهذه النسبة، وأكد على ذلك في ترجمته لوالده بأنه: «ابن الحمّال بالحاء المهملة»[6]، وفي أزهار الرياض[7]، ونفح الطيب[8] ورد نقلا عن رحلة طالبه أبو عبد الله المقري باسم "ابن الحمّال"، على أن الدراسة أخذت بما ذهب إليه يحيى بن خلدون على اعتبار تأكيدها اللفظي، وورود تلك اللفظة في ثلاث مواضع من مؤلفه على ذلك النحو، إضافة إلى كونها تحمل النسبة للوظيفة، حمّال، كما هو الشأن بالنسبة للعديد من أسماء الأعلام خلال العصور الوسطى، كابن النجار وابن الفحام...

الإشكال ذاته طرح مع الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن حكم الكناني السلوي[9]

---

(1)-ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر الثامن، القسم الأول، /270. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 103/1.

(2)-محمد منير سعد الدين: المرجع السابق/182.

(3)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 117/1-118. المقري: أزهار الرياض،57/5-58. نفح الطيب، 242/5.

(4)-كان حيا عند تأليف يحيى بن خلدون لمؤلفه تمثل السنة أول فترى محتملة لبداية تأليف كتابه والسنة الثانية آخر ما وصلنا من مؤلفه.

(5)-المصدر نفسه، 117/1-118. ترجمة رقم 48 و52 هي: الترجمة نفسها مع بعض الاختلاف ولم ينتبه المحقق إلى دمجهما ضمن الترجمة رقم 52، لأن الأولى في غير محلها.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 118/1 ترجمة رقم 51.

(7)-المصدر السابق، 57/5.

(8)-المصدر السابق، 242/5.

(9)-مصادر ترجمته: ابن خلدون: التعريف/59-60. التنبكتي: المصدر السابق/41. المقري: أزهار الرياض، 19/5 وما بعدها. نفح الطيب، 224/5-230.

(ت737هـ/1336م)، ففي حين ترجم له ابن خلدون[1]، تحت اسم أبو عبد الله محمد السلاوي أورده طالبه أبو عبد الله المقري[2] بالاسم الأول، وتم اعتماد ذلك على أساس العلاقة بين المترجم والمترجم له، كما انفرد بذكر اسمه كاملا، وقد تدعمت هذه الرواية بما ذكره ابن الخطيب[3] والتنبكتي[4] الذي أكد على أنه شهر بأبيه أبي إسحاق.

وقد مكنت صلة القرابة في تركيب بعض الأسماء تمثل ذلك في: يحيى بن خلدون الذي تم ضبط اسمه الكامل بناء على ما ورد في تعريف أخيه بنفسه[5]، وأبو الحسن المقري[6]، (كان حيا ما بين 769--777هـ/1369-1375م)[7]، بناء على ترجمة ابن عمه أبو عبد الله المقري.

د-فترة حياة الفقهاء:

فيما يخص فترة حياة الفقهاء، عانت الدراسة من تضارب المصادر في ترجمتها لبعض الفقهاء، وعدم تصريحها بذلك في البعض الآخر ما تطلب معالجة.

وقد اعتبر أن أبو زيد عبد الرحمن بن يوسف بن على بن أبي زاغ[8] كان حيا سنة (730هـ/1329م)، بناء على ما ذكره ابن مرزوق الخطيب[9] من سفارة هذا الفقيه رفقة والده أبو العباس أحمد بن مرزوق[10]، (681[11]-741هـ[12]/1282-1340م)، لأبي تاشفين عبد الرحمن الأول (718-737هـ/1318-1336م)، إلى السلطان المريني أبي سعد عثمان (710-731هـ/1310-

---

(1)-التعريف/59-60.

(2)-ينظر المقري: أزهار الرياض، 19/5 وما بعدها. نفح الطيب، 224/5-230.

(3)-الإحاطة، 201/2.

(4)-المصدر السابق/41.

(5)-ابن خلدون: العبر، 795/14-796.

(6)-أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي المقري، مصدر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1.

(7)-كان حيا عند كتابة يحيى بن خلدون لمؤلفه.

(8)-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المجموع، 23و. المسند/120-121.

(9)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(10)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 115/1. ابن مرزوق: المجموع/1ظ وما بعدها. ابن القنفد: أنس الفقير/93، 94. شرف الطالب/86. تقي الدين المكي: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1964، 173/3-174. ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: عبد المنعم خان محمد، ط2، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1972، 354/1. الونشريسي: المعيار، 442/1.

(11)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 115/1. ابن مريم: المصدر السابق/27.

(12)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 115/1. أبو الطيب المكي: المصدر السابق، 174/3.

1330م)، في شأن التوسع الزياني ضد الحفصيين عهد أبي يحيى أبي بكر (718-747هـ/1318-1346م) [1].

وقد تحددت سنة وفاة أبي عبد الله بن النجار بسنة (750هـ/1349م)، بناء على مايلي: ذكر طالبه أبو عبد الله المقري أن ذلك في الوباء العام[2] وحددها في موضع آخر بالسنة السابق ذكرها[3]، أما يحيى بن خلدون[4] وأخوه عبد الرحمن[5] فقد أرجعها للواقعة نفسها، لكن حددها بسنة (749هـ/1348م)، وعنهما عدد من القدماء[6] والمحدثين[7] على أنّه يؤخذ برواية المقري، لأنها أقرب من الحدث صاحبها توفي سنة (758هـ/1356م) وهي مدعمة بثلاث روايات مستقلة في التاريخ، لهذا الحدث أولها لابن مرزوق[8] وثانيها لابن القنفد[9]، وهي السنة التي توفي فيها والده، وثالثها لابن قاضي شبهة[10]، إضافة إلى أن الونشريسي[11] قد وقع في خلل يجهل إذا كان سهوا منه[12]، حينها جمع بين وفيات هذا الطاعون على أساس أنها ضمن وفيات سنتي 749هـ، وبين من

---

(1)-للتفصيل حول هذه السفارة ينظر: ابن خلدون: العبر، 12/773-777، 13/221-224، 522-524. الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 68/1966. التنسي: تاريخ بني زيان/143-145. محمد عيسى الحريري: تاريخ المغرب الإسلامي في العصر المريني (610-829هـ/1213-1465م)، ط1، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت/106-107، روبار برونشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، 1/178-180.

(2)-ينظر: المقري: أزهار الرياض، 5/53. نفح الطيب، 5/238.

(3)-ينظر: المقري: أزهار الرياض، 5/50. نفح الطيب، 5/236.

(4)-المصدر السابق، 1/119.

(5)-التعريف/47.

(6)-الوشنريسي: الوفيات/118. وعنه ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190. لقط الفرائد/200. كما نقل التنبكتي (المصدر السابق/405) عن عبد الرحمن بن خلدون، وعنه ابن مريم (المصدر السابق/126).

(7)-محمد عبد الله عنان: لسان الدين بن الخطيب حياته وتراثه الفكري، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة/1968/280. ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، ط3، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965/22. المرجع السابق/129. محمد بن مخلوف: المرجع السابق/221. عبد الحميد حاجيات: "الحياة الفكرية بتلمسان"/152.

(8)-المجموع/17و. المسند/265. هامش 4 بناء على المخطوط -أ- التي عمل عليها المحقق، والتي نسخت في حياة صاحبها، وبذلك يكون التصحيح الذي قام به في المتن في الصفحة نفسها في غير محله.

(9)-أنس الفقير/47.

(10)-ابن قاضي شبهة: طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ، 3/16.

(11)-الوفيات/200-205.

(12)-لأنه ذكر في موضع من كتابه المعيار (10/65) أن الطاعون حل بتونس سنة 750.

توفى غرقا في أسطول السلطان أبي الحسن المريني (731-752هـ/1330-1351م)، علما أن تاريخ هذا الحادث يعود إلى سنة 750هـ[1]، وهو ذات الخطأ الذي وقع فيه ابن القاضي[2] الذي نقل عنه.

ثالثا: منهج وأقسام الدراسة

يخضع منهج الدراسة لموضوع البحث وفي هذه المرحلة المبكرة من حياة الباحث العلمية يصعب الحديث عن امتلاك منهج قائم بذاته، إنما استغلال مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تمده بالإجابة عن الإشكاليات التي تمحورا حولها دراسته.

ففي المرحلة الأولى اتجه الباحث لجمع كل ما يمت بصلة لتلمسان وأعلامها من مختلف المضان، وفي المرحلة الثانية تمت معالجة هذه المعطيات بالتحقق من صلتها بالفترة موضوع الدراسة، وبعلاقتها الفعلية بتلمسان -على النحو الذي تم الحديث عنه آنفا، ثم بضبط أسماء وفترة حياة الفقهاء، وأخيرا بتويب هذه المادة على ضوء الخطة التي أعدت للموضوع.

وعمدت إلى آليات المنهج الوصفي في الحديث عن علاقة السلطة الزيانية بالفقهاء من خلال عدد من المظاهر، كما وظف الإحصاء في رصد أنشطة كل الفقهاء الذين شملتهم الدراسة، وللإجابة عن بعض الإشكالات أحتيج للتحليل والاستنباط والاستقراء وأحيانا المقارنة.

وقد هيكل هذا العمل في مقدمة وثلاث أبواب وخاتمة وعدد من الملاحق.

رابعا: مصادر ومراجع الدراسة عرض وتحليل

لم يعد تدوين التاريخ مقتصرا على نوع محدد من المصادر، فكلما اتسعت وتنوعت موارد البحث، كلما ازداد العمل ثراء وامتلك صاحبه آليات الفهم العميق والصحيح للحدث التاريخي، وبالتالي الوقوف على علل الأحداث والابتعاد عن المزالق والزلات.

ونظرا للدور الذي لعبه الفقهاء في تاريخ العالم الإسلامي، فإنّ أي دراسة تمس هذه الشريحة لا بد لها من الرجوع إلى أصناف متنوعة من المؤلفات، تأخذ ترتيبها انطلاقا من أهميتها في موضوع الدراسة، ومن الجوانب التي يتم التطرق إليها، وعليه حاولت الوقوف على عدد هام

---

[1]-للتفصيل ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الشماع (كان حيا سنة 861هـ/1456م)، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: محمد بن الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1984/99.

[2]-لقط الفرائد/200-201.

من المصادر الأولية والثانوية، ومن الدراسات الحديثة العربية والأجنبية على أمل التوفيق في تناول هذا الموضوع.

وقد تم تصنيف هذه المصادر إلى:

1-كتب التراجم والطبقات والمناقب والمذكرات والموسوعات.
2-كتب التاريخ
3-كتب الفقه والفتاوى
4- كتب التراث السياسي
5-كتب التعليم والعلوم
6-الدراسات المعاصرة

1-كتب التراجم والطبقات والمناقب والمذكرات والموسوعات

أ-كتب التراجم والطبقات والمناقب والمذكرات

يلتقي هذا الصنف من المصادر من حيث نوعيته مع كتب التاريخ، غير أنه يسلط الضوء على تاريخ فرد أو مجموعة من الأفراد تجمعهم علاقة علمية أو أدبية أو سياسية واحدة، أو فترة زمنية محددة ومكان واحد، وقد يترجم لأصناف مختلفة ضمن مؤلف واحد ولفترات زمنية متعاقبة، ورقعة جغرافية واسعة. كما يلتقي في بعض الأحيان مع كتب الأدب من حيث إيراد منتخبات نثرية أو شعرية للمترجم له.

وبالرغم من أهمية المادة التي تقدمها هذه المصادر[1]، إلاّ أنها قد تخضع للعوامل النفسية أكثر من أي صنف آخر من المصادر، من حيث التراجم التي تقدمها، يلاحظ ذلك بشكل جلي في

---

[1]-للتفصيل ينظر: عدنان درويش: "كتب التراجم منجم التاريخ العربي"، الفكر العربي، ع27، 1982/149-168. ملكة أبيض: "كتب التراجم ومكانتها في دراسة الثقافة العربية الإسلامية"، الفكر العربي ع27، 1995/169-184. الشريف محمد: "ملاحظات منهجية لقراءة جديدة لكتب التراجم المغربية-الأندلسية، قراءة في كتاب "عالم علماء الأندلس لدومنيك أورفوا" في كتاب التراث المغربي والأندلسي القراءة والتوثيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، منشورات الكلية، سلسلة ندوات رقم 4، المغرب، 1991/509 وما بعدها. أمين توفيق الطيبي: "كتب التراجم وأهميتها للباحث في تاريخ الأندلس الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ع12، 1995/248 وما بعدها.

التفاوت الكمي في المادة الخبرية بين ترجمة وأخرى[1]، بل وإغفال الترجمة لبعض الأعلام ذوي الشأن، ما يدفع إلى التساؤل، هل هي عملية متعمدة لسبب أو لآخر؟ أم أنها آثار الذاكرة الشفهية والقسم الضائع من المصادر الأولية؟ المؤكد أنّه يصعب استبعاد كلا السببين.

وكمثال على دور العوامل النفسية في صياغة الترجمة في ظل الانبهار بها، الترجمة التي قدمها أحد طلبة أبو عبد الله الشريف لأستاذه، فبالرغم من أهميتها والتفاصيل التي أوردها حول نشاطه العلمي وسلوكه[2]، إلاّ أنها لا تخلو من المبالغة خاصة عند الحديث عن مكانته في مجال الزهد، باعتباره من كبار متصوفة عصره[3]، وهو ما لم تقف عليه الدراسة من خلال المصادر العديدة التي ترجمت له، وحتى تدريسه للتصوف لم يأخذ أولوية خاصة، بل ضمن مجموعة من العلوم التي أمكن حصرها بشكل تقريبي من خلال نشاطه بالمدرسة اليعقوبية.

مثال آخر يؤخذ من الترجمة ذاتها في حديث المؤلف عن علاقة أبي عبد الله الشريف بالملوك قائلا[4]: «يتباعد عن الملوك مع إقبالهم عليه وحرصهم على قربه ورفعته ما تولى أمرا من أمور الدنيا، بل يقف مع العلم حيث وقف»، وهي رواية تتعدى المبالغة لتقديم خبر لا صحة له يتجلى ذلك من خلال انضمام المترجم له للمجلس العلمي لأبي عنان المريني (749-760هـ/1348-1358م) [5]، ولعلاقته بالسلطة الزيانية وخاصة بأبي حمو موسى الثاني[6].

مثال آخر حول تقديم معطيات متجاوزة من قبل بعض المصادر، كتلك الترجمة التي قدمها ابن مريم[7] لأبي الحسن علي بن عبد الله بن عبد النور[8] (ت 764 أو 765هـ/ 1362-1363م) [9]

---

[1]-مثال على ذلك شخصية أبو الخير بركات الباروني الجزائري (كان ما بين 760-791هـ/ 1358-1388م). مصادر ترجمة الونشريسي: المعيار، 1/190، 4/301، 5/94 وما بعدها. التنبكتي: المصدر السابق/ 147. الذي انتقل إلى تلمسان بدعوى من أبي حمو موسى الثاني لمكانته الفقهية ورغم ذلك تبقى معطياتنا حوله ضئيلة يمثلها من صنف كتب التراجم مصدر متأخر هو التنبكتي (المصدر السابق/ 147) الذي نقلها بدوره عن الونشريسي.

[2]-للتفصيل ينظر التنبكتي، المصدر نفسه/ 432 وما بعدها.

[3]-ينظر: التنبكتي: المصدر نفسه/ 440-441.

[4]-التنبكتي: المصدر السابق/ 439.

[5]-ينظر / 39 من الدراسة.

[6]-ينظر / 99، 190 - 191 من الدراسة.

[7]-المصدر السابق/ 144.

[8]-مصادر ترجمته: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 1/122. ابن مرزوق: المسند/ 173، 267. ابن خلدون: التعريف/ 46-47. ابن مريم: المصدر السابق/ 144.

[9]-ابن خلدون: التعريف/ 47.

في قوله أنه «كان زاهدا ورعا من أكابر العلماء التلمسانيين»، وهو ما لم تصرح به الروايات الأولية، بل أكثر من ذلك أن ابن خلدون[1] ذكر أنه لم يكن على درجة كبيرة من الفقه. هذا ما يدعو للتثبت عند التعامل مع أي ترجمة. ويقع الدارس في حيرة كبيرة حيال التراجم المتعرف عليها من خلال مصدر واحد أو رواية واحدة في ظل عمليات الاقتباس الحرفي -في أغلب الأحيان- للمصادر المتأخرة عن مثيلاتها المتقدمة، وهو ما يدعو لسؤال في غاية الأهمية ما مدى صحة المعلومات التي تم استغلالها في هذه الدراسة انطلاقا من الروايات المشار إلى خصوصياتها آنفا، وهي تمثل عددا لا يستهان به من التراجم.

وهناك ملاحظة لا يجب إغفالها أيضا، هو أننا لا نقف في أغلب الأحوال -سوى على تراجم "الصفوة"- وهو ما صرح به ابن الخطيب في مقدمة كتابه "الإحاطة في أخبار غرناطة"[2]- أو من كان لهم حظ في الورود في كتب التراجم نظرا للعلاقة بين المترجم والمترجم له على أساس صلة القرابة، أو التلمذة، أو الصداقة أو المكانة العلمية أو السياسية.

وعند البحث في تاريخ العلماء ترتكز جل المادة المتقدمة على الجوانب الفكرية للمترجم له، وعلى الإشادة بأخلاقهم وبذلك تأخذ منحى العمل المناقبي، ما يدعو للبحث عن المادة المتصلة بعلاقة الفقهاء بالسلطة في أصناف أخرى من المصادر في أغلب الأحيان، كما أنها تطرح إشكالات داخل الحقل الفكري في حد ذاته، من حيث أنها لا تعني -غالبا- إلا بكبار العلماء وبالحديث عن دورهم في مرحلة النضج والعطاء والإشارة إلى طلبتهم البارزين، وهي لا تعطي كذلك أهمية للعلوم، والمؤلفات التي درسها هؤلاء إلا بشكل عابر أو بالتركيز على العلم الذي برزوا فيه، ما يجعل الدارس عاجزا عن تكوين صورة دقيقة عن المراحل التي يمر بها العالم والمصنفات والأساتذة الذين أخذ عنهم، وهذا ما صادفته الدراسة عند محاولة تحديدها الدقيق للمراحل التي مر بها فقيه تلمسان ليرتقي لهذه المرتبة في ظل ندرة كتب الفهارس في الفترة موضوع الدراسة مما سبقت الإشارة إليه.

ويتم تناول هذه المصادر فيما يلي:

---

(1)-المصدر السابق/ 46.

(2)-«فمنهم من اعتنى بإثبات حوادث الزمان، ومنهم من اعتنى برجاله بعد اختبار الأعيان عجزا عن الإحاطة بهذا الشأن عموما في أكثر الأقطار، وخصوصا في بعض البلدان...». المصدر السابق، 81/1.

أ- كتابات ابن الخطيب (713-776هـ/1313-1374م)

يعد ابن الخطيب من علماء وساسة الأندلس البارزين، ضف في علوم مختلفة، أقام فترة بالمغرب الأقصى وبتلمسان سنة 752هـ[1]. وشارك في دواليب السياسة متقلبا في ولائه بين المرينيين والزيانيين، كما جمعته علاقة مودة مع فقهاء تلمسان يذكر منهم ابن مرزوق الخطيب ويحي بن خلدون وأخيه عبد الرحمن[2] هذا الأخير ليس بوصفه من فقهاء تلمسان إنما بالنظر لوزنه العلمي والسياسي ولدوره في تدوين والتنظير لتاريخ المغرب.

-الإحاطة في أخبار غرناطة: يعد هذا المصنف الذي كان المؤلف بصدد إتمامه سنة 772هـ/1370م[3] من كتب التراجم البلدانية خصص القسم الأول منه للتعريف بهذه البلدة وباقي الأقسام للترجمة لأعلام غرناطة الذين ولدوا أو نشأوا أو وفدوا عليها في مختلف مراحل تاريخها، وأفاض في ذكر معاصريه من رجال السياسة وأهل العلم والأدب من إيراد منتخبات من أشعارهم أو نثرهم إن كان لهم إسهام في هذا الصدد وقد ترجم لعدد من فقهاء تلمسان.

من ذلك الترجمة الموسعة التي قدمها لشيخه أبو عبد الله المقري، وقد قيد عنه أثناء مقامه بغرماطة جزءا من محتوى رحلته "نظم اللآلي في سلوك الأمالي"[4]، كما حضر بعض مجالسه للقضاء بفاس[5]، وقد كان معجبا بشخصه بقدر المكانة العلمية يتجلى ذلك في وصفه له[6]، وفي الرسالة التي بعضها في الشفاعة له باسم سلطانه من الأندلس إلى أبي عنان المريني سنة 757هـ/1356م) [7]، وبذلك يعد مصدرا رئيسيا في التعريف بالمقري وبعلاقته بالمرينيين.

وتكمن أهمية هذا المصنف كذلك في الترجمة التي قدمها حول أبي عبد الله بن خميس، والتي ترجم لها في مؤلف آخر من مصنفاته يعد في حكم المفقود وهو كتاب "عائد الصلة"، وقد

---

(1)-ينظر ابن الخطيب: ريحانة الكتاب، 1/244-247. 2/89-92.

(2)-حول علاقة ابن الخطيب بالأخوين ابن خلدون، ينظر على سبيل الذكر: الإحاطة، 4/588-604.

(3)-ينظر محمد عبد الله عنان في مقدمة تحقيق للإحاطة، 1/6.

(4)-ابن الخطيب: المصدر السابق، 2/191 وما بعدها.

(5)-المصدر نفسه، 2/195.

(6)-المصدر نفسه، 2/194-195.

(7)-المصدر نفسه، 2/197-200.

كشف من خلال نقله لإحدى قصائد المترجم له والتي مطلعها «عجبا لها أيذوق طعم وصالها...» عن خير هام من تكوينه الفكري، والإشكال الذي أثارته حول انتحاله للفلسفة.

وقد يسرت شهرة كتاب **الإحاطة**، أهميته، توفره في المغرب والمشرق نقل عدد من المصادر عنه يذكر منها: الديباج لابن فرحون[1]، بغية الوعاة للسيوطي[2]، نيل الابتهاج للتنبكتي[3]، نفح الطيب للمقري[4]، نشر المثاني للقادري[5].

-نفاضة الجراب في علالة الاغتراب: يعد هذا المؤلف منصنف المذكرات الشخصية الذي ألفه في الفترة التي قضاها في منفاه بـ"سلا" ما بين (761-763هـ/1359-1361م) [6].

وتكمن أهميته في دراستنا في المادة الهامة التي قدمها عن علاقة ابن مرزوق الخطيب بأبي سالم المريني (760-762هـ/1358-1360م).

ب-كتابات ابن مرزوق الخطيب (711-781هـ/1311-1389م)

تأخذ كتابات ابن مرزوق الخطيب أهميتها انطلاقا من كونه من كبار علماء تلمسان، ولد ونشأ بها وأمضى فيها شطرا هاما من حياته العلمية والعملية، وكان لدور أسرته بتلمسان عاملا بارزا في تعزيز مكانته.

-**المجموع**: رغم الوضعية التي وجد عليها هذا المخطوط[7] فإنه يعد مصدرا بالغ الأهمية في التعريف بأسرته من فقهاء تلمسان، والده، وجده لأبيه وجده لأمه أبي إسحاق التنسي وشقيقه أبي

---

(1)-المصدر السابق.

(2)-المصدر السابق.

(3)-المصدر السابق.

(4)-المصدر السابق.

(5)-المصدر السابق.

(6)-للتفصيل ينظر محمد عبد الله عنان: لسان الدين بن الخطيب/ 242-243.

(7)-مصدر سابق، يوجد بتر في عدد من أوراقه، إضافة إلى استحالة قراءة عدد آخر من الأوراق والفقرات جراء سيلان الحبر عليها، وبياض في بعضها الآخر.

الحسن التنسي[1] بصغر الأخ السابق الذكر[2]، (ت ما بين706هـ/ 1306م)، وختمه في التعريف بنفسه.

وقد ارتكزت المادة التي قدمها صاحب المجموع على أسرته وشخصه على ثلاث أصعدة، المكانة العلمية، جانب الزهد والصلاح والتصوف والحضوة السياسية يهمنا في ذلك الدور العلمي وعلاقة هذه الأسرة بالسلطتين الزيانية والمرينية.

ويكتسي هذا المصنف أهمية أخرى من خلال عدد هام من التراجم التي قدمها عن فقهاء تلمسان من خلال معاصرتهم لأفراد أسرته السابق ذكرهم، وفي التعريف بعدد من الأسر الفقهية بتلمسان والتي كان مصدرا وحيدا في ترجمتها -إذا استثنى من ذلك الأسر الفقهية التي وردت عند يحي بن خلدون[3]، وأخيه عبد الرحمن[4]- وفي تحديد علاقتها بالبلاط الزياني انطلاقا من الجهاز الديني والتعليمي.

رغم أن ابن مرزوق[5] أفصح في بداية مؤلفه أن من دواعي كتابة هذا المجموع الاقتداء بمن سبقه في هذا المجال وضياع عدد من المصنفات في مجال تراجم الصلحاء والعلماء رغم شهرة هذه الأسرة على نحو ما ذكره، إلا أنه وبالنظر للظروف التي تم فيها وضع هذا المصنف، وما ناله من أذى من قبل السلطة المرينية، وبالنظر لغزارة المادة التي قدمها حول حضوته وأسرته في البلاط الزياني والمريني على وجه الخصوص يكشف عن هدف آخر لهذا المصنف وهو دفاعه عن نفسه في ظل النكبات التي تعرف لها بعد عهد أبي الحسن[6] المريني (731-749هـ/1330-1348م).

ورسالة صريحة لفك أسره نظير الابتعاد عن السياسة والانقطاع إلى الله -عز وجل- والرحيل نهائيا للحجاز لمجاورة قبر النبي[7].

---

(1)-مصادر ترجمته: العبدري: المصدر السابق/ 11. يحي بن خلدون: المصدر السابق، 144/1. ابن مرزوق: المجموع/ 17ظ وما بعدها.

(2)-العبدري: المصدر السابق/11.

(3)-المصدر السابق.

(4)-التعريف.

(5)-المجموع/ 1ظ.

(6)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/ 49ظ- 50و.

(7)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/ 50و-ظ.

تراوحت مصادر المجموع بين الرواية الشفوية -التي كان مصدرها أفراد أسرته وعدد من علماء وصلحاء تلمسان- والمدونة[1]، وإن كان الصنف الأول أكثر تداولا فيما أفصح عنه في أكثر من موضع، ونظرا لمعاصرته لعدد من التراجم التي أرخ بها.

على أنّ ما يؤخذ على هذا المؤلف هو عدم عنايته بتحديد التواريخ واقتصار أغلبها على أفراد أسرته وهو أمر له مبرره في السياق الذي تم فيه ولأجله هذا الكتاب غير أنّ السؤال المطروح هو أنه وبالرغم من أهمية المجموع إلا أننا لا نقف على نقول منه إلا من خلال التنبكتي[2] في ترجمته لأبي إسحاق التنسي.

-المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن: تم الانتهاء من تأليف هذا الكتاب سنة (772هـ/1370م) [3]، أي بعد اثنين وعشرين سنة من وفاة المترجم له، وقد كان الباعث على إنجاز هذا المصنف هو رغبة المؤلف في العودة للبلاط المريني عهد ابن المترجم له أبي فارس عبد العزيز المستنصر[4] (768-774هـ/1366-1372م)، وهذا ما شحن الكتاب بمشاعر فياضة تجاه المترجم له مما يسمح بإدراجه ضمن كتب المناقب من جهة، وكتب مرايا الملوك من جهة أخرى على نحو ما يقرر لاحقا. وهو يقدم مادة معاصرة كشاهد عيان عهد أبي الحسن المريني الذي دخل في خدمته في الفترة الممتدة ما بين (737-749هـ/1336-1348م) [5].

يهمنا منها ما اتصل بسياسته الدينية والتعليمية التي سمحت بتكوين صورة شبه كاملة عن عهده -وإن لم تخل من مبالغة- كما كشف في قسم هام من كتابه عن سيرة أسلاف السلطان المترجم له وعن العلاقات المرينية الزيانية التي تشكل فيها فقهاء تلمسان دورا هاما من خلال المادة التي تضمنها هذا المصنف بالرعاية التي خص بها بعضهم من قبل بني مرين، وأبي الحسن بشكل خاص، وبموقفهم المساند للسلطة المرينية انطلاقا من انتقال بعضهم للعمل في البلاط المريني، وانضمام قسم آخر للمجلس العلمي لهذا السلطان.

---

(1)-يذكر منها ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، ينظر: المجموع/ 10و، 15و.

(2)-المصدر السابق/ 38-39.

(3)-ابن مرزوق: المسند/ 500.

(4)-ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/ 92-93.

(5)-ينظر: ملحق رقم (1)و/ 77 وما بعدها.

وبالنظر للمادة التي قدمها ابن مرزوق الخطيب عن دوره عهد هذا السلطان وبعض أفراد أسرته يتقاطع هذا المؤلف مع كتابه السابق الذكر (المجموع). تكمن أهمية كتاب المسند كذلك التعريف بعدد من فقهاء تلمسان الذين ترجم لهم وكان في ذلك إضافة إلى كتابه المجموع مصدرا وحيدافي التعريف بهم. غير أنه لم يكن له حضور قوي في المصادر المتأخرة إذا استثني من ذلك بعض النقول[1].

جـ-التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا:

يعد هذا المصنف من كتب المذكرات الشخصية عاش مؤلفه خلال القرن الثامن والعقد الأول من القرن التاسع (732-808هـ/ 1331-1405م) وتوزع نشاطه السياسي بين دول المغرب والأندلس والمشرق وتعزز بمكانته العلمية كمنظر لعلم العمران وللحركة السياسية بالمغرب يهمنا في هذا الصدد كتابه التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا في ترجمته لشيوخه وأصحابه ممن ضمهم مجلس أبي الحسن المريني من بينهم جملة من فقهاء تلمسان.

وتكتسي هذه المادة أهميتها من حيث أوليتها ومكانة العالم الذي صدرت منه كشاهد على جملة من أحداث عصره وهي وإن كانت لا تخلو من الانطباع الشخصي ومن إيجاز في بعض التراجم فقد قدمت معطيات متنوعة عن هؤلاء العلماء من حيث إسهامهم في المجال الفكري ودورهم في المجال السياسي، كما تعكس إعجابه الشديد بشخصية أبي الحسن المريني.

وتكمن أهميته أننا لا نجد بعض هذه المعطيات سوى عند ابن خلدون علاوة على اهتمامه بضبط تواريخ تراجمه والأكثر من ذلك أنه كان أهم مصادر الونشريسي في الوفيات[2]، وابن لقط في لفظ الفرائض[3] وجذوة الاقتباس[4] والتنبكتي في نيل الابتهاج[5].

---

(1)-للتفصيل ينظر: ماريا خيسوس بيغيرا في مقدمة تحقيقها للمسند/ 71-74.

(2)-المصدر السابق.

(3)-المصدر السابق.

(4)-المصدر السابق.

(5)-المصدر السابق.

د-نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي[1] (963-1036هـ/1555-1626م)

يعد هذا الكتاب مكملا لكتاب ابن فرحون الديباج لمذهب على أن خصوصية هذا المؤلف مغربيته وسعة معارفه[2]، جعلته يترجم لعدد ضخم من علماء المغرب والأندلس، يهمنا من ذلك علماء تلمسان خاصة وأن المعلومات التي قدمها حولهم كانت غزيرة من جملة مادة دسمة لنقول ابن مريم[3]، في تراجمه حول علماء تلمسان.

وما زاد في قيمة هذا المصنف أمانة صاحبه الذي أفصح في جل مواطن كتابه عن موارده التي تنوعت بين كتب التراجم والتاريخ، والفقه والرحلات خاصة وأن توفر عدد هام من هذه المصادر تسمح بالمقارنة بينها وبين نقول التنبكتي من الاطمئنان في تعاملنا مع المصادر التي نقل عنها والتي تعد في حكم المفقود مما سبقت الإشارة إليه، أو التي لم يشر إلا لأصحابها دون تحديد مواضعها ما يرفع من قيمته التوثيقية[4].

و-وتكمن أهمية كتاب شرف الطالب في أسنى المطالب لابن القنفد القسنطيني (ت810/1407م) في تحديد وفيات بعض فقهاء تلمسان وقد أكمل هذا الونشريسي في كتابه الذي خصصه لذات القصد (وفيات الونشريسي).

في حين لم تتجاوز أهمية بعض كتب التراجم والطبقات فيما يتصل بالتراجم موضوع الدراسة على النقل الحرفي عن مصادر متداولة، وفي أحيان كثيرة بالاعتماد على رواية وحيدة كما هو الشأن مع ابن فرحون (ت799هـ/1396م) في الديباج[5] في تقوله عن الإحاطة ووفيات الونشريسي. والقرافي "توشيح الديباج" في تقوله عن رحلة نظم اللآلي وابن مريم (1011هـ/1602م). البستان في تقوله عن التنبكتي ويحي بن خلدون وكما هو الشأن أيضا مع ابن القاضي (960-1025هـ/1552-1616) في مصادره: جذوة الاقتباس، درة الحجال، لقط الفرائض.

---

[1]-انتهى من تأليف كتابه سنة (1005هـ/1596م)، ينظر عبد الحميد عبد الله الهرامة في مقدمة تحقيقه لكتاب التنبكتي/ 14).

[2]-عبد الجليل التميمي، كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي معلمة ببليوغرافية للأعلام المغاربة، المجلة التاريخية، ع11، 1984/ 39 وما بعدها.

[3]-المصدر السابق.

[4]-ينظر كذلك خاتمة مؤلفه التي استعرض فيها جملة من المصادر التي اعتمد عليها/640-641.

[5]-باستثناء بعض التراجم التي كانت أصولها من مصادر أولية.

وهي معظمها نقولات متفردة عن ابن خلدون في التعريف والونشريسي في الوفيات والتنبكتي في نيل الابتهاج.

ب-كتب الموسوعات

-أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ونفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري

يعد هذا النوع من المصادر بطبيعته مجالا خصبا لعمل المؤرخين بما يوفره لهم من كم معرفي متنوع يوظف فيه صاحبه كل الإمكانات الفكرية والمصادر المتاحة له، استعراضا لمهاراته الأدبية، والعلمية ولثقافته الواسعة وأبو العباس أحمد (986-1041هـ/ 1578-1631م) سليل أسرة المقري أحد المؤلفين الذين برزوا في هذا المجال من خلال مصنفين له الأول هو: أزهار الرياض والثاني نفح الطيب، الذي كان الهدف الرئيسي منه الترجمة للسان الدين بن الخطيب، وبذلك يكون هذان العملان مكملا لكتب التراجم والطبقات.

إن الظروف النفسية التي أحاطت بإنجاز هذين المصنفين جعلتهما يتحولان في جزء من مضمونهما إلى سيرة ذاتية لصاحبها[1]، حملت الكثير من مشاعر شوقه إلى بلده تلمسان[2]، الذي غادره في ظروف لا تخلو من غموض إلى المغرب الأقصى[3]. (1013-1027هـ/604-1617م) ليبعد نهائيا إلى المشرق (1027-1041هـ/1617-1631م) [4].

وبذلك كان حديثه عن أسرته خاصة المقري الجد (أبو عبد الله) وعلماء بلده نوعا من السلوى والدفاع غير المباشر عن الذات، فإذا كان حديثه عن المقري الجد في نفح الطيب مبررا لكونه من شيوخ لسان الدين ابن الخطيب فإن الترجمة المطولة التي أفردها له في أزهار الرياض[5] لم تكن كذلك، خاصة حينما استطرد في الحديث عن شيوخه الآخرين غير ابني الإمام.

وإذا كان مؤلفه الأول قد باشر تأليفه في الفترة التي قضاها في المغرب الأقصى وأتمه بالمشرق سنة (1028هـ/1618م) [6]، فقد أتى فيه بذكر غير يسير عما سلفت الإشارة إليه، فإن

---

(1)-المقري: أزهار الرياض، 1/3-16، 19.

(2)-المصدر نفسه، 1/3-11، ونفح الطيب، 1/13-33.

(3)-ابن عبد الكريم محمد: المقري وكتابه نفح الطيب، سلسلة من أعلام الجزائر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (دت)/ 159-163.

(4)-المقري: نفح الطيب، 1/13-14.

(5)-5/12-78.

(6)-المصدر نفسه، 1/19.

مؤلفه الثاني الذي أنجزه بمصر (1037-1039هـ/1627-1629م) [1]، قد تضمن مادة مضاعفة لـــها في ظل المسافة الشاسعة التي كانت تبعده عن وطنه. كانت ترجمته لجده محور التراجم التي قدمـــها عن فقهاء تلمسان في الفترة محل الدراسة من خلال تقوله عن رحلته نظم اللآلي في سلوك الأهـــالي التي سبق التنويه بأهميتها.

وبمكن تصنيف مصادره إلى قسمين: قسم نقله عن مصادر سابقة وفي ظل توفـــر أصـــول الكثير منها لا تحظى بأهمية على أن مقارنتها بنقوله الخاصة بالقسم الثاني من المصـــادر الشـــفهية والمصادر التي تعد في حكم المفقود تسمح بالاطمئنان إلى الصنف الآخر من المصادر التـــي نقلـــها عنها.

2-كتب التاريخ:

ارتكزت أغلب المادة التي احتوتها كتب التاريخ الإسلامي خلال القـــرون الوســـطى علـــى الأحداث السياسية والعسكرية، وحينما يتعلق الأمر بالتأريخ لدولة واحدة فإننا نكـــون أمـــام تـــاريخ حكام: خلفاء أو أمراء أو سلاطين ولذلك نحصل على قدر هام من المادة المتعلقـــة بـــهذه الدراســـة والخاصة بسيرة الحكام وسياستهم من هذا الصنف من المصادر.

ولما كان العلماء والفقهاء على وجه التخصيص طرفا رئيسا في الفعل السياسي لهذه الـــدول فقد أثريت هذه المصنفات بمادة تختلف من مؤلف لآخر وحينما كان يتم التأريخ لـــهؤلاء الســـلاطين من رواة مناصرين أو معادين يقع الباحث من دون شك تحت سؤال ملح، ما مدى صحة ما تمتلكـــه من معطيات في هذا الجانب طالما أن الكتابة تحت أي مشـــاعر مندفعـــة ســـواء كـــانت معاديـــة أم مناصرة، أو استجابة للقريحة الأدبية من شأنه أن يفعل بالحقائق التاريخيـــة مـــا لا يغيـــب عـــن الدارس؟

وعلى الرغم من غياب عدد من الكتب المصنفة حول تاريخ تلمسان، فإن ما وقع منها بيـــد الدارس يجعلها في المقام الثاني إفادة لهذه الدراسة، بعد كتب التراجم والطبقات والمذكرات.

أ-**زهر البستان في دولة بني زيان**: من الكتابات الرسمية للأسرة الزيانية، ويجـــهل مؤلفـــه وكل ما يتوفر من قرائن يشير إلى أنه كان في بلاط أبي حمو موسى الثـــاني بيـــن ســـنتي (760-

---

[1]-نفح الطيب، 1/80-99، 7/519.

766هـ/1358-1365م) [1]. لا يعرف من هذا الكتاب إلا ثلاثة أجزاء؛ الأول في حكم المفقود ونعرف بعض محتواه من خلال الجزء الثاني[2] والثالث مشار له في القسم السابق الذكر[3]، ونجهل إذا ما شرع في تأليفه أم لا.

يغطي القسم الثاني من هذا الكتاب الفترة الممتدة من سنة 758هـ/1356م إلى مطلع سنة 765هـ/1363م[4]، مع إشارات عن الفترة السابقة التي تمتد إلى سنة 753هـ/1352م[5].

وعلى الرغم من قصر المدة التي غطاها هذا الكتاب ومن البتر الذي يشوب بعض أوراقه، فإنه أخذ أهميته انطلاقا من كونه أول المصادر الزيانية المتداولة بين الدارسين، إلى جانب احتفاظه بنصوص فريدة منها ما تعلق بالاحتفال بالمولد النبوي، وبعلاقة عدد من العلماء بالبلاط الزياني، وكذلك بالكشف عن دور الطلبة في تقديم الدعم السياسي للسلطة الزيانية، وفي مدنا بتصور شامل ودقيق عن سياسة أبي حمو موسى الثاني في علاقته بالعلماء وبني مرين، وهو ما يسمح بالمقارنة بين سياسة هذا الأخير وسياسة أبي الحسن المريني. إلا أنه وفي ضوء العملية الانتقائية لكتب التاريخ كما هو الشأن مع كتب التراجم ولافتقادنا للجزء الأول والثالث من هذا المصنف ويأخذ كتاب بغية الرواد ليحي بن خلدون أهميته كمصدر موازي ومكمل لزهر البستان وهذا ما سيتم الكشف عنه.

ب-بغية الرواد:

يأخذ كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد[6] أهمية في هذه الدراسة من حيث كونه:

-مصدرا مدعما ومكملا لكتاب زهر البستان افتتحه مؤلفه بالتعريف بقبيل بني عبد الواد[7]،

---

(1)-لأنه يقدم أحداث الفترة السابقة استنادا إلى مصادر أخرى للتفصيل، ينظر: مجهول: زهر البستان (1ظ- 2و)، أتم الجزء الثاني من الكتاب سنة 766هـ (ينظر: المصدر نفسه/ 94و).

(2)-مجهول: المصدر نفسه/ 1و، 4ظ.

(3)-مجهول: المصدر نفسه/ 94و.

(4)-مجهول: المصدر نفسه/ 1و، 4و- 94و.

(5)-مجهول: المصدر نفسه/ 1و- 4ظ.

(6)-المصدر السابق.

(7)-المصدر نفسه، 1/84.

وانتهى ما وصلنا منه عن أحداث 777هـ/1375م[1]، ويعتقد أنه غير تام للأسباب التالية، ففي الصفحة 327 من الجزء الثاني وردت العبارة التالية: «تم السفر الأول من كتاب بغية الرواد...» ومعنى ذلك أن هناك سفر آخر يليه يبدأ من أحداث السنة الموالية يدعم ذلك ما أضيف من المخطوطتين (أ) و(ب)[2] التي تنتهي بنص مفتوح يختم بعبارة التاريخ، «انتهى ما وجد من هذا التاريخ المسمى بغية الرواد[3]، لذلك يعتقد بوجود سفر آخر بين عند أحداث سنة 780هـ/1378م، وهي السنة التي كان فيها مقتله وهو ما جعلنا نعتمد عليه في كامل مراحل الدراسة.

-بوصفه من الكتابات الرسمية للدولة الزيانية تقلد صاحبه كتابة السر لأبي حمو موسى الثاني، وسبق له العمل في البلاط الحفصي والمريني، ما أثرى رصيده المعرفي بالخبرة السياسية والاطلاع على الوثائق الرسمية لتلك الدول، والتعرف على كبار رجال بلاطات المغرب في عصره، وهذا ما ضاعف من قيمته التوثيقية.

لقد التحق رسميا بالبلاط الزياني لأول مرة سنة 769هـ/1367م[4]، وعاد ثانية سنة 776هـ/1374م[5]، وقد رجح محقق الجزء الأول من كتاب بغية الرواد أن إنجاز القسم الأول والثاني من هذا الكتاب تم ما بين 774-775هـ/1372-1373م كمشروع للعودة للبلاط المريني بعد أن ساءت أحواله بفاس رغبة منه في نيل صفح أبي حمو موسى الثاني وهو ما يدل عليه الاسم الكامل للكتاب.

كما يكشف عن ذلك تركز حوالي ثلثي مصنفه في مدح وتمجيد لعهد هذا السلطان، إضافة للديباجة التي تضمنت إطراء على شخصه وأسلافه وأن تأليفه لهذا الكتاب امتثالا لأمره باعتبار "طاعته من طاعة الله ورسوله"[6]، وإشارة لعهده وسيرته على سبيل الفخر والوعظ. وقد قسمه إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول في التعريف بقبيل بني عبد الواد وأوليته واستندنا منه في موقف يحي بن خلدون من نسب بني عبد الواد، وفي ذكر من أنجبته واستقر بتلمسان من الصالحين والعلماء، وقد

---

(1)-المصدر السابق، 2/328-332.

(2)-المصدر نفسه، 2/328-332.

(3)-المصدر نفسه، 2/331-332.

(4)-المصدر السابق، 2/200-202. ابن خلدون: العبر، 14/901-903. التعريف/ 102-103.

(5)-مقدمة المحقق، 1/52.

(6)-بغية الرواد، 1/79.

تضمن مادة هامة وغزيرة عن الفقهاء والأسر الفقهية بتلمسان، ورغم عدم اهتمامه بتحديد تواريخ ميلاد ووفيات أعلامه وعدم توزيع مادته الخبرية بشكل متوازن بين كل التراجم وإهماله لبعض الأعلام البارزين في البلاط الزياني، فإنه يفرض سؤالا ملحا حول دوافع هذا الموقف. إلا أنه كان مصدرا وحيدا وأوليا في الترجمة لعدد من الفقهاء والأسر الفقهية ما زاد من أهمية تزويدنا بمادة عن علاقتهم بالبلاط الزياني ضمن هذا التقسيم.

وإن كان القسم الثاني تناول فيه ذكر ملوك بني عبد الواد، فإن القسم الثالث المعنون بـ"فيما حازه أمير المسلمين مولانا أبو حمو أيده الله من الشرف الشاهق الأطراد" فيقف الدارس على مادة مركزة حول المسار السياسي للدولة الزيانية، ومن ذلك علاقة السلطة بالفقهاء.

وإذا كان اهتمام المؤلف بالجانب الأدبي كما هو واضح من خلال ثنايا مؤلفه وما تضمنته ديباجة الكتاب[1] من مساوئ الكتابة التاريخية، فقد قدمت القصائد التي كشف عنها لأبي حمو موسى الثاني خدمة جليلة لدراسة المولد النبوي عهد هذا السلطان في الوقت الذي ركز فيه صاحب زهر البستان على قصائد الفقهاء والطلبة[2].

كما يؤخذ عليه التحيز الواضح الذي أبداه تجاه بني زيان، وعدم التفصيل في مواطن انهزامهم في الوقت الذي أفاض في ذكر انتصاراتهم والتغاضي عما من شأنه أن يشيد بهم، وأكثر من ذلك استغلال مادة تحمل تجاوزا كبيرا في توظيف الأحاديث النبوية والأخبار التي تعنى من شأن المغرب وتلمسان[3].

وآخر ما يمكن أن نختم به حول هذا المصدر القيم في تاريخ تلمسان هو تنوع مصادره وثرائها وان لم يكشف عنها في كل المواطن، خاصة ما تعلق منها بالمرحلة التي كان فيها بعيدا عن البلاط الزياني.

جـ-العبر لابن خلدون:

من موقعه كسياسي كتب التاريخ الزياني في مصنفه الشهير "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، فتقلبه في كل من البلاط

---

[1]-المصدر السابق، 80/1.

[2]-ينظر ملحق رقم(16).

[3]-البغية، 84/1-85، 90-91.

الحفصي والمريني والأندلسي والزياني، ما جعله يكشف عن العلاقات الحفصية الزيانية والعلاقات الزيانية المرينية. وقبل ذلك العلاقات الزيانية الموحدية من خلال الجزئين الثاني عشر والثالث عشر، ما كسب المصنف أهمية بالغة، علاوة على الإشارات الخاصة بدور الفقهاء في المجال السياسي وعلى اقتضاب المادة الخبرية المرتبطة بالفقيه، فبنية المصنف، كانت خاصة بالملوك والقبائل والدول، ولم يكن هاجسه رصد الفقيه بقدر ما كان يهمه التأريخ المغربي.

د-نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان[1]

أما التنسي الذي ألف كتابه للسلطان محمد المتوكل (866-873هـ/1461-1468م)، وانتهى من تدوينه سنة 868هـ[2]، فبالنظر لتوفر عدد من الأصول التي نقل عنها في الفترة موضوع الدراسة، فأهميته تبقى قاصرة على المرحلة الثانية من حياة الدولة الزيانية، والتي تبدأ مع أبي تاشفين الثاني (791هـ/1388م)، باستثناء بعض الإشارات التي قدمها حول الجانب الأدبي للعهد الزياني، وإذ كان ملمح الفقيه والسلطان محتشما، فالأمر كذلك ببعض المادة المتصلة بالاحتفال بالمولد النبوي.

3-كتب الفقه والفتاوى

تأخذ أهميتها انطلاقا من كونها تتضمن الأحكام الشرعية العملية التي على أمة المسلمين الالتزام بتطبيقها، ونظرا لدور الزمان والمكان في تغير الأحكام التي لم يخضع لنص قاطع من الكتاب والسنة[3]، فقد كان تتبع مسارها هاما في الإجابة عن بعض الإشكالات التي كانت تطرح على المجتمع.

وقد اتضح ذلك بشكل جلي مع كتب النوازل، كما تلتقي كتب الفقه مع قسم من الفتاوى التي كانت موجهة لطلبة العلم أو زملاء المهنة في كونها من الكتب الدراسية ما يسمح بدراسة حيز من دراسة الفقهاء للعلوم الشرعية، إلى جانب ذلك فقد شكل الاستناد لكتب الفقه والفتاوى جانبا هاما في محاولة الإجابة عن مدى التزام السلطة السياسية بأحكام السلطة الموازية لها، وهي سلطة الفقهاء.

---

[1]-تم التعامل مع الجزء السياسي والجزء الأدبي، أما الأول فقد نشر تحت اسم تاريخ بني زيان ملوك تلمسان والثاني استبقى العنوان الكامل مع تخصيص "الجانب الأدبي".

[2]-تاريخ بني زيان/258.

[3]-للتفصيل ينظر رسالة يوسف بلمهدي/117 وما بعدها.

أ-لقد تصدرت كل من **مدونة الإمام مالك بن أنس**[1] (95-197هـ/812-913م)**وموطئه**[2]،

قائمة أمهات الفقه المالكي، ومن هذه العائلة يلحق ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ/996م) في الرسالة[3] ومصوغ الرجوع لهذه المصنفات المتقدمة، في الوقت الذي نمتلك فيها مصادر متأخرة أن هذه الأخيرة مبنية على الروايات المتقدمة، وهذا لا يلغي خصوصية تغير الفتوى زمانا ومكانا، لاعتبارات تم شرحها في متن الرسالة.

ب-أما المدخل لابن الحاج[4](ت737هـ/1336م)، فقد تمّ استغلاله بشكل مركز في الاحتفال بالمولد النبوي وموقف الفقهاء في المشرق من هذه الظاهرة، وفيما يتصل بالجهاز الديني إجمالا.

جـ-من موقع عائلة أبي يحيى موسى بن عيسى المغيلي المازوني -التي تولت خطة القضاء أبا عن جد[5]- قدم المؤلف من خلال مخطوطه المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق[6]، مادة هامة وأصيله حول الجهاز القضائي خلال العهد الزياني، متعلقة بالقضاة والشهود والأعوان والفقهاء.

أشار المؤلف إلى أن الغرض تدريب الناشئة في هذا المجال، وأن والده كان قاضيا[7] في فترة كانت فيها الحاضرة الزيانية مزدهرة علميا، في حين تكلم في أكثر من موضع عن سوء الوضعية العلمية[8] وعن سوء وضعية القضاة وعدم نصرة الملوك لهم[9]، كما أفاض في الحديث عن جهل القضاة[10] وأن هؤلاء صاروا لعبة[11]. انطلاقا من هذه المعطيات وجدنا القضاة بصورة سيئة، لكن هذا لا يعكس جانب السلطة من حيث قوتها وقوة الجهاز والعلماء الذين اشتغلوا فيه

---

(1)-دار صادر، بيروت، (دت).

(2)-فهرسة وتقديم: قسم الدراسات بدار الكتاب العربي، ط1، دار الرياض للتراث، القاهرة، 1988.

(3)-دار الفكر، بيروت، (دت).

(4)-أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري: ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972.

(5)-متحف سيرتا، قسنطينة/9ظ، 72و.

(6)-المازوني: المصدر نفسه.

(7)-المازوني: المصدر نفسه/5ظ.

(8)-المازوني: المصدر نفسه/9ظ، 110ظ.

(9)-المازوني:المصدر نفسه/200و، 300و.

(10)-المازوني:المصدر نفسه/1 و وما بعدها..

(11)-المازوني: المصدر نفسه/3ظ وما بعدها.

والازدهار الذي شهدته تلمسان في الفترة محل الدراسة، وهذا ما يجعلنا نفترض أن تأليفه تم نهاية القرن الثامن أو خلال القرن التاسع، خاصة وأنه لم ينجزه دفعة واحدة، بل انقطع عن تأليفه لمدة 10 سنوات، ثم استأنف العمل عليه في أوقات فراغه[1].

أما القسم الآخر من كتب الفقه والفتاوى المتمثلة في النوازل، باعتبار أن الفتوى إخبار عن حكم شرعي وإشكالات مستجدة "نوازل" ترد على المفتي من مختلف شرائح المجتمع، فهي تكتسي طابع الإجابة على انشغالات تمس تفاصيل الحياة اليومية، انطلاقا من العامة ووصولا إلى العاملين بمختلف خطط الدولة وانتهاء بالسلطان.

د-يتصدر البرزلي[2] (ت841هـ/1438م)، كتب النوازل في مصنفه "جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام"، فقد ساهم في تدعيم الكثير من مباحث الدراسة، خاصة منها ما يتعلق بالإمامة والخطابة والفتيا والقضاء، ورغم ضخامة عمل البرزلي وأخذه عن أحد شيوخ تلمسان وهو ابن مرزوق الخطيب[3] فحضور فتاوى فقهاء تلمسان فيه كان مقتضبا ممن يطرح سؤال مهما عن السبب في ذلك؟

هـ-أما نوازل معاصره ابن مرزوق الحفيد[4] (767-842هـ/1364-1439م)، فقد ورد اسم مخطوطه "باسم نوازل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق"، إلاّ أنه بالرجوع إلى متنه تبين أنه لابن مرزوق الحفيد، ويحتوي على مجموعة هامة من فتاوى فقهاء تلمسان من بينهم شيوخه، على أن أهم نسبة من هذه الفتاوى هي لصاحب المؤلف، وقد نقل عنه الونشريسي في معياره. وقد كتب بخط مغربي، ردئ ما صعب على الدارس تصفح مضمونه، إضافة إلى كونه لم ينسخ من قبل ناسخ واحد.

و-ويعد المازوني[5] (ت883/1478م) صاحب مخطوط "الدرر المكنونة في نوازل مازونة"، من طلبة فقهاء تلمسان وأخذ عن عدد منهم، عدا كونه قاضيا[6] ما يسّر له تدوين عدد هام من

---

[1]-المازوني: المصدر نفسه/126 و.

[2]-أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، دار المغرب الإسلامي.

[3]-السخاوي: الضوء اللامع، 2/252. التنبكتي/368-369.

[4]-نوازل ابن مرزوق الحفيد، المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1342.

[5]-أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، المكتبة الوطنية، الجزائر، ج1، رقمه 1335، ج2، رقمه1336.

[6]-التنبكتي/637.

فتاوى فقهاء تلمسان، وفي نشاط الحركة الفقهية، ودورهم في معالجة مختلف القضايا التي كانت تهم مختلف شرائح المجتمع الزياني.

ز-ونختم بكتاب "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"[1]، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن محمد الونسريسي التلمساني (783-914هـ/1381-1509م). ويلتقي الونشريسي مع ابن مرزوق الحفيد والمازوني الابن صاحب الدرر المكنونة في الانتماء للمدرسة التلمسانية وهو ما يثمن عمل الونشريسي إلى جانب ضخامة مصنفه واحتوائه على نوازل أخرى لفقهاء تلمسان، قد تكون في حكم المفقودة ثم إن مقارنة عدد من النصوص المخطوطة المتوفرة لدى الدارس بما هو منقول في المعيار، والتي امتازت بالأمانة الشديدة في النقل ونسبة الفتاوى إلى أصحابها ما يجعلنا نطمئن عند تعاملنا مع النصوص التي لم تصل إلينا.

إلاّ أنّ ما يعاب على هذا الصنف من المصادر هو الاكتفاء بذكر اسم شهرة المفتي وغالبا ما يوقع الدارس في مشكلة تشابه الأسماء خلال الفترة الوسيطة، وحين يكون الفقهاء من أسرة واحدة مثال ذلك أنه يصعب التفريق بين نوازل المرازقة أو العقبانيين حين لا تشير الفتوى إلا للنسبة لابن مرزوق أو العقباني، وهذا ما يتطلب من الدارس مجهودات شاقة لنسبة كل فتوى إلى صاحبها هذا إذا توفرت له الآليات التي تسمح له بذلك.

4-كتب التراث السياسي

كتب التراث السياسي على ضخامتها بين كتب الآداب والنصائح السلطانية والعقيدة التي تضمنت المباحث الأولى في تناول الفقهاء المتقدمين لعلم السياسة، باعتبار أن الشريعة الإسلامية تشمل مختلف جوانب الحياة العامة، ولقد تم العمل على طائفة من هذه المصادر الأساسية في محاولة تتبع العلاقة بين الفقيه والسلطان انطلاقا من نظرة هؤلاء الفقهاء بما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة، وإذا كانت كتب النصائح والآداب السلطانية تكشف عن استفادة الفقهاء من التراث الذي خلفه هؤلاء الكتاب، ومنافستهم لهم في هذا المجال بوصفهم رقباء على أولي الأمر، وانطلاقا من السعي لنيل الحظوة.

---

[1]-مصدر سابق.

1-مسار الفكر الأشعري في كتب العقائد والأحكام السلطانية

أ-من دراسة علاقة الفقيه بالسلطان انطلاقا من كونه حلقة وصل هامة في مسار الفكر الأشعري بداية بأبي الحسن الأشعري (324هـ/935م)، في "الإبانة عن أصول الديانة"[1] و"مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"[2]، وأبي بكر الباقلاني (403هـ/1012م) في "التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة"[3]، وعبد القادر بن طاهر البغدادي (429هـ/1027م) في "أصول الدين"[4] و"الفرق بين الفرق"[5]. تم الرجوع إلى هذه المصنفات.

ب-إن هذه السلسلة من المصنفات تعبر عن التنازلات التي قدمها الفقهاء للسلطة السياسية، وتنتهي هذه السلسلة عند الماوردي (364-450هـ/974-1058م) في كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"[6]، فرغم خصوصيته المشرقية والظروف التي أحاطت بتأليفه، فقد كان هاما في دراسة علاقة الفقيه بالسلطان، وفي كونه حلقة وصل هامة في مسار الفكر الأشعري، وفي علاقة الفقيه بأولى الأمر، وفي دراسة مختلف خطط الدولة الدينية، ما يبرر حضوره القوي في كتب التراث السياسي المغربي، التي اتخذت نفس المسار الأشعري، خاصة نقول المرادي[7] وابن رضوان[8] وابن خلدون[9] والونشريسي[10].

جـ-ويتم التركيز على مقدمة ابن خلدون[11] لأنه يشكل حلقة وصل في الفكر الأشعري، وخصوصية هذه المقدمة كونها دراسة للواقع السياسي المغربي (العصبية والدولة)، علاوة على أنها نابعة من رجل فكر له باع في السياسة، متقلبا في مختلف بلاطات المغرب والأندلس، وتكمن

---

(1)-مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، د.ت.

(2)-تحقيق: هلموت ريتر، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

(3)-تحقيق: محمود محمد الخضيري، محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، دم، دت.

(4)-ط3، مصورة عن طبعة مدرسة الفنون التوركية، استانبول، مطبعة الدولة، بيروت، 1981.

(5)-تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة أبناء الشريف الأنصاري للطباعة والنشر، دم، 1990.

(6)-ط3، مكتبة البابي الحلبي، وأولاده، مصر، 1973.

(7)-كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

(8)-الشهب الامعة في السياسة النافعة، تحقيق: علي سامي النشار، ط1، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، 1984.

(9)-المقدمة.

(10)-كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، تحقيق: محمد الأمين بلغيت، لافوميك، (د.م)، 1985.

(11)-المصدر السابق.

أهميتها أيضا في تناول مختلف الخطط الدينية، وفي دراسة الجهاز التعليمي، ورغم كون ابن خلدون[1] ناقل عن مصادر متنوعة كشف عن بعضها ابن الأزرق[2]، فهي تعبر بجلاء عن خلاصة تجربته السياسية في المغرب.

2-الآداب السلطانية ومرايا الملوك

أ-تعتبر كتابات ابن المقفع (109-145هـ/727-762م) من المصنفات الأولى لكتب الآداب السلطانية والمتأثرة إلى حد كبير بالفكر السياسي الفارسي، ويمكن اعتبار أهم كتاباته "رسالة في الصحابة"[3]، "الأدب الكبير" و"كليلة ودمنة"[4] من أهم النصوص التي تأثر بها فيما بعد كتاب الآداب السلطانية المشرقية والمغربية.

ب-أهم النصوص المشرقية هي الخاصة بالماوردي في "تسهيل النظر والتعجيل الظفر"[5] و"درر السلوك في سياسة الملوك"[6] و"نصيحة الملوك"[7] التي قدمت مادة ثرية لكُتَاب المغرب، وهو نفس التأثير نجده في نصوص أبي حامد الغزالي (450-505هـ/1058-1111م) من خلال مصنفه "التبر المسبوك في حكايا وحكم ونصائح الملوك"[8].

جـ-وأول ما يصادفنا في النصوص المغربية المؤلف الفقيه والمرشد السياسي أبي بكر المرادي في كتابه الشهير "الإشارة إلى أدب الإمارة"[9]، الذي يعد مصدرا هاما في الفكر السياسي المغربي، انطلاقا من نقولات ابن رضوان وأبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1358-1388م)[10]، وابن الأزرق عليه[11].

---

(1)-المصدر السابق.

(2)-بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، منشورات وزارة الإعلام، العراق، سلسلة كتب التراث، ج1، رقم45، 1977، ج2، رقم 53، 1978.

(3)-ضمن كتاب أحمد صفوة زكي: جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، دت

(4)-ضمن آثار ابن المقفع، تقديم وإشراف: عمر أبو نصر، ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1966م.

(5)-تحقيق: محي هلال سرحان وحسن سرحان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

(6)-تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، دار الوطني، الرياض، 1987م.

(7)-تحقيق: خضر محمد خضر، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1983م.

(8)-مطبعة التقدم، مصر، دت.

(9)-المصدر السابق.

(10)-واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدار التونسية، تونس، 1929.

(11)-بدائع السلك في طبائع الملك، الإبريز المسبوك في كيفية أدب الملوك، مخطوط بالمكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1375.

د-أما ابن رضوان في كتابه "الشهب اللامعة في السياسة النافعة"[1]، فرغم أنه يصنف ضمن مرايا الملوك، فإنه لم يخل من إفادات حول الخطط الدينية، وكأن هذا الجانب أصبح صفة لازمة لكل من يطرق هذا الموضوع، إضافة إلى أنه كان من أهم نقولات ابن خلدون.

هـ-بالنسبة لـ"المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن"[2] لابن مرزوق الخطيب، الذي يصنف بدوره ضمن مرايا الملوك، وإذا لم يتم التعامل معه في دراستنا على هذا الأساس، فقد أفدت منه في التعرف على سياسة أبي الحسن المريني بجلاء، وانطلاقا من المدة التي قضاها ابن مرزوق الخطيب في البلاط المريني، عهد هذا السلطان، وما ناله من بره وإنعامه، وإن كان هذا الكتاب يصنف ضمن مرايا الملوك المغربية، فبُعد الاستفادة كانت في تلك المقاربة بين سياسة أبي الحسن المريني وأبي حمو موسى الثاني، وكشف عن جانب مهم في دراسة المؤثرات المغربية في علاقة الفقيه بالسلطان من خلال المنافسة المرينية الزيانية على الفقهاء.

و-أما كتاب "واسطة السلوك في سياسة الملوك"[3] لأبي حمو موسى الثاني[4]، فهو أيضا مصنف ضمن مرايا الملوك، كتبه لولي عهده أبي تاشفين، وقد عالج فيه بدقة القواعد التي على السلطان وحاشيته اكتسابها، وما يجب أن يتجنبوه، ورغم استفادة أبي حمو موسى الثاني من تراث سياسي ضخم متنوع بين الآداب والأحكام السلطانية، فإنه يكشف عن جانب هام من الفكر السياسي لهذا السلطان، وهو إلى جانب ذلك يعد عمادا رئيسا في تناول مختلف القضايا التي عالجتها الدراسة، خاصة حينما يسد الثغرات التي تخص بعض خطط الدولة، والتي لم تسعفنا بها كتب التاريخ على أنه لا يجب الوقوع في مغالطة خطيرة، وهي إسقاط مادته على الواقع الزياني قبل عهد أبي حمو موسى الثاني، نظرا لخصوصية هذا السلطان الذي بدا متأثرا في سياسته بالسلطان أبي الحسن المريني، ولما بلغته الدولة من تطور في عهده.

ز-بالنسبة لابن الأزرق (896هـ-1490م) في كتابه "الإبريز المسبوك في كيفية أدب الملوك"[5]، ومن عنوانه يظهر طبيعة تصنيفه ضمن مرايا الملوك، كما يكشف عن جانب من

---

(1)-المصدر السابق.

(2)-المصدر السابق.

(3)-مطبعة الدار التونسية، تونس، 1279هـ.

(4)-المصدر السابق.

(5)-مخطوط بالمكتبة الوطنية، الجزائر، رقم: 1375.

الخلفية النظرية لعلاقة الفقيه بالسلطان، أين يبدو متأثرا على سبيل الذكر بالطرطوشي[1]، وبأبي حمو موسى الثاني[2]، ورغم انتمائه إلى عائلة الآداب السلطانية، فقد تطرق لمختلف الخطط الدينية، وهو ما يجعله يلتقي مع كتابه الثاني "بدائع السلك في طبائع الملك"[3]، الذي يمثل شرحا هاما لمقدمة ابن خلدون، أين كشف عن مجموعة هامة من المصادر التي استند عليها ابن خلدون في مقدمته، ولم يفصح عنها إلا بشكل مقتضب، وما يزيد في تثمين هذا الكتاب إضافات ابن الأزرق عليه.

5-كتب التعليم والعلوم

أ-كتب التعليم

إن كتب التربية والتعليم والتي استندت إليهم الدراسة كخلفية نظرية وكممارسة واقعة ظل يحتكم إليها في كل المصنفات الفقهية المتأخرة وهما مصدرين مهمين:

الأول كتاب "آداب المعلمين والمتعلمين"[4]، لمحمد بن سحنون (202-256هـ/817-869م)، ويعد الأول في التأليف سواء كان مشرقا أو مغربا، وكل ما كتب حول التربية والتأديب والمنهج ومواد التعليم يعود إلى هذا المصدر.

أما الثاني فهو كتاب "الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحوال المعلمين والمتعلمين"[5]، لأبي الحسن علي القابسي (324-403هـ/935-1012م)، وأهمية هذا المؤلف أنّه أحاط بالتعليم في المرحلة الأولى بشكل مركز ويقدم معطيات متنوعة حول الأجر والمواد المكلف بها والممنوع من قبل المؤدبين بشكل أوسع وأكثر تنظيما من محمد بن سحنون.

ومن المصادر الهامة حول التعليم أيضا: أبو إسحاق إبراهيم بن جماعة (639-733هـ/1241-1332م) في مصنفه "تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم"[6].

---

[1]-سراج الملوك، تحقيق: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1990م.

[2]-المصدر السابق.

[3]-المصدر السابق.

[4]-تقديم وتحقيق مقارن: محمود عبد المولى، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.

[5]-دراسة وتحقيق وتعليق: خالد أحمد، ط1، الشركة التونسية، 1986.

[6]-تحقيق: محمد هاشم الندوي، ط2، رمادى للنشر، السعودية، 1995.

ب-كتب العلوم:

أولهم مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة[1] (901-968م/1495-4560م)، وقد عرّفنا بالجانب الاصطلاحي لهذه العلوم والمصنفات المؤلفة حولها ومؤلفيها ويتكون من جزئين اختص الأول بالعلوم الشرعية والثاني بالعلوم الخطية واللسانية والتاريخ، والعلوم العقلية، وقد اعتمد جملة من المصنفات الهامة، في هذا الشأن وعمله يعتبر مجهودا جبارا، ومما يزيد في تثمين هذا المصنف الاقتباس الحرفي عنه من خلال كتاب حاجي خليفة (1017-1067هـ/1608-1656م) في كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون[2] خاصة في تعريفه العلوم والمصنفات.

وقد ذيل البغدادي مصنف حاجي خليفة، مما يجعله سلسلة واحدة أضافت للأوّل بعض المعلومات في كتابه "ذيل كشف الظنون"[3]، في حين نلمح النقل الحرفي في "هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين"[4].

وتشكل هذه المصادر موسوعة ضخمة استندت إليها الدراسة في التعريف بالعلم ومصنفيها.

6-الدراسات المعاصرة:

يمكن التعامل مع الدراسات المعاصرة وفق احتياجات الموضوع، وقد تم تصنيفها إلى أربع أشكال، منها ما تم الاستفادة منه على مستوى المنهج، ومنها على مستوى البحث في تلمسان الزيانية، ومنها على مستوى الأبحاث الأثرية التي ساهمت ببعض الإضاءات، ومنها الدراسات السياسية لأن طابع الموضوع سياسي بالدرجة الأولى.

أ-بالنسبة للصنف الأول، كانت دراسة عمر بن حمادي "الفقهاء في عصر المرابطين"[5] من الأعمال الأكاديمية الجادة التي استفادت منها الدراسة، وقد زودتنا ببعض الآليات الخاصة بالبحث في هذا المجال على مستوى المنهج والرؤية. أما محمد منير سعد الدين في كتابه "العلماء عند

---

[1]-مراجعة وتحقيق: كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر، (د.ت).

[2]-المصدر السابق.

[3]-المصدر السابق.

[4]-المصدر السابق.

[5]-المرجع السابق.

المسلمين مكانتهم ودورهم في المجتمع"[1]، كانت دراسته مهمة على مستوى التنظير لطبيعة العلاقة بين العلماء والساطة، والمواقف الصادرة منهما لكليهما.

ب-أما الصنف الثاني الذي ساهم في السيطرة على الموضوع هو الدراسات حول تلمسان الزيانية، تتقدمهم الدراسة الجادة لعبد العزيز فيلالي "تلمسان في العهد الزياني -دراسة سياسية عمرانية اجتماعية ثقافية-"[2]، فقد درست مساحة تاريخية واسعة ومجالات متعددة، كشفت عن ملامح تلمسان الزيانية، ما أغرى الباحثين في الدخول عموديا بجزئيات صغيرة، وأعطتهم أملا في التعامل مع الموضوع مادة ومنهجا. في حين يعتبر عمل بوزياني الدراجي "نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية"[3]، من الدراسات الأولى التي حاولت الإحاطة بدراسة هذا الموضوع، رغم الصعوبات التي تكتنف من يتصدر للتأريخ في هذا الحقل المعرفي الخاص بالنظم.

جـ-ويشمل الصنف الثالث الدراسات الأثرية أهمها على الإطلاق دراسة: "بروسلار" (Brosselard) "الكتابات العربية لتلمسان" "Les inscription arabes de Telemcen" ، وهي مجموعة من المقالات التي نشرت في المجلة الإفريقية (Revue Africaine)، وقد تناول تلمسان بعمق وأهميته بالنسبة للموضوع لم تكن في تعاليقه، بالقدر الذي كانت في النصوص المسجلة التي كان ينقلها لنا، وهي الأهمية ذاتها التي قدمتها لنا باقي الدراسات الأثرية الأخرى.

د-أما الصنف الأخير، وهو الدراسات السياسية، فإن أهميتها تكمن على مستوى المنهج أيضا، وقد ساهمت في تعميق الوعي حول علاقة الفقيه بالسلطان، والطريف أن هذه الإشكالية استقطبت عناية عدد كبير من الباحثين، الذين طرقوه من جوانب مختلفة أهمها على الإطلاق سعيد بنسعيد العلوي "الخطاب الأشعري"[4]، ودراسة نصر محمد عارف "في مصادر التراث السياسي الإسلامي"[5]، ودراسة عبد المجيد الصغير "الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام - قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة"[6]، ودراسة علي أومليل "السلطة السياسية والسلطة الثقافية"[7]، وعلي مبروك "عن الإمامة والسياسة والخطاب التاريخي في علم العقائد"[8].

---

(1)-ط1، دار المناهل للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

(2)-المرجع السابق.

(3)-المرجع السابق.

(4)-المرجع السابق.

(5)-المرجع السابق.

(6)-المرجع السابق.

(7)-المرجع السابق.

(8)-المرجع السابق.

الباب الأول:

الفقيه والسلطان/المرجعية والمؤثرات

الفصل الأول: المرجعية التاريخية لعلاقة الفقيه بالسلطان

الفصل الثاني: المؤثرات المغربية في علاقة الفقهاء بالسلطة الزيانية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

المرجعية التاريخية لعلاقة الفقيه بالسلطان

أولا: الفقيه والعلم الديني/ أية مكانة؟

ثانيا: الآداب والأحكام السلطانية بين التأثير المشرقي والتجاوب المغربي

ثالثا: الفقهاء والفكر الأشعري /أزمة الرضوخ للواقع السياسي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: الفقيه والعلم الديني/ أية مكانة؟

يأخذ هذا المحور مشروعيته من خلال دراسة علاقة فقهاء تلمسان بالسلطة الزيانية، وذلك انطلاقا من الرصيد التاريخي المشترك لفقهاء السنة، ومن وحدة مدرستهم الفكرية ضمن المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية[1] باعتبارها عقيدة أهل السنة، وملتقى لمعتنقي مذهبين بارزين هما: الشافعي والمالكي، إضافة إلى المذهب الحنبلي[2].

كما تشكل المكانة العلمية وامتلاك النص الديني محورا جوهريا في علاقة الفقيه بالسلطان، فقد كان العلم دعامة رئيسة في مكانة الفقهاء، فلأنهم علماء أولا نالوا شرف العلم وفضله[3]؛ وحينما كان الفقه في بدايته هو العلم بكل أحكام الدين[4]، فقد احتفظ الفقيه بلقب العالم عندما استقل الفقه بموضوعه[5] ، ولهذا التطابق مبرراته في المنظومة الفكرية الإسلامية، يمكن التماسها في الأهداف

---

(1)-حول بداية الأشعرية بالمغرب ينظر: ابن عساكر: تبيّن كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984/120 وما بعدها. الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، 2/315-320. عبد المجيد النجار: المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983/432-439.

(2)-وهو ما يفصح عنه مؤسس المذهب الأشعري في كتابه: الإبانة عن أصول الديانة/15 «قولنا الذي نقول وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبيهﷺ وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبها كان يقول له أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل...، قائلون ولمن خالف قوله مجانبون...»، ثم يواصل الثناء عليه.

(3)-برهان الدين الزرنوجي، (ت القرن 7هـ/13م): تعلم المتعلم طريق التعلم، تحقيق: صلاح محمد الخيمي، نذير حمدان ، ط2، دار ابن كثير، 1987/46-56.

(4)-ابن عبد البر: المصدر السابق، 1/18-21. ابن منظور: لسان العرب، مادة: فقه، ط1، دار صادر، بيروت، د.ت، 13/522.

(5)-كمثال على ذلك ينظر: البغدادي: كتاب الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل يوسف العجازية، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1996، 1/190. وإجازة أحد الفقهاء لطالبه بالإفتاء والتدريس. ينظر: القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي طويل، ط1، دار الفكر، دمشق، 1987، 13/366.

الأساسية للعلم والتي تصب في منحى ديني أساسا[1]، وفي أفضلية هذا العلم الذي عدّ من أشرف العلوم[2]، بوصفه القائم على معرفة الأحكام الشرعية العملية، باعتبارها الدستور المنظم

لعبادات ومعاملات الأفراد والمجتمع[3].

وبفضل هذه المكانة التي احتلها الفقه، وبجهود حامليه أصبح له مكانة مقدسة كتلك القداسة التي يحملها كل من القرآن الكريم، والأثر النبوي الشريف[4]. وهو ما حدا بأحد الباحثين[5] إلى اعتبار الحضارة الإسلامية حضارة فقه لضخامة تراثها الفقهي تأليفا وشرحا واختصارا إلى درجة

---

[1]-أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي (ت284هـ-891م): كتاب البلدان، مطبعة بريل ليدن/ 232-233. غرس الدين خليل ابن شاهين (813-873هـ/1410-1468م): كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 91/1894. محمود قمير، دراسات تراثية في التربية الإسلامية، ط1، دار الثقافة، الدوحة، 1992، 3/308-331.

[2]-وقد أكدت على ذلك العديد من الروايات المتقدمة والمتأخرة المتعلقة بالفقهاء، للتفصيل ينظر: الشيباني: كتاب الكسب، شرح: محمد بن احمد السرخسي (ت423هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو رغدة، ط1، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 155/1997-158. الخطيب البغدادي: كتاب الفقيه والمتفقه، 1/97-167، 179-181. الشريف التلمساني: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد اللطيف عبد الوهاب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 13/1996. الشاطبي : الاعتصام، تحقيق: عبد الشافي أحمد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 501/1955. المازوني: المهذب الرايق، و/1. ابن خلدون: المقدمة/273-274-505. الونشريسي: المعيار، 357/12. مع الأخذ بعين الاعتبار أن تصنيف العلوم في المنظومة الفكرية الإسلامية يختلف بين علماء الدين والفلاسفة، كما يختلف بين علماء الدين أنفسهم.

[3]-المازوني: المهذب الرايق/193ظ.

[4]-البرزلي: المصدر السابق، 166/1. الونشريسي: المعيار، 357/12-358. عبد الجواد ياسين: المرجع السابق/60-61.

[5]-محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ج1: نقد العقل العربي، ط2، دار الطليعة، بيروت، 96/1985. يدعم ذلك بعض الدراسات يذكر منها: محمد إبراهيم أحمد علي: "إصلاح المذهب عند المالكية"،-دور التطور-/46-47، 66-147- دور الاستقرار. ع41. 1999/22-82 . عبد العزيز بنعبد الله: معلمة الفقه المالكي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 53/1983-189. ميلكوش مورانى: دراسات فى مصادر الفقه المالكى ، ترجمة: سعيد بحيري، عمر صابر عبد الجليل، حنفي محمود شاد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988. محاضرات ملتقى القيروان، مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى نهاية القرن 5هـ، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، سلسلة الملتقيات، 15-17 أفريل 21/1994 وما بعدها. أحمد بن شقرون: "علم النوازل بالمغرب"، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات، 1983-93/1987-120.

أصبح فيها «أعدل الأشياء قسمة بين الناس»[1]، وهو ما أكسبهم سلطة علمية هامة تأكدت بسيطرتهم على الوظيفة التشريعية والقضائية والمنظومة الفكرية الإسلامية بما خلفوه من تراث سبق ذكره، وفي علوم أخرى، وبنفوذهم في مجال تدريس الفقه خاصة. والذي حظي بالإقبال المكثف للطلبة بما يقتضيه عليهم من آفاق على الوظيف والجاه إضافة لدوافع دينية أخرى[2].

وكان امتداد نشاط الفقهاء التعليمي إلى فئة الصغار[3] لبنة أخرى في تعزيز مكانتهم الروحية والعلمية، تأكدت بمساهمتهم في الحياة العامة وتمثيلهم لعصرهم[4]، وبمستوى الترابط الذي حققوه مع العامة[5] كورثة لحملة القرآن الأوائل "القراء"[6]، وقد أسهم أوائل المنافسين التقليديين – الكتاب– في المجال السياسي في تعزيز مكانتهم داخل السلطة السياسية[7] بما يضفونه عليها من شرعية في خلافة الرسول[8] ﷺ وللحد من نفوذهم وإخضاعهم للسلطة الحاكمة[9].

---

(1)–محمد عابد الجابري: المرجع السابق/96.

(2)–الغزالي: إحياء علوم الدين، 17/1. ابن طلموس: المدخل لصناعة المنطق، نشر: آسين بلاثيوس، مطبعة الأبيرقة، مدريد، 1916، 9/1. السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العينين، ط2، مكتبة الخانجي، 1993/68–71. ابن خلدون: المقدمة، 350–354. شفاء السائل لتهذيب المسائل، تعليق ونشر: أغناطيوس عبده وخليفة اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت: سلسلة بحوث ودراسات بإدارة معهد الآداب الشرقية، بيروت، رقم 11، (دت)/26–27.

(3)–حسان محمد حسان، جمال الدين نادية: مدارس التربية في الحضارة الإسلامية، –دارسة نظرية تطبيقية–، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984/99–100. منير سعد الدين: المرجع السابق/41.

(4)–أبو اليزيد العجمي: الفقهاء وبحوث العقيدة الإسلامية الموقف والمنهاج، (دط)، دار الهدية، مصر، 1991/7–11. وحول دور الممارسة والمشاركة في تدعيم وزن الشخص لدى الجماعة –الرسول ﷺ نموذجا– ينظر: (محمد الجويلي: الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، تونس، 1992/43–44.

(5)–منير سعد الدين: المرجع السابق/23–41.

(6)–ابن خلدون: المقدمة/411، 510. القلقشندي: صبح الأعشى، 300/13.

(7)–يعتبر ابن المقفع نموذج تأصيلي لمن جاء بعده في ميدان الكتابة السلطانية. ينظر: "الأدب الكبير" ضمن آثار ابن المقفع/360. "كليلة ودمنة"/50 وما بعدها. ابن الداية: الفلسفة السياسية عند العرب، تحقيق: عمر المالكي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، سلسلة دراسات ووثائق، 1980/67–68.

(8)–الخطيب البغدادي: كتاب الفقيه والمتفقه، 126/1–131. ابن خلدون: "مزيل الملام عن حكام الأنام"، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع19، 1993/183.

(9)–تعبر عن ذلك "رسالة ابن المقفع في الصحابة"، 30/3، 48. التي ألفها للخليفة أبي جعفر المنصور (ت158هـ/774م)، مبينا فيها المنهج الذي تقوى به الدولة أمرها بتحويل أي مركز سلطة آخر لقطبيتها من ذلك تدعيم =

بهذا الرصيد الضخم دخل الفقيه غمار السياسة كمعارض مستقلا بنفسه عن السلطان[1]، أو محتسبا عليه –وهو الأعم عمل له أول لم يعمل– من منطلق الوصاية عليه[2]، وذلك في دولة لم تتحقق فيها سيادة الدين على السياسة إلا في حقبة قصيرة من التاريخ الإسلامي[3]، أين كان الخليفة جامعا بين السلطتين[4]، وإذا كان الكُتاب هم الفئة العلمية الأكثر نزاعا مع الفقهاء في المجال السياسي[5]، فإن الواجب الديني لهؤلاء الأخيرين "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وعلمهم بالأحكام الشرعية وتواجدهم في مختلف خطط الدولة بما في ذلك الكتابة قد أهلهم لأن يكونوا علماء بالسياسة علمهم بالأحكام الشرعية، وخلفوا تراثا يصعب حصره[6].

=مركزيتها وتوحيد فقهها بمدونة مزكاة من طرف الخليفة، ولعلها نفس المبادرة التي قام بها هذا الخليفة مع الإمام مالك بن أنس، ولم يكتب لها النجاح. للتفصيل ينظر: الراعي الأندلسي الغرناطي: انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981/207،208.

(1)–الطبري: تاريخ الأمم والملوك. ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، 2/ 659، 660. ولم يكن هذا الموقف من الفقيه سوى تعبيرا عن عدم شرعية السلطة القائمة، أو انتقادا لمنهجها الحائد عن الشرع وخوفا من أن تنال من مكانته بتوظيفه لحسابها. للتفصيل ينظر: الغزالي إحياء علوم الدين، 1/17–18، 2/142–152. ابن خلدون: شفاء السائل/26–27. السبكي: المصدر السابق/68–47. من هنا لا يمكن الاكتفاء بما ذهب له أحد الباحثين (علي أحمد سعيد أدونيس: الثابت والمتحول، بحث في الاتباع والإبداع عند العرب، ج1، الأصول، ط4، دار العودة، بيروت، 1983/44). من أن عدم ممارسة الفقيه للسياسة مرده فقط إلى كون الواجبات الخاصة بها فرض كفائي إذا قام به البعض سقط عن الآخر.

(2)–فمن المواقف المؤسسة للإحتساب على السلطان عند المالكية قول إمامهم مالك بن أنس: «حق على كل مسلم أو رجل جعل الله في صدره شيئا من العلم والفقه، أن يدخل إلى ذي سلطان، يأمره بالخير وينهاه عن الشر ويعظه حتى يتبين دخول العالم على غيره، لأن العالم إنما يدخل على السلطان لذلك» عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، ليبيا، 1986، 1/207. وهو نفس النهج الذي سار عليه أحد خلفائه البارزين في المغرب خلال العصر الأغلبي وهو الإمام سحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ/854م) في قوله. «...وإني لأدخل عليهم، وأكلمهم بالتشديد وما عليه العمل وفيه النجاة». الدباغ: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، المطبعة العربية التونسية، تونس، 1907، 2/62.

(3)–عبد الله العروي: مفهوم الدولة/101–104. محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، ج1، نقد العقل الغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000/231.

(4)–حول هذا الافتراق ينظر: ابن الأزرق: بدائع السلك، 1/391.

(5)–للتفصيل ينظر: علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية /53 وما بعدها.

(6)–نصر محمد عارف: المرجع السابق/99 وما بعدها.

ثانيا: الآداب والأحكام السلطانية بين التأثير المشرقي والتجاوب المغربي

لقد انصب تراث الفقهاء السياسي في صنفين متلازمين هما: الآداب أوالنصائح السلطانية[1] والأحكام السلطانية، وحينما كان دخولهم مجال الآداب السلطانية متأخرا[2] فقد استفادوا من الروّاد الأوائل لهذا الفن -الكتاب-[3] على مستوى المنهج والمادة، فمؤلف الفقيه والمرشد السياسي المرابطي "الإشارة إلى أدب الإمارة"[4]؛ الذي يعدّ مصدراً هاما في الفكر السياسي المغربي والأندلسي إذ اعتمده بشكل كبير أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي (ت783هـ/1381م)، الذي خدم دولة بني مرين ما يزيد عن الأربعين سنة[5]. كما أخذ عنه أبو حمو موسى الزياني الثاني وابن الأزرق[6]، في الوقت الذي اقتصرت أهميته على الأهداف من جهة والقارئ الموجه له على نحو ما ذهب إليه أحد الباحثين من جهة ثانية[7]؛لم يكن سوى عملية تركيبية لمجموعة مصادر سابقة[8]، أهمها حجما المقتبسة عن عبد الله بن المقفع في الأدب الكبير وكليلة ودمنة[9].

---

[1]-ويعرف أيضا بمرايا الملوك للتفصيل ينظر: رضوان السيد، في مقدمة تحقيقه/18-20. عز الدين العلام: السلطة والسياسة في الأدب السلطاني، ط1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991/21-23. جلال بن عباس: المرجع السابق/61-62.

[2]-يمكن اعتبار الماوردي: من أوائل الفقهاء الذين ألفوا في هذا المجال من ذلك كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر. نصيحة الملوك. درر السلوك في سياسة الملوك. ويليه مؤلف آخر هو: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (418-488هـ/1027-1095م): الذهب المسبوك في وعظ الماوك، تحقيق: أبو عبد الرحمان بن عقيل الظاهري وعبد الحليم عويس، دار عالم الكتب، الرياض، (دت).

[3]-للتفصيل بنظر: علي أومليل: المرجع السابق/55 وما بعدها. محمد عابد الجابري: العقل السياسي /341 وما بعدها.

[4]-المصدر السابق.

[5]-محمد الأمين بلغيث: النظرية السياسية عند المرادي وأثرها في المغرب والأندلس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989/63. ويحيل هذا المرجع إلى نقول ابن رضوان وغيره. ينظر/63-64.

[6]-المرجع نفسه/65-70.

[7]-عمر بن حمادي: المرجع السابق/132.

[8]-للتفصيل ينظر: رضوان السيد: المرجع السابق/ 12، 26-32. ومحمد الأمين بلغيث: المرجع السابق/17 وما بعدها.

[9]-رضوان السيد: المرجع السابق/20-21، وللتفصيل يمكن المقارنة بين ابن المقفع والمرادي.

ولم تقتصر موارد الفقهاء على إنتاج الكتاب فقط، لكنهم استعانوا برصيد ضخم من أقوال ومعارف المتقدمين الخاصة بالتراث الإسلامي الفارسي واليوناني، وقد تم التعرف عليه من خلال تصريحاتهم[1]، أو من جهود بعض الدارسين[2]، وقد كفانا واحد من أهم المصادر الأندلسية مشقة البحث عن موارده في مصنفه سراج الملوك[3]، حين كشف عن قائمة متنوعة يندرج إنتاج الكتاب تحتها ضمنيا.

وتطرح الملاحظة نفسها على الأحكام السلطانية، لكن من زاوية أخرى خاصة بالفقهاء مردها إلى وحدة الحضارة العربية الإسلامية والمصادر التأصيلية، يتأكد ذلك عندما يتم العمل في حقل مذهبي أو عقائدي واحد، مما يفضي إلى تراكم معرفي داخل النسق الفكري الواحد تحكمه لحظة التأسيس[4] وينتهي عند آخر محاولة.

فالماوردي أبرز أقطاب هذا المجال لم يكن بكتابة "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"[5] سوى امتدادا لأسلافه الأشاعرة الممثلين في أبي الحسن الأشعري[6]، وأبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت403هـ/1012م) [7]، وعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي[8] (ت429هـ/1017م)، ونظرا لأهمية هذا الكتاب[9] فقد تأهل لأن يكون مصدرا أساسيا لكل من كتب

---

(1)-على سبيل المثال الماوردي: نصيحة الملوك/33 وما بعدها. الطرطوشي: المصدر السابق/50-51.

(2)-مثال ذلك الماوردي: تسهيل النظر، الذي لم يفصح فيه عن مصادره بشكل دقيق في كل ثنايا الكتاب مكتفيا بالنسبة إلى الحكماء/6 وما بعدها. أو المبني للمجهول/7. وقيل/25. وغيرها من النسب. للتفصيل ينظر: المصدر نفسه/6 وما بعدها. وقد بذل محقق هذا الكتاب مجهودا في توضيح موارده من خلال مقدمة الدراسة . المصدر نفسه/33-35. والحواشي، كما يمكن الاستئناس بمقدمة رضوان السيد في القطعة التي نشرها من هذا الكتاب بعنوان: "أبو الحسن الماوردي في سياسة الملك" نشرها ضمن الفكر العربي، ع23، 1981/215-226. ولمزيد من التفصيل حول موارد الفقهاء في الآداب السلطانية ينظر: محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي /339 وما بعدها. تكوين العقل العربي/56-70. وعز الدين العلام: المصدر السابق/34-44.

(3)-المصدر السابق/50 وما بعدها.

(4)-في فصل شيق لمحمد الجابري: (العقل العربي/56 وما بعدها) "عصر التدوين الإطار المرجعي للفكر العربي"، قدم تحليلا جيدا لهذا الموضوع.

(5)-ط3، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1973.

(6)-الإبانة عن أصول الديانة/16، 18، 102-105. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين/2 وما بعدها.

(7)-المصدر السابق/187 وما بعدها.

(8)-أصول الدين/193 وما بعدها. الفرق بين الفرق/4 وما بعدها.

(9)-من الدراسات القيمة التي تناولت هذا التصنيف دراسة سعيد بنسعيد العلوي، دول الخلافة -دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي-. كما درس أحد جوانبه أحمد مبارك البغدادي، المرجع السابق/63-169.

في هذا الموضوع، مع بعض الإضافات عند إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني[1] (419-478هـ/1028-1085م)، وعند الغزالي[2] وابن جماعة[3] وابن رضوان[4]، وحتى عبد الرحمن بن خلدون[5]؛ الذي عدّ مبتكر علم جديد[6] لم يخل من إفادة عن سابقيه في مختلف صنوف المعرفة ولم يكن سوى حلقة وصل في الفكر الأشعري سيما في الميدان السياسي[7]: مما دعا إلى التأكيد على هذا التواصل في الفكر الأشعري في أكثر من دراسة[8]، وهذا ما يعد مصوغا لاستغلال مصادر مشرقية أو متقدمة في هذا البحث.

لقد كان إنتاج الفقهاء في مجال السياسة -كما ذهب إلى ذلك أحد الدارسين-[9] «إنتاج معرفي قصدي الدلالة ذو وظيفة اجتماعية وسياسية ظاهرة كانت ... أو مضمرة»، وعليه فقد كانت هذه المؤلفات إما انعكاسا للواقع السياسي وتبريرا له، مثلما يلاحظ لاحقا في الفكر الأشعري حول الإمامة، وإما أنها حملت بذور نقد صريح أو غير مباشر لتقويم السلطة وإشراك الفقيه في إدارتها بوصفه "المنظر الشرعي" لما يجب أن تكون عليه، أو كانت كتابات معارضة غرضها إقصاء السلطة القائمة، وتقتضي ضرورة البحث التركيز على الشق الأوّل من هذه المصادر.

---

(1)-وذلك في مؤلفه غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم ومصطفى حلمي، ط1، دار الدعوة، الإسكندرية، 15/1979 وما بعدها. كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى وعبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 410/1950 وما بعدها.

(2)-كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 115/1988-116، 147-154. التبر المسبوك/5 وما بعدها.

(3)-تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، تقديم عبد الله بن زيد آل محمود، ط3، دار الثقافة، 48/1988-78.

(4)-ابن رضوان المالقي: المصدر السابق/56 وما بعدها.

(5)-المقدمة/38 وما بعدها.

(6)-من خلال تصريحه، (المصدر نفسه)/60، «أن ما هداه إلى العلم الجديد وهو محدث الصنعة غريب النزعة غزير الفائدة، أعثر عليه البحث وأدّى إليه الغوص».

(7)-وقد كشف مصدر متقدم عن الكثير من مصادره وهو ابن الأزرق: بدائع السلك، 46/1 وما بعدها، 10/2 وما بعدها. ولمزيد من التفصيل ينظر: محمود إسماعيل: نهاية أسطورة ونظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا، ط1، عامر للطباعة، المنصورة، مصر، 1996. نصر محمد عارف: المرجع السابق/74 وما بعدها. محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي /259-261.

(8)-علي مبروك: المرجع السابق/51 وما بعدها. عبد المجيد الصغير: المرجع السابق /58-64. فتحي عبد الكريم: الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي -دراسة مقارنة-، مكتبة القاهرة، 254/1977-293.

(9)-عبد المجيد الصغير: المرجع السابق/8.

ولفهم أدق لعلاقة الفقيه بالسلطة عبر مؤلفاته، يتوجب التأكيد على أن نسبة هامة من الفقهاء الذين عملوا في البلاط عبر مزاولتهم الوظيف، وجدوا السند من الخلفاء ومن بعدهم الملوك والأمراء والسلاطين الذين أسهموا بشكل واضح في فتح الباب أمام هذه المصنفات حين كانوا بحاجة لشرعية في مواجهة ما يتهدد الدولة الإسلامية من أخطار، فمؤلفات الأشاعرة المتضمنة للإمامة[1] أو للرد على الفرق "الضالة" أو "غير الناجية"[2] لم تكن سوى دعما للخلافة العباسية وللتواجد السني.

فالماوردي[3] أبرز أقطاب هذا التيار أعلن في بداية كتابه الهام "الأحكام السلطانية" أنّه ألفه امتثالا لـ«من لزمت طاعته، ليلعم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وعليه منها فيوفيه، توخيا للعدل في تنفيذه، وقضائه، وتحريا للنصفة في أخذه وعطائه»، كما ألف كتابا آخر في النصائح السلطانية بداعي صدق طاعته لأحد الملوك[4]، وأثريت المكتبة السياسية الإسلامية بكتاب الغزالي[5] "التبر المسبوك" بطلب من أحد الملوك، زوده فيه بجملة من النصائح[6]، واقترح عليه أن يطالع منه قسما كل يوم جمعة محددا له التوقيت المناسب لذلك، ووضع ابن رضوان[7] مؤلفه "الشّهب اللاّمعة في السّياسة النافعة" لأبي سالم المريني (760-762هـ/1358-1360م)، بطلب ورعاية منه، لاهتمامه باقتناء الذخائر -شأن أسلافه- و«تخليد أثر يتبع دليله، وعلم يتضح سبيله».

وقد أدرك الفقهاء على غرار زملائهم الكتاب[8] أهمية أن يتوجه إنتاجهم في هذا المجال

---

(1)-الأشعري، الإبانة/19، 103-105. الماوردي: الأحكام السلطانية/5 وما بعدها. الجويني: غياث الأمم/15 وما بعدها. كتاب الإرشاد/410 وما بعدها. الغزالي: كتاب الاقتصاد/115-116، 147-154.

(2)-الأشعري: مقالات الإسلاميين/2 وما بعدها. الباقلاني: المصدر السابق/34 وما بعدها. البغدادي: الفرق بين الفرق/3 وما بعدها.

(3)-المصدر السابق/1. وقد قدم سعيد بنسعيد (دولة الخلافة/5 وما بعدها) دراسة قيمة حول ظروف تأليف هذا الكتاب من حيث أهميته ومحتوى مشروعه.

(4)-الماوردي: درر السلوك/54-55.

(5)-المصدر السابق/2-5.

(6)-المصدر نفسه/2.

(7)-المصدر السابق/51-52.

(8)-مثال على ذلك ابن المقفع في "رسالة الصحابة".

الثعالبي: آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990/29-30. ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، دار بيروت، 1996/8-11.

على شرف أولى الأمر بشكل أو بآخر، مما يحقق لهم أفضل دعم للسلطة ويمكّن لآرائهم ويخلّد آثارهم: فكتاب "الإشارة إلى أدب الإمارة" توجه به المرادي[1] لصغار أمراء المرابطين وعبر الطرطوشي[2] عن ذلك قائلا: «واعملوا وفقكم الله أن أحق من أهديت إليه الحكم وأوصلت إليه النصائح وحملت إليه العلوم من أتاه الله سلطانا فنفذ في الخلق حكمه وأجاز عليهم قوله».

وقد ألف ابن مرزوق الخطيب كتابه المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن[3] على شرف الدولة المرينية ممثلة في سلطانها السابق الذكر، حيث بلغ في تصوير خصاله[4] وإنعامه عليه، قائلا[5]: «فإني لما قيدني إحسان من أحسن إليّ، وأفاض إنعامه عليّ، ومن بموالاته شرفت، ولولا انتسابي إليه ماعرفت، فصرت لأجري على لساني إلا طيب شكره، ولا أقوم ولا أقعد إلا بذكره، ولا أستنشق إلا عبير نشره، ولا أسلو عن حبه بغيره...». وهذا بغرض الرجوع للبلاط المريني عهد ابنه وهو ما أعلن عنه صراحة في مقدمة كتابه[6].

كما أهدى ابن خلدون نسخته الأولى من كتاب "العبر" لأحد سلاطين بني حفص[7]، وكانت إحدى دواعي تأليف القلقشندي[8] لـ"صبح الأعشى في صناعة الإنشا" أهمية هذه الخطة لدى الملوك، علما أنه باشر كتابته عندما استقر في هذه الوظيفة بمصر المملوكية سنة (791هـ/1388م)[9] وإذا كان الهدف من مؤلف آخر له في الأحكام السلطانية هو خدمة خزانة الخليفة العباسي[10] فقد وجد في إهدائه له -على غرار فقهاء آخرين-[11] فرصة لتحليته بجزيل المدح والثناء[12]، معلنا بشكل صريح أن الهدف من إهدائه له هو "تثمينه"، "وخلوده"، و"ارتفاع

---

(1)-المصدر السابق/45 وما بعدها.

(2)-المصدر السابق/52. وعنه ابن جماعة: تحرير الأحكام/45. وينظر في نفس السياق: الجويني: غياث الأمم/10.

(3)-المصدر السابق.

(4)-المصدر نفسه/125 وما بعده.

(5)-المصدر نفسه/92.

(6)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/92-94.

(7)-محمد عابد الجابري: فكر ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992/60.

(8)-المصدر السابق، 1/30.

(9)-المصدر نفسه، 1/34.

(10)-مآثر الإنافة في مآثر الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد خراج، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1985، 1/4.

(11)-على سبيل المثال لا الحصر ينظر: الماوردي: درر السلوك/54-55. والجويني: غياث الأمم /8-9، 13، 379.

(12)-مآثر الإنافة، 1/3-5، 3/375-381.

شأنه"[1]، والتقرب لهذا الخليفة[2].

وكان إقرار الفقهاء[3] بوجوب نصب الإمام وأهميته من صور الدعم والتزكية لأولي الأمر، وقد برروا ذلك بضرورة الاجتماع البشري الذي يوجب وازعا لتطبيق الشرع وتحقيق مصالح العباد، وأضاف أحدهم[4]: أنه إذا كان للسلطان مضار فله منافع أيضا، وقال آخر[5] استنادا إلى بعض الحكماء «جور السلطان أربعين سنة خير من رعية مهملة ساعة واحدة»[6].

وبالمقابل فقد طالبوهم بالتزام سياسة تقوم على تسخير الدولة لخدمة الدين[7]، باعتبار الإمامة «موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»[8]، ولأن جميع الولايات في الإسلام -كما عبر عن ذلك أحدهم-[9] «مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا»، وذلك يتحقق عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[10] (الحسبة).

ولما كان الدين هو غاية الدولة، فهو دستورها أيضا فالحكم لله ورسوله[11]، وقد بينوا فائدة الملك القائم على الدين[12].

---

(1)-مآثر الإنافة، 1/4-5.

(2)-المصدر نفسه، 1/5.

(3)-الجويني: غياث الأمم/15-18. الغزالي: الاقتصاد/147. الطرطوشي: المصدر السابق/156-158. ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، (د.م)، (د.ت)/62 وما بعدها. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرّعية، قصر الكتب، البليدة، الجزائر، (د.ت)/65، 153-154. ابن جماعة: تحرير الأحكام/48-51. ابن خلدون: المقدمة: 169-171، 205.

(4)-الطرطوشي: المصدر السابق/156-157.

(5)-ابن جماعة: تحرير الأحكام/48-49 ولهذا الرأي مستند آخر في التراث الإسلامي عن علي كرّم الله وجهه (ت40هـ/660م)، للتفصيل ينظر: ابن تيمية: السياسة الشرعية/65.

(6)-وقد أكدّت عدة مصادر على وجوب طاعة الإمام ونصرته، يذكر منها: الماوردي: الأحكام السلطانية/5، 17. درر السلوك/54. ابن جماعة: تحرير الأحكام/52 وما بعدها. والدعاء له وتحديد حقوقه على الرعية. (المصدر نفسه/51-52، 61-64).

(7)-ابن رضوان: المصدر السابق/74-75.

(8)-الماوردي: الأحكام السلطانية/5. وعنه ابن خلدون: المقدمة/129، 171.

(9)-ابن تيمية: الحسبة/61-62.

(10)-المصدر نفسه/66.

(11)-للتفصيل ينظر: الماوردي: نصيحة الملوك/156. ابن تيمية: الحسبة/62-65. السياسة الشرعية/5. السبكي: المصدر السابق/22، 40-41.

(12)-الماوردي: تسهيل النظر/153-157. ابن رضوان: المصدر السابق/75. ابن خلدون: المقدمة/ 169-171 وقد سبقهما إلى ذلك ابن المقفع: الأدب الكبير/284.

وحينما كان الفقهاء هم المخولين لفهم أحكام الدين، فقد أكدوا على حضورهم المتميز في السلطة، تجاوز ترغيب أولى الأمر في طلب النصيحة من العلماء وذكر الحظوة التي خصو بها في مختلف الفترات[1] إلى توجيه العمل السياسي عن طريق رصيدهم الضخم من المؤلفات السياسية آدابا وأحكاما، سيما أنهم أول مكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولم يكن أحدهم[2] مغاليا حينما اعتبر أن الفقهاء يقاسمون الملوك قيامهم على الدين فإذا كان الملوك هم حماته، فالعلماء هم حملته وحفاظه منهم: القضاة، المفتين، أهل الحسبة، المعلمين والناظرين على الأوقاف، وطالبهم آخر[3] باتخاذ فقيه في كل قرية لا فقيه فيها لتعليم أهلها الدين.

كما بينوا أهمية أن يتولى أولى الأمر رعاية العلماء وإجزال العطاء لهم، من أن ذلك حفظا لنعمهم من الزوال[4]، ومنعة لهم من الجهل مع ما يجري من ظلم[5] ومنعا لتسرب الجهل في ديارهم، وتناقص العلماء مما يقضي على العلم ويظهر البدع والضلال المؤدنة بنهاية أجل الدولة[6]. إضافة إلى ما يحققه الاهتمام بالعلم وأهله من رفعة لهم -أي لأولى الأمر- في إجلالهم للشريعة[7]، وتحقيقا للعدل النبوي[8]، ونيلا للدعاء[9]، وبهاء للملك وتخليدا للذكر[10].

ولتوطيد مكانة الفقهاء فقد أسهموا في ترسيخ الصورة المثالية لعلماء الدين، وعلى رأسهم الفقهاء من خلال دعوتهم المستمرة لهم بالتحلي بأفضل الخلال، والترفع عن كل ما من شأنه أن ينقص من مكانتهم، من ذلك أن يكون علمهم مرقاة يتوصل بها إلى الله عز وجل، عبر الإخلاص

---

(1)-الماوردي: نصيحة الملوك/39-47. الحميدي: المصدر السابق/172-177. الغزالي: التبر السبوك/18-22. الطرطوشي: المصدر السابق/111-134. ابن مرزوق: المسند/258-260.

(2)-ابن جماعة: تحرير الأحكام/87-88. ينظر كذلك: ابن تيمية: (السياسة الشرعية /151)، الذي اعتبر أولى الأمر صنفين هما الأمراء والعلماء «إذا صلحوا صلح الناس».

(3)-السبكي: المصدر السابق/22، واعتبر الجويني: (غياث الأمم/282-283). أن السلطة السياسية أي إدارة أمور البلاد تنتقل للعلماء مباشرة إذا خلا الزمان عن إمام، وإذا وجد من كان ذا شهامة وشوكة وعدم استقلال في العلم فعليه إشراك العلماء في أمره.

(4)-السبكي: المصدر السابق/17-18.

(5)-الطرطوشي: المصدر السابق/52.

(6)-الماوردي: درر السلوك/120-122. تسهيل النظر/275-277.

(7)-الماوردي: تسهيل النظر/272.

(8)-الطرطوشي: المصدر السابق/170.

(9)-الماوردي: درر الملوك/119.

(10)--الماوردي: تسهيل النظر/278.

في ذلك وفي أداء وظائفهم المتعددة في المجتمع على أكمل وجه، سيما الإرشاد، التعليم والحسبة، ولا يكون قصدهم من العلم باب السلطان بكل ما يتضمنه من تنازلات، وأن يتجنبوا التعصب والتشدد في الدين وليبتعدوا عن صغائر الذنوب، وقد كانوا بالمرصاد لكل من حاد عن هذا الطريق[1].

بالإضافة إلى المؤثرات السابق ذكرها[2]، والتي تلقي في نفوس أولى الأمر تقبل مؤلفات الفقهاء والعمل بها، خاصة وأنهم خاطبوهم بأسلوب الترهيب والترغيب في أكثر من موضع محذرين إياهم من غرور الدنيا، مبينين خطورة منصبهم وفوزهم إذا عدلوا وسوء عاقبتهم إن حادوا عن الطريق الذي أغرق الفقهاء في تحديد معالمه[3]، وإذا كان في مصنفات الآداب والنصائح السلطانية نشدان لأفضل ما يمكن تحقيقه في المجال السياسي، فلم تخل كتب الأحكام السلطانية من نقد صريح للسلطة السياسية[4].

ثالثا: الفقهاء والفكر الأشعري/أزمة الرضوخ للواقع السياسي

بالانتقال إلى موضوع الإمامة والذي يتم العمل عليه داخل الإطار الأشعري للأسباب الموضحة آنفا، وقع الفقهاء في مفارقة الحلم بأفضل إمامة، وتقديم تنازلات لا حصر لها؛ فمن تزكية النظام الملكي[5] والتأكيد على النسب القرشي[6] في الإمام ضمن شروط بقي أحدها حبرا على

---

(1)-الخطيب البغدادي: كتاب الفقيه والمتفقه، 2/221-246. ابن عبد البر: المصدر السابق، 1/57، 163-187. ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم/37-39، 43-108. السبكي: المصدر السابق/67 وما بعدها.

(2)-كالتأليف باسم أولى الأمر أو إهداء مصنفاتهم لهم والإعلاء من شأنهم والإفاضة في مدحهم وتدعيم سلطانهم.

(3)-الماوردي: نصحة الملوك/67 وما بعدها. الحميدي: المصدر السابق/137 وما بعدها. الغزالي: التبر المسبوك/3 وما بعدها. الطرطوشي: المصدر السابق/61 وما بعدها.

(4)-ابن تيمية: السياسة الشرعية/154-158. السبكي: المصدر السابق/16 وما بعدها. خاصة عندما يجد نموذج يحتذي به يذكره (للتفصيل المصدر نفسه/50-51). ابن خلدون: (المقدمة/248-260)، وابن الأزرق: (الإبريز المسبوك/50 و-ظ).

(5)-الأشعري: الإبانة/105. ابن خلدون: المقدمة/229 وما بعدها. استنادا إلى الحديث الشريف «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك...»، على أن هذا الحديث لم يرد في الصحاح الستة ووجد في مسند متأخر للداني: السنن الواردة في الفتن، تحقيق: ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط1، دار العاصمة الرياض، 1416هـ، 824/4 بنص: «قال أنها نبوة ورحمة ثم خلافة ورحمة ثم ملك عضود ثم جبرية ثم طواغيت».

(6)-الماوردي: الأحكام السلطانية/6. الجويني: غياث بالأمم/62-64. الإرشاد /426-427. استنادا إلى حديث نبوي ورد بعدة صيغ للتفصيل ينظر: البخاري: المصدر السابق. 3/1290، 6/2611، 2612. مسلم: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، 3/1451-1453.

ورق[1]، إلى الإقرار بإمامة المفضول مع وجود الأفضل[2] والمتغلب[3] "صاحب الشوكة"، هذا المنحى الأخير الذي استوحى منه ابن خلدون[4] معالم نظريته "العصبية والدولة"، كما كان أحد الباحثين[5] محقا حينما عدّ ابن خلدون أحد المعبرين عن مطالب هذه القبائل ومطامعها -وهي التي نظّر لها-.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذا المسار، الاكتفاء بعاقد واحد سرا دون شهود إذا تأكدت في المبايع أن يكون "عظيم القدر"، رفيع المنصب"، وكانت له "شوكة"[6]، بعد أن كان انعقاد الإمامة بأهل الحل والعقد، الذين أصبح الحديث عن صفتهم وعددهم[7] ضربا من الوهم بتولية الإمام الأسبق[8]. ومن رفض إمامين في بلاد المسلمين وإن كانا في إقليمين متباعدين[9] إلى قبول ذلك[10] والتسليم بما يفوق الاثنين[11].

ومن صور الرضوخ الأشعري للواقع -أيضا- الالتزام بطاعة أولى الأمر، حتى وإن أساؤوا فقد قرر مؤسس المذهب[12] الصلاة خلف كل "بر" و"فاجر"، و«الدعاء لأئمة المسلمين

---

[1]-وهذا الشرط هو أن يكون الإمام من أهل الاجتهاد، بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره، للتفصيل ينظر: الماوردي: الأحكام السلطانية/6. الجويني: غياث الأمم/65-66. الإرشاد/427.

[2]-الماوردي: الأحكام السلطانية/8. ابن جماعة: تحرير الإحكام/56.

[3]-الماوردي: الأحكام/33-34. الجويني: غياث الأمم/231. الغزالي: الاقتصاد/150. ابن جماعة: تحرير الإحكام/61. ابن خلدون: المقدمة/171.

[4]-المقدمة/126 وما بعدها. محمد عابد الجابري: فكر ابن خلدون/163-241. أحمد عبد السلام: دراسات في مصطلح السياسة عند العرب -الحلقة الأولى-، الشركة التونسية للتوزيع، 1978/43-71.

[5]-محمد الطاهر عدواني: "في منهج السياسة والحضارة عند ابن خلدون"، أعمال الملتقى الدولي الأول لابن خلدون، فرندة، تيارت، 1-4 سبتمبر، 1983/85.

[6]-الجويني: غياث الأمم /54-55، 59.

[7]-الماوردي: الأحكام السلطانية/6-7. الجويني: غياث الأمم/48-52. الغزالي: الاقتصاد/150. وللتفصيل حول مبدأ الشورى في الفكر السياسي الإسلامي ينظر: الطيب حديدي: الشورى في الإسلام أهلها ومدى إلزامها، رسالة ماجستير، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، الجزائر، 1991/ 135-147.

[8]-الماوردي: الأحكام السلطانية/10-15.

[9]-الماوردي: الأحكام السلطانية/9. ابن جماعة: تحرير الأحكام/56-57.

[10]-الجويني: الإرشاد/425.

[11]-قال ابن خلدون: (المقدمة/171)، « والقائم به خليفة وإماما وسماه المتأخرون سلطانا حتى نشأ التعدد فيه واضطروا بالتباعد وفقدان شروط المنصب إلى عقد البيعة لكل متغلب».

[12]-الأشعري: (الإبانة/19)، وتواتر هذا المبدأ عند مجموعة من الفقهاء يذكر منهم الماوردي: (الأحكام/5). الطرطوشي: (المصدر السابق/344-346).

بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة»، وعدم الخروج عليهم بالسيف وتجنب القتال في الفتنة، وطلب الطرطوشي[1] من الرعية التماس أعذار للسلطان لما يواجه من مشاق في ضبط ملكه، إضافة إلى أن ضعف الشوكة هو «سوق أهل الشر ومكسب الأجناد ونفاق أهل العبارة والسرقة والمناهبة واللصوص»[2].

وإذا أقر فقيه متقدم عليه جواز خلع الإمام إذا تبيّن فسقه[3] مع تفضيل تقويمه[4] فإنه لم يجز ثورة الآحاد دفعا لإبادتهم، وزيادة في "الفتن" و"المحن"[5]، فلا ثورة على الأمراء من غير بصيرة[6]، بل يراعى ما يمكن تحقيقه مقابل ما يضيع من الأنفس والأموال، وإلا فلا داعي لأي تغيير قائلا[7]: «... فالوجه أن يقاس ما الناس مدفعون إليه مبتلون به بما يفرض وقوعه في محاولة دفعه، فإن كان الواقع الناجز أكثر مما يقدر وقوعه في روم الدفع، فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاء الناجز، وإن كان المرتقب المتطلع يزيد في ظاهر الظنون إلى ما الخلق مدفعون إليه فلا يسوغ التشاغل بالدفع، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع ... والابتهال إلى الله وهو ولي الكفاية». وهذا ما أفضى بأحد المتأخرين[8] إلى رفض مبدأ العزل للإمام الفاسق لما ينجرُّ عن ذلك من اضطراب.

ويمثل منتهى الرضوخ للواقع السياسي في ظل تحقيق مكاسب مادية آنية مؤلف ابن الخطيب الموسوم بـ"كتاب أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام"[9]، والذي حاول أن يثبت فيه عدم مخالفة من يتولى سن الرشد أمور المسلمين بالاستناد إلى الأدلة الشرعية وللواقع التاريخي مشرقا ومغربا، في الوقت الذي يعدّ فيه بلوغ هذا السن (الحلم) شرطا أساسيا في

---

(1)-المصدر السابق/157.

(2)-الطرطوشي: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3)-لقد حدد هذا المصطلح الجويني (غياث الأمم/88) في قوله بـ«أن المتصدي للإمامة إذا عظمت جنايته وكثرت عاديته وفشى إحتكامه واهتضامه وبدت فضاحته وتتابعت عثراته وخيف بسببه ضياع البيضة وتبدد دعائم الإسلام».

(4)-الجويني: الإرشاد/425-426.

(5)-الجويني: غياث الأمم/88.

(6)-الجويني: المصدر نفسه/82.

(7)-الجوني: المصدر نفسه/83.

(8)-ابن جماعة: تحرير الأحكام/72.

(9)-المعروف بتاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق: أحمد مختار العبادى ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 23/1964، 27 وما بعدها.

تولي عدد من الخطط الدينية التي لا يمكن مقارنتها بالإمامة العظمى، كإمامة الصلاة[1] والقضاء[2].

انطلاقا من هذه المعطيات، يتوصل الدارس إلى نتيجة مفادها قبول الأشاعرة العمل مع "السلطان الظالم" وعبر عن ذلك الماوردي [3] بوضوح حينما تعرض لعدد من الآراء التي أثيرت حول هذا الموضوع، وخلص إلى جواز ذلك ما لم يأمر السلطان "بالجور ويجبر على الظلم" وأنه عليه "الصلاح والخير" والأمر "بالإنصاف والعدل".

ويمكن تلمس مبررات هذا الخطاب المعبّر عنه من قبل أحد الباحثين[4] بـ"خطاب السلطة" في البناء العقدي لهذا الفكر المبني على القول بالمشيئة؛ فالله يفعل ما يشاء ولا يتوجب عليه رعاية الأصلح لعباده[5]، فمصير كل فرد بيد الله يجعله شقيا أو سعيدا، كافرا أو مسلما[6].

هذا المنحى الجبري هو الذي جعل للدولة أطوارا لا تحيد عنها[7]. والعصبية غايتها الملك[8]، وكون الإمامة من الأمور المضنون فيها[9]، أي ليس بشأنها حكم شرعي قطعي ما يجعل أحكامها خاضعة لاجتهاد العلماء بما يوافق مصالح العباد[10] قال الماوردي[11] في المفاضلة بين تولي رجلين للإمامة أنّه «...لو كان أحدهما أعلم والآخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجب حكم الوقت» فلو كانت الدولة تواجه ظروفا تجعلها بحاجة إلى توظيف قوتها العسكرية، كأن تكون كثيرة الثغور أو في مواجهة الفتن، لكانت «الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل

---

(1)-ابن الحاج: المدخل، 2/204. العقباني: المصدر السابق/35. ابن الأزرق: بدائع السلك، 1/238.

(2)-النباهي: المصدر السابق/4. البرزلي: المصدر السابق، 4/6. المازوني: المهذب الرائق/2ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/42.

(3)-نصيحة الملوك/292-293.

(4)-علي مبروك: المرجع السابق/71.

(5)-الأشعري: الإبانة/16. الغزالي: الاقتصاد/5. التبر المسبوك/9.

(6)-الأشعري: الإبانة/16-17. الغزالي: الاقتصاد/15. التبر المسبوك/10-11.

(7)-الماوردي: تسهيل النظر/157. ابن خلدون: المقدمة/124-125، 150-154.

(8)-وهو ما أفصح عنه ابن خلدون: (المصدر نفسه/180). في قوله: «أعلم أن الملك غاية طبيعية للعصبية، ليس وقوعه عنها باختيار، إنما بضرورة الوجود وترتيبه كما قلناه، وأن الشرائع والديانات وكل أمر يحمل عليه الجمهور فلا بد فيه من العصبية، إذ المطالبة لا تتم إلاّ بها كما قدمناه، فالعصبية ضرورة للملّة وبوجودها يتم أمر الله منها». ولمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه/126-127، 180-184.

(9)-الجويني: غياث الأمم/46، 59.

(10)-الغزالي: الاقتصاد/147. ابن خلدون: المقدمة/429-430.

(11)-الأحكام السلطانية/7.

البدع»[1]، وبرر الجويني[2] قبول إمارة الاستيلاء بعدم تعطيل مصالح المسلمين.

وقد سبق الحديث عن بعض المصالح التي رسّخت مبدأ من "اشتدت وطأته وجبت طاعته"[3]، وإذا ارتبط الفكر الأشعري بدعم الوجود السني الممثل في الدولة العباسية (132-656هـ/749-1256م)، والدفاع عنها ضد الخطر الشيعي[4] خصوصا وقد دخلت مدارج الضعف منذ فترة متقدمة، أمّا موقف الحياد اتجاه أي ثورة فإن له مستند في الفكر السني المتقدم[5].

لقد كان امتلاك النص الديني والقدرة على توظيفه سلطة قوية النفوذ إذا توفرت لها بعض الشروط[6] ما جعل توظيف السلطة السياسية للدين تقليدا ضارب الجذور في أعماق التاريخ الإسلامي[7]، إذ يصعب إيجاد نموذج لدولة أو إمارة حادت عن هذا الطريق بما كان يحقق لها من نظام وأمن، ووراثة لبعض الشرعية في خلافة الرسول ﷺ[8]، ولم يكن الأمر يقتصر على السلطة الحاكمة بل تعداه إلى المعارضة[9].

---

[1]-الماوردي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

[2]-غياث الأمم/90.

[3]-كما عبر عن ذلك محمد عابد الجابري: العقل السياسي/362.

[4]-الجويني: غياث الأمم/63.

[5]-الجويني: غياث الأمم/85-88.

[6]-وقد قدم ابن خلدون (المقدمة/142-143) من خلال دراسته للواقع المغربي والإسلامي عامة أهمية العامل الديني في بناء أي كيان سياسي؛ مع تأثره ببعض ما ورد في رسائل إخوان الصفا، للتفصيل ينظر: محمود إسماعيل: نهاية أسطورة/79-80. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، ط1، المركز الثقافي العربي، 1991/184-185. المسألة الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة الثقافة القومية رقم 25، قضايا الفكر العربي، رقم1، 1994]/140-153. "التراث والعمل السياسي"، الثقافة، ع79، 1984/100-101. حسين مؤنس: المرجع السابق/7، 11-15.

[7]-محمود إسماعيل: الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، الكويت، 1993/77-78. فرق الشيعة بين التفكير السياسي والنفي الديني، ط1، سينا للنشر، (د.م)، 1995/13-14. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1991/184-185. المسألة الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة الثقافة، رقم 25، قضايا الفكر العربي، رقك1، 1994/140-153. "التراث والعمل السياسي"، الثقافة، ع79، 1984/10/100. حسين مؤنس: شيوخ العصر في الأندلس، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1997/7، 11-15.

[8]-عبد الله العروي: مفهوم الدولة/97.

[9]-محمود إسماعيل: دراسات في الفكر والتاريخ الإسلامي، سينا للنشر، مصر، 1993/93-113.

من أجل إنجاح هذه السياسة أدرك حكام الدول الإسلامية حجم الدعم الذي قدمه هؤلاء العلماء لسلاطينهم إن أمكنهم احتواؤهم، فسعوا إلى التقرب منهم بشتى الوسائل[1] إلى درجة أصبح فيها هذا التقارب بين السلطة والفقهاء، مثار سخط عدد من العلماء أهمهم المتصوفة الذين عدّوا علمهم هو علم الأمراء في مقابل علم اليقين والمعرفة الذي هو عالمهم[2] القائم على عبادة القلب المخلص لربه وليس عبادة الجوارح، وبلغ هذا الانتقاد أشده مع الغزالي[3] وابن عباد الرندي[4] (733-792هـ/1332-1389م).

وتؤكد المحن التي تعرض لها بعض علماء الدين[5]، أن الهدف الرئيسي من محاولة السلطة احتواؤهم هو توظيفهم لصالحها أو ردعا لهم[6]، وليس في كل الحالات إيمانا بمكانتهم أو تقديسا لهم، وإنما لأن السلطان في حقيقة أمره يعتبر نفسه مصدر السلطة وغيره تابع له[7].

في ظل هذه الوضعية السياسية (الولاء أو الحياد أو المعارضة) تحددت علاقة السلطة بالفقهاء في الدولة الإسلامية، فكيف كان ذلك مع الدولة الموحدية (515-668هـ/1121-1268م)، التي ورثت الدولة الزيانية (633-963هـ/1235-1554م) قسما هاما منها جغرفيا وبشريا.

---

(1)-أكرم ضياء العمري: المرجع السابق، 2/62-67. منير سعد الدين: المرجع السابق/111-143.

(2)-المكي: كتاب قوت القلوب. الكتاب الجامع في التصوف وتربية المريدين. تحقيق: عبد المنعم الحفني، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1991، 2/89.

(3)-الإحياء/17-24، 41-42.

(4)-الرسائل الصغرى. نشر الأب بولس نويّا اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1989، 40-41.

(5)-أبو العرب: كتاب المحن، تحقيق: وهيب الجبوري، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988/257 وما بعدها.

(6)-لمزيد من التفصيل ينظر: محمد عابد الجابري: المثقفون في الحضارة العربية/65 وما بعدها. عبد المجيد الصغيري: المرجع السابق/125-132، 149-151.

(7)-علي حرب: لعبة المعنى -فصول في نقد الإنسان. ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، 1991/164-165.

الفصل الثاني:

المؤثرات المغربية في علاقة الفقهاء بالسلطة الزيانية

أولا: الرصيد الزياني في وراثة الدولة الموحدية

ثانيا: تلمسان الحاضرة العلمية والسياسية

ثالثا: الفقهاء والمنافسة الحفصية المرينية

رابعا: اهتمام سلاطين بني زيان بأهل العلم والصلاح

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: الرصيد الزياني في وراثة الدولة الموحدية

1- الموحدون والمذهب المالكي/فشل الدعوة

يسعى هذا المبحث إلى التعرف على وضعية المذهب المالكي في الحركة الموحدية (515-668هـ/1121-1268م) في مقاربة لتحديد الحضور المالكي في هذه الدولة، للتوصل إلى فهم دقيق للعلاقة القائمة بين فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية -مرحلة قيامها- وللإجابة عن بعض الطروحات من ذلك هل وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام فئة دينية قوية النفوذ كان عليها الرضوخ لها أو تحجيم دورها أو إقصائها؟ أم أن الفقهاء هم الذين وجدوا أنفسهم في ظرف أحسن في ظل دولة تبادلهم نفس الولاء المذهبي، وبالتالي شجعوها على الاستقلال أو على الأقل لم يناصبوها العداء؟ أم أن هذه السلطة ذاتها هي التي عرفت كيف تستفيد منهم وتوظفهم لحسابها؟

للإجابة على الإشكال المطروح اقتصر البحث على التعرض الموجز للحضور المالكي الأشعري في البديل الفكري الموحدي، ومنه هل توفر للمشروع التومرتي ككل متكامل بجانبيه الفقهي والعقائدي شروط النجاح، ممّا يتيح إقصاء ما هو قائم في الساحة المغربية والأندلسية وإحلال ما يراه محله؟ أو أنّه استلهم منه بعض مكوناته مما يجعل أي محاولة للتغيير تثبيتا لبعض ما هو كائن بقدر ذلك الاستلهام.

اعتبر التأصيل الفقهي[1] محورا أساسيا في الدعوة الموحدية بدءا مع ابن تومرت (515-524هـ/1121-1129م) [2] وتأكد مع الخلفاء الأوائل[3]، وبالرجوع للمدونة الفقهية الموحدية المنسوبة للخليفة الثالث أبي يوسف يعقوب المنصور (580-595هـ/1184-1198م)، والمعروفة

---

[1]-المراد به الاجتهاد في الفقه وهو استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة مباشرة بدل أن يتم ذلك من المدونات الفقهية للتفصيل ينظر: الباجي: إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد الله محمد الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989/47 وما بعدها.

[2]-كلف ابن تومرت اتباعه بقراءة حزب من القرآن يوميا بعد صلاة الصبح وأفرد مباحث في كتابه أعزما يطلب (تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985) خاصة لعلم الحديث كما قدم مباحث فقهية في المؤلف نفسه، تقوم على القرآن والحديث. للتفصيل ينظر: ابن تومرت: المصدر نفسه/30 وما بعدها. ابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ت)/81، 168. عبد الله علي علام: الدعوة الموحدية بالمغرب، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1964/308-313.

[3]-كانت سياسة خلفاء الدولة الموحدية في تدعيم حركة التأصيل الفقهي واضحة منذ عهد عبد المؤمن (524-558هـ/1229-1262م) إلى عهد حفيده المنصور (580-595هـ/ 1184-1198م)، للتفصيل ينظر: ابن القطان، =

بموطأ الإمام المهدي[1]، يكون الباحث أمام المصدر الأول للحديث والفقه المالكي، وهو موطأ الإمام مالك بن أنس[2] (95-197هـ/713-812م)، احتفظ فيه بالإسناد الأول أو الثاني وبعضه للإمام مالك، مع تقديم أو تأخير أو اختصار أو إضافة[3]، مما يجعل قضية التضييق على الفقهاء المالكية وإحراق مدوناتهم الفقهية[4] لا تخلو من أغراض سياسية[5]، ومن منحى القوة الذي كان يسير عليه في أي سلوك يعتقد صوابه، بداية بمحنة محمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد (ت 595 هـ/ 1198م) وموقفه المماثل من الفلسفة[6]، مرورا بموقفه من اليهود[7] وانتهاء عند عقيدته في المهدي مما يوضع لاحقا.

وقد كان موطأ الإمام مالك مصدرا هاما في رسالة الجهاد التي ألفها والد هذا الخليفة أبو يعقوب يوسف (558- 580هـ/1162-1184م)، إذ يمكن المقارنة بينهما في أكثر من موضع[8]، ولعل هذا التوجه الفقهي المالكي الواضح للدولة الموحدية هو ما جعل أحد المؤرخين[9] المشارقة يذكر أن عبد المؤمن «جمع الناس على مذهب الإمام مالك في الفروع».

= المصدر السابق، 173 وما بعدها . المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، سلسلة من التراث العربي، 1994/ 119، 231، 233. ابن صاحب الصلاة: تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين السفر الثاني، تحقيق عبد الهادي التازي، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت 1964]/ 233، 305- 306.

(1)-[مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر، سلسلة رقم 29، 1905/4].

(2)-مصدر سابق.

(3)-للتفصيل يقارن موطأ مالك، 19/1 وما يعدها، 5/2 وما بعدها، وموطأ المهدي/ 4 وما بعدها.

(4)-عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، 231. مجهول: "كتاب ذكر بعض مشاهير فاس في القديم". تحقيق: عبد القادر زمامة، مجلة البحث العلمي، ع3، 1964]. 52.

(5)-وقد ربط [عز الدين عمر موسى (الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991/ 194- 195). تحول المنصور عن فقهاء المالكية بسبب مساعدتهم بني غانية في بجاية.

(6)-عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق/ 252-253.

(7)-المصدر نفسه/ 251- 252.

(8)-على سبيل المثال ينظر بالتوازي بين موطأ مالك ورسالة الجهاد الموجودة في كتاب أعز ما يطلب، علما أن الصفحة المثبتة أولا خاصة الموطأ، والمقابلة لها ضمن القوس نفسه خاصة برسالة الجهاد، (289/ 294)، (291/ 395)، (292/396)، (294-295/ 401).

(9)-النويري: تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، إفريقية والمغرب، والأندلس، وصقلية وإقريطش من كتاب نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق أحمد مصطفى أبو ضيف، دار النشر المغربية (د ت)]/ 427- 428.

وإذا أضيف إلى ذلك وحدة الأصول الأولى للفقهين المالكي[1]، والموحدي[2] والمتمثلة في الكتاب والسنة والإجماع والقياس[3]، نكون أمام فكر فقهي «أقرب إلى المالكية في أصولها عند مؤسسها» كما صرح بذلك أحد الدارسين[4].

وبالإشارة إلى الصلة السابق ذكرها بين موطأ الإمام مالك وموطأ المهدي، والفترة التي نسخ فيها، يتأكد فشل الحركة التأصيلية التي راودت الدولة الموحدية إلى عهد المنصور، ذلك أن نجاح هذا المشروع كان يتطلب في أبسط صور نجاحه فترة طويلة من التكوين العلمي والرسوخ في شتى العلوم الموصلة له -أي للتأصيل الفقهي-[5] مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفترة الأولى من عهدهم من الناحية الفكرية هي امتداد للعهد المرابطي[6]، ما أجبر السلطة الموحدية على التعامل مع الفقهاء المالكية منذ عهد أول خليفة.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهم من قبل ابن تومرت والمتداولة في الكتابات الموحدية[7]، ومن صور عدائهم لهذه الحركة[1]، فقد تمكن عبد المؤمن بن علي (524-

---

[1]-الباجي: المصدر السابق/69 وما بعدها.

[2]-ابن تومرت، أعز ما يطلب/ 30 وما بعدها.

[3]-وقد ضيق ابن تومرت في مجال القياس، مما هو متعارف عليه بين الأصوليين للتفصيل ينظر أعز ما يطلب 157-171. عبد المجيد النجار: فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992/92-96.

[4]-[عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت أبو عبد الله محمد بن عبد الله الدين، (ت 524هـ)، حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 505/1983.

[5]-للتفصيل حول هذه العلوم ينظر: الباجي: المصدر السابق/237 وما بعدها. [الغزالي: المستصفى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 342/1993- 369. ابن خلدون، المقدمة/ 418-420.

[6]-فرواية عبد الواحد المراكشي (المصدر السابق/ 151) التي تصور وضعية الفقهاء العلمية في العهد المرابطي (564- 541هـ/ 1072- 1146م) وتصفهم بالاقتصار على علم الفروع وإهمال العلوم الأخرى، تحمل مغالطة كبيرة استنادا إلى معطيات الدعاية الموحدية، فقد أكدت دراسة أكاديمية (عمر بن حمادي: المرجع السابق/376 وما بعدها) بناء على رصد وتحليل مختلف مصادر العهد المرابطي على توسع مدارك فقهاء تلك الفترة واهتمامهم بدراسة أصول الفقه وأصول الدين، بالإضافة إلى علوم أخرى كما برزت ميولهم في مجال الفقه إلى مجالات عديدة خارج مجال الفروع.

[7]-أعز ما يطلب/31 وما بعدها. البيدق: كتاب أخبار المهدي بن تومرت، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 34/1975 وما بعدها. ابن القطان، المصدر السابق/76 وما بعدها. عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق/150 وما بعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدعاية الموحدية ضد المرابطين بشكل عام قد تواصلت عهد عبد المؤمن للتفصيل ينظر: رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنة، نشر ليفي بروفنسال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، رباط الفتح، المغرب، سلسلة رقم1، 1/1941 وما بعدها.

580هـ/1129-1184م) بفضل مفهومه الجديد للتوحيد السياسي -بعد فتحه مراكش (541هـ/1146م) [2] -من استيعاب العديد من كفاءات الدولة المرابطية ضمن عدد من الأجهزة الإدارية والعلمية لدولته يذكر منها الكتابة والإدارة، وكان طلبة الحضرة[3] والخطط الدينية المجال الأكثر تمثيلا لهذه الظاهرة أولها القضاء الذي تولاه في مدن الأقاليم العديد من الفقهاء المالكية، إضافة لمن تولاه في المدن الصغرى يضاف لذلك الشورى وعقد الشروط والإمامة[4].

ولم يقتصر نفوذ الفقهاء المالكية على هذا الحد، بل تجاوزه إلى قضاء الجماعة الذي تولاه ليوسف بن عبد المؤمن ثن لابنه المنصور أبو جعفر بن مضاء القرطبي[5] (513-592هـ/1119-1195م) وتولاه بعد المنصور أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي القرطبي[6] (537-625هـ/1142-1227م)، واستمر إلى عهد الناصر (595-610هـ/1198-1213م)، ومن صور ولاء الفقهاء المالكية أيضا مرافقة أبو يعقوب يوسف في غزواته بالأندلس كما هو الشأن مع قاضي تلمسان أبو زيد بن عبدون الذي خطب للخليفة في غزوته تلك في عيد الأضحى سنة (567هـ/1171م)[7].

ومنهم من نال بعلمه "اختصاص بالملوك وقرب لديهم" من هؤلاء مثلا فقيه تلمسان الحافظ

---

[1]-لا يمكن فصل العنف الذي تم به فتح بعض المدن في المغرب والأندلس بمعزل عن دور الفقهاء المالكية للتفصيل ينظر: بن حمادي، المرجع السابق/624-625. محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس. العصر الثالث القسم الأول عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990/272-275، 354-356. والتوراث التي قادها بعض فقهاء المالكية بالأندلس ضد المرابطين ذاتهم في مراحل انهزامهم الأخيرة من قبل الموحدين في المغرب. (للتفصيل ينظر: المرجع نفسه/304-323)، إضافة للمصالح الخاصة قد تكون لمطالب إقليمية أو رفضا للواقع الجديد الماضي لصالح الموحدين.

[2]-عز الدين عمر موسى: المرجع السابق/104-105.

[3]-عز الدين عمر موسى: المرجع نفسه/101 وما بعدها.

[4]-عز الدين عمر موسى: المرجع نفسه/196-197.

[5]-ابن سعيد: الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق: الأبياري، ط2، دار المعارف، مصر، (د.ت)/33. عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق/207. ابن أبي زرع: المصدر السابق/206، 216. ابن عذارى: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت الطنجي ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ودار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 1985/166، 170.

[6]-المراكشي: المصدر السابق/221، 258. ابن عذاري: المصدر السابق/170.

[7]-ابن صاحب الصلاة. المصدر السابق/511.

المتكلم في عدد من العلوم[1] صاحب "المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار"[2]. وأبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان اليعمري البطوي[3] (536 أو 537-625هـ/1141 أو 1142-1227م).

ولم يكن مآل المؤلفات المالكية التي أحرقت عهد المنصور الضياع إذ لم أقف خلال العصر الزياني على مصادر ضائعة من هذا النوع، ولعل مرد ذلك إلى أن هذه العملية لم تتم بنفس الحجم في كل أنحاء الدولة الموحدية[4]، كما أن الفقهاء قد أخفوا ما أمكنهم منها، إذ لم يكن سهلا عليهم أن تعدم المصنفات التي يحملون لها كل الإجلال، وتعد إلى جانب ذلك مادة أساسية في نشاطهم الديني والعلمي، كما أن حفظهم لمتون تلك المصادر أو على الأقل لبعضها كالمدونة[5] قد ساعد على حفظها، والأهم من ذلك أن الباحث لا يقف على سلوك عدائي مماثل تجاه الموروث المالكي عهد خلفائه، بل إن هذا الموروث قد توطد بالمحاكاة المستمرة له حفظا وتدريسا[6] وتأليفا وشرحا[7].

وإذا كان الرصيد الأشعري الهام في المذهب الموحدي[8] هو أداة شافعية ومالكية في البناء العقائدي لهذا المذهب، وبالتالي عامل التقاء مالكي موحدي، فإن التوظيف السياسي لجزء من الفكر

---

(1)-ابن الزبير: المصدر السابق/608

(2)-حول جزء من محتوى هذا المؤلف ينظر: الونشريسي: المعيار، 476/8 وللتفصيل يراجع محمد بن شريفة في تحقيقه لكتاب ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، السفر8، القسم الأول/318. هامش 515.

(3)-ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، مطبعة روخس مجريط، 1985/71-72. ابن عبد الملك: المصدر السابق. السفر الأول، القسم الأول/216. السفر الرابع، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، سلسلة المكتبة الأندلسية، رقم12، (د.ت)/570. السفر السادس، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1973/87. السفر الثامن، القسم الأول/197 وما بعدها. الغبريني (ت704هـ/1304م): المصدر السابق/61 وما بعدها. ابن الزبير: المصدر السابق/508. الذهبي: سير أعلام النبلاء، 517/20، 261/22.

(4)-مجهول: "كتاب ذكر بعض المشاهير فاس"/52.

(5)-مجهول: المصدر نفسه/52.

(6)-ابن الزيات: التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة نصوص ووثائق، رقم1، 1984/152 وما بعدها. محمد المنوني: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، ط2، مطبوعات دار الغرب الإسلامي للتأليف والترجمة والنشر، بيروت 1977/29، 55-56.

(7)-محمد المنوني: المرجع نفسه/55-56.

(8)-من ذلك ما ورد في المرشدة ينظر: ابن تومرت: أعز ما يطلب/226. والإقرار بإمامة الخلفاء الراشدين: (المصدر السابق/231-232). وأن الشريعة لا تثبت بالعقل (المصدر نفسه/157). لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق/162.

الكلامي الشيعي -فيما يتصل بالإمامة-[1] كان كفيلا بأن يشوه صورته أمام العلماء المالكية خاصة وأنه لم تمض فترة طويلة على التواجد الفاطمي (296-362هـ/908-972م) بالمغرب الذي أكد أن المغرب لن يقبل بديلا عن الفكر السني المالكي لما توفر له من قوة أدبية وعلمية[2].

وكانت مهدوية وعصمة ابن تومرت[3] التي انتظر منها أن تمده بنفوذ روحي "فوق البشري" قد فقدت بريقها مع الدولة السابق ذكرها، وبذلك لم يكن ابن تومرت في نظر المغاربة أكثر من مصلح[4] أو مارق عن الدين[5] تجاوز الموقف الأخير خلال العهد الموحدي العلماء والعامة[6] إلى خلفاء الموحدين ذاتهم،[7] انتهاء بقطع رسوم المهدي في عهد أبي العلاء إدريس المأمون[8] (624-630هـ/1226-1232م).

وإذا كان موقف المأمون يعكس إرادة سياسة في التحرر من طبقة الأشياخ الموحدين - مرحلة ضعف الدولة- فلا يمكن استبعاد الدور المالكي في تكوين الخلفاء والمحيط العام للدولة بداية بفقهاء البلاط وانتهاء بالعامة.

---

(1)-ابن تومرت: أعز ما يطلب/229-236، 238-239. عبد الواحد المركشي: المصدر السابق/161. علي الإدريسي: الإمامة عند ابن تومرت، دراسة مقارنة مع الاثني عشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991/125-189.

(2)-ابن خلدون: المقدمة/415-417. الراعي الأندلسي : المصدر السابق/128-138. الونشريسي: المعيار. 2/169-170. 12/26. سعد غراب: العامل الديني والهوية التونسية. ط2، الدار التونسية للنشر، سلسلة موافقات، 1990/35-49، 51-60. محاضرات ملتقى القيروان/21 وما بعدها.

(A) Demeerseman : ''Recherches tunisiennes sur le malikisme ifriqiyen'', IBLA, N°101, 1963/1-12. Hocine Mu'anis : ''le malikisme et léchec ses fatimides in ifriqiyen'', Etude d'orientalisme dédiée à la mémoire de Livie Provencal. T1, Maissonneuve et Larousse, Paris, 1962/197-207. Hady Roger Idris, ''L'aube du malikisme ifriqiyen'', Studia Islamica, N°33, 1971/19-40.

(3)-أعز ما يطلب/229-236. عبد المجيد النجار: المهدي بن تومرت/239-253. علي الإدريسي: المرجع السابق/172-175.

(4)-ابن خلدون: المقدمة/26-27.

(5)-ويمكن أن يلمس بعض ذلك في مقاومة الفقهاء للدعوة، في الدولة الموحدية مما سبق ذكره.

(6)-فصور العنف والحيلة في سياسة ابن تومرت وعبد المؤمن اتجاه مناصريهم ومعارضيهم انطلاقا من كتابات موحدين أساسا تكشف بجلاء عن عدم الإيمان بشريعة هذه الدولة -للتفصيل ينظر: البيدق: المصدر السابق/71 وما بعدها. ينظر: عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق/164. ابن القطان: المصدر السابق/147-148، 156.

(7)-فقد أظهر المنصور في أكثر من مناسبة عدم اعتقاده في المهدي عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق/239-240. علما أنه لم يصرح بذلك رسميا لأسباب سياسية على اقرب تقدير.

(8)-ابن خلدون: العبر. 12/530. ألفريدبيل: المرجع السابق/280-281.

بذلك لم يثر ضعف الدولة الموحدية وبداية تفككها إلى سقوطها أي اهتمام للفقهاء المالكية إذ لم يعثر لهم في هذا المجال على أي موقف أو فتوى، عكس ما كان من أمرهم مع الدولة المرابطية، وإذ أخذ بعين الاعتبار مكانة الفقهاء المالكية في الدولة الحفصية[1] (625-893هـ/1227-1487م)، الوريث الشرعي للموحدين يتأكد أن حضورهم في دول المغرب والأندلس لا يعبر فقط عن إرادة السلطة الحاكمة، بقدر ما يعكس أهمية نفوذهم للعلمي والروحي الذي عجز الموحدون عن إقصائه.

وإذا كانت الدولة الحفصية موحدية المذهب فالدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) كانت تمثل أول أمل للفقهاء المالكية في المغرب.

2-الفرصة الغير متكافئة مع الحفصيين والمرينيين

في حديث ابن الأزرق[2] عن حقيقة الملك قال «لا تتم حقيقة هذا المنصب إلا لمن تمكن بقهر يده التي لا فوقها يد من ظهور أثر ذلك، باستعباد الرعية وجباية الأموال وبعث البعوث وحماية الثغور، والقاصر عن ذلك ناقص الملك الفائت منه...»، ولما كان هذا الوضع السياسي القائم على القهر والغلبة، هو سمة الدول التي أعقبت فترة الراشدين[3]، وعلى هذا الأساس كان عليها أن توفر لنفسها من الشرعية ما يحفظ وجودها ويسهم في دعمها، وكان الدين من أهم الروافد التي تحقق ذلك[4].

ولما كان قيام الدولة الزيانية على الأساس السابق الذكر، أي باستحواذها على المناطق التي كانت تحكمها للموحدين، وتوسيعها لتلك الرقعة الجغرافية بالاعتماد على العصبية القبلية وحدها إلى عهد أبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1358-1388م) [5]، وفي ظل وراثة الحفصيين للمذهب

---

[1]-روبار برتشفيك: المرجع السابق/300-304. ألفرديل: المرجع السابق/306-307. محمد القبلي: مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، تونس، 1987/52.

[2]-بدائع السلك، 1/89. وينظر في ذلك ابن خلدون: المقدمة/168.

[3]-للتفصيل ينظر: الفصل الثامن والعشرون من مقدمة ابن خلدون/180-186. المعنون بـ"انقلاب الخلافة إلى ملك"، محمد عابد الجابري: العقل السياسي/281 وما بعدها.

[4]-أكد ابن خلدون (المقدمة/142-143) وعنه ابن الأزرق (بدائع السلك، 1/117-120) على أهمية الدعوة الدينية في تقوية الدولة، ويمكن إدراج اهتمام السلطة بالدين بشتى الوسائل ضمن هذا الإطار إضافة إلى ما يتم تناوله لاحقا.

[5]-كمثال على ذلك: يمكن الرجوع إلى تعليق أول سلاطين بني زيان أبو يحيى يغمراسن (633-681هـ/1235-1282م) على الدعاء للحفصيين على منابر تلمسان عهد السلطاني أبو زكريا يحيى بن أبي حفص (625-

الموحدي والمرينيين للعاصمة الموحدية، فإنها عملت على الاهتمام بالجانب الديني عبر ما أولته من عناية لأهل العلم والصلاح، وما أقامته من منشآت دينية وتعليمية تعد في أساسها أقرب مجال لاهتمامات الفقهاء ونشاطهم.

وتأكد الشعور بهذا النقص لدى الدولة وأهمية تعويضه في عهد أبي حمو موسى الثاني[1] الذي عمد إلى السلطة الدينية بالإضافة إلى سلطته الدنيوية معتبرا نفسه موكلا من الله ومفوضا من قبله، وللتأكيد على أحقيته بالخلافة عمد إلى توظيف عاملا في غاية الأهمية الروحية، وفي إضفاء الشرعية على الحكم، وهو عامل الشرف[2]، رابطا نسبه بعترة الرسول ﷺ[3]، وأخذت أقلام كتابه وشعرائه تسيل في هذا المنحى[4].

وبذلك تصبح الدولة الزيانية منذ عهده تمتلك من السلطة الأدبية ما يجعلها ترعى الفقهاء "ورعا وتدينا"، وليس استمدادا للسلطة وتقوية لنفوذها كما هو الشأن مع السلاطين السابقين، الذين أقر أولهم أن صدق صحة هذا النسب إن كان كذلك فهو من أمور الآخرة، أما الملك فقد نالوه بالغلبة والقهر[5].

647هـ/1228-1249م). قال (ابن خلدون: المقدمة/240) «تلك أعوادهم يذكرون عليها من شاءوا»، وكذلك في موقف هذا السلطان من إضفاء النسب الشريف على قبيلته. ابن خلدون: العبر، 13/149.

[1]-ففي وصيته لولي عهده في كتابه واسطة السلوك في سياسة الملوك، مصدر سابق/5، قال: «يا بني إن الملك خليفة الله في أرضه، الموكل بإقامة أمره ونهيه، قلده بقلايد الخلافة، وجعله حصنا منيعا لذوي المخافة، وأمره بإقامة الشرائع و...وأتاه الله من ملكه وجعل الرعية تحت ايالته وملكه... » وفي موضع آخر قال (المصدر نفسه/18. مجهول: زهر البستان/11ظ): «فقمنا بأمر الله في نصرة دينه...».

[2]-للتفصيل حول أهمية الشرف في الدعم الاجتماعي للفرد والمجتمع خلال العصر الوسيط، ينظر: إبراهيم القادري بوتشيش: تاريخ المغرب الإسلامي قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1994/17-18. محمد القبلي: الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، علائق وتفاعل، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، سلسلة المعرفة التاريخية، 1997/110، 115.

[3]-مجهول: زهر البستان/9 ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق. 2/106. ولمزيد من التفصيل حول شرف بني زيان يراجع محمود بوعياد في مقدمة تحقيقه لكتاب التنسي: تاريخ بني زيان/63-70.

[4]-مجهول: زهر البستان/1ظ وما بعدها. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق. 2/5 وما بعدها. 1/190-191. ومنذ هذا التاريخ ستصبح الأسرة الزيانية في عداد الأسر الشريفة بالمغرب. للتفصيل ينظر: الشريف التلمساني: روضة الأزهار في التعريف بآل محمد المختار ﷺ، مخطوط، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 27/2608 و-ظ. التنسي: تاريخ بني زيان/109-110. وللتفصيل حول ترفع زناتة عن النسب البربري ينظر: الدراسة القيمة التي أعدها التقي العلوي: "أصول المغاربة، القسم البربري"، البحث العلمي، ع33، 1982/96-99.

[5]-ابن خلدون: العبر، 13/149.

ثانيا: تلمسان الحاضرة العلمية والسياسية

كانت تلمسان خلال العهد الموحدي قاعدة شرقية للدولة الموحدية، ومركزا متميزا في المغرب الأوسط، تحصينا وتعميرا وذلك منذ عهد عبد المؤمن بن علي[1]. فقد ولى عليها أولاد الخلفاء[2] وساهمت بقسط وافر في تزويد الدولة الموحدية بالأموال والرجال وفي صدّ غارات بني غانية[3]، وتزايدت أهمية تلمسان مع خراب عدد من المدن بإقليمها[4] فأصبحت بذلك كما ذكر ابن خلدون[5] قاعدته «وأمّ هؤلاء الأحياء من زناتة».

ولم تكن الظروف السياسية وحدها المسؤولة عن التراجع العمراني الذي شهده المغرب الأوسط، فقد ربط ابن خلدون[6] ذلك بالبداوة واعتبرها ظاهرة عامة شملت كافة المغرب بما في ذلك إفريقية.

وعلى اعتبار ارتباط العلماء بالحواضر الكبرى[7]، فإن قلة أو اضطراب هذا النوع من المراكز العمرانية هو بالضرورة قلة في عدد العلماء، وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين[8] فيما يخص نهاية العهد الموحدي في المغرب وفي العالم الإسلامي بصفة عامة. بالإضافة إلى حدثين بارزين كان لهما أسوأ الأثر في وفاة عدد وفير من علماء المغرب والأندلس، وهما الطاعون الأسود الذي

---

(1)-ابن خلدون: العبر، 13/159-160.

(2)-ابن صاحب الصلاة. المصدر السابق/174. ابن أبي زرع: المصدر السابق/194. مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديثة، (د.م)، 1997/151. ابن خلدون: العبر، 12/524. عز الدين عمرو موسى: المرجع السابق/321-325.

(3)-ابن صاحب الصلاة. المصدر السابق/418-419. ابن خلدون: العبر. 13/151، 160-161.

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/91. ابن خلدون: المقدمة/322-323، العبر، 13/159-161. مارمول كربخال (ت أواخر ق 10هـ/16م): ـ/16م): إفريقيا، ج2، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، 1988-1989/292.

-Richard Lawless and Gerald Blake Bowker : Tlemcen Continuity and Change in Algerian Islamic Town, middle East, geograptycal, Great Britain, 1976/26-27. Charles Brosselard : ''Les inscriptions arabes de Tlemcen'', Revue Africaine, N°14, 1858/82.

(5)-ابن خلدون: العبر، 13/161.

(6)-وذلك في المحور المعنون بـ: «... في أن المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة». المقدمة/322-323. ويضاف إليه الغزو الهلالي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي) ابن خلدون: المصدر نفسه/31.

(7)-المصدر نفسه/400.

(8)-محمد المنوني: ورقات عن حضارة المرينيين، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1960/231-234.

«ذهب بالأعيان والصدور وجميع المشيخة...»[1]، وغرق أسطول السلطان المريني أبـــي الحســن (731-752هـ/1330-1351م) بمن معه من العلماء في السنة نفسها وهي (750هـ/1349م) [2]؛ كمـــا نسجل الصراعات العسكرية التي كان المغرب مسرحا لها، والتي شكلت إحدى المســببات الرئيســة في التراجع العمراني ومن ثم الفكري[3] الذي مثل أشكال المعاناة في الفترة محل الدراسة.

وعليه يمكن القول بأن العلماء خلال العهد الموحدي وخاصة الفترة الأخيرة إلى نهاية القـرن الثامن الهجري (14م) مثلوا عملة نفيسة لم يتيسر وجودها عددا وتوزعا جغرافيا إلا فـــي كبريـات المدن الإسلامية -التي لم تخل من منافسة فيما بينها في استقطاب ما أمكنها منهم- بمـــا فـــي ذلـك تلمسان التي أخذت تزود نفسها بهم تنشئة واستقرارا بالقدر الذي بلغته مـــن أهميـــة خـــلال العـــهد الموحدي؛ وبتحولها إلى حاضرة ملك مع الزيانيين، وبما وفروه لها مـــن مكاســـب ماديـــة وأدبيـــة «فاختطوا بها القصور المونقة والمنازل الحافلة واغترسوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها الميـــاه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب ورحل إليها الناس من القاصية،ونفقت بها أسواق العلوم والصنـــائع، فنشأ بها العلماء، واشتهر فيها الأعلام، وضاهت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية»[4].

---

[1]-ابن خلدون: التعريف/55. ويكفي الرجوع إلى بعض كتب الـــتراجم لتحديـــد ضخامـــة وفيـــات العلمـــاء ســـنة (750هـ/1349م-) والسنة السابقة لها نظرا للّبس الذي وقع في عدد من المصادر حول تحديد تاريخ هذا الحدث سنة (749هـ/1348م)، دون إهمال من أغفل عن ذكره سهوا أو قصدا. للتفصيل ينظر: ابن القنفذ، شرف الطـــالب/80-81. الونشريسي: الوفيات/116-120. ابن القاضي، لقط الفرائد/200-205. يراجع حول هذا الحادث وآثـــاره محمـــد الأمين البزاز "الطاعون الأسود بالمغرب في القرن 14م"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ع10، 1991/109-122.

[2]-ابن خلدون: التعريف/32. الزركشي: تاريخ الدولتين/89.

[3]-ابن خلدون: المقدمة/383-384.

[4]-ابن خلدون: العبر. 13/161-162.

للتفصيل حول تطور تلمسان خلال العهد الزياني. ينظر: عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزيـــاني. 1/1 ومـــا بعدها. 2/297 وما بعدها. لطيفة بشاري: التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن الســـابع إلـــى القرن العاشر (13هـ-16م). ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: موسى لقبال، معهد التاريخ، جامعة الجزائـــر، 1986-1987/59 وما بعدها. عبد الحميد حاجيات: "تلمسان مركز إشعاع ثقافي في المغرب الأوسط"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، ع10، 1997/179-192.

Atallah Dhina : Le royaume Abdelwadide à l'époque d'Abou Hammou Mossa 1er et d'Abou Tagfin, 1er éd, office des publications universitaires, ENAL, Alger, (S.D). Georges Marçais : « Tlemcen ville d'art et d'histoire ». Revue Africaine, (congres de la féderation des sociétés savantes de l'Afrique du nord. Tlemcen 14-17 avril, 1936), publie par les soins de la société historique algérienne. T1/46. Charles Brosselard : Op.Cit/82-85.

ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى أربعة سلاطين هم: أبو يحي يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1238-1282م) مؤسس الدولة، وأبو حمو موسى الأول بن عثمان (707-718هـ/1307-1318م) وابنه أبو تاشفين عبد الرحمن (718-737هـ/1318-1336م)، الذي في أيامه تحضرت الدولة وأخذ الملك زخرفة وتزين[1]، وأهمهم أبو حمو موسى الثاني بن يوسف (760-791هـ/1358-1388م)، الذي بلغت الدولة في عهده أوج قوتها، وأحصت الدراسة تواجد أكبر عدد من الفقهاء بعاصمة مقارنة مع السلاطين السابقي الذكر.

وإذا كانت السلطة الزيانية عاملا رئيسا في نشأة أو استقرار عدد من الفقهاء بتلمسان، فلم يكن بإمكان هذه المدينة أو الدولة الزيانية عامة أن تأخذ في الرقي بمعزل عنهم.

ثالثا: الفقهاء والمنافسة الحفصية المرينية

تضافرت عدة عوامل في تشكيل تاريخ العلاقة ما بين السلطة الزيانية وفقهاء تلمسان من ذلك: طبيعة الأنظمة السياسية في المغرب حينها، والمرتكزة بشكل أساسي على العصبية القبلية -القائمة على المنافسة بين مختلف العصائب بغرض بلوغ مرتبة الملك والانفراد بالسلطة-[2]، تضاف إليها قوة الملك المرتبطة في أحد أركانه بمقياس الثروة[3]، لأن هذه القوة هي توسع في الجباية، واتساع الجباية هو بالضرورة اتساع في الرقعة الجغرافية والاستحواذ على المواقع الغنية والطرق التجارية الرئيسة.

هذا ما جعل المغرب الأوسط وحاضرته (تلمسان) ذات الأهمية الاستراتيجية اقتصاديا وعسكريا[4]، نقطة صراع ساخنة ما بين الحفصيين والمرينيين، وبذلك كانت السلطة الزيانية في

---

[1]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 215/1.

[2]-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/126-127، 139.

[3]-ابن رضوان: المصدر السابق/365 وما بعدها. ابن خلدون: المقدمة/248 وما بعدها. أبو حمو موسى: المصدر السابق/9 وما بعدها.

[4]-للتفصيل ينظر: العبدري: المصدر السابق/9-10. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 85/1-91. الوزان: المصدر السابق، 10/1 وما بعدها. لطيفة بشارى: المرجع السابق/101 وما بعدها. لطيفة بن عميرة: "الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الزيانية"، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ع8، 1993-1994/72-77. عطاء الله دهينة: "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان عبر الصحراء من القرن السادس إلى الثامن الهجري، ودور تلمسان في هذا الميدان"، الأصالة، ع26، 1975/99-103.

Jean Devisse : « Routes de commerce et échange en Afrique occidentale relation, avec la Méditerranée un essai sur le commerce africain médiéval du XI au XVI siècle, revue d"histoire économique et sociale, T2, Paris, N°50, 1972/357-373. Charles Brosselard : « Les inscriptions arabes de Tlemcen XIV la condée royale de Tlemcen, le quartier France del Kissaria », Revue Africaine, N°1, 1861/18-22.

ضغط مستمر ما يوضح لاحقا.

وزاد من خطورة الموقف غياب مفهوم الحدود في العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى على المستوى الفقهي، والرضوخ الأشعري للواقع المجسد من قبل السلطة المتغلبة، طالما أنها لا تخرج عن الإطار السني من هنا يتأكد وزن الفقهاء -بما يمثلونه من مكانة روحية واجتماعية وسلطة معرفية- في دعم أي سلطة سنية، أو لا تناصب العداء لأهل السنة (مثال ذلك الحفصيون، الموحدون في المجال المالكي لإفريقية والمغرب الأوسط)، طالما أمكنها احتوائهم.

كانت دعوة "يغمراسن" للموحدين بمراكش قد استمرت «تأنيسا للكافة ومرضاة للأكفاء من قومه»[1]، ولبعض الأسباب السياسية أيضا، فقد أجبر منذ سنة (640هـ/1242م) على الدعوة للحفصيين عهد السلطان أبو زكريا يحي الحفصي (625-747هـ/1227-1346م) إلى نهاية المائة السابعة (699هـ/1299م) [2].

وهو ما يوحي بأن السلطة الدينية في الدولة الزيانية -خلال هذه الفترة- كانت من نصيب الموحدين فالحفصيين -الموحدين أيضا- هذا على المستوى الرسمي، أما من حيث الممارسة فقد أبدى يغمراسن عدم اكتراثه بشأن ذلك كما أشير إليه سابقا، وفي الصيغة التي تم فيها الاحتفاظ برسوم المهدي أكد ابن خلدون[3] «ومحا من آثار الدولة المؤمنية (أي يغمراسن)، وعطل الأمر

---

[1]-ابن خلدون: العبر 13/163. وحول علاقة يغمراسن بالموحدين ينظر أيضا: إسماعيل بن يوسف بن الأحمر (807هـ-1404هـ): روضة النسرين في دولة بني مرين، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991/45-47.

[2]-ابن خلدون: العبر، 13/202-203. وللتفصيل حول العلاقات الزيانية الحفصية خلال هذه الفترة ينظر: ابن عذارى: المصدر السابق/361-362. مجهول (كان حيا ما بين 710-731هـ/1310-1330م): الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، تحقيق: محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1920/64-65. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 205/1 وما بعدها.

الزركشي: المصدر السابق/29 وما بعدها. ابن خلدون: العبر، 13/164-167، 185-186. التنسي: تاريخ بني زيان/117 وما بعدها. عاشور بوشامة: علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب والأندلس (626-981هـ/1228-1573م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: حسن أحمد محمود، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1991/125-138. برنشفيك: المرجع السابق، 60/1 وما بعدها. محمد لعروسي المطوي: السلطة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986/141 وما بعدها.

Jamil. N Abu Nasr : History of the Maghrib, 2 éd, Combridges university, press, London, New York, 1975/155-156. Atllah, Dhina : le royaume/132-138

[3]-العبر، 13/162-163.

والنهي دستها، ولم يترك من رسوم دولتهم وألقاب ملكهم إلا الدعاء على منابر الخليفة بمراكش وتناول التقليد والعهد من يده...»، وذلك لأسباب سياسية محضة[1].

وبالمقابل راهن على الفقهاء المالكية، فإليه يرجع الفضل في استقرار واحد من كبار علماء عصره فقها وتصوفا "انتهت إليه رئاسة التدريس والفتوى في أقطار المغرب" كلها، ترد عليه أسئلة من تلمسان (قبل استقراره بها)، وبلاد إفريقية كلها[2] وهو أبو إسحاق التنسي، وكان يغمراسن مواضبا على مجالسة أهل العلم والصلاح، وزيارتهم والبحث عنهم واستقدامهم إلى بلده مع ما يغدق عليهم من إنعام مادي ومن ذلك الإقطاعات التي خصّ بها الفقيه السابق الذكر[3].

ولاشك أن هذه الظروف هي التي شجعت شقيق هذا العالم على الاستقرار بتلمسان،[4] بعد رجوعه من المشرق وهو أبو الحسن التنسي، والذي كان على شاكلة أخيه علما وأدبا ودينا،[5] وورث مكانته بعد وفاته[6]، إلى أن خرج منها بعد (689هـ/1290م) [7] عهد السلطان أبو سعيد عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/ 1282-1303م).وكأن الدولة بممارستها تلك قد عملت على إفراغ السلطة الدينية الموحدية من كل محتوى، في مقابل تعزيز التواجد المالكي المستقل تماما عن الموحدين والذي يبادل زعماؤه الدولة الزيانية نفس المصالح.

وبعد فترة الاستقرار التي شهدتها الدولة الأخيرة في عهد أبي حمو موسى الأول (707-718هـ/1307-1318م)، واصلت دورها في هذا المجال عبر استحداث بعض الوسائل والمتمثلة في المدارس، ومجالس الفقه السلطانية المنظمة عهد أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1336م).

إلى جانب ذلك شكلت مراكش وفاس المرينيتين، وتونس وبجاية الحفصيتين مراكز استقطاب هامة للعلماء، بفضل اهتمام العديد من سلاطين الدولتين لهذه الفئة[8]، وقد شكل ذلك عاملا آخر في منافسة تلمسان الزيانية.

---

(1)-ابن خلدون: العبر. 163/13.

(2)-ابن مرزوق: المجموع/41 و. التنسي: تاريخ بني زيان/126. التنبكتي: المصدر السابق/38.

(3)-يقارن في ذلك بين ابن مرزوق: المجموع/41 و-ظ. التنسي: تاريخ بني زيان/127.

(4)-ابن مرزوق: مجموع/41 و.

(5)-العبدري: المصدر السابق/11. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، الصفحة نفسها. ابن مرزوق: المجموع/41 و. التنسي: تاريخ بني زيان/127.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1.

(8)-حول الحفصيين ينظر: ابن خلدون: المقدمة/11. ابن القنفذ: الفارسية/12 وما بعدها. ابن الشماع المصدر السابق/57 وما بعدها. الزركشي: تاريخ الدولتين/51. برنشفيك: المرجع السابق، 304/2 وما بعدها. وحول المرينيين ينظر: ابن أبي زرع: المصدر السابق/298 وما بعدها. مجهول: الذخيرة السنية /9 وما بعدها. ابن الخطيب: الإحاطة 258/4-261. ابن مرزوق: المسند/118-120. محمد عيسى الحريري: المرجع السابق/322 وما بعدها.

على أن أكبر خطر واجهه الزيانيون تمثل في المد المريني شرقا، منذ تأسيس الدولة وإلى أوج قوتها (760-791هـ/1358-1388م). فإذا كان إنشاء المنصورة المرينية أو تلمسان الحديثة قد مثل حادثا هاما في منافسة تلمسان الزيانية أو القديمة[1]، فإن حصار هذه الأخيرة في العديد من المرات (689هـ/1290م)، (695هـ/1295م)، (696هـ/1296م)، و(697هـ/1297م)، (698-707هـ/1298-1307م) عهد السلطان أبي يعقوب يوسف بن يعقوب المريني (685-706هـ/1286-1306م)، واحتلالها في فترتين طويلتين ومتقاربتين (737هـ-749هـ/1336-1348م) و(753-760هـ/1352-1358م) عهد السلطان أبو الحسن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق (731-752هـ/1330-1351م)، وابنه أبي عنان فارس[2] (749-759هـ/1348-1357م)، قد أعطى فرصة سانحة للمرينيين في منافسة الزيانيين في عقر دارهم، والاستفادة من دعم جل طاقتهم بداية بقبيلة بني عبد الواد نفسها[3] وانتهاء بالعلماء؛ وبالرغم من أن فترة أبي حمو موسى الثاني تعد من أزهى الفترات التي شهدتها الدولة الزيانية، إلا أنها غابت عن تلمسان لصالح المرينيين لأربع مرات، كان أشدها احتلالها ما بين سنتي (772-774هـ/1370-1372م) و(784-786هـ/1382-1384م)، وزاد من متاعب هذا السلطان الانشقاق داخل البيت الزياني المؤيد من قبل المرينيين، وتغيير علاقته مع الحفصيين بسبب الصراع داخل البلاط الحفصي، وإغارته على المناطق الشرقية[4].

---

(1)-ابن أبي زرع: المصدر السابق/387. يحيى بن خلدون: المصدر السابق/210. ابن مرزوق: المسند/447. الوزان: المصدر السابق، 2/17-19. الأخضر دراس، حنان دوبالي: جامع المسكوكات العربية بالمتاحف الجزائرية، ج1، متاحف الشرق الجزائري، الإشراف الفني: أحمد رفاعي، الجزائر، (د.ت)/29-30. عبد العزيز لعرج: المباني المرينية/60 وما بعدها. "حفرية المنصورة بتلمسان من الإعداد إلى المحافظة- الأسس والطرق"، ضمن دراسات في آثار الوطن العربي، كتاب الملتقى الثالث لجمعة الأثريين العرب، الندوة العلمية الثانية. 12-13 نوفمبر 2000. المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، القاهرة/935. عطاء الله دهينة: "الحصار الطويل"، في كتاب الجزائر في التاريخ/376-397.

Richardi Lawless and Gerald Blake Bowker: Op.Cit/30-31. Charles Brosselard : « Les inscriptions arabes de Tlemcen VII EL mansoura ». Revue Africaine. N°17. 1859/321-339. Sid Ahmed Bouali. Les deux grands sièges de Tlemcen dans l'histoire et la légende, entreprise nationale du livre, Alger, (S.D)/ 39 et la suite.

(2)-حول العلاقات الزيانية المرينية إلى سنة (791هـ/1388م) ينظر: محمد عيسى الحريري: المرجع السابق/90 وما بعدها. عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني/20 وما بعدها. عبد الحميد حاجيات: أبو حمو موسى الزياني/13وما بعدها. "إحياء الدولة الزيانية"، في كتاب الجزائر/399 وما بعدها. عطاء الله دهينة: "الحصار الطويل"/369-379. "الغزو المريني"، في كتاب الجزائر/389-392.

Atallah Dhina : Op.Cit/128-133. Jamil Abu Nasr : Op.Cit/1223 et la suite.

(3)-التنسي: تاريخ بن زيان/149.

(4)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/112 وما بعدها. ابن خلدون: العبر، 13/262 وما بعدها. ابن القنفد: الفارسية/185 وما بعدها. ابن الشماع: المصدر السابق/107 وما بعدها. عاشورة بوشامة: المرجع السابق/148 وما بعدها.

يرجع أول احتكاك بين فقهاء تلمسان والسلطة المرينية إلى عهد السلطان أبي يعقوب يوسف السابق الذكر، الذي أخذ على عاتقه توسيع مملكة أسلافه. وتمكن بفضل قوة شخصيته[1] وحكمته من استمالة بعض الفقهاء إلى الصف المريني، أولهم أبو الحسن علي التنسي الذي تولى السفارة ما بين الزيانيين والمرينيين، وغادر تلمسان ليلتحق بالبلاط المريني بعد حصارها الأول (689هـ/1290م) لاتهام سلطانها أبي سعيد عثمان الأول بن يغمراسن (681-703هـ/1282-1303م) له بالميل للمرينيين[2] فوجد في بلاط أبي يعقوب خير عزاء، «وتمكن من السلطنة وكان له فيها ما لم يعهد مثله لفقيه مكانة وحظوة، وكان يغشى مجلس السلطان في كل يوم يجلس وكان يقوم له بعظمه اعتقادا فيه وفي أخيه أبي إسحاق»[3]، وقد افتداه السلطان وعائلته رفقة عائلة أخيه الحسن من تلمسان مقابل أبو العباس (أخ السلطان عثمان السابق الذكر) وبنيه[4]، كما تولى له السفارة إلى تونس[5] وبقيت حفاوته به إلى وفاته[6].

وكان هذا السلطان حريصا على نيل رضى فقهاء وصلحاء تلمسان، ولكن على الرغم من حرصه الشديد على إحكام الحصار على تلمسان وإهدار دم كل من أخل بذلك من بني مرين وغيرهم،[7] فقد تجاوز عن أحد أفراد أسرة ابن مرزوق وهو الفقيه أبو العباس أحمد بن الفقيه الصالح أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبو بكر محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني القيرواني[8] (629[9]- 681هـ[10]/ 1231-1282م) الذي طالما كان يبعث لأخته وخاله ببعض المؤن عندما كان بالعباد، اعتقادا في صلاح الأسرة والمكانة التي احتلها في تلمسان[11]، وأتم تكريمه لهاته الأسرة

---

(1)-ابن أبي زرع: المصدر السابق/375.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/114. ابن مرزوق: المجموع/26 ظ-27و. المقري: أزهار الرياض، 5/13.

(3)-ابن مرزوق: المسند/479. قال المقري (أزهار الرياض، 5/13) «أنه أصبح فقيه حضرته».

(4)-ابن مرزوق المصدر نفسه/479.

(5)-المصدر نفسه/479-480.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/114.

(7)-ابن مريم: المصدر السابق/27.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/114-115. ابن مرزوق: المجموع/2ظ وما بعدها.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/114. ابن مريم: المصدر السابق/226.

(10)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/115.

(11)-ابن مريم: المصدر السابق/27-29، وللتفصيل حول مكانة الأسرة في هاته الفترة يراجع ترجمة أبو عبد الله محمد بن مرزوق (629-681هـ/1231-1282م). وقد ارتفع شأنها فيما بعد مع ولده أبو العباس أحمد (681-741هـ/1282-1340م) فحفيده أبو عبد الله محمد (711-781هـ/1311-1379م).

بإشرافه على زواج الفقيه السالف الذكر -أبو العباس أحمد- بابنة الفقيه أبي إسحاق إبراهيم التنسي[1].

وبذلك احتفظت السلطة المرينية -عهد هذا السلطان- بعلائق المودة مع بعض أفراد هذه الأسرة فترات حصارها لتلمسان، إذ لازم الفقيه السابق الذكر وأخيه الخطيب محمد بن محمد بن مرزوق[2] (كان حيا سنة 747هـ[3]-1338م) مجلس الأمير المريني أبي سعيد عثمان الثاني بن يعقوب (ت 731هـ/1330م) أخ السلطان أبو يعقوب يوسف أيام إقامته بالعباد[4]، ومرد ذلك حسب أحد أفراد هذه الأسرة[5] هو اعتقاد هذا الأمير في أسرته وشدة تقواه، الذي دفعه حسب الرواية نفسها إلى الإحساس بالألم الذي أصاب أهل تلمسان وخاصة ضعفائهم ما دفعه للتورع عن حصارها فترة حكمه (710-731هـ/1310-1330م).

أما ابنه أبو الحسن علي (731-752هـ/1330-1351م) فقد ورث عنه حسن خلقه،[6] وكان بسعة أفقه وتنوع مداركه من أعرف سلاطين المغرب بالصفة التي يتم بها بسط ملكة واسترجاع الإرث الموحدي مغربا وأندلسا، ولأجل ذلك انتهج سياسة دينية علمية واجتماعية كان فيها للفقهاء النصيب الأوفر احتواء واسترضاء.

يعد الفقيه ابن مرزوق الخطيب أحد صنعاء هذا السلطان[7]، أفضل من عرف به وفي تحليل ما سبق ذكره[8] يليه تصنيف ابن خلدون[9].

---

(1)-ابن مريم: المصدر السابق/29-30.

(2)-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المسند/117 وما بعدها.

(3)-كان حيا عند وفاة السلطان الحفصي أبو يحيى أبو بكر بن أبي زكريا (718-747هـ/1318-1346م). ابن مرزوق: المسند/355-356.

(4)-ابن مرزوق: المسند/117، 479.

(5)-ابن مرزوق: المسند/117- 118، 120-121.

(6)-ابن مرزوق: المصدر السابق/125 وما بعدها

(7)-ابن الخطيب: الإحاطة، 104/3. ابن مرزوق: المسند/91 وما بعدها. ابن خلدون: التعريف/50.

(8)-وذلك في مؤلفه المسند/91 وما بعدها.

(9)-التعريف/19 وما بعدها. وذلك عند حديثه عن العلماء الذين صحبهم أبي الحسن في مجلسه العلمي إلى إفريقية ومن بينهم فقهاء تلمسان.

يقدم صاحب المسند روايتين تشير كل منها إلى السمعة الطيبة التي تمتع بها هذا السلطان لدى بعض فقهاء تلمسان وأهلها قبل دخولها (737هـ/1336م)، فالرواية الأولى تخص مباركة جهاده بالأندلس والدعاء له بالنصر عقب استيلائه على جبل الفتح (جبل طارق) [1]، فبعد الحديث عن دوره في ذلك وأهمية استخلاصه من يد النصارى[2] ما يدل عليه قوله «فصار خبره في الآفاق وسارت بهذه البشرى الرفاق، كنت يوما في مجلس الإمام العلامة القدوة أبي زيد بن الإمام[3] (ت741هـ) [4] بتلمسان، والمجلس بالمسجد الذي كان يقرا فيه من مدرسته، قد غص بمن عوائده الحضور ونحن ننتظره وإذا به قد جاء على عادته ﷺ ... وأثنى عليه، ثم قال: ابشروا معشر المسلمين، هذا جبل الفتح قد أعاده الله للمسلمين وجبر صدعهم، وعاد الفتح الأول كيف كان» فارتفعت الأصوات بالحمد والشكر وجرت العبرات عبرات السرور. ثم قال للشيخ الفقيه، الصالح

---

[1]–تم ذلك سنة (733هـ/1332م) بالتعاون مع السلطان النصري محمد بن إسماعيل بن فرج (725–733هـ/1324–1332م). وكان جبل الفتح قد وقع في يد النصارى سنة (709–1309م) فشكل ذلك خطر كبيرا على المغرب والأندلس على حد السواء، للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 1/536–537.

[2]–ابن الخطيب: المصدر نفسه/390–391.

[3]–وهو أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله بن الإمام. مصادر ترجمته: ابن الخطيب: نفاضة الجراب/374. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 1/130. ابن مرزوق: المجموع/19و، المسند/161 وما بعدها. ابن فرحون: الديباج/152. ابن خلدون: المقدمة/397. العبر 13/205 وما بعدها. التعريف/21 وما بعدها. المازوني: الدرر المكنونة، 1/435 و–ظ. التنسي: تاريخ بني زيان/139، 142. الونشريسي: الوفيات/112، 118. المعيار، 1/20 وما بعدها، 2/461–462، 468. 12/333. ابن غازي: الروض الهتون في أخبار مكناس الزيتون، ط3، المطبعة الملكية، الرباط، 1999/42،45. القرافي: توشيح الديباج/144–150. التنبكتي: المصدر السابق/94 وما بعدها. ابن مريم: المصدر السابق/123–127. ابن القاضي: درة الحجال، 3/80–81. المقري: أزهار الرياض، 5/12–26، 33–34. نفح الطيب، 5/215–221.

Georges Marçais : « Note sur l'epitaphe d'un savant tlemcenien : Abu Mûsa fils de l'imâm » Revue Africaine, 1918/114-130.

[4]–انقسمت المصادر في تحديد تاريخ وفاته إلى شقين: الرواية الأولى تذكر أن ذلك تم بعد واقعة طريق (ينظر: ابن خلدون: العبر/13/544–546). ويمثلها كل من ابن مرزوق: المسند/265. ابن خلدون: التعريف/30. وحددها أقدم مصدر وهو أبو عبد الله المقري (ولد بعد714 و ت758هـ/1314–1356م)، في رحلته "نظم اللآلئ في سلوك الأمالي" (المقري: أزهار الرياض، 5/14) بالعشر الأواسط من رمضان سنة (741هـ/1340م) بعد وقعة طريف بأشهر؛ أما الرواية الثانية فحدد ذلك بسنة (743هـ/1342م) تزعمها ابن فرحون: (الديباج/152). وأتبعه في ذلك العديد من المصادر بالنقل المباشر عنه أو عبر بعضها البعض وتتمثل في الونشريسي: (الوفيات/112). القرافي (المصدر السابق/144). التنبكتي: (المصدر السابق/245). ابن مريم: (المصدر السابق/123).

العالم الولي المجاب أبي محمد عبد الله بن عبد الواحد المجاصي[1] (ت741هـ/1340م) [2]. ..يا فقيه أبا محمد، ادع الله لنؤمن على دعائك لمن فتحه الله على يديه، فارتفعت الأصوات بالدعاء وانطلقت الألسنة بالثناء» هذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقة بين هذا السلطان وسلطان تلمسان أبي تاشفين الأول عبد الرحمن (718-737هـ/1318-1336م) في اضطراب، مما جعله يتغير على كل من شهد هذا المجلس بما في ذلك والد صاحب المسند[3] (أبو العباس أحمد).

الرواية الثانية تخص ما ذكره له والده السالف الذكر، عندما كان راجعا من مكة -المكرمة- رفقة جماعة من أهل المغرب قائلا[4]: «سلموا على السلطان أبي الحسن وقولوا له أنا هنا نخدم عليه» ودعا له بفتح تلمسان في أقرب أجل، فتم ذلك (737هـ/1336م). وقد كان موقف ابن مرزوق الوالد منه مبنيا على تدين هذا السلطان وتقديره للصلحاء والعلماء[5].

وكانت ثقته فيه في محلها، فأول عمل قام به بعد دخوله تلمسان -حسب رواية ابن خلدون-[6] هو استدعاؤه كبير فقهاء تلمسان "رؤوس الفتيا والشورى" أبا زيد بن الإمام وأخاه أبي موسى عيسى[7] (أصغر من أخيه[8] ت750هـ[9]/1349م) اعتقادا في أهل العلم[10]، فحضرا بين يديه

---

[1]-ابن إبراهيم بن الناصر المجاصي المعروف بالبكاء. مصادر ترجمته: يحيى ابن خلدون، المصدر السابق، 16/1. ابن مرزوق: المجموع/15 ظ وما بعدها. المسند/390-391. المقري: أزهار الرياض، 5/41-44. نفح الطيب، 5/230-232.

[2]-ابن مرزوق: المجموع/19ظ. الونشريسي: الوفيات/111. المقري: أزهار الرياض، 5/44. نفح الطيب، 5/231.

[3]-المصدر السابق/390.

[4]-ابن مرزوق: المصدر نفسه/481.

[5]-ابن مرزوق: المصدر نفسه/155.

[6]-العبر، 13/229، 536.

[7]-مصادر ترجمته: ابن الخطيب: نفاضة الجراب/374. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 1/130. ابن مرزوق: المجموع/19، المسند/163 وما بعدها. ابن خلدون: المقدمة/397. العبر، 13/250 وما بعدها. التعريف/21 وما بعدها. ابن مرزوق: النوازل/24 ظ-25 و. التنسي: تاريخ بني زيان/136، 142. الونشريسي: الوفيات/188-119. المعيار، 1/346. 2/93. وما بعدها. 5/331-334. 6/ 329 وما بعدها. 7/257 وما بعدها .11/ 373- 383 . القرافي: المصدر السابق/144-147. ابن القاضي: درة الحجال، 3/186-187. المقري: أزهار الرياض، 5/12-18.

[8]-ابن مرزوق: المسند 226. ابن خلدون: التعريف/28. ابن مريم: المرجع السابق/123، 125.

[9]-توفي عقب الطاعون واختلفت المصادر في تحديد ذلك بين (749هـ/1348م) و(750هـ/1349م) على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

[10]-وفي موضع آخر (التعريف/30) قال «وكانت لهما شهرة في أقطار المغرب أثبتت لهما في نفس السلطان عقيدة صالحة فاستدعاهما لحين دخوله» (أي دخول تلمسان).

وشخصا له ما ناله الناس من ظلم، ووعضاه فامتثل لهما وأمر جنده بالكف عن ذلك، وقدم صاحب المسند[1] نص الحوار الذي دار بين الشيخين والسلطان، مضيفا إلى ذلك نية هذا الأخير في العفو عن أهل تلمسان رغم مالاقاه من صدهم، وفاحش قولهم وأن هذا السلوك لم يكن مع أهل تلمسان فقط بل في مناطق أخرى أيضا[2].

وإلى جانب الصبغة الإنسانية في سلوكه، تلمس مطامح سياسية أخرى تتمثل في تضخيم ملكه بإحسانه إلى قبيل بني عبد الواد واستئلافها قال التنسي:[3]«ولما استولى ... على تلمسان رأى أن من كمال سلطانه، استخدام بني عبد الواد، حتى يعد في مفخرة جمعه بين القبيلين مرين وعبد الواد فأحسن إليهم وأقامهم على مراتبهم ... فلما تحرك ... إلى أفريقية كانت معه عبد الواد بأسوها فيها الأميران أبو ثابت وأبو سعيد».

وإذا كان الواقع التاريخي يثبت أن نجاح أبي الحسن في تأليف قبيل بني عبد الواد لم يكن إلا مرحلة اضطرارية لدى قسم كبير منه، انهارت بإنهزامه في إفريقية سنة (749هـ/1344م)، وبمساعدة من أمراء القبيلة نفسها[4]، فهناك من حفظ ودّ هذا السلطان واعترف بجميله مصورا قمة الرفعة التي كانت لهذا القبيل عنده، قال ابن مرزوق:[5] «سمعت عبد الله بن أبي حفص. وهو عبد الله بن عثمان بن عمر بن يغمراسن، يقول «أنسى حلم مولاي أبي الحسن كل حلم تقدمه مما حفظ عند الملوك وبرهان ذلك شأننا معه، ملّكه الله رقابنا وحكمه فينا، ومكنه بسيوفه منا معشر بني عبد الواد، ونحن ننازعهم، ونقتل منهم، وننازعهم منذ مائة سنة، ثم أنه لم يسمعنا كلمة معتبة ولا توبيخا على قضية، وهذا هو الصفح الجميل، ونحن الآن عنده أعز من كبار قبيله».

كما أبدى رغبة واضحة في تعمير تلمسان والمغرب الأوسط، من إنشاء قناطر وسقايات ومدارس مع ما أوقف عليها، واهتمام ببناء المساجد وتعميرها[6]، وتكون مجموعة المباني التي أقامها بالعبادة –مدفن الولي الصالح أبي مدين شعيب– أهم منشآته بالمغرب الأوسط؛ إذ تتكون من

---

[1]–المصدر السابق/209.

[2]–ابن مرزوق: المصدر نفسه/184–185، 202–203.

[3]–المصدر السابق/149.

[4]–للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/1و. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 1/235–137. ابن خلدون: العبر، 13/582–584. التنسي، تاريخ بني زيان/149–151.

[5]–المسند/184.

[6]–للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/402 وما بعدها.

المسجد (739هـ/1338م) بكل ملحقاته ومدرسته (747هـ/1346م)، مع ما أوقف عليهما، وعلى طلبة العلم خصوصا[1]، وقد جاء اهتمامه بالعباد نظرا لأهميته كمركز ديني واجتماعي[2]، وكذا الفترة الطفولية والشبابية التي قضاها به، مؤديا للصلوات ومستمعا لما يلقى في أحد مساجده بالعباد السفلي وزائرا للصلحاء من الأموات والأحياء بالعباد العلوي، مهتما بكل ما يخص ذلك[3].

لقد كانت منجزات هذا السلطان في هذا المجال رافدا لتعامله مع فقهاء تلمسان، فالثريا التي أهداها يغمراسن إلى الجامع الكبير بتلمسان[4]، وصارت فيما بعد لمسجد وجدة، أعيدت إلى سالف مكانها بأمر منه وبإشراف من ابن مرزوق الخطيب (711-781هـ/1311-1389م)[5]. وكما تم بناء مسجد العباد فقد كان بمساعدة منه ومن عمه الخطيب، الذي صوره كشخص مقرب من البلاط المريني عهد هذا السلطان[6]، وبولغ في الانفاق على هذا المسجد، وفي تجميله بصورة أثارت استنكار ابني الإمام وبعض الفقهاء الذين حضروا الاحتفال بافتتاحه، فاعتبروا ذلك بدعة وتناقشا حولها مع ابن مرزوق الخطيب، فانتهى الأمر بطلب السلطان إزالة جزء من زخارف هذا المسجد مما فيه مظنة إشغال المصلين عن الصلاة[7].

---

[1]-للتفصيل حول هذا المسجد والمدرسة، الجانب المعماري والأوقاف ينظر: ابن مرزوق: المسند /287 وما بعدها. ابن خلدون: التعريف/46. لعربي لقريز: مدارس السلطان أبي الحسن علي مدرسة سيدي أبي مدين نموذجا، دراسة أثرية وفنية، رسالة ماجستير في الفنون الشعبية، إشراف: عبد الحميد حاجيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2000-2001/56 وما بعدها. عبد العزيز لعرج: المباني المرينية/232 وما بعدها. رشيد بورويبة: الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، ترجمة: إبراهيم شبوح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. سلسلة التاريخ والحضارة، رقم: 2، 1979/81 وما بعدها. "الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينين"/500-503. أم الخير مطروح: تطور المحراب في عمارة المغرب الأوسط، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، إشراف: صالح بن قربة: معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1993-1994/107. زكية العربي راجعي: الزخارف الجدارية في المغرب الأوسط من بداية العصر الحمادي إلى نهاية العصر المريني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، إشراف: السيد عبد العزيز سالم، محمود سليمان المليجي، قسم التاريخ والآثار المصرية الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1993/167-168، 150-151.

[2]-للتفصيل ينظر: العبدري: المصدر السابق/9-10. الغبريني: المصدر السابق/60-61. ابن القنفذ: أنس الفقير/104-105. الرصاع: المصدر السابق/17. الوزان: المصدر السابق، 2/24. مارمول: المصدر السابق، 2/323.

[3]-ابن مرزوق: المسند/127.

[4]-Charles Brosselard : « Les inscriptions arabes de Tlemcen IX mosquée et medersa de Sidi Bomedin » Revue Africaine, N°18, 1859/401-419.

[5]-المسند/231.

[6]-ابن مرزوق: المصدر نفسه/145 وما بعدها.

[7]-المصدر نفسه/287-289. الونشريسي: المعيار، 1/346، 2/461-462.

إلى جانب ذلك عمل على تحقيق أكبر قدر من العدالة والإصلاح الاجتماعي للمناطق التي حل بها، فأسقط -حسب رواية ابن مرزوق-[1] مختلف الجبايات غير الشرعية وحاول إبطال كل المنكرات، واهتم بإقامة العدل فبنى في المنصورة "قبة العدل" ونصب فيها جماعة من الفقهاء منهم فقيهي تلمسان الأخوين العلامة[2] أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد النور[3] (ت750هـ/1349م) [4] وأبو الحسن علي[5]. وأبدى حرصا على تفقد أحوال رعيته بكل أقاليميه، بما في ذلك تلمسان، وأوكل للقضاة والفقهاء مهاما في ذلك[6].

فإذا كانت سياسته تسمح بالتعرف على أخلاقه، وتعمل على تقريبه من رعيته والفقهاء على حد السواء، فقد انتهج سياسة خاصة في التعامل مع العلماء عامة والفقهاء خاصة، قال ابن مرزوق[7]: «...فكان ﷺ أبر الناس بأهل العلم وأعرفهم بقدرهم استخلصهم لنفسه وجمعهم من ساير بلاده في حضرته، إذا سمع بمن له رسوخ قدم في العلم أقدمه على حضرته وجعله من خواص أهل مجلسه ... فاجتمع بحضرته أعلام ثم ضم لهم من كان بتلمسان وأحوازها حين استيلائه عليهما ثم استمر على هذا العمل في دخوله بلاد إفريقية، ولم يزل على هذا إلى أن توفي...». وكان من وسائل نجاحه إنعامه المادي عليهم[8]، وقدم ابن مرزوق الخطيب[9]، بوصفه أحد الفقهاء الذين ضمهم مجلسه، صورا عن الأنعام الذي خصّ به هؤلاء الأعلام، خاصة الغرباء منهم.

ويمكن تحديد بعض المهام التي قام عليها اصطحاب أبي الحسن لهؤلاء الفقهاء في:

---

(1)-المسند/285-286.

(2)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق/121.

(3)-مصادر ترجمته: يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 1/121-122. ابن مرزوق: المسند/142 وما بعدها. ابن خلدون: التعريف/46. الونشريسي: الوفيات/118. ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190. لقط الفرائد/201. التنبكتي: المصدر السابق/405. المقري: أزهار الرياض، 5/50. نفح الطيب، 5/235-236.

(4)-توفي عقب الطاعون واختلفت المصادر في تحديد ذلك بين (749هـ/1348م)، و(750هـ/1349م)، وعلى ذلك النحو عدد من الدراسات التي ترجمت له للتفصيل ينظر/ 16-17من الدراسة.

(5)-ابن مرزوق: المسند/173، 174.

(6)-ابن مرزوق: المسند/174-175.

(7)-المسند/260. وقدم ابن خلدون (التعريف/19، 31) روايتين مقاربتين لذلك.

(8)-ابن مرزوق: المسند/260، 327، 328. ابن خلدون: التعريف/46.

(9)-المسند/327-328.

أولا: وبكل تأكيد استمداده الشرعية من العلماء والفقهاء على وجه الخصوص في ظل نشاطه التوسعي، ذلك أن احتواءه لأي فقيه من فقهاء تلمسان أو غيرها هو في الحقيقة احتواء لكافة طلبتهم، كما سيلاحظ ذلك مع طلبة ابني الإمام، وكذا لكل المعتقدين في مكانة هذا العالم، أقاربا وأصحابا أو جيرانا، سيما وأن الفقهاء قد ارتكزوا على مكانة اجتماعية هامة مغربا ومشرقا.

ثانيا: مشاورتهم ومشاركتهم في الأمور الشرعية[1] من ذلك استفتاؤه فقهاء المغرب الأقصى والأوسط في حكم «اتخاذ الركاب من خالص الذهب والفضة» ورد أبو موسى بن الإمام عليه[2]، والاستجابة لبعض فتاويهم حتى وإن كانت مجانبة لمصلحته الخاصة من ذلك التزامه بموقف أبي زيد ابن الإمام في قضية الضرائب على أهل الجزائر، وبيت المال غير منكس[3]. وقد أمكن بذلك لبعض الفقهاء من التمكين لرأيهم فيما أسلف ذكره، وفي بعض القضايا الأخرى[4].

ثالثا: أخذ العلم عنهم وخاصة القرآن والحديث وقد ذكر ابن مرزوق الخطيب[5] عددا من مجالسه بما في ذلك التي أسهم في تسييرها.

ويمكن رصد عدد من الوظائف التي أوكلت لفقهاء حضرته عند الحديث عمن انتظم في مجلسه من فقهاء تلمسان فيما يلي.

-ابنا الإمام: سبق التعريف بمكانتهما في المغرب وتلمسان فهما أوّل من قابل هذا السلطان عند دخوله لها[6]؛ حيث «اختصا به فأكرم مثواهما ورفع في حضرته محلهما وقرب مجلسهما فصارا لديه أعز الفقهاء»[7]، توليا له الشورى في بلدهما[8]. فسمح لهما ذلك بترشيح عدد من طلبتهم بتلمسان لمجلسه[9]، لازما مجلسه للدرس [10] لما بلغاه من تقدم في العلم[11]، ولما امتازا به

---

(1)-ابن مرزوق: المسند/260.

(2)-الونشريسي: المعيار، 329/6.

(3)-القرافي: المصدر السابق/150. ابن مريم: المصدر السابق/124. المقري: أزهار الرياض، 24/5-25.

(4)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/130، 287.

(5)-المصدر نفسه/133 وما بعدها.

(6)-ينظر/ 78. 79 من الدراسة.

(7)-ابن مرزوق: المسند/265. ولمزيد من التفصيل ينظر: ابن خلدون: التعريف/46. القرافي: المصدر السابق/144.

(8)-ابن خلدون: التعريف/46.

(9)-من ذلك على سبيل المثال الآبلي وأبو عبد الله بن عبد النور (ينظر: ابن مرزوق: المسند/266. ابن خلدون: التعريف/36.

(10)-ابن مرزوق: المسند/265.

(11)-ابن الخطيب: نفاضة الجراب/374. ابن مرزوق: المسند/209، 265. ابن خلدون: العبر، 536/13.

في هذا المجال «كان أبو موسى منهما أعجب خلق الله في حسن الإلقاء والتقرير، وكان أبو زيد أشد خلق الله خشية وأسرعهم دمعة لا ينقطع مجلس من مجالس تدريسه إلا ويقضي العجب من كثرة بكائه»[1]، كما لازماه في بعض أسفاره وحضرا معه واقعة طريف[2].

الآبلي: «شيخ المغرب في العلوم العقلية وإمام وقته ... الفقيه.. التعالمي المحقق المشارك»[3] الذي فر من تلمسان حينما أجبر على الوظيف[4] والتحق بالمغرب أين تعمق في دراسة العلوم العقلية[5]، وزاول التدريس هناك، و«انشر علمه، واشتهر ذكره»[6]، ثم التحق بمجلس أبي الحسن[7] بتزكية من شيخيه ابني الإمام[8] مواصلا تعليم ما حذق فيه من تلك العلوم حتى «حصلت له مشيخة على الجميع»[9]. ورافق هذا السلطان في حملته على إفريقية[10]، وحضر معه واقعة طريف (741هـ/1340م) والقيروان (749هـ/1348م) [11].

أبو عبد الله بن عبد النور: الفقيه العلامة[12] جمع بين التبرز في الفقه[13] والعربية والزناتية والمشاركة في علوم أخرى[14]، أخذ عن ابني الإمام وانظم لمجلس السلطان أبي الحسن بتزكية منهما –حسب رواية ابن خلدون–[15]، ونظرا لقدراته اللغوية حسب ابن مرزوق[16] حيث «كان

---

(1)–ابن مرزوق: المسند/266.

(2)–ابن مرزوق: المصدر نفسه/265. ابن خلدون: التعريف/30–31.

(3)–ابن مرزوق: المسند/266. ينظر كذلك: يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 120/1. ابن خلدون: التعريف/21. الونشريسي: الوفيات/122. التنبكتي: المصدر السابق/411. المقري: أزهار الرياض، 60/5.

(4)–ابن مرزوق: المسند/266. ابن خلدون: التعريف/21، 36. المقري: أزهار الرياض، 60/5–61.

(5)–ابن خلدون: التعريف/22، 36.

(6)–ابن خلدون: المصدر نفسه/36.

(7)–ابن خلدون: المصدر نفسه/22.

(8)–ابن مرزوق: المسند/266. ابن خلدون: التعريف/36.

(9)–ابن مرزوق: المسند/266.

(10)–ابن خلدون: التعريف/22.

(11)–ابن خلدون: المصدر نفسه/37.

(12)–يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1.

(13)–ابن خلدون: التعريف/46.

(14)–ابن مرزوق: المسند/264.

(15)–التعريف/46.

(16)–المسند/267.

أفصح الناس لسانا وأحسنهم طريقة وأعذبهم عبارة». فتولى له الزكاة وسماع الشكايات، فقضاء تلمسان ثم قضاء الحضرة، وبقي ملازما له على هذا المنصب إلى وفاته بإفريقية في الوباء العام[1].

أبو عبد الله بن النجار: الفقيه التعالمي[2] رجع من رحلته إلى بلده تلمسان بعلم وفي عهد أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1336م) فدخل في خدمة الدولة الزيانية، ولما استولى أبو الحسن على تلمسان، ألزمه مجلسه ورافقه إلى إفريقية[3]، وذلك اعتبارا لمعارفه[4] المرتكزة على العلوم العقلية خاصة، ولم يمكن من رصد وظائفه لدى هذا السلطان سوى تركيبه لرخامة المواقيت بتلمسان[5].

أبو موسى عمران بن موسى بن يوسف المشدالي[6] (670[7]-745[8]/1271-1344م): من كبار فقهاء تلمسان الحافظ، المفتي المدرس، المشارك في عدة علوم[9]، نال في عهد السلطان ابو تاشفين (718-737هـ/1318-1336م) مكانة رفيعة[10]، ولما دخل أبو الحسن تلمسان لازمه مدة وعاجلته الوفاة قبل أن يضمه إلى علماء حضرته[11]، وأول اتصال رسمي بينهما يعود إلى سنة (740هـ/1340م)عندما أجابه عن فتواه حول "اتخاذ الركاب من خالص الذهب والفضة"، أين أبدى هذا الفقيه منتهى مشاعر الإجلال والإكرام له[12].

---

(1)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/142، 173، 267.

(2)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 119/1. ابن مرزوق: المسند/306. ابن خلدون: التعريف/47.

(3)-ابن خلدون: التعريف/47. الونشريسي: الوفيات/118. ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190.

(4)-ابن مرزوق: المسند/306.

(5)-ابن مرزوق: المسند/306.

(6)-مصادر ترجمته: يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 130/1-131. ابن مرزوق: المسند/131، 268. ابن خلدون: المقدمة/397-398. المازوني: الدرر المكنونة، 164/1 ظ وما بعدها. التنسي: تاريخ بني زيان/141. الونشريسي: الوفيات/114. المعيار، 116/1، 191، 36/2. 44/6، 329. 261/8. القرافي: المصدر السابق/160-161. ابن القاضي: لقط الفرائد/196. التنبكي:المصدر السابق/350-352. المقري: أزهار الرياض، 30/5-32. نفح الطيب، 223/5-224.

(7)-الونشريسي: وفيات/114. التنبكي: المصدر السابق/352.

(8)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 130/1. ابن مرزوق: المسند/268. التنبكتي: المصدر السابق/352.

(9)-حول مؤهلاته العلمية ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 130/1-131. ابن مرزوق: المسند/268. التنسي: تاريخ بني زيان/141. الونشريسي: الوفيات/114. التنبكتي: المصدر السابق/350. المقري: أزهار الرياض، 30/5.

(10)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 130/1. التنبكتي: المصدر السابق/351. المقري: إزهار الرياض، 30/5.

(11)-ابن مرزوق: المسند/268.

(12)-المازوني: الدرر المكنونة، 164/1 ظ. الونشريسي: المعيار، 329/6-337.

أبو العباس أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني[1] (ت768هـ[2]/1366م): من طلبة ابني الإمام، لازم مجلسه فترات متعددة واستعمله في الزكاة وسماع الشكايات واستمر على ذلك إلى عهد ابنه أبي عنان[3] (749-759هـ/1348-1357م).

إن المصادر المتاحة للدراسة لا تسمح بالتعرف على كل الوظائف، أو الأدوار التي قام بها

فقهاء تلمسان في عهده، كما يجهل أن الفقهاء السابق ذكرهم -على قلتهم-[4] هم كل فقهاء تلمسان ممن ضمهم مجلس هذا السلطان[5]. ويمكن أن يلمس في ابن مرزوق الخطيب بعض الوظائف الأخرى التي قد تكون أوكلت لهؤلاء الفقهاء بالموازاة مع ما سبق ذكره، على أنه يتوجب مراعاة أن المكانة التي تحلّى بها هذا الفقيه عند أبي الحسن ترجع إلى علائق سابقة بين أسرته والسلطة المرينية [6] وإلى أول صلاة صلاها، هذا السلطان خلفه وما تخللها من الدعاء، والدفاع عن سياسته والإشارة بعدله[7]، ما جعله يوليه الخطابة وهو لم يزل شاب بعد ويلحقه "بعلية حضرته"، مع من كان بعضهم شيوخا لوالده[8]، ويصبح مع مر الأيام من خواصه المقربين فيما حاول أن يبيّنه هذا الفقيه في أكثر من موضع[9]، وبشهادة رواة آخرين أيضا[10]، ورافقه في جل أسفاره من سنة (738هـ/1337م) إلى منصرفه من تونس[11] (749هـ/1348م) [12].

---

(1)-مصادر ترجمته: مجهول: زهر البستان/ 48و-50و. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 38/2. ابن مرزوق: المسند/267-268. الونشريسي: المعيار، 36/9-37. القرافي: المصدر السابق/69-70. ابن القاضي: درة الحجال،62/1-63. التنبكتي: المصدر السابق/105.

(2)-القرافي: المصدر السابق/69. التنبكتي: المصدر السابق/105. نقلا عن الحفيد ابن مرزوق (766-842هـ/1364-1428م)، وهو جده لأمه وهو تاريخ موافق لما ذكره صاحب المسند (مصدر سابق/ 268) من أن وفاته كانت قبل ثلاث سنوات من كتابة مؤلفه السابق الذكر، الذي انتهى منه أواخر رمضان عام (772هـ/1370م) (ابن مرزوق: المصدر نفسه/500).

(3)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/267.

(4)-وذلك بالمقارنة مع الفقهاء الذين ضمهم مجاسه من غير التلمسانيين للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/260 وما بعدها. ابن خلدون: التعريف/19 وما بعدها.

(5)-قال ابن خلدون (التعريف/55). «هذا ذكر من حضرنا من جملة السلطان أبي الحسن من أشياخنا وأصحابنا، وليس موضوع الكتاب الإطالة فلنقصر على هذا القدر...».

(6)-وابن مرزوق: المسند/479-482. التنبكتي: المصدر السابق/454-455.

(7)-ابن مرزوق: المسند/475-476. ابن خلدون: العبر، 648/13. التعريف/50.

(8)-ابن مرزوق: المسند/485.

(9)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/152 وما بعدها. ينظر: الملحق رقم (1).

(10)-ابن خلدون: العبر، 648/13. التعريف/50.

(11)-ابن مرزوق: المسند/152.

(12)-ينظر: ملحق رقم (1).

على أن هذه الوظائف على تنوعها لم ترق إلى مستوى يسمح له بنفوذ واسع في الدولة المرينية، ويمكن رصدها فيما يلي:

1-الإمامة والخطابة بالسلطان [1]

2-وظائف متعلقة بالقضاء[2]

3-التدريس بالمنصورة وتدريس بعض أولاد السلطان[3]، يضاف لذلك قراءة السلطان عليه في المغرب الأوسط وخارجه[4]

4-الكتابة للسلطان[5] وصرف أمواله[6]

5-السفارة[7]

6-التكليف بمهام أخرى[8]

وكانت من صور الدعم الهامة التي قدمها ابن مرزوق للسلطة المرينية مؤلفه "المسند"[9] الذي حمل دفاعا ضمنيا عنها، وتزكية لها في شخص أبي الحسن المريني، الذي عده خليفة وأوجب طاعته، وحرم عصيانه[10]، واعتبر قبيلة زناتة من أشرف قبائل المغرب الذين "ورثوا ملك المغرب الأقصى" و"الأوسط"[11].

ولم يكن ابن هذا السلطان ووريثه في الحكم أبو عنان فارس أقل دربة من والده في هذا المجال، كان هذا السلطان العالم[12] بشهادة أحد معاصريه[13] «من دهاة السلاطين ممن اشتهر بالحزم والكفاية والعزم»، وعمل منذ انتزاعه الحكم من والده على توظيف الفقهاء إلى جانبه.

---

(1)-ابن مرزوق: المصدر السابق/395، 485، 486. ابن خلدون: التعريف/50.

(2)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/142 وما بعدها.

(3)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/486.

(4)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/136 وما بعدها.

(5)-ابن مرزوق: المصدر السابق/486.

(6)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/193.

(7)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/353-355، 392، 486. التعريف/50.

(8)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/231، 307. ولمزيد من التفصيل ينظر: ملحق رقم (I)

(9)-المصدر السابق.

(10)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/96-103.

(11)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/107.

(12)-ابن الخطيب الإحاطة، 117/3. ابن الأحمر: روضة النسرين/38.

(13)-مجهول: زهر البستان/12و.

كان أول هؤلاء: أبو عبد الله المقري الذي ندبه إلى كتابة بيعته في السنة نفسها (749هـ/1348م) وذلك بتلمسان[1]، ووقع اختيار أبو عنان عليه لعدة أسباب، أما أولها مكانته العلمية بتلمسان، فقد رجع لبلده بحظ وافر من العلم[2] منقطعا لخدمته[3]، وأما ثانيها أن جل العلماء ذوي الشأن قد صحبوا والده إلى إفريقية[4]. وثالثها أنه لم يسبق له التعامل مع والده بعد، وبمعنى آخر أنه لم يكن له في عنقه بيعة.

وبعد ما تم له ذلك أخذه معه إلى فاس وجعله من خواصه المقربين، وولاه قضاء جماعة إلى سنة (756هـ/1355م) [5]، ونظمه في مجلس العلمي[6]، وبنى له المدرسة المتوكلية بفاس[7] وبقي على ذلك الحال إلى السنة التي عزل فيها عن القضاء ممتحنا في ذلك[8]، ثم كلف بقضاء هنين على نحو ما انفرد بذكره أحد الباحثين[9]، وبعدها وجه إلى الأندلس في رسالة للسلطان نفسه ولم يشأ الرجوع إلى فاس، فجدّ السلطان في طلبه، ليرجع سنة (757هـ/1356م) بشفاعة من سلطان الأندلس[10]، وبعد محنة أخرى من قبل أبي عنان تولى له قضاء العسكر في حملته على قسنطينة[11] (758هـ/1356م) فكان ذلك آخر عهد له بالوظيف والحياة.

إلى جانب المقري رافق أبو عنان معه -لما رجع إلى المغرب سنة (749هـ/1348م)- أبا الحسن بن عبد النور «من أهل العلم والفضل»[12]، الذي تولى قضاء تلمسان نيابة عن أخيه عهد والده أبي الحسن المريني[13]، رغم أنه لم يكن على قدر كبير من الفقه، كما أشارت لذلك إحدى

---

(1)-ابن خلدون: التعريف/60.

(2)-حول علومه ينظر: جدول رقم (4)/ 213 - 214 من الدراسة.

(3)-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/195. ابن فرحون: الديباج/222. المقري: نفح الطيب، 5/208.

(4)-ابن مرزوق: المسند/261 وما بعدها. ابن خلدون: التعريف/19 وما بعدها.

(5)-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/195. النباهي: المصدر السابق/135-136. ابن خلدون: التعريف/46.

(6)-المقري: نفح الطيب، 5/264.

(7)- المقري: ازهار الرياض، 1/5.

(8)-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/196. النباهي: مصدر سابق/169-170. ابن خلدون: التعريف/60.

(9)-محمد الهادي أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله محمد المقري/81-82.

(10)-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/196-200. ابن خلدون: التعريف/60-61. المقري: نفح الطيب، 5/209-213.

(11)-ابن خلدون: التعريف/61-62.

(12)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 1/122.

(13)-ابن مرزوق: المسند/267.

الروايات[1]. لذلك لم يتول له سوى قضاء مكناسة[2].

وبعد احتلاله تلمسان (753هـ-1352م)، ولى أبو عبد الله المديوني قضاء تلمسان بعد أن تولى لوالده الزكوات وسماع الشكيات[3].

كما استخلص لمجلسه العلمي الفقيه الشريف «المفتي العالم العلامة نخبة زمانة وأستاذ المغرب بجملته في العالم والعمل، وما يتعلق بهما من الفضل وشأنه»[4]: أبو عبد الله وأخذه معه إلى فاس إلى سنة (756هـ/1355م) [5]، فاحتل عنده مكانة حسد عليها[6]، إلى أن ساءت علاقته به مدة لأسباب لا محل لذكرها ثم أرجعه لمجلسه العلمي بعد دخوله قسنطينة (758هـ/1356م) إلى وفاته[7].

كما استعاد الآبلي من سلطان تونس أبو إسحاق إبراهيم المستنصر (751-770هـ/1359-1368م) -وكان قد استقر بها بعد واقعة القيروان- فسلمه له مكرما، وقدم عليه بتلمسان فأحله في مرتبة أمثاله ونظمه في مجلسه العلمي، وأخذ في القراءة عليه إلى وفاته بفاس[8].

أما ابن مرزوق الخطيب، فقد استرجع مكانته في الدولة المرينية سنة (754هـ/1353 م) حينما استدعاه أبو عنان من الأندلس «فقدم عليه ورعى له وسائله[9] ونظمه في أكابر أهل مجلسه، وكان يقرأ الكتاب بين يديه في مجلسه العلمي ويدرس في نوبته مع من يدرس منهم»[10] ثم توترت

---

(1)-ابن خلدون: التعريف/46.

(2)-ابن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(3)-ابن مرزوق: المسند/267-268. والتبكتي: المصدر السابق/105.

(4)-مجهول: زهرة البستان/68 و. للتفصيل ينظر: يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 120/1. ابن خلدون: التعريف/62. التنبكتي: المصدر السابق/430-431. المقري: أزهار الرياض، 19/3.

(5)-ابن خلدون: التعريف/63. التنبكتي: المصدر السابق/432.

(6)-التنبكتي: المصدر نفسه/432، 437.

(7)-ابن خلدون: التعريف/63. التنبكتي: المصدر السابق/432.

(8)-ابن خلدون: التعريف/37، 38.

(9)-للتفصيل حول علاقة ابن مرزوق بأسرة بني مرين عقب واقعة القيروان وما أصابه من أذى بني زيان ينظر: ابن خلدون: التعريف/50-51. العبر، 649/13. التنبكتي: المصدر السابق/451. المقري: نفح الطيب، 396/5.

(10)-ابن خلدون: التعريف/52.

علاقته به بعد ذلك لأسباب لا محل إلى ذكرها[1]. ومن صور تقريب فقهاء تلمسان للبلاط المريني عهد هذا السلطان، المكانة التي بلغها أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي عمر التميمي التلمساني الذي توفى أميرا ببجاية سنة (756هـ/1355م)[2].

ومضى هذا السلطان على نهج والده في تخليد مآثره بتلمسان واستمالة فقهائها عبر مجموعة المباني التي أنشأها سنة (754هـ/1353م) على ذكرى الفقيه الولي أبو عبد الله الشوذي الحلوي[3](ت7ق7هـ/13م) والمتمثلة في: المسجد، الزاوية والمدرسة[4].

وإذا تم استثناء السنوات التالية (772-774هـ/1370-1372م) (784-786هـ/1382-1384م) وهي فترات الاحتلال المريني لتلمسان، يمكن اعتبار عهد أبي عنان آخر مرحلة في المنافسة المرينية للدولة الزيانية على استقطاب فقهاء حاضرتها[5] في الفترة محل الدراسة. لأسباب متعلقة بالدولتين، فبالتوازي مع ما شهدته الدولة الزيانية من مظاهر القوة سنة (760-791هـ/1358-1388م) نرى في المقابل دخول الدولة المرينية في مرحلة من الضعف واللاّستقرار السياسي باستثناء بعض المراحل[6].

---

(1)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر نفسه/52.ابن القنفد: الفارسية/174-175. الزركشي: تاريخ الدولتين/94-95 التنبكي: المصدر السابق/451.

(2)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 162/1.

(3)-الذهبي: سير أعلام النبلاء، 315/23. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 127/1-128

(4)-النميري: فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب. تحقيق: محمد ابن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، الرباط، 1990/488. لعرج، المرجع السابق/236 وما بعدها. أم الخير مطووح: المرجع السابق/115، 174-176. رشيد بوريبة: الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية/97، 99. "مساجد تلمسان"، الأصالة، ع26/181-182. "الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينين"/503-504. المهدي البوعبدلي، "مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر عبر التاريخ"، الأصالة، ع11، 1972/89-99.

(5)-باستثناء ابن مرزوق الخطيب الذي ظل على ولائه للمرينين مدة من الزمن عهد السلطان أبو سالم إبراهيم بن علي (760-762هـ/1358-1360م) وبلغ في عهده مكانة رفيعة للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: ريحانة الكتاب/101-115. نفاضة الجراب/ 268-280. يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 115/1. ابن خلدون: التعريف/68-69. ابن فرحون: المصدر السابق/308. التنبكتي: المصدر السابق/451.

(6)-للتفصيل ينظر: مجهول: الحلل الموشية/178 وما بعدها. محمد عيسى الحريري: المرجع السابق/157-187.

رابعا: اهتمام سلاطين بني زيان بأهل العلم والصلاح

لا تسمح المصادر المتاحة برصد متوازن للتكوين الديني والعلمي لأفراد السلطة الحاكمة والحديث عن دورهم في هذا المجال، في حين تأخذ أقصى اتساعها مع ابن حمو موسى الثاني يتعذر الحديث عن بعضهم الآخر.

أجمعت عدة روايات[1] على أهمية "يغمراسن" كقائد عسكري وسياسي ناجح، وأشادت بتدينه واعتقاده في أهل العلم والصلاح. ولم يكتف بمن وجد في حضرته من العلماء بل كان «يبحث عليهم أينما كانوا ويستقدمهم إلى بلده ويقابلهم بما هم أهله»[2].

وقد سبق الحديث عن علاقته بأبي إسحاق التنسي، أحد أبرز فقهاء المذهب المالكي في تلك الفترة، ولعل الظروف التي وفرها يغمراسن لهذه الفئة هي التي شجعت الفقيه الأديب الكاتب المجيد أبو بكر بن خطاب[3] على الاستقرار بتلمسان[4] قال التنسي[5]: «ولما اشتهر اعتناؤه بالعلم وأهله، وفد عليه من الاندلس خاتمة أهل الآداب، المبرز في عصره على سائر الكتاب أبو بكر ... بن خطاب، فأحسن نزله ومثواه وقربه من بساط العز وأدناه، وجعله صاحب القلم الأعلى»، ويؤكد هذا المعنى قصيدته التي بعث بها لابن خميس. -وإن لم تخل من مبالغة- بوصفها مكانا "تبنى" فيه "السيادة" و"تشاد"، وبطبيعة أهلها الذين يشجعون على ذلك من حيث حسن تعاملهم مع الآخر، إضافة إلى جوها العلمي النشط[6].

كما أبدى يغمراسن اعتقادا واضحا في أهل التصوف، فقد كان مواضبا على زيارة الفقيه الصوفي أبو عبد الله محمد بن عيسى (كان حيا ما بين 639-691هـ/1226-1282م) [7] «التماسا لدعائه وغاية جبل عليها بالصالحين أمثاله»[8].

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 204/1. ابن خلدون: العبر، 162/13-163. التنسي: تاريخ بني زيان/111.

(2)-التنسي: المصدر نفسه/126.

(3)-العبدري: المصدر السابق/15. ابن الخطيب: الإحاطة، 426/2. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 129/1. ابن خلدون: العبر، 163/13. التنسي: تاريخ بني زيان /127.

(4)-حول الروايات التي تناولت ظروف قدومه إلى تلمسان: ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 426/2-27. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 129/1. ابن خلدون: العبر، 163/13. التنسي: تاريخ بني زيان/127. ابن مريم: المصدر السابق/227.

(5)-تاريخ بني زيان/127.

(6)-ابن الخطيب: الإحاطة. 429/2-430.

(7)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 112/1. ابن مريم: المصدر السابق/224.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 112/1.

أما علاقته بالولي الصالح الفقيه[1]: أبو عبد الله بن مرزوق، فقد ترجمها رواية حفيده[2] بعد حديثه عن صلاحه وانقطاعه للعبادة، إلى إحدى كراماته التي جعلت السلطان يسعى إلى اللقاء به بشتى الوسائل دون طائل، وإذا تعددت جوانب الكرامة في شخص هذا الشيخ على نحو ما صورته الرواية نفسها[3]، فإن علاقته بيغمراسن هي التي رفعت من شأن هذه الأسرة على مستوى العلاقة بالسلطة وبالمجتمع، إذ تجاوز ذلك الاعتقاد من شخص السلطان إلى ابنه الأمير أبو عبد الله المعروف بابن شانشة[4].

وحينما تعذر على السلطان إشباع رغبته بالولي السالف الذكر وهو حي، فقد وجد وسيلة أخرى وهي الدفن إلى جانبه إذا تمت وفاته قبله بوصية مؤكدة إلى أولاده الأمير ابن سعيد واخوته[5]، فتم له ما أراد، وذلك "بدار الراحة" من الجامع الأعظم، وتلاه دفن أحد أصحابه (أصحاب ابن مرزوق جد الخطيب) وهو الفقيه الولي الصالح أبو الحسن بن النجارية[6] (ت بعد 681هـ/1282م)، وإذا كان ذلك تبركا بجوارهما كما ذكر يحيى بن خلدون[7] أو اعتقادا في رحمة ابن مرزوق كما ذكر حفيده[8]، فإنه لا يمكن إهمال تلك الصورة التي ستحملها ذاكرة الرعية الزيانية، وغيرها لهذا السلطان "المتدين"، ولعل تلك الذاكرة بما تحمله من مبالغة هي المسؤولة عن التأريخ لبعض المتصوفة وتبني بعض كتاب البلاط لذلك، كما هو الشأن في حديث يحيى بن خلدون[9] عن علاقة يغمراسن بأبي إسحاق إبراهيم الخياط (ت ما بين القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن/13-14م).

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 114/1. ابن مرزوق: المجموع/2 ظ-3 و. ابن مريم: المصدر السابق/226.

(2)-ابن مرزوق: المجموع/3 و-4 ظ.

(3)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/6 ظ-8 ظ. وأكد ذلك يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1.

(4)-ابن مرزوق: المجموع، 8 و.

(5)-ابن مرزوق: المجموع/10 و.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 122/1. ابن مرزوق: المجموع/10 و.

(7)-المصدر السابق 115/1، 122.

(8)-ابن مرزوق: المجموع/10 و.

(9)-المصدر السابق، 118/1.

وقد كان أحد الباحثين (الطاهر بونابي: الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين السادس والسابع الهجريين 12-13 الميلاديين، رسالة ماجستير، إشراف: عبد العزيز فيلالي معهد التاريخ جامعة الجزائر، 2000/199-203) مصيبا في تحليله لعلاقة الزيانيين والحفصيين بالمتصوفة من أنها لم تكن في كل الأحوال تعبيرا عن تبني النهج الصوفي لدى أفراد السلطة الحاكمة بقدر ما كانت تسعى لاحتواء هذه الشريحة الآخذة في الانتشار - والتي تمثل وزنا لا يستهان به في أي دولة- أو على الأقل عدم الدخول معها في أي صدام.

وبقي نجل السلطان يغمراسن، أبو سعيد عثمان (681-703هـ/1282-1303م) على وفائه لأسرة ابن مرزوق. فقد امتحن أحد قضاته وهو أبو زكريا يحي بن محمد بن أبي زكريا بن عصفور[1] (كان حيا بعد سنة 710هـ/1310م) [2]. عندما أجبر أرملة الشيخ ابن مرزوق بالتواطؤ مع أخيها على الزواج منه، وأظهر غيضا كبيرا على اعتباره الموكل عن هاته الأسرة، فأخرجه مجرورا على الثلج ثم كبل وسجن مدة ونفاه أخيرا إلى تونس، بشفاعة من جده أبي زكريا يحي بن عصفور، ورضى من الشيخ ابن مرزوق في رؤية لهذا السلطان[3]، وذلك رغم مكانة أسرةابن عصفور في تلمسان لا سيما جده[4].

ويفيد الراوي نفسه[5] على ما يحمله من مبالغة في معرفة القدر الذي تمتع به الفقيه المتصوف أبو الحسن التنسي[6] عن هذا السلطان الذي لم يجد حرجا في القدوم إلى مجلسه العلمي ثم الدخول إلى داره، بعد أن جدّ في طلبه لمرات عديدة في الوقت الذي كان فيه مشغولا بالتدريس.

ونظرا لقصر الفترة التي قضاها السلطان أبو زيان محمد بن عثمان (703-707هـ/1303-1307م) ونظرا للظروف السياسية التي اكتنفت الدولة في هذه الفترة. لم تتوفر للبحث المادة الكافية عن دوره في هذا المجال عكس أخيه أبي حمو موسى الأول (707-718هـ/1307-1328م) الذي سار على هدى سلفه "محبا في العلم وأهله"[7]، وافتتح عهده بإحلال فقيهين وردا على باب أخيه السالف الذكر وهما أبو زيد وأبو موسى ابني الإمام، فأنزلهما محلا من التجلة والإكرام[8] وبنى لهما مدرسة[9] ألحقها بمسجد[10] ودارين لسكناهما[11]، ورفع مقامهما في الدولة ثم اختصهما بالفتيا

---

(1)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1. ابن مرزوق: المجموع /9 و-ظ.

(2)-ذكر ابن مرزوق الخطيب (المجموع/9 ظ) أنه التقى به في تونس.

(3)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/9 و-ظ.

(4)-ابن مرزوق: المصدر السابق/9 و-ظ.

(5)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/47 ظ.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1. ابن مرزوق: المجموع/41 ظ-42 ظ. التنبكتي، المصدر السابق/38. ابن مريم: المصدر السابق/67.

(7)-التنسي: تاريخ بني زيان/139.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 130/1. ابن خلدون: العبر، 205/13-207. التعريف/30. التنسي: تاريخ بني زيان/139. ابن مريم: المصدر سابق/126. المقرى: أزهار الرياض، 14/5.

(9)-ذكر يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 30/1)، أنها داخل باب كشوط غرب تلمسان وحددها أخوه (العبر 206/12) بناحية المطمر، وتمكنت إحدى الدراسات (Richardi Lawless and Gerald Blake Bowker, Op.Cit/31) من تحديد موقعها بمسافة من الجنوب الغربي لمسجد أبي الحسن.

(10)-ابن مرزوق: المسند/390، ابن خلدون: العبر، 207/13.

(11)-ابن خلدون: المصدر نفسه، 206/13.

والشورى[1]، وقد كان معتقدا في أسرة ابن مرزوق وفي فقيهها ومتصوفها أبو العباس أحمد، ورغم شدته وبأسه[2] لم يجد بدا من الرضا بموقف هذا الأخير حين رفض تكليفه بأحد الوظائف [3]، واستمر على نفس مكانته عند ابنه السلطان أبو تاشفين عبد الرحمان (718-737هـ/1318-1336م)، ويصور الحوار الذي دار بينهما عمق المكانة التي حملها له السلطان بالقدر الذي كان فيه مبتعدا عنه[4]. وعند مرضه قدم لزيارته مظهرا كامل تواضعه لئلا يرفض الشيخ مقابلته[5]. وقد حملت المكانة التي بلغها الشيخ عند هذا السلطان أصحابه على عتابه عن عدم استغلاله ذلك في قضاء حوائج الناس تحصيلا للأجر[6].

وخلافا لبعض الروايات المتأخرة[7]، التي أشارت إلى قدوم الفقيه أبي موسى المشدالي إلى تلمسان عهد أبي تاشمين دون تفصيل، يمكن الوثوق برواية طالبه أبو عبد الله المقرى[8] التي ذكرت أنه وفد إليها بطلب من سلطانها السالف الذكر، يدعم ذلك مكانته العلمية في الفقه وعلوم أخرى[9]. بالإضافة إلى ما ناله من رعايته وإحسانه[10]، ومن ذلك توليته التدريس بمدرسته الجديدة[11].

ونظرا لمواهب أبي عبد الله بن هدية، ولإمكانياته العلمية[12] فقد تعددت وظائفه في الدولة الزيانية، من عهد السلطان السابق، إذ احتل مكانة مرموقة في عهد ابنه أبي تاشفين[13]، فأصبح من

---

(1)-ابن خلدون: العبر، 13/206-207.

(2)-ابن خلدون: المصدر نفسه. 13/203.

(3)-ابن مرزوق: المجموع/28 و.

(4)-ينظر ملحق رقم (5).

(5)-ابن مرزوق: المصدر السابق/29 و.

(6)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/28 ظ.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق. 1/130. ابن خلدون: المقدمة/397-398. التنسي: تاريخ بني زيان/141.

(8)-القرافي: المصدر السابق/160. التنبكتي: المصدر السابق/351. المقري: أزهار الرياض، 5/30. نفح الطيب، 5/223.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/130. ابن مرزوق: المسند/268. التنسي: تاريخ بني زيان/141. الونشريسي: الوفيات/114. القرافي: المصدر السابق/160. التنبكتي: المصدر السابق/350-351. المقري: أزهار الرياض، 5/30. نفخ الطيب، 2/223.

(10)-التنسي: تاريخ بني زيان/141. القرافي: المصدر السابق/160. المقري: أزهار الرياض، 5/30.

(11)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/130. التنسي: تاريخ بني زيان/141-142.

(12)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/116. النباهي: المصدر السابق، 134-135. ابن مريم: المصدر السابق/225.

(13)-النباهي: المصدر السابق/134. ابن خلدون: العبر، 13/471. المقرى: أزهار الرياض، 5/48.

الخواص المقربين في إدارة مملكته[1]، وعند وفاته حضر جنازته وولى ابنه الفقيه أبو علي منصور[2] (كان حيا بعد 735هـ- ت قبل 777هـ/1334-1375م) [3]، مكانه القضاء والخطابة[4] وإن لم يبلغ منزلة والده عنده[5].

كما حضر جنازة الفقيه أبو محمد عبد الحق بن ياسين بن علي المليتي المسناوي[6] (ت ما بين 718-738هـ/1318-1337م) [7]، قاضي تلمسان[8]، الذي تمتع بمكانة واضحة لدى هذا السلطان والمجتمع التلمساني، لكن ليس بسبب مؤهلاته العلمية فقط، وإنما لورعه وصرامته في تطبيق الأحكام واستقلاله المادي عن الدولة[9].

وتقدم علاقة أبي تاشفين بأحد الفقهاء الزائرين لتلمسان صورة أخرى عن الرعاية التي كان يخص بها الفقهاء، ويشجعهم بطريق غير مباشر على الاستقرار بعاصمته بعد أن عرف قدر أحدهم وكان قد وفد لتلمسان تاجرا، فرفع مغارمه وأعطاه مائتين دينار ذهبا[10].

وقد كان سلوكه مع الفقهاء نابعا من اهتمامه بالعلم وأهله[11] عامة، وبالفقهاء خاصة[12] ونظرا للمستوى الذي بلغته الدولة الزيانية من تطور في عهده[13]، مما كان يضاعف في حاجتها للفقهاء بالقدر الذي يعطي احتياجات الدولة، بالإضافة إلى ما يضفيه عليها من أبهة ودعم أدبي.

---

(1)-النباهي: المصدر السابق/134.

(2)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق. 1/116-117. ابن مرزوق: المجموع/ 1 ظ، 24 ظ. المقرى: أزهار الرياض، 5/48.

(3)-تمثل السنة الأولى تاريخ وفاة والده. والسنة الثانية آخر ما توقف عنده مؤلف يحيى بن خلدون. وقد ذكر (المصدر نفسه، 1/117) أنه متوفي.

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 1/116-117. المقري: أزهار الرياض، 5/48.

(5)-للتفصيل يقارن بين يحيى بن خلدون والمقرى في الإحالة السابقة.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/129. ابن مريم: المصدر السابق/226.

(7)-ذكر يحيى بن خلدون: (المصدر السابق، 1/129) أنه توفي في عهد أبي تاشفين.

(8)-يجهل الفترة التي تولى فيها القضاء، وهل استمر إلى عهد أبي تاشفين أم لا. للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(9)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 1/129.

(10)-التنبكتي: المصدر السابق/94.

(11)-التنسي: تاريخ بني زيان/141.

(12)-ينظر في ذلك: مجالس أبي تاشفين الفقهية/266-270 من الدراسة.

(13)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/215.

ومع قصر الفترة التي حكم فيها الأمير أبو سعيد الثاني (749-753هـ/1348-1352م)، فقد كانت مرحلة حرجة في حياة الدولة الزيانية توسطت الاحتلالين المرينين لتلمسان، أين تركزت مجهودات هذا السلطان وأخيه الأمير أبي ثابت على العمل العسكري في إعادة بناء الدولة والدفاع عنها.

وبالانتقال إلى عهد أبي حمو موسى الثاني، يتدعم البحث بمادة ثرية حول علاقة السلطة بالفقهاء، مردها إلى طول الفترة التي قضاها في حكم تلمسان[1]، وإلى ارتفاع عدد العلماء والفقهاء في دولته باعتبار عهده امتدادا لمراحل القوة التي شهدتها الدولة الزيانية، ونظرا للمعطيات المتصلة بشخص هذا السلطان.

تظافرت عدة عوامل في تشكيل شخصه: فقد ربي في حجر والده الزاهد أبي يعقوب[2] وتأثر به[3] وبقي متعلقا به إلى وفاته[4] (763هـ/1361م)[5]، كما استفاد من تكوينه العلمي في تلمسان وفاس خاصة وأنه قضى بها فترة شبابه[6]، وتوسعت بها مداركه في مجال الأدب خاصة[7]، كما أفادته الفترة التي قضاها في فاس في الاقتراب من البلاط المريني في عهد السلطان أبي الحسن[8] ويمكن بجلاء دراسة عدة مظاهر التقاء في السياسة الدينية والعلمية للسلطانين، مما سبقت الإشارة إليه وما يلاحظ عبر المحاور الموالية لهذا الفصل.

تكشف بعض الأشعار لأبي حمو، وكذلك كتابه واسطة السلوك[9] عن مادة غزيرة حول تكوينه الديني، ففي القصيدة التي رثا بها والده أظهر حكمة في التعامل مع الدنيا وعدم الاغترار بها، وإضافة إلى ما تحمله مولدياته من اهتمام بهذا الجانب[10]؛ إذ تضمنت كثيرا من مشاعر أسفه

---

(1)-بالرغم من الفترات التي غابت فيها السلطة الزيانية عن تلمسان لصالح المرينيين.

(2)-مجهول: زهر البستان/ 82 و-83 و. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/15-16.

(3)-مجهول: زهر البستان/24 و-ظ.

(4)-مجهول: المصدر نفسه/6 ظ وما بعدها. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/104-107.

(5)-مجهول: زهر البستان/82 و. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/103.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/14.

(7)-مجهول: زهر البستان/7 وما بعدها. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/104 وما بعدها. أبو حمو موسى: المصدر السابق. التنسي: تاريخ بني زيان/161. حاجيات: أبو حمو موسى الزياني/187 وما بعدها.

(8)-مجهول: زهر البستان/24 و-ظ.

(9)-مجهول المصدر نفسه/84 و-ظ، يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/106.

(10)-ينظر: ملحق رقم (16).

على الفترات التي قضاها في هذا اللهو والملذات، معاتبا نفسه في ألم وندم شديدين، طالبا العفو من الرحمان بشفاعة رسوله الكريم[1]، نجد أن كتابه [2] لم يخل أيضا من خطاب ديني يصب في مناحي متعددة، من ذلك تحديده لولي عهده أبا تاشفين ما يجب أن يكون عليه في علاقته بالله ﷻ، وما هو متصل بالعلاقة مع رعيته والمقربين منه، ومنها ما هو خاص بتسيير ملكه وسلوكه الخاص، هذا إضافة إلى ما تحمله ديباجة كتابه من تعظيم الله ﷻ والصلاة على رسوله الكريم ﷺ والإشادة بفضله[3].

ونراه يعتني بتحفيظ أولاده القرآن الكريم، فقد أورد يحيى بن خلدون[4] صورة احتفاله بختم أحد أبنائه سورة "البقرة" في مظاهر وصلت إلى حد التبذير، وأبدى اهتماما خاصا بحجاج بيت الله الحرام، من ذلك الأنعام الذي خصّ به ابن مرزوق الخطيب بعد الأشهر القلائل التي قضاها في البلاط الزياني[5]، وخطيب الجامع الأعظم أبو البركات الغرموني[6]، وإذا كانت أشعار هذا السلطان "المولدية" واحتفاله بذلك تبرز حيزا من مشاعره الدينية، فقد حاول التأكيد على دوافعه في كتابه واسطة السلوك[7]، داعيا ابنه إلى الالتزام بنهجه قائلا «يا بني عليك بالإيثار مما أفاء الله عليك من الأنعام خصوصا على حجاج بيت الله الحرام، وزوار قبر النبي -عليه الصلاة والسلام-، واجعلهم وسيلة يدعون لك في ذلك المقام، فإن الدعاء هناك مجاب، وليس بينه وبين الله حجاب»، يضاف إلى ذلك دعمه المادي لأهل الأندلس في جهادهم ضد العدو[8]. وقد أجمعت عدة روايات[9] على قوة هذا السلطان وحسن سياسته يضاف إلى ذلك تدينه.

---

(1)-مجهول: زهر البستان/17 ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 41/1 وما بعدها. أبو حمو موسى: المصدر السابق/10-11، 168.

(2)-أبو حمو موسى: المصدر نفسه/4 وما بعدها.

(3)-أبو حمو موسى: المصدر السابق/1-3.

(4)-المصدر السابق، 310/2.

(5)-ينظر: ملحق رقم (3) و(4).

(6)-ينظر: ملحق رقم (4).

(7)-المصدر السابق/10.

(8)-للتفصيل في هذه المساعدة: ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 174/2-181.

(9)-مجهول: زهر البستان/4 ظ، 11 ظ، ابن الخطيب: الإحاطة، 287/3. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 9/2، 11-12. التنسي: تاريخ بني زيان/160.

وإذا كانت الدراسة تفتقد لمعطيات واضحة عن تكوين أبي حمو موسى الفقهي، فكتاب "واسطة السلوك"[1] يكشف عن قراءته للقرآن والحديث وعن إطّلاعه على أخبار الصحابة -رضوان الله عليهم- واطلاع واسع في ميدان السياسة الملوكية، خاصة وأن التراث الإسلامي يزخر بهذا النوع من المصنفات، على ما تحمله من تمازج بين الأحكام الشرعية والوضعية، وقد بقي إلى فترة متقدمة من حياته مهتما بالتفقه في الدين[2].

وقبل استعراض علاقة أبي حمو بالفقهاء والعلماء يتوجب البحث في تصوره لهذا الأمر من خلال سياسته العامة التي يكشف عنها مؤلفه[3]، يحتل الفقهاء عنده المرتبة الثالثة بعد الأشراف[4] لدورهم في حفظ الدين وإقامة الشرائع ولمكانتهم الاجتماعية كقدوة للمسلمين[5]، وأوصى ابنه باختيار فقيه لملازمته وحدد وظيفته ومواصفاته قائلا[6]: «يا بني وأما فقهاؤك، فلتتخير لنفسك فقيها عالما نبيها موسوما بالصلاح، سالكا طرق الرشاد ويسدد الأمور ويأمر بالسداد ليبين لك ما أشكل عليك من الأحكام، وما تأته من الحلال وتدعه من الحرام وما تقف عنده من الأمور الشرعية التي هي قوام الملك والرعية، وما يصلح لك من الأمور الدنيوية والأخروية ويتخولك بالموعظة ويذكرك أحوال الآخرة ولينبهك من سنة الغفلة»، كما أمره بمجالسة العلماء والفقهاء والأشراف من أصحاب الفطنة وفصاحة اللسان والمخلصين له الناصحين سرا وعلانية، وإيثار العابدين والصالحين والعلماء وبناء دور العلم والعبادة والتمام على أهلها محددا أهداف ذلك[7].

وأظهر في أول احتكاك له بفقهاء تلمسان كسلطان، حكمته في التعامل معهم، فبالرغم مما يحمله عفوه عن بني مرين عند دخوله تلمسان (760هـ/1358م) من دهاء في ائتلاف العدو ونيل حسن الثناء -خاصة وأن أبي الحسن المريني قد سبقه إلى ذلك عند احتلاله لتلمسان[8]- فقد كسب نزرا من ثقتهم كونهم هم الذين شفعوا له عند بني مرين رغم تأثره البالغ لما حدث بينه وبينهم[9].

---

(1)-المصدر السابق/3 وما بعدها.

(2)-الونشريسي: المعيار، 12/170-183.

(3)-المصدر السابق.

(4)-أبو حمو موسى: المصدر نفسه/87.

(5)-أبو حمو موسى: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(6)-أبو حمو موسى: المصدر نفسه/109 وقد حدد ابن الخطيب (ريحانة الكتاب/147) ضرورة وأهمية الجليس الصلاح لرجل السياسة.

(7)-أبو حمو موسى: المصدر السابق/164-165.

(8)-ينظر/79- 80 من الدراسة.

(9)-أبو حمو موسى: المصدر السابق/13-14.

وتكشف علاقته بالفقيه المجتهد العالم الإمام الجامع بين المعقول والمنقول أبو عبد الله الشريف[1]، الذي استقدمه من فاس[2] عند اعترافه بجميله مع عمه السلطان أبي سعيد عثمان[3] وعن مكانته العلمية ونسبه الشريف[4] الذي تلتقي فيه الأسرة الزيانية معه حسبما ذهب إليه أبو حمو[5]. فأصهر له في ابنته[6]، وأسند له التدريس بالمدرسة التي أقامها على شرف والده المولى أبو يعقوب[7]، كما تولى له عدة سفارات للمرينيين[8]، وانتهى الأمر بدفنه إلى جوار والده وعميه بالمدرسة السالفة الذكر تبركا به -على نحو ما ذكره يحيى بن خلدون-[9] وتأثرا لوفاته قال[10] لولده أبو محمد:«ما مات من خلفك وإنما مات أبوك لي لأني أباهي به الملوك»، وكان من مظاهر بره له أن ولّى ابنه هذا موضعه بالمدرسة[11].

ورغم الفترة التي قضاها ابن مرزوق الخطيب في البلاط المريني[12]، فقد وجد أحسن استقبال في البلاط الزياني عهد أبي حمو موسى الثاني[13]، وحملت مكانة أبو الخير الباروني الفقهية[14] السلطان على نقله من الجزائر إلى تلمسان "ثم غفل عنه"[15]، ويجهل إذا كان سبب ذلك

---

[1]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. 101/2، 136. ابن خلدون: التعريف/62. التنبكتي: المصدر السابق/430-433، 436-437. المقري: إزهار رياض، 19/3. نفح الطيب، 341/5.

[2]-ابن خلدون: التعريف/64. التنبكتي: المصدر السابق/432.

[3]-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: التعريف/63.

[4]-قال أبو حمو موسى (المصدر السابق/86-87) لابنه «فليكن الشرفاء عندك أرفع الناس في الرتب، لشرفهم في الحسب وأعلاهم في النسب».

[5]-مجهول: زهر البستان/9ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 106/2.

[6]-ابن خلدون: التعريف/64.

[7]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 103/2-104..

[8]-المصدر نفسه، 101/2 وما بعدها.

[9]-المصدر السابق، 120/1.

[10]-التنبكتي: المصدر السابق /441.

[11]-التنبكتي: المصدر السابق/441.

[12]-ينظر: ملحق رقم (1).

[13]-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (3) و(4).

[14]-له شرح في سبعة أسفار على فرعي ابن الحاجب ((التنبكتي: المصدر نفسه/الصفحة نفسها). وقد نقل الونشريسي بعض فتاويه (ينظر: المعيار، 190/1. 301/4 وما بعدها. 94/5).

[15]-التنبكتي: المصدر السابق/147.

هو سلوك هذا العالم المادي وهو أخذه أجرة على الفتوى[1]، وعدم إبطال ذلك بعد ما ناله من رعاية، أو لمنافسة فقهاء تلمسان التي أوجبت له الجفاء من قبل سلطانهم، ويعتقد أن لسلوكه المادي جانبا هاما في ذلك.

وإذا كانت للفقيه العلامة المفتي[2] -المشارك في عدة علوم-[3] أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي[4] (ولد 710هـ/1310م[5]- كان حيا بعد 770هـ/1368م) [6] سابق معرفة بتلمسان فترة طلبه العلم[7]، فقد تكون الظروف التي توفرت لعلمائها عهد أبي حمو هي التي شجعته على الاستقرار بها سنة (765هـ/1363م) بعدما أزعج من الأندلس[8].

وعلى عكس المادة التي تتوفر عن وزنه وعلاقته بالبلاط النصري[9] يصعب الحديث عن علاقته بأبي حمو، ودوره بتلمسان خارج إطار التدريس[10]؛ الملاحظة التي تستوجب الذكر هي النجاح الباهر الذي حققه أبو حمو موسى الثاني في علاقته بالفقهاء، فقد أخرج بعضهم عن صمتهم المعهود ليشاركوه فرحته بانتصاراته العسكرية شرقا وغربا، مقدمين له أيما دعم معنوي[11] ومشاركين في ذلك من قبل طلبتهم[12] ويمثل الاحتفال بالمولد النبوي فرصة أخرى للحديث عن الدعم الذي لقيه هذا السلطان من فقهاء البلاط.

---

(1)-التنبكتي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 132/1.

(3)-ابن الخطيب: الإحاطة، 325/3. التنبكتي: المصدر السابق/612.

(4)-مصادر ترجمته: ابن الخطيب: الإحاطة، 324/3-330. الشاطبي: الإفادات والإنشادات/67. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 132/1. الونشريسي: المعيار، 171/6-172. التنبكتي: المصدر السابق/611-613. ابن مريم: المصدر السابق /292-294. أحمد بن ذياب «من أعلام الجزائر الأمجاد أبو علي منصور بن عبد الله الزواوي البجائي التلمساني»، الثقافة، ع107-108، 1995/136-145.

(5)-التنبكتي: المصدر السابق/612. ابن مريم: المصدر السابق/293.

(6)-(التنبكتي: المصدر السابق/613 أما ابن مريم: (المصدر السابق /294) الذي نقل عنه فقد اكتفى بالقول بأنه كان حيا في حدود تلك السنة.

(7)-للتفصيل يراجع ابن الخطيب: الإحاطة، 328/3.

(8)-ابن الخطيب: المصدر نفسه، 325/3، 330. التنبكتي: المصدر السابق/611-612.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 132/1. التنبكتي: المصدر السابق/611.

(10)-ابن الخطيب: الإحاطة، 324/3. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 132/1.

(11)-للتفصيل ينظر: مجهول: زهرة البستان/22 وما بعدها.

(12)-للتفصيل ينظر: مجهول: المصدر نفسه/20 ظ وما بعدها.

مما سبق تتبيّن الأهمية التي أولاها الزيانيون للفقهاء، وكما أنها اتركزت على أربعة أسس هي: المكانة العلمية، جانب الصلاح والتقوى (الزهد والتصوف) الرصيد الأسري والشرف، يضاف إلى ذلك أنها كانت نابعة من قناعات خاصة تعمقت بالقدر الذي بلغته الدولة الزيانية من تطور وكان الحضور المريني واضحا في هذا الميدان منافسة للزيانيين، وبذلك محرضا إيجابيا، أو تجربة تستوجب التقليد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الثاني:

الفقيه والسلطان من خلال الجهاز الديني

الفصل الأول: الفقيه والسلطان في المسجد بين الخطاب الديني والخطاب السياسي.

الفصل الثاني: الفقيه والسلطان من خلال مؤسسة القضاء

الفصل الثالث: الفقهاء والاحتفال بالمولد النبوي/ ميلاد نبي أم دعوة لسلطان؟

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

الفقيه والسلطان في المسجد بين الخطاب الديني والخطاب السياسي

أولا : اهتمام السلطة الزيانية بالمساجد

ثانيا: الإمامة

ثالثا: الخطابة

رابعا: الفتيا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: اهتمام السلطة الزيانية بالمساجد

يعد الحديث عن أهمية المسجد وحيويته في المدينة الإسلامية من المسلمات بما استطاع أن يجمعه من مهام دينية واجتماعية وثقافية وسياسية، كونه مقرا للقاء المؤمن بربه وإقامة ثاني ركن من شريعته "الصلاة" أصبغ عليه وعلى كل الأنشطة الممارسة به بعدا دينيا خالصا[1]، وعلى هذا الأساس أولت السلطة الزيانية منذ قيامها عناية خاصة بالمساجد متأسية في ذلك بالمسار الذي انتهجته معظم الدول الإسلامية خلال الفترة الوسيطة.

إذا كان اهتمام السلطان بالعمران من رسوم الملك وتخليدا لآثاره[2]، فإن اهتمامه بالمنشآت الدينية وعلى رأسها المساجد يأخذ عدة أبعاد: فهو من سمات الشخصية الإسلامية ومن الركائز الأساسية في المدينة، إضافة إلى كونه عاملا في تزكية شخص السلطان وظهوره بمظهر التقوى والورع[3]، مما يشحن مشاعر رعيته بصورة طيبة عنه، إلى جانب أنه يشكل رافدا هاما في اتصال السلطة بالفقهاء، فإمامة المساجد عادة ما كانت تسند للفقهاء على مذاهب عدة أو على أقل تقدير لمن له فقه بأحكام الصلاة والطهارة[4]، إضافة إلى من جمع من فقهاء تلمسان بين الإمامة والخطابة[5]

---

(1)-ابن خلدون: مزيل الملام/182.

Lucien Colvin : La mosquée ses origines sa morphologie, ses diverses fonctions, son rôle dans la vie musulmane, plus spécialement en Afrique du Nord, bibliothèque de l'institut d'études supérieures islamiques d'Alger, Alger, N°15, 1960/ 97-135.

(2)-الثعالبي: المصدر السابق/113.

(3)-تأخذ الدراسة بما ذهب إليه أحد الباحثين (عبد الهادي التازي: "ظاهرة الصوامع المثمنة الشكل شمال المغرب هل هي مستوحاة من شكل قبة الصخرة بالمسجد الأقصى"، مجلة جمعية الأثريين العرب، القاهرة، ع1، 87/2000). من أن تعاظم الخطر الصليبي القادم من الأندلس كان محركا فعالا في اهتمام سلاطين المغرب بتكثير المساجد، تعبيرا عن تعلقهم بالأرض ورغبة منهم في تحصين العقيدة، وتشجيعا على التمسك بالقرآن واللغة العربية. وقد عبر عن ذلك باحث آخر. (حسن حنفي: قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، 90/1. "التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم"، القسم الأول، في كتاب: مفاهيم (العلم والتراث)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 12/1981). بشكل أعم حينما ربط بين الجانب الكمي والنوعي في الممارسات الدينية للسلطة والأفراد (الإكثار من بناء المساجد، الاحتفالات بالمولد، طبع أمهات الكتب الدينية)، والتعرض للكوارث أو الأزمات في مواجهة فشل ما أو توظيفا لمشروع معين.

(4)-مالك بن أنس: المدونة الكبرى، 83/1-84. ابن أبي زيد: رسالة القيرواني/35. الماوردي، الأحكام السلطانية/102. المازوني: المهذب الرايق/210 ظ.

ابن الأزرق: الإبريز/11و. بدائع السلك، 238/1.

(5)-ينظر: ملحق رقم (13) و(14).

أو القضاء والخطابة[1]. ولا حاجة للتأكيد أن المسجد هو المكان الرئيسي لمزاولة نشـــاط المفتيـــن، ويكفي أن بعض المساجد في الفترة محل الدراسة قد أنشأتها السلطة الزيانية خصيصا لبعض الفقـهاء أو حملت أسماءهم.

ويمكن تقسيم المساجد من حيث علاقتها بالسلطة إلى قسمين:

-**المساجد السلطانية**: وهي المساجد الكثيرة الغاشية ترجع في إدارتها للخليفة أو من ينـوب عنه من سلطان أو وزير أو قاض[2] يضاف إلى ذلك المساجد المقامة من قبل السلطة.

-**مساجد العامة**: وهي المساجد التي يبنيها أهل الدروب أو القبائل فـــي محـــل إقامتـــهم، وترجع في إدارتها إلى ناظرهم[3]، ويصادق القاضي على من قدموه إماما إذا طابق اختيارهم أحكـــام الشريعة[4]، فيما يحدد لاحقا. وسيرتكز الحديث على المساجد السلطانية لعلاقتها بالمبحث موضـــوع الدراسة.

يعود أول احتكاك للسلطة الزيانية بالمساجد إلى عهد "يغمراسن" الذي أولـــى عنايـــة بـــأهم مسجد في تلمسان آنذاك وهو:

1-**مسجد أكادير**:الذي يرجع تاريخ تجديده إلى العهد الإدريسي (172-305هـــ/788-917م)[5] واعتبارا لذلك احتفظ بمكانة روحية خاصة لدى صلحاء تلمسان، الذيـــن كـــانوا ينتقلـــون لـــه مـــن تاكرارت غالبا كل يوم جمعة للصلاة به تبركا، منهم الفقيه أبو عبد الله جد ابن مرزوق الخطيـــب[6] ولأجل ذلك قام هذا السلطان ببناء مئذنته[7]، ولا يستبعد أن يكون قد صلى فيه بعض المرات حينما

---

(1)-على سبيل الذكر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1، 166. ابن فرحون: الديبـــاج/124. الونشريســـي: المعيار، 208/12.

(2)-الماوردي: الأحكام/100. ابن خلدون: المقدمة/196. ابن الأزرق: الإبريز، 10 ظ-11 و. بدائع السلك، 238/1.

(3)-الماوردي: الأحكام/100،102. ابن الأزرق: الإبريز/11.

(4)-المازوني: المهذب الرايق/210 ظ.

(5)-للتفصيل ينظر: ابن أبي زرع: المصدر السابق/21 ،50. رشيد بورويبة: "مساجد تلمسان"/171-172.

(6)-ابن مرزوق: المجموع/5 و.

(7)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 207/1. التنسي: المصدر السابق/125. عطـــاء الله دهينـــة: "الدولة الزيانية في عهد يغمراسن" في كتاب: الجزائر في التاريخ/362.
Richardi Lawless and Gerald Blake Bowker. Op.Cit/50.

كان يتردد لزيارة الفقيه الصوفي: أبو عبد الله محمد بن عيسى[1].

2-المسجد الجامع بتاكورارت: المجاور للقصر السلطاني القديم والعائد لعهد المرابطين[2]، فقد قام بتوسيعه وبناء مئذنته المشابهة لمئذنة أغادير بعناية جعلته من روائع العمارة الدينية بالمغرب الأوسط[3]. وشارك في فضل ذلك أبوتاشفين الأول الذي أعاد بناء هذه المئذنة في أول رجب (723هـ/1323م) كما تدل على ذلك اللوحة الموجودة بالجانب الأيمن من المدخل[4]، كما قدم يغمراسن لهذا المسجد ثريا تلائم حجمه ومكانته، قال العقباني[5] في وصفها وذكر أهميتها: «لم تشاهد أبصارنا مثلها في عظم الهيئة وشرف القيمة في كثير الأمصار المشرقية ولم نسمع بمثلها هنالك ولا بالمغرب... لما تبين في ذلك من المصلحة العظيمة في المسجد الأعظم لإنارة زواياه وأقطاره المتباعدة وأسافله المتباينة كما يمنع عنه أي مفاسد قد تنجم عن ما يحل به من عتمة»[6].

وقد أخذ هذا المسجد بعدا جنائزيا بمحاذاة المقبرة السلطانية الزيانية له، والتي احتفظت بأهميتها رغم انتقال يغمراسن إلى قصره الجديد -المشور- فقد ضمّت إلى جانب رفاته أفرادا من الأسرة الحاكمة ورفات بعض الفقهاء والصالحين[7]، ممّا جعل أحد الباحثين[8] يجزم بأن سلوك

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 112/1. ابن مريم: المصدر السابق/224.

(2)-أم الخير مطروح: المصدر السابق/64. رشيد بورويبة: المكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية/65-66. "مساجد تلمسان"/172-174. =

=Lucien Colvin : « Quelques réflexions sur la grande mosquée de Tlemcen », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée , N°1, 1966/81-90. Omar Ben Hamadi : «Abù l'Hassan Ali, le qâdi almoravide, mentionné dans une inscription de la grande mosquée de Tlemcen », Revue de l'institut des Belles Lettres (IBLA), N°55, 1985/133 et la suite.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 207/1. التنسي: تاريخ بني زيان/125. صالح بن قربة: المئذنة المغربية الأندلسية في العصور الوسطى. -دراسة معمارية وفنية-، المؤسسة الوطنية للكتاب، 55/1986. عطاء الله ذهينة: "الدولة الزيانية في عهد يغمراسن"/362-363.

Atallah Dhina, Op.Cit/34. Georges Marçais, « Tlemcen ville d'art et d'histoire »/34-35. Charles Brosselard : « Les inscriptions arabes de Tlemcen I»/86-88.

(4)-بن قربة: المرجع السابق/85.

(5)-أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني (ت871هـ/1466م): كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: الشنوفي علي Bulletin d'études orientales, T19, 1965-1966, Damas, édition domitique et d'Orient Adrien Maissonneuve, Paris. 1967/41.

(6)-العقباني: المصدر نفسه/41.

(7)-ابن مرزوق: المجموع/10و. يحيى بن خلدون: المصدر السابق،115/1-122.

(8)-هادي روجي إدريس: "المجتمع في المغرب بعد زوال الموحدين"، في كتاب: تاريخ إفريقيا العام، ج4، إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، إشراف: ج.ت.نياني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 123/1988.

يغمراسن في هذا المجال هو تعبير عن تقواه، وهو رأي صائب يدعمه غياب التوظيف السياسي للدين في عهده، إضافة إلى أنه لم يرج مما شيده من عمران ديني سوى مغفرة الله وعفوه[1]، ولو لم تقدم لنا بعض المصادر والدراسات الأثرية مادة في هذا المجال لصعب الحديث عن ذلك؛ لأنه رفض ذكر اسمه على ما أنجز في عهده لما تقدم ذكره.

3-مسجد المشور: وهو المسجد الملحق بالقصر السلطاني[2] -السابق الذكر-.

4-مسجد أبي الحسن: كان من برّ أبي سعيد عثمان الأول وتخليده لذكرى أخيه الراحل الأمير أبو عامر إبراهيم بن يغمراسن[3]، أن أقام له مسجدا سنة (696هـ/1296م)[4] وهو المسجد الذي سيعرف فيما بعد باسم مسجد أبي الحسن بالقرب من المسجد الأعظم بتلمسان إلى الجنوب الغربي منه، ورغم صغره يعد باجماع عدة دارسين[5] من أجمل المساجد وتمكن نقيشة[6] أحد جدرانه من معرفة الأحباس الموقفة عليه والمتمثلة: في عشرين حانوتا مصرية، ودارين واحدة لسكن الإمام والأخرى لسكن المؤذن، وقد حدد موقع هذه المواضع بدقة، يهمنا منها دار الإمام التي كانت إلى جانب دار المؤذن بغربي المسجد، ومعنى هذا أن الموارد المالية لأي مسجد كانت الأحباس مصدرها الأساسي، كما أن سكن الإمام عادة ما كان يتم بقرب المسجد إذا لم يكن متصلا به.

وإذا كان مرد ثواب هذا المسجد قد رجع للأمير أبي عامر، فقد احتفظ باسم أبي الحسن، الذي أطلق عليه عدد من الدارسين[7] -اعتمادا على ما ذكره بروسلار (Brosselard)-[8] تسمية أبي

---

[1]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/207. التنسي: تاريخ بني زيان/ 125.

[2]-النميري: المصدر السابق/486.

[3]-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/207.

[4]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/209.

[5]-زكية العربي راجعي: المرجع السابق/95-106، 115-116. أم الخير مطروح: المرجع السابق/86. رشيد بورويبة: الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية/77. عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 1/148-149. رشيد بورويبة: "الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينين"/496-497. و"مساجد تلمسان"/174-176.

Charles Brosselard: "Les inscriptions de Tlemcen III, Mosquée l'Hacen au Bel Hacen", Revue Africaine, N°21, 1860/161-163, 166.

[6]-Charles Brosselard: Ibid/163

[7]-ينظر الهامش رقم (5) [الصفحة: نفسها من الدراسة]

[8]-"Les inscriptions arabes de Tlemcen III"/166.

الحسن علي التنسي، وقد عُدّ هذا الأخير أحد كبار فقهاء تلمسان والمغرب[1]، احتفظ بمكانة هامة لدى أبي سعيد عثمان خاصة بعد وفاة أخيه أبي إسحاق التنسي[2]، قبل انتقاله للبلاط المريني[3] على أن هذه المعطيات ليست كفيلة بالتأكيد على نسبة المسجد السابق الذكر له، ذلك أن الدراسة لم تقف على ما يفيد من أنه كان إماما، أو خطيبا، أو قد يكون درس به، يدعم ذلك أن هذا المسجد لم يأخذ ذلك الاسم بعد إلى عهد يحيى بن خلدون[4]، والذي ترجع أول فترة محتملة لبداية تأليف كتابه إلى سنة (769هـ/1367م)، أي بما يزيد عن إحدى وثمانين سنة عن وفاة أبي الحسن، على أن ما لا خلاف عليه هو أنه حمل اسم أحد الفقهاء أو المتصوفة بعد كتابة ابن خلدون مؤلفه.

5-**مسجد ابني الإمام:** كان من وسائل احتفال أبي حمو موسى الأول وشكره لله على انقضاء المحنة التي ألمت بتلمسان من قبل المرينيين، وانجلاء حصارهم عنها، إكرامه للأخوين الفقيهين اللذين وردا على باب أخيه أبو زيان وهما ابني الإمام اللذين بنى لهما سنة (710هـ/1310م) مسجد ملحقا بالمدرسة والدارين المعدين لسكناهما[5]، وقد عرف هذا المسجد بابني الإمام، وإذا كان أقل حجما من المسجد السابق الذكر، فقد تمتع بخصائص جمالية هامة من حيث زخرفته[6].

6-**مسجد سيدي إبراهيم المصمودي:** اعتبر أبو حمو موسى الثاني[7] بناء دور للعبادة والعلم من وسائل صلاح ملكه، وتوفير جيش من العابدين، وأهل العلم المساندين له بحكم استغراقهم فيما يخصهم به من رعاية مادية خاصة، مما يكسبه ثواب الله بفضل ذلك وبفضل دعائهم له، وقد حث ولي عهده على السير في هذا الطريق مقدما له في ذلك أكثر من مثال[8].

---

(1)-العبدري: المصدر السابق/11. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1. ابن مريم: المصدر السابق/28.

(2)-التنسي: تاريخ بني زيان/127.

(3)-المقري: أزهار الرياض، 209/1.

(4)-المصدر السابق، 209/1.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 30/1. ابن مرزوق: المسند/390. ابن خلدون: العبر، 206/12-207.

(6)-للتفصيل ينظر: زكية العربي راجعي: المرجع السابق/106-107، 111-117. أم الخير مطروح: المرجع السابق/100. رشيد بورويبة: "الحياة الفنية في عهد الزيانيين"/497.

Georges Marçais: Tlemcen ville d'art et d'histoire/45.
Charles Brosselard: "Les inscriptions arabes de Tlemcen. IV. Mosquée aulad el Imam". Revue Africaine. 1859/167, 169.

(7)-المصدر السابق/164-165.

(8)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

وبعد خمس سنوات من حكمه (765هـ/1363م) أسس المجموعة المشتملة على المدرسة اليعقوبية والتي تضم إلى جانب هذه الأخيرة ضريح والده وعميه أبي ثابت وأبي سعيد، المسجد الذي جعل اسم "سيدي إبراهيم المصمودي"[1] يهمنا في ذلك المسجد الذي يقع إلى شمال الشرقي من المشور[2]، وهو متوسط الحجم جمع في عمارته بين المؤثرات الزيانية، المرينية[3] وقد خصصت لهذه المجموعة عدة أوقاف خاصة بمعلمي العلم، طلبته، الإمام والمؤذن[4].

أما العالم الذي حمل هذا المسجد اسمه فهو "أبو إسحاق إبراهيم المصمودي"، قال أحد طلبته[5] معرفا به: «الإمام العالم العلامة المحقق المدرس رئيس الصالحين والزاهدين في وقته ذو الكرامات المأثورة والديانة المشهورة الولي بإجماع»، وقد يكون هذا المسجد حمل اسمه نظرا لإمامته أو مداولته التدريس والصلاة به سيما وأنه جمع في شخصه بين "الرآسة في العلم"، والمكانة الصوفية بكل ما تحمله من زهد وكرامات وعمق تدين[6].

وبشكل عام فقد كان لكل مدرسة مسجدها الملحق بها، لأداء بعض الفروض أو جميعها على نحو ما يقرره الوقف، ذلك أنه لم يتخذ بغرض الانقطاع للعبادة بل معينا للطلبة على التفرغ للعلم[7]. ولا يستبعد مشاركة فقهاء تلمسان في الإشراف على بناء المساجد والمدارس على غرار ما كان قائما في الدولة المرينية[8].

---

(1)-زكية العربي راجعي: المرجع السابق/120-121، 124.

Charles Brosselard : « Mémoire epigraphique et historique sur les tombeaux des emirs Beni Zeiyan et de Bouabdili dernier roi de Grenade de couverts à Tlemcen », Journal Asiatique. N°7. 1876/12. Alfred Bel : « Une épitaphe tlemcenienne du XV siècle de J.C », Revue Africaine, premier congrès de la fédération des sociétés savantes de l'Afrique du Nord. Alger. 10-11. Juin. 1935/240 et la suite.

(2)-Richardi Lawcless and Gerald Blake Bowker. Op.Cit/31.

(3)-للتفصيل ينظر: زكية العربي راجعي: المرجع السابق/121. رشيد بورويبة، "الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينين"/497-498.

(4)-Charles Brosselard : "Les inscriptions arabes de Tlemcen IV Mosquée aulad el Imam"/167. 169.

وهناك ملاحظة يتوجب ذكرها وهي أن النص الأثري الملحق بهذا المقال هو في الحقيقة خاص بالمجموعة محل الدراسة وليس بمسجد ومدرسة ابني الإمام، وقد وقع في الخطأ نفسه أحد الباحثين. ينظر:

Atailah Dhina : Les états de l'occident musulman aux XIII^e et XIV et XV^e siècles institutions gouvernementales et administratives, office des publications universitaires. E.N.AL. Alger. 1984/307-308.

(5)-التنبكتي: المصدر السابق/54. ابن مريم: المصدر السابق/64.

(6)-للتفصيل ينظر: التنبكي: المصدر السابق/54-56. ابن مريم: المصدر السابق/64-66.

(7)-ابن جماعة: تذكرة السامع/286.

(8)-ابن مرزوق: المسند/145، 403. الونشريسي: المعيار، 2/461-262. المقري: نفح الطيب، 6/214.

وقد أشار مصدر متأخر[1] إلى وجود مساجد كثيرة وفخمة بتلمسان ذات موارد معتبرة وتجهيز كامل، مما يعكس اهتمام السلطة الزيانية بالمساجد، لأن الفخمة منها كانت من إنشائها، وقد كانت المآذن الزيانية على سبيل الذكر لا الحصر محورا هاما في دراسة أحد الباحثين[2]. الذي أشاد بالمستوى الفني الذي بلغه المعمار الزياني[3] إضافة إلى ما سبق ذكره من الدراسات الأثرية المتصلة بهذا الموضوع؛ كما يعكس المستوى الذي بلغته مساجد تلمسان قيام مؤسسة الحسبة بوظيفتها في الحفاظ عليه على أكمل وجه[4]، مع الإشارة إلى أن المحتسب يجب أن يكون فقيها[5] مع علمه بالأحكام التي يقدم في الاحتساب عليها[6].

وتسمح فتوتان لفقيهين تلمسانيين[7] في الفترة محل الدراسة، بالتأكيد على ما ذكره الوزان ومارمول من حيث أن بعض المساجد تمتعت بعوائد مالية من ملوك تلمسان وأهلها، فاقت احتياجاته ما جعل أصحاب الشأن (القضاة أو نظار المساجد) يستفتون حول جواز صرف ذلك على مساجد أخرى، أو وجه آخر من البر.

وقد ارتكز اهتمام السلطة الزيانية في إقامة هذه المساجد بتلمسان إذا استثنى من ذلك الاهتمام الذي أولاه يغمراسن لمسجد تاكرارت .

ثانيا: الإمامة

تعدّ الإمامة من الوظائف الرئيسة في المسجد، تليها الخطابة والإمامة من حيث مدلولها الديني من أسمى الخطط، فقد ارتبطت في بداية عهدها بالإمامة الكبرى (الخلافة)، ثم اختصت

---

(1)-مارمول: المصدر السابق/299. وهي موافقة لرواية متقدمة للوزان (للتفصيل ينظر: المصدر السابق: 19/2).

(2)-صالح بن قربة: المرجع السابق/85-98.

(3)-صالح بن قربة: المرجع نفسه/85.

(4)-وتتمثل وظيفة المحتسب في المسجد في مراقبة قومته في قيامهم بتنظيفه وصيانة أجهزة ومراقبة مؤذنيه وأئمته في حسن أداء وظائفهم وفي عمارته والحفاظ عليه وعلى دوره بشكل عام للتفصيل ينظر : الشيرزي: كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، (دت)/110-111. السقطي: في آداب الحسبة، مطبعة معهد العلوم المغربية، سلسلة رقم 21 (دت)/2، 7-8. ابن الأخوة: كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية للكتاب، 1976/263-264. الونشريسي: كتاب الولايات/29.

(5)-الشيرزي: المصدر السابق/6. السقطي: المصدر السابق/5. ابن الأخوة: المصدر السابق/53.

(6)-العقباني: المصدر السابق/7.

(7)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: النوازل/18 و. وملحق رقم (5) و(6).

بالفرع الأخير منه[1] الذي تجسد في الركن الثاني من شعائر الإسلام، ويمثل القائم بها القائد الروحي لجماعة المؤمنين في أداء صلواتهم[2]، وتسمع العينة التي تم رصدها من أئمة تلمسان بالتأكيد على احتفاظ هذه الوظيفة بأهميتها في العاصمة الزيانية من حيث وزن الفقهاء الذين باشروها، وتؤكد ذلك أحد الروايات العائدة إلى الفترة موضوع الدراسة إذ قال ابن مرزوق الخطيب[3] في وصفه لأحد أعلام تلمسان وكان معجبا بشخصه: «...وكنت إذا لقيته كأنك لقيت إمام مسجد سكونا وعقلا». ونظرا لأهمية هذه الوظيفة وشرفها فقد كانت مطمحا لكثير من المتطوعين الأكفاء[4].

تتمثل الصفات الواجبة في تقلد إمامة المساجد السلطانية، بالإضافة إلى الفقه[5] في الإسلام العقل، البلوغ، الذكورية، العدالة، حفظ القرآن الكريم، سلامة اللفظ من نقص أو لثغ[6]؛ أما الصفات المستحبة فهي: العلم، الورع، الحسب، السن، الخلق، السمت، حسن الثياب وكل صفة محمودة[7]، وقد لخص ابن جزي[8] الصفات المكروهة فهي: العبد، ولد الزني، الخصي، الخنثى، الأغلف[9]، الأعمى، الأشل والأقطع. أما الكتب التي كان الإمام مطالبا بالإطلاع عليها تتمثل في: مصنفات الفقه والحديث خاصة[10].

---

(1)-ابن الحاج: المدخل، 2/205-206. ابن خلدون: المقدمة/239-240. ابن الأزرق: الإبريز المسبوك/10ظ. بدائع السلك، 1/237-238. الونشريسي: المعيار، 7/745.

(2)-مالك بن أنس: المدونة، 1/81. ابن أبي زيد: المصدر السابق/35-36. ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: نخبة من العلماء، دار الشريعة، (دم)، 1989، 1/145-148. البرزلي: المصدر السابق، 1/249، وهو شفيعهم عند الله أيضا. ينظر: المازوني: المهذب الرايق، 210ظ.

(3)-المجموع/17 و.

(4)-الونشريسي: المعيار، 7/475.

(5)-للتفصيل ينظر: مالك بن أنس: المدونة الكبرى، 1/183-184. ابن أبي زيد: الرسالة/35. الماوردي: الأحكام السلطانية/102. المازوني: المهذب الرائق/210ظ.

(6)-الماوردي: الأحكام السلطانية/101-102. ابن الحاج: المدخل، 2/204. أبو القاسم محمد بن محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي ابن جزي (693-741هـ/1293-1340م): القوانين الفقهية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1982/72. العقباني: المصدر السابق/35. ابن الأزرق: بدائع السلك، 1/238.

(7)-ابن جزى: المصدر السابق/73. البرزلي: المصدر السابق، 1/298 وما بعدها.

(8)-المصدر السابق/73.

(9)-وهو الذي لا يعي شيئا ينظر: ابن منظور: المصدر السابق، مادة: أغلف، 9/271.

(10)-الونشريسي: المعيار، 11/229.

وعلى قلة العينة التي تم حصرها في أئمة تلمسان، يمكن تسجيل بعض الصفات المستحبة إضافة إلى الواجبة منها في تولي فقهاء تلمسان لهذا المنصب، فأبي سعيد عثمان بن عامر[1]، كان من "خيار الناس" وتمتع بمكانة هامة في المجتمع الزياني[2].

وكان أبو زيد عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن أبي العيش الخزرجي[3]

(كان حيا ما بين 689-703هـ/1290-1303م) [4] من كبار العلماء[5] ونجل العالم والمتصوف الشهير أبو العيش محمد[6] (كان حيا خلال النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشرة ميلادي)[7].

ووصف أبو محمد المجاصي أحد طلبته[8] بأنه «عالم العلماء وصالح العلماء وجليس التنزيل وخليف البكاء والعويل» إشارة إلى تصوفه وشدة خشيته من الله، وعلى ذلك اجتمعت عدة روايات[9].

أما أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القيسي ابن المشوش[10] (كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م) [11]، فقد كان أمينا، وهو ما دفع بأبي حمو موسى الثاني إلى تنصيبه للشهادة على صندوق المال بعد أن تولى له كتابة العلامة والإمامة[12]، إضافة إلى كونه من أسرة

---

(1)-مصادر ترجمته ينظر: ابن مرزوق: المجموع/44 و.

(2)-ابن مرزوق: المجموع/44 و.

(3)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/103-104. ابن مرزوق: المجموع/44 و.

(4)-تم تحديد هذا التاريخ بناء على استتابة المترجم له لأبي عبد الله بن عثمان بن عامر في خطابة الجامع الأعظم بعد سفارته. للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/105. ابن مرزوق: المجموع/15 و.

(6)-مصادر ترجمة يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/103-104. ابن مرزوق: المجموع/15و.

(7)-ذكر ابن مرزوق: الخطيب، المصدر نفسه/ الصفحة نفسها)، من أنه من خواص أصحاب جده أبو عبد الله ابن مرزوق.

(8)-المقري: أزهار الرياض، 5/41.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/106-107. ابن مرزوق: المجموع/15 ظ. الونشريسي: الوفيات/111.

(10)-مصادر ترجمته" يحيى بن خلدون، المصدر السابق، 1/123.

(11)-تمثل السنة الأولى أول فترة محتملة لكتابة مؤلف ابن خلدون (المصدر نفسه)، والسنة الثانية آخر ما وصلنا من مؤلفه.

(12)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 1/123.

نابهة علما وصلاحا[1].

تتقسم إمامة الصلوات إلى ثلاثة أقسام:

-الإمامة في الصلوات الخمس.

-الإمامة في صلاة الجمعة.

-الإمامة في صلوات الندب (العيدين، الخسوف، الكسوف، الاستسقاء) [2].

وقد يقلد للمسجد الواحد أكثر من إمام للصلوات الخمس، كأن يكون لـــه إمـــامين، أحدهمـــا اختص بصلوات النهار والآخر بصلوات لليل، أو دون تحديد لذلك[3]، وقد يقلد إمام خاص بالجمعـــة، وليس لهذا الأخير أو لإمام الصلوات الخمس إقامة صلوات الندب إلاّ إذا قلد جميـــع الصلـــوات[4]. وترجع تولية الإمام بشكل عام إلى القاضي[5]، أما الإمامة بالسلطان إذا اجتمعت مع وظائف ســـامية أخرى فترجع حسبما ذهبت له هذه الدراسة إلى السلطان ذاته.

أما النظر في أحباس المسجد فهو موكل للقضاة[6]، وقد يرجع للإمام بتقليد من هذا الأخـير[7] كما يتولى مراقبة من يجلس للتدريس بالمسجد[8] وتعيين المؤذنين[9]، إذا لم يتولّ ذلك القـــاضي[10]، أما مراقبة المؤذن فهو عمل يتقاسمه الإمام والمحتسب[11]. أما مراقبة الإمام ذاته فترجع للمحتســـب الذي يمنعه من الإطالة في الصلاة[12].

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(2)-الماوردي: الأحكام السلطانية/101-104. ابن الأزرق: الإبريز/11 و.

(3)-الماوردي: الأحكام السلطانية/101

(4)-الماوردي: المصدر نفسه/104.

(5)-البرزلي: المصدر السابق، 303/1. المازوني: المهذب الرايق/200و ، 210ظ. الونشريسي: المعيار، 135/1-136.

(6)-ابن خلدون: مزيل الملام/182. المازوني: المهذب الرايق/124ظ. الونشريسي: كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، تحقيق: محمد الأمين بلغيت، لاكوميك، (دم)، 56/1985.

(7)-البرزلي: المصدر السابق، 301/1.

(8)-ابن الأزرق: بدائع السلك، 147/1.

(9)-ابن الأزرق: المصدر نفسه، 239/1.

(10)-ابن الأزرق: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. المازوني: المهذب الرايق/210 ظ.

(11)-الشيرازي: المصدر السابق/111. ابن الأخوة: المصدر السابق/267.

(12)-العقباني: المصدر السابق/176.

تمّ إحصاء خمسة أئمة من فقهاء[1] تلمسان، ولا يعتقد أن ما تم حصره هو العدد الحقيقي لهم، مرد ذلك إلى الكتابة التاريخية بشقيها السلطانية والخاصة بالتراجم، والتي لم تكن تعني في غالب الأحيان إلا بمن له وزن في السلطة أو باع في العلم أو من الفقهاء وأهل التصوف، إضافة إلى أن المصادر المتضمنة لتراجم فقهاء تلمسان في الفترة محل الدراسة ترجع أغلبها إلى القرن الثامن وما بعده، وعلى اعتبار أن الترجمة لهؤلاء الأئمة قد تمت تحت الإطار السابق ذكره تعذر تحديد نوعية إمامتهم هل هي عامة أم خاصة بالصلوات الخمس أو الجمعة.

باستثناء أبو عبد الله المجاصي الذي أجبر على الإمامة بأحد مساجد تلمسان[2] والذي لم يمكن تحديد مكانه بدقة هل هو من مساجد السلطة أو العامة، كان الأئمة الأربعة المتعرف عليهم من فقهاء البلاط فقد كان أبو سعيد عثمان بن عامر إماما بأبي سعيد الأول[3]، وذلك بمسجد المشور على وجه التخصيص على اعتباره ملحقا بالقصر السلطاني، وبالنظر للوظائف التي تولاه لهذا السلطان[4] التي توجب تواجده اليومي بالقصر، الأمر نفسه ينطبق على أبي زيد بن أبي زاغ الذي كان مقيما بالقصر ليلا بغرض الإمامة والشهادة[5]، وأبي عبد الله بن المشوش الذي كان إماما بأبي حمو موسى الثاني[6]، وأبي زيد بن أبي العيش الذي تولى الإمامة بالمسجد الأعظم بتلمسان[7].

من خلال التراجم المقدمة آنفا يمكن استنتاج تولي الإمامة بالسلطان مع وظائف سامية أخرى في الوقت ذاته، كالكتابة والحجابة، والمشاورة، كما هو الشأن مع أبي سعيد بن عامر[8] والإمامة والشهادة فيما يتصل بشؤون البلاط مثل ذلك أبي زيد بن أبي زاع[9]، والإمامة وكتابة العلامة كما هو الأمر مع أبي عبد الله المشوش[10].

---

(1)-ينظر ملحق رقم (13).

(2)-ينظر الملحق نفسه.

(3)-ابن مرزوق: المجموع/44 و.

(4)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(5)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ 23 و.

(6)-ينظر: ملحق رقم (13).

(7)-ينظر الملحق نفسه.

(8)-ابن مرزوق: المجموع/44 و.

(9)-ابن مرزوق: المجموع/23 و.

(10)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1.

ويمكن الربط بشكل مباشر ما بين الإمامة والتدريس، يتمثل ذلك في شخص أبو محمد المجاصي[1]، وما يلي ذكره، معنى ذلك أن الإمامة لم تكن وظيفة مستقلة في معظم الحالات، مما يطرح السؤال حول المورد المالي للإمام، حيث اختلف الفقهاء في جواز أخذ أجرة على الإمامة[2] وذهب أحد فقهاء تلمسان وهو أبو موسى بن الإمام[3] -الذي بين ذلك- إلى الأخذ برأي الجمهور في منعها ولو على وجه الكراهة، معتبرا أن هذا المنصب عظيم «يجب أن يجل عن مهانة الأجر»، وصرح فقيهان[4] آخران، استنادا إلى ما أقره الإمام مالك بجواز ذلك إذا قام الإمام بوظائف أخرى، كالأذان وتعليم الصبيان ونحو ذلك...[5].

انطلاقا من المعطيات السابق ذكرها، واعتبارا لكثرة المتطوعين لمنصب الإمامة[6] يمكن الذهاب إلى عدم تقاضي أئمة تلمسان الأجر، على أن تخصيص عوائد مالية للأئمة والمؤذنين بأحد مساجد تلمسان[7] تعني قيام أئمة هذا الأخير بوظائف أخرى أهمها التدريس، وقد علل ابن مرزوق الخطيب[8] تقاضي أحد أئمة تلمسان لجراية من المخزن إلى كونه يتولى الشهادة بالقصر، إضافة إلى كبر سنه، على أن افتقاد الدارسة إلى مراسيم تولية الأئمة لم تسمح بتحديد واجباتهم خارج إطار أداء الصلوات إلا بشكل تقريبي.

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/106. التنبكتي: المصدر السابق/218. المقري: أزهار الرياض، 5/41-44.

(2)-الشيرازي: المصدر السابق/122. ابن الحاج: المصدر السابق/205-206، 300. المازوني: المهذب الرائق/210و. الونشريسي: المعيار، 1/131. 7/475.

(3)-الونشريسي: المعيار، 1/131. ينظر: ابن الحاج: المصدر السابق/205-206، 300.

(4)-المازوني: المهذب الرايق/100 و-ظ. الونشريسي: المعيار، 1/131.

(5)-للتفصيل حول الاختلاف في أجرة الإمام ينظر: البرزلي: المصدر السابق، 1/342-343. المازوني: المهذب الرايق/210 و.

(6)-الونشريسي: المعيار، 7/475.

(7)-Charles Brosselard : « Les inscriptions de Tlemcen, Mosquée aulad el Imam »/167-169.

(8)-المجموع/23 و.

ثالثا: الخطابـــة

تعد الخطابة إلى جانب الإمامة من الوظائف الأساسية في المسجد[1]، كون صـــلاة الجمعـــة فرض عين عند الجمهور[2]، وخطبتي الجمعة ركن من أركانها على المذاهـــب الأربعـــة باســـتثناء بعض الفقهاء[3]، مما يوجب أن يكون لكل مسجد "جامع" خطيب، وقد أشارت إحدى الروايات[4] إلـــى وجود خطباء بمساجد تلمسان، مما يطرح التساؤل عن عدد مساجدها الجامعة، وعدد الخطباء فـــي كل مسجد، كما تشير فتوى لأبي موسى بن الإمام[5] إلى تعدد صلاة الجمعة في البلد الواحد وتسمح المادة المتوفرة للدراسة بتحديد أربعة، مساجد جامعة بتلمسان هي:

مسجد أغادير: الذي كان بعض فقهاء وصلحاء تلمسان يفضلون الصلاة به يوم الجمعـــة[6]، وقد ذكر يحيى بن خلدون[7] أحد خطبائه وهو أبو علي بن هدية.

مسجد العباد: الذي خطب فيه ابن مرزوق الخطيب بأبي حمو موسى الثاني[8]، وقد ســـلف الحديث عن أهميته[9].

---

(1)- إضافة إلى ما يلي ذكره ينظر إلى باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطـــب. (مـــالك بـــن أنـــس: الموطأ، 1/85- 86. المدونة، 1/149.

(2)-مالك بن أنس: المدونة، 1/152-154. ابن أبي زيد: المصدر السابق/47. ابن رشد: المصدر الســـابق، 1/151-152. ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت)، 2/190؛ ولا تجب إلا على المسافر وأهل منى والمرأة والعبد والصبي (للتفصيل ينظـــر: ابن أبي زيد: المصدر السابق/47)؛ وبناء المساجد للجمعة والجماعة واجب في كل قرية لإقامة الجماعة ويندب لذلك في الأماكن البعيدة. البرزلي: المصدر السابق، 1/355. الونشريسي: المعيار، 1/139-140. 11/225.

(3)-الخشني: أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمد المجذوب، محمد أبو الأجفـــان، عثمـــان بطيخ، الدار العربية للكتاب، 64/1985. ابن رشد: المصدر السابق، 1/155.

(4)-الوزان: المصدر السابق، 2/19

(5)-الونشريسي: المعيار، 7/474. وتجب صلاة الجمعة في الأمصار والقرى العظيمة المشـــابهة للأمصـــار، وقـــد روعي في تعدد جوازها في المصر الواحد عدة شروط للتفصيل ينظر: البرزلي: المصدر السابق، 1/328-329،

(6)-ابن مرزوق: المجموع/5 و.

(7)-المصدر السابق، 1/117.

(8)-مجهول: زهر البستان/93 ظ.

(9)- المصدر السابق، 1/117

المسجد الأعظم بتلمسان: وقد أمكن التعرف على عدد من خطبائه[1].

المسجد المتصل بضريح أبي عبد الله الشوذي العلوي: يرجع تأسيس هذا المسجد لأبي عنان المريني، وقد أشاد شاهد عيان[2] بأهميته المعمارية، وأنه جامع خطبة، لكن السؤال المطروح هل احتفظ بوظيفته هذه خلال العهد الزياني؟، في ظل الموارد المتوفرة للدراسة تتعذر الإجابة عن ذلك.

باعتبار الخطابة أحد العلوم المنطقية التي موضوعها إقناع المستمع بما يرتجي من أراء أو صده عنها[3]، يمارس الخطيب سلطة توجيه هامة في مختلف المجالات التي يطرقها[4]، بما يلقيه من خطب يوم الجمعة، والعيدين ويوم عرفة[5]، ومن دروس ووعظ وإرشاد في المناسبات الدينية والطبيعية الأخرى، (أول محرم، عاشوراء، المولد النبوي، الإسراء والمعراج، والكسوف والخسوف).

وإذا كانت خطبةالجمعة فرض عين، وعادة ما يكون مضمونها أخلاقيا، أو تتضمن الأحداث اليومية التي يعيشها المجتمع[6]، فإنها لا تخلو من أبعاد سياسية[7]، بما يتم فيها وفي صلاة

---

(1)-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (3).

(2)-النميري: المصدر السابق/488.

(3)-محمد أبو زهرة: الخطابة أصولها تاريخها في أزهى عصورها عند العرب، دار الفكر العربي، (دم)، (د.ت)/9. محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 10/1992-11.

(4)-علي الشامي: "الخطابة والسياسة"، الفكر العربي، ع22، 131/1981 وما بعدها.

(5)-مالك بن أنس: المدونة، 150/1.

(6)-دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي، أحمد الشنقاوي إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، انتشارات جهان، تهران، 1933، 371/8-372.

Lucien Colvin : La mosquée/89.

(7)-ذكر السبكي (المصدر السابق) أن الخطبة للسلطان في الجمعة من باب تخليد السلطان لنفسه. ينظر كذلك: ابن خلدون: المقدمة/239-240. وقد أوجب الأشاعرة الدعاء للسلطان من باب وحدة المسلمين، قال أبو الحسن الأشعري: (الإبانة/19) «ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم...»، وصرح مصدر مالكي متأخر (المازوني: الدرر المكنونة، 119/2 ظ) أن الدعاء للسلطان ليس فرضا لكن عدم ذكره مظنة لاعتقاد هذا الأخير في الخطيب ما تخشى عواقبه)؛ وإذا ترسخت عادة الدعاء للسلاطين في الخطبة في تاريخ الدولة الإسلامية منذ زمن بعيد، فقد بقي الانشغال حول مشروعية هذا العمل مطروحا لدى الفقهاء إلى فترة متأخرة. للتفصيل ينظر: البرزلي: المصدر السابق، 322/1-326.

العيدين ويوم عرفة من دعاء للخليفة أو السلطان، تجسيدا بذلك لأحد رموز السلطة السياسية، ويصبح هذا السلوك من "شارات الملك"[1].

يطرح السؤال حول أهمية هذه الخطة خلال العهد الزياني، لقد كان الدعاء لبني حفص قائما على منابر تلمسان من سنة 640هـ إلى نهاية القرن السابع الهجري[2]. وقبلها للموحدين على أن يغمراسن لم يبد اكتراثا بذلك طالما أنه يمتلك السلطة الحقيقية في إدارة مملكته[3]، ورغم عناية أبي حمو موسى الثاني بالجانب الديني وحث ابنه على ذلك[4]، إلاّ أنّه لم يول للخطباء أهمية في مؤلفه واسطة السلوك[5]، فهل مرد ذلك إلى اعتبارهم ضمن أهل العبادة مما سلف الحديث عنه؟ أو على اعتبار أن هذه الوظيفة لم تكن مستقلة بذاتها مما يوضح لاحقا.

سؤال آخر يتعلق بطلب أحد فقهاء وصلحاء تلمسان وهو أبو العباس بن مرزوق[6] من ابنه المعروف بالخطيب قبول خطة الخطابة، والابتعاد عن القضاء، فهل لكونها أكثر استقلالية عن السلطة بالمقارنة مع القضاء؟ خاصة وأنه أكد عليه عدم أخذ مال من السلطة، وذلك عند رجوعه للمغرب الأوسط.

ينطبق العدد الذي توصلت إليه الدراسة من خطباء تلمسان على ما تم ذكره عن الأئمة من حيث قلتهم، وتركز عددهم في القرن الثامن الهجري[7] وقلة المصادر التي تناولت ذكرهم، إذ ندين في ذلك بالدرجة الأولى لابن مرزوق الخطيب[8] وبعده يحيى بن خلدون[9]، كما واجهت الدراسة صعوبة تحديد الفترة بدقة والمكان إذا استثني من ذلك خطباء الجامع الأعظم[10]. يعتمد إعداد الخطيب على مجموعة من المؤهلات تتمثل في:

---

(1)-ابن خلدون: المقدمة/239.

(2)-ابن خلدون: العبر، 13/202-203.

(3)-المصدر نفسه، 13/162-163.

(4)-ينظر: اهتمام بني زيان بأهل العلم والصلاح في عهد أبي حمو موسى/٩٦ ـ ٩٨ من الدراسة.

(5)-المصدر السابق.

(6)-ابن مرزوق: المجموع/33 و.

(7)-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (14).

(8)-ينظر الملحق نفسه.

(9)-ينظر الملحق نفسه.

(10)-ينظر الملحق نفسه.

أ-الاستعداد الفطري: فالخطابة أحد الفنون التي لا يمكن التوصل إليها بالتعلم والمراس وحدها، بل لابد أن يتوفر في صاحبها الاستعداد الفطري الذي هو هبة من الله[1].

ب-الفصاحة والتكوين الأدبي: تقوم الخطابة على اللسان، فهو أداتها الأولى في التعبير ونجاح صاحبها يعتمد على كونه سليم اللسان من عيوب النطق، جهور الصوت[2]، متحرّ عن كل ما من شانه أن يعرض للخطيب من أحوال نفسية أثناء صعوده المنبر كالحصر، البهر والارتعاش...[3].

ولا تستقيم الخطبة إذا لم يكن صاحبها متمكنا من اللغة العربية أسلوبا وتركيبا، ثري الألفاظ، حافظا للقرآن، دربا على استغلاله، مطلعا على كلام البلغاء[4].

جـ-سعة العلوم والمعارف: فالخطيب الذي يعرض عقله كل يوم جمعة بالإضافة إلى المناسبات الدينية الأخرى على جماعة المصلين، عليه أن يكون ملما بجملة من العلوم والمعارف التي تمكنه من الوصول إلى عقولهم وقلوبهم في أحسن صورة وبعض هذه العلوم هي الشريعة، علم النفس، علم العمران...[5].

د-المراس: فالمداومة على أي عمل برغبة صادقة تكسب صاحبها تذكر أفضل في عمله، وثقة في نفسه وتحسين في الأداء.

هـ-حسن الأخلاق والهيئة: يعد الخطيب في خطبه وشخصه نموذجا لجماعة المصلين، فحسن هيئته يكسبه هيبة وجلالا؛ وسمو أخلاقه يكسبه مصداقية، وقد اشترط في الخطيب كما في الإمام «تقدير من كان ظاهر الاستقامة معتدل الأحوال»[6]، وكلما أضيفت صفاته كمالية أخرى

---

[1]-أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، (د.ت)/26. ابن الأثير: المثل السائر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، 1/27-28.

[2]-الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، دار صعب، بيروت، 1968، 1/54 وما بعدها.

[3]-أبو هلال العسكري: المصدر السابق/25-27.

[4]أبو هلال العسكري: المصدر نفسه/27. ابن الأثير: المصدر السابق/29 وما بعدها.

[5]-للتفصيل ينظر: نبيل خالد رباح أبو علي: نقد النثر في تراث العرب النقدي حتى نهاية العصر العباسي 656هـ، إشراف: محمد زغلول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993/208-209. عبد الرب بن نواب الدين: الدراسة النظرية للخطابة، ط1، دار العاصمة، العربية السعودية، سلسلة أصول الدعوة وطرقها،رقم3، 1413هـ/66-67.

[6]-المازوني: المهذب الرايق/210 ظ.

للخطيب كالشرف[1] أو فضل من الأفضال الخلقية أو العلمية، كلما كان وزنه أكثر؛ ولعل ذلك ما يبرر وجود شرط آخر في الخطيب ذكره الجاحظ[2]، وهو البعد عن علل الجوارح كالبرص والعوج والحدب والقرع.

وقد انطبقت عدة مواصفات مما سبق ذكره على خطباء تلمسان، فأبو العباس أحمد بن منصور بن صاحب الصلاة[3]، (كان حيا خلال النصف الثامن من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي) [4]، وأبي محمد المجاصي من كبار متصوفة عصرهما[5]، وكان هذا الأخير «من أهل الحديث... ذو موعظة حسنة وتدريس للعلم»[6]، ووصف أبو زيد بن أبي زاغ من قبل أحد طلبته[7] بالصلاح ومداومة العبادة صلاة والصيام، إضافة إلى كونه من أسرة ذات «علم ورياسة وخطط مرعية»[8].

وأبو زيد بن أبي العيش الذي جمع بين إمامة وخطابة الجامع الأعظم كان من كبار العلماء، إضافة إلى تمرسه في ميدان الخطابة، فقد كانت له خطب بارعة[9]، أما أبو عبد الله بن هدية فإضافة إلى تمكنه من عدة علوم[10]، كان له باع في الكتابة وصفه يحي بن خلدون[11]، بأنه «من أئمة اللسان والأدب»، وقال النباهي[12]: «كاتبا بليغا ينشئ الرسائل المطولة في المعاني الشاردة ذا حظ وافر من علم العربية واللغة والتاريخ». وذا عقل مصيب. ما جعله المشاور الأول لأبي تاشفين الأول، إضافة إلى رفعة أخلاقه[13]، وابنه أبو علي كان مثل أبيه «من أهل العلم والدين»[14]، وابن

---

(1)-الجاحظ: المصدر السابق، 62/1.

(2)-للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، 65/1.

(3)-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المجموع/11 و.

(4)-تم تحديد هذا التاريخ بناء على كون المترجم له من أصحاب جد ابن مرزوق الخطيب. للتفصيل ينظر: مرزوق: المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

(5)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 106/1. ابن مرزوق: المجموع/11 و. المسند/390. المقري: أزهار الرياض، 51/5.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 106/1.

(7)-ابن مرزوق: المجموع/23 و.

(8)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(9)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ 15 و.

(10)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1. النباهي: المصدر السابق/135. ابن مريم: المصدر السابق/225.

(11)-المصدر السابق، 116/1. وعنه ابن مريم: المصدر السابق/225.

(12)-المصدر السابق/134.

(13)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق/116. النباهي: المصدر السابق/135.

(14)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 117/1.

مرزوق الخطيب الذي تمكن من أدوات الخطابة وعمره تسعة عشرة سنة[1]، واكتسب عدة مؤهلات جعلته «خطيب الخطباء»[2]، وخلف في ذلك مصنفا[3]، وتمثلت هذه المؤهلات في مكانته الأدبية[4] والعلمية[5]، وسماته الخلقية[6]، اهتمامه بشكله[7]، ورصيده الأسري[8]. وعامل الالتقاء بين الكتابة والخطابة هو التكوين اللغوي.

لقد كانت الخطابة من الخطط الهامة في الدولة الزيانية، فلم تكن تسند إلا لمن توفرت فيه جملة مؤهلاته وما يدل على أهميتها وارتباطها بالجهاز السياسي للدولة أنها ارتبطت بقضاء الجماعة، كما هو الشأن مع أبي عبد الله بن هدية[9]، وابنه منصور[10]، وأبي عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني[11]، (720[12]-811هـ[13]/1320-1408م)، والقضاء في شخص أبو إسحاق

---

(1)-التنبكتي: المصدر السابق/454.

(2)-المقري: أزهار الرياض، 301/3. وينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 343/1. 104/3. يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 115/1).

(3)-ابن مرزوق: المسند/476.

(4)-بما في ذلك أشعاره. ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 104/3، 111-116. المقري: نفح الطيب، 397/5-403.

(5)-ابن الخطيب: الإحاطة، 104/3. ابن خلدون: التعريف/49. ابن القنفد: الوفيات/373-374. الونشريسي: الوفيات/127. المعيار، 442/1. الفكون: المصدر السابق/144. المقري: أزهار الرياض، 301/3.

(6)-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 103/3.

(7)-ابن الخطيب: الإحاطة، 104/3. ابن حجر: إنباء الغمر، 323/1. السيوطي: بغية الوعاة، 46/1.

(8)-ابن الخطيب: الإحاطة، 104/3. ابن خلدون: التعريف/49. ابن القنفد: أنس الفقير/93-94. التنبكتي: المصدر السابق/554.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 166/1.

(10)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(11)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 123/1. ابن فرحون: الديباج/124. الونشريسي: المعيار، 208/12. وحول مصادر ومراجع ترجمته ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1. ابن فرحون: الديباج/124-125. ابن مرزوق: النوازل/14 ظ وما بعدها. العقباني: المصدر السابق/30، 140-141. المازوني: الدرر المكنونة، 137/1 ظ وما بعدها. الونشريسي: الوفيات/137. المعيار، 398/2-399. 9/4 وما بعدها. 94/5 وما بعدها. 5/7 وما بعدها. 236/8-237. 211/10-213، 437. 16/11-17. التنبكتي: المصدر السابق/189-190. عبد العزيز بنعبد الله: معلمة الفقه المالكي/126-127. المنوني: ورقات/348-349، 390-391. رابح بونار: "القاضي سعيد العقباني التلمساني"، الأصالة، ع6، 65/1972-72.

Charles Brosselard: « Les inscriptions arabes de Tlemcen XIX tombeaux des familles El makkari et El Okbani », Revue Africaine, N°30, 1861/413-416.

(12)-الونشريسي: الوفيات/137. التنبكتي: المصدر السابق/190. ابن مريم: المصدر السابق/107.

(13)-الونشريسي: الوفيات/137. ابن القاضي: لقط الفرائد/236. التنبكتي: المصدر السابق/190.

إبراهيم بن علي بن اللجام[1] (كان حيا سنة 640هـ/1242م) [2]، وأبو زيد بن أبي زاغ[3]، والحجابة والسفارة التي تولاها مع الخطابة ليغمراسن أبو محمد عبدون بن محمد الحباك[4] (كان حيا سنة 645هـ/1247م) [5] -الذي كان بدوره قاضيا[6] في فترة تعذر تحديدها -كما يلاحظ الارتباط بين الخطابة والسفارة للزيانيين. إضافة إلى أبي محمد الحباك في شخص أبي عبد الله بن عثمان بن عامر[7]، وأبي زيد بن أبي زاغ[8]، وهذا الترابط مرده إلى كون الخطابة وظيفة إعلامية مهمتها الأساسية التأثير في الآخر، وإسناد سفارات إلى الفقهاء السابق ذكرهم يعكس مكانتهم (العلمية والثقة التي وضعها فيهم بني زيان) [9].

لقد كانت خطابة الجامع الأعظم مبتغى لبعض الفقهاء كمحمد بن محمد بن عامر[10] (كان حيا ما بين (689-703هـ/1290-1303م) [11]، الذي حرص على أن ينوب ابن عمه عقب إحدى سفاراته، وذلك رغبة منه في الصلاة بالسلطان أبي سعيد الأول[12] بعد أن نابه إمام المسجد الأعظم أبو زيد بن أبي العيش[13] والذي احتفظ بهذا المنصب مستقلا بعد وفاة الخطيب -الذي ناب عنه[14]

---

[1]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 118/1. ابن مرزوق: المجموع/10 ظ.

[2]-ذكر ابن مرزوق: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. أنه كان حيا عند غزو أبي زكريا الحفصي لتلمسان.

[3]-ابن مرزوق: المجموع/23 و.

[4]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 25/1، 205. ابن خلدون: العبر، 168/13-169.

[5]-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: العبر، 168/13-169.

[6]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 125/1.

[7]-ابن مرزوق: المجموع/44 و.

[8]-ابن مرزوق: المسند/121.

[9]-حول أهمية السفارة في الدولة الزيانية ينظر: أبو حمو موسى: المصدر السابق/153-161.

[10]-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المجموع/44 و-ظ.

[11]-ثم تحديد هذا التاريخ بناء على أن المترجم له أراد أن يستنيب ابن عمه أبو عبد الله في خطابة الجامع الأعظم بعد سفارته للمرينيين. (ابن مرزوق: المجموع/44 و). وللتفصيل ينظر: الإحالة الخاصة بتحديد فترة حياة ابن عمه السالف الذكر.

[12]-ابن مرزوق: المجموع/44 و. وبالربط بين هذه الرواية ورواية صاحب زهر البستان (للتفصيل ينظر: ملحق رقم (3) في شأن خطابة ابن مرزوق الخطيب الثاني بالعباد وما ناله من بر أبي حمو موسى الثاني، وإنعامه يتضح المدلول السياسي لهذا المنصب في الدولة الزيانية إلى جانب مدلوله الديني.

[13]-ينظر الملحق رقم (14).

[14]-للتفصيل حول سبب قتل أبي سعيد الأول له ينظر: ابن مرزوق: المجموع/44 و.

وقد توارث هذه الخطة خمسة أفراد من أسرته[1].

كان بروز أحد الفقهاء في البلاط الزياني كفيلا بأن يحقق لبعض أفرادها الوصول لهذا المنصب كأبي عبد الله بن عثمان بن عامر[2]، الذي كانت له في تلمسان وجاهه وظهور لمكانة والده ولمستواه العلمي[3]، وأسرة ابن هديه التي تولى ثلاث أفراد منها الخطابة[4].

ونظرا لتولي الخطابة مع وظائف أخرى، فقد كان يعين للمسجد الواحد أكثر من خطيب فقد كان أبو عبد الله بن الحمال مناوبا للشيخ أبو عثمان سعيد بن إبراهيم بن علي الخياط المعروف بابن سبعين[5] (كان حيا ما بين 769 777هـ/1367 1375م)[6]. ولعل هذا ما يفسر وجود عدة خطباء في قاعات مدارسة أو مقاربة[7]. وكان من مظاهر الرعاية التي خص بها الفقهاء أن تكلفت الدولة بنفقة بعضهم الحج[8].

إضافة للمكاسب التي حققتها السلطة الزيانية في احتواء عدة أسر فقهية في هذا "الجهاز" أضيف لهم عدد هام من المتصوفة يذكر منهم: أبو محمد المجاصي[9] وأبو عثمان بن الخياط[10] وأبو عبد الله بن الحمّال[11] ممن كان لهم شأن هام في المغرب الأوسط[12]. كما امتد نفوذ السلطة إلى الجهاز التعليمي عبر خطباء تلمسان (فقهاء البلاط) عن طريق مزاولتهم للتدريس[13].

---

(1)-للتفصيل ينظر ملحق رقم (14).

(2)-ينظر الملحق نفسه.

(3)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/44 و.

(4)-ينظر الملحق رقم (14).

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 117/1.

(6)-تمثل السنة الأولى أول فترة محتملة للشروع يحيى بن خلدون (المصدر السابق) في كتابة مؤلفه، والسنة الثانية آخر ما وصلنا منه.

(7)-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (14).

(8)-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (4).

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 106/1. ابن مرزوق: المسند/390-391. المقري: أزهار الرياض، 41/5.

(10)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 117/1.

(11)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(12)-للتفصيل ينظر: الطاهر بونابي: المرجع السابق/150 وما بعدها.

(13)-للتفصيل ينظر: التقاطع ما بين الملحق رقم (14) وجدول رقم (6)/ 224 - 226 ، 228 من الدراسة.

رابعا: الفتيا

رغم أن الفتوى إخبار عن حكم شرعي لا على سبيل الإلزام[1]، فإن صاحبها (المفتي) يحظى بأهمية بالغة بوصفه قائما مقام الرسول في تبليغ أحكام الله[2] كما يجد المستفتي نفسه ملزما بتطبيق تلك الأحكام من قناعات شخصية باعتباره يحتكم إلى عالم يمثل روح الشريعة الإسلامية ونظرا لخطورة هذا المنصب[3]، فقد كان على أولي الأمر (السلطان) رد الفتيا إلى من هم أهل لها ورعايتها[4].

وإذا كانت مزاولة الفتيا بالمساجد العظام لا يجب أن تتم إلا برخصة السلطان[5]، فقد كان بلوغ هذه المرتبة يتم بتزكية من العلماء مع تحميل طالب العلم مسؤولية أخلاقية كبيرة في التصدر لهذه الخطة[6]. ونظرا لتراجع حركة الاجتهاد الفقهي في العالم الإسلامي فقد أصبح من الجائز الإفتاء حينما تتوفر للطالب مجموعة من المعارف منها ما يتصل بعلم أصول الفقه مع الاطلاع على الروايات الأولية في مذهبه وما أعقبها من مصنفات مشهورة ومعتمدة لدى أهل الاختصاص وذلك بعد أخذها عن شيوخه[7].

وقد حدد ابن خلدون[8] جملة من هذه المصنفات منها أمهات كتب الفقه من الشروح والمختصرات والتي تتطلب من صاحبها وقتا كبيرا لتحصل هذه الدرجة العلمية، وتعززت هذه المكانة مع أبي عبد الله المقري (ت758هـ/1356م) ومن جاء بعده من مفتي تلمسان من بينهم من

---

(1)-للتفصيل ينظر محمد جمال الدين القاسمي، الفتوى في الإسلام، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، إشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، قصر التراث، البليدة، الجزائر (دت)/ 46-48. يوسف بلمهدي، المرجع السابق/1-6.

(2)-ابن الأرزق، الإبريز المسبوك/ 12و. بدائع السلك، 1/240-241.

(3)-ابن الصلاح: أدب المفتي والمستفتي، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الوفاء (دت)/ 73. الونشريسي، المعيار، 1/104-105.

(4)-ابن خلدون، المقدمة/ 196. ابن الأروق، الإبريز المسبوك/ 12و. بدائع السلك، 1/241.

(5)-ابن خلدون، المقدمة/ 196. ابن الأزرق، الإبريز المسبوك/ 15و ،ظ. بدائع السالك، 1/247.

(6)-البرزلي، المصدر السابق، 4/55. الونشريسي، المعيار، 10/39-40.

(7)-للتفصيل ينظر ابن الصلاح، أدب المفتي والمستفتي/ 87-136. ابن فرحون، تبصرة الحكام، 1/52-53. البرزلي، المصدر السابق، 1/63، 4/53-55. الونشريسي، المعيار، 10/32 وما بعدها. 11/100 وما بعدها. يوسف بن عدي، المرجع السابق/ 59-86.

(8)-المقدمة/ 500-501.

بلغ درجة الاجتهاد داخل المذهب المالكي من ذلك المفتي السابق الذكر[1]، وأبي عبد الله الشوبيني[2] وأبي عثمان العقباني[3].

لكن ذلك لم يمنع بعض من يكن لهم إلمام كاف بالفقه للتصدر للفتوى[4]، من ذلك فقيه تلمسان أبي عمران المصمودي الذي وصفه أحد طلبته[5] بأنه «قليل الإصابة في الفتيا كثير المصيبات عليها» ما عُرّض للعقاب من أحد قضاة حضرة تلمسان المفتون على خطئه في فتوى متصلة بالصيام[6].

لقد أسهم مفتو تلمسان بقسط وافر في تنشيط الحركة الفكرية بتلمسان عبر مزاولتهم التدريس[7]، وعبر مجالسهم الفقهية التي كانت مجالا لاستعراض كل فقيه لإمكانياته وإثراء لرصيده المعرفي وفرصة لاستزادة طلبة العلم[8].

كما اتضح دورهم في معالجة مختلف القضايا التي كانت تطرح عليهم من قبل مختلف شرائح المجتمع الزياني وانتهاء ببعض مؤسسات الدولة وهو ما تكشف عنه بجلاء النصوص التي احتفظت لنا بها كتب الفتاوي التلمسانية، بذكر منها نوازل ابن مرزوق الحفيد[9]، والدرر المكنونة للمازوني[10]، ومعيار الونشريسي[11]، ومن ذلك النوازل الخاصة بالقضايا المتعلقة بالمساجد[12]

---

(1)-النباهي، المصدر السابق/ 196. ابن الخطيب، الإحاطة، 191/2. المقري، نفح الطيب، 208/5، 279. التنبكتي، المصدر السابق/ 420.

(2)-ينظر: ابن خلدون، التعريف/ 62. التنبكتي، المصدر السابق/ 430-431.

(3)-ابن فرحون، الديباج/ 124. الونشريسي، الوفيات/ 137. التنبكتي، المصدر السابق/ 189.

(4)-العقباني، المصدر السابق/ 60. ينظر في ذلك أيضا تحليل أبي عبد الله المقري لهذا الموقف في كتاب التنبكتي، المصدر السابق/ 414-415.

(5)-ينظر المقري، أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

(6)-للتفصيل ينظر المقري، أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

(7)-ينظر جدول رقم (4)/؟٥٨؟ وما بعدها و ٢٥٦ وما بعدها .

(8)-للتفصيل ينظر: (ابن الخطيب، الإحاطة، 214/2-217. المازوني، الدرر المكنونة، 435/1 و،ظ. الونشريسي، المعيار، 361/6-362. 383/11-384. القرافي، المصدر السابق/ 147-148. المقري، أزهار الرياض، 19/2-20).

(9)-المصدر السابق.

(10)-المصدر السابق.

(11)-المصدر السابق.

(12)-ينظر ملحق رقم (5) و(6).

و المدارس و التعليم بشكل عام[1].

لقد تعززت المكانة الروحية للفقيه بسلطته العلمية التي تجاوزت سلطة القاضي خاصة إذا كان هذا الأخير مقلدا[2]، ولكون الفتوى تسهل مسالك القضاء[3]، وباعتبار أن القضايا التي ينظر فيها أعم من القضايا التي تخص القضاة التي تمس تفاصيل الحياة اليومية للفرد و المجتمع إضافة لكون تلك الأجوبة الفقهية الصادرة من المفتي تتعدى المستفتي إلى غيره في حين تقتصر أحكام القاضي على المحكوم عليه[4].

لقد كان حضور مفتي السلطان الرسمي و الفقهاء المشاورين (-المفتين) ضروريا في عقد جلسة المظالم عهد أبي حمو موسى الثاني[5]. كما أخذ حضور المفتين لجلسات القضاء شكل الإلزام، إذ كان يرجع إليهم القاضي فيما أشكل عليهم[6] في ذات الوقت الذي كانوا فيه سلطة رقابة غير رسمية من شأنها تزكية علم و عدالة القاضي أو العكس[7].

وقد تأكد حاجة القضاة للمفتين خلال العهد الزياني انطلاقا من قضاء الحضرة في حد ذاته ذلك أنه لم يتولاه من المفتين سوى ثلاثة فقهاء هم أبو عبد الله بن هدية[8]، وأبو عبد الله بن أحمد بن علي بن أبي عمرو التميمي[9] (ت 745هـ/1353م) [10] وأبو العباس المديوني[11].

---

(1)-الونشريسي، المعيار، 1/190-191. 2/479. 8/236. 11/16-17.

(2)-للتفصيل ينظر : يوسف بلمهدي/ 9- 11.

(3)-العقباني، المصدر السابق/ 256.

(4)-المازوني، المهذب الرايق/ 5و. الونشريسي، المعيار، 10/43.

(5)-الماوردي، الأحكام السلطانية/ 80. أبو حمو موسى، المصدر السابق/ 84. الونشريسي، كتاب الولايات/ 27.

(6)-ابن فرحون، تبصرة الحكام، 1/44. البرزلي، 4/66. المازوني، المهذب الرايق/ 2ظ، 3ظ. الونشريسي، المعيار، 10/142. كتاب الولايات/ 51. الوزان، المصدر السابق، 1/249.

(7)-المازوني، المهذب الرايق/ 3و. الوزان، المصدر السابق، 1/249.

(8)-المقري، أزهار الرياض، 5/4850. نفح الطيب، 5/236.

(9)-ينظر شاهد قبره نشر.

Charles Brosselard, "les inscriptions arbres de Tlemcen, Tombeau de cidi Mohamed Ibn Abi Amer"/241.

مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/131. ابن مرزوق: المجموع/19ظ، 28و. المقري: أزهار الرياض، 5/49. نفح الطيب، 5/235.

(10)-يحي بن خلدون، المصدر السابق، 1/131. ابن مريم: المصدر السابق/291.

(11)-يحي بن خلدون، المصدر السابق، 1/241. 2/38، 166.

يتحدث أبو حمو موسى الثاني[1]على ضرورة اتخاذ مفتي للسلطان، ويؤكد على متانة دين ذلك المفتي وعدم أخذ علمه مجالا للتكسب الدنيوي تقربا من السلطان ونيلا للحظوة لديه ويبين كيفية التأكد من ذلك كطلبه رخصة دينية على غير المشهور من المذهب المالكي لضرورة ملحة للسلطان[2]، ويحدد مواصفاته وهي العلم والنباهة والصلاح أما الصلاحيات المخولة له فهي إرشاد السلطان في الأمور الدنيوية والأخروية والتأكد على موعظته تزودا للدار الأخرى ويفهم من سياق حديثه عن الأمور الدنيوية أن ذلك متعلقا بالعبادات والمعاملات هذه الأخيرة التي تنسحب على الممارسات السياسية للسلطان.

ويكشف عن وجود مفتي رسمي للسلطان منذ عهد قيام الدولة الزيانية وتمثل ذلك في شخص أبي إسحاق التنسي الذي "انتهت إليه رئاسة التدريس والفتوى في أقطار المغرب"، كانت تود عليه الفتاوى من تلمسان [من قبل استقراره بها] وبلاد إفريقية كلها[3]، وقد استقر بتلمسان بطلب من فقهائها وإلحاح من السلطان[4]، ويؤكد كونه مفتي السلطان الرسمي طلب هذا الأخير فتوى من فقهاء حاضرته رخصة فقهية تخالف المشهور حول يمين عقده، وأراد الرجوع فيه واحتكامه إلى فتوى أبي إسحاق التنسي التي لم تجزله ذلك وإصراره على عدم خروجه من تلمسان بعض المضايقات التي تلقاها من بعض أفراد حاشية السلطان[5]، وقد أعقبه في منصبه في الفتوى بعد رجوعه إلى تلمسان ووفاته أخيه أبي الحسن[6].

ويكشف اثنين من الفقهاء المفتين لأبي حمو موسى الأول ابني الإمام اللذين استقرا بتلمسان في عهده وكانا مقربين لديه[7]، ويؤكد ابن خلدون[8]، أن أبي زيد (ابن الإمام) كان "صاحب الفتيا" بدولة هذا السلطان وكان لها دور بارز في تنشيط الحركة الفقهية بتلمسان انطلاقا من توليهم التدريس بأول مدرسة أسست بتلمسان والمعروفة باسمهما[9].

---

(1)-المصدر السابق/ 61، 110، 149.

(2)-للتفصيل ينظر المصدر نفسه/ 149-150. ولمزيد من التفصيل ينظر ابن الأزرق، الإبريز المسبوك/ 12-13ظ. بدائع السلك، 242/1-246. الونشريسي، المعيار، 40/10.

(3)-ابن مرزوق، المجموع/ 41و. التنسي، تاريخ بني زيان/ 126. التنبكتي، المصدر السابق/ 38.

(4)-ابن مرزوق، المجموع/ 41و.

(5)-المصدر نفسه/45ظ.

(6)-المصدر نفسه/ 44ظ، 45ظ.

(7)-يحي بن خلدون، المصدر السابق، 130/1.

(8)-العبر، 206/13.

(9)-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 130/1. ابن خلدون: العبر، 206/12.

أما عهد أبي تاشفين الأول، فقد سيرت قدرات أبو عبد الله بن هدية الفكرية -رغم انه لم يبرز بشكل كبير على المستوى الفقهي- ورجاحة عقله[1]، لأن يحتل مكانة مرموقة، عهد هذا السلطان فقد كان مفتيه الأول ومشاوره في تدبير ملكه «لا يجري شيئا من أمور السلطنة إلا عن مشورته وبعد استطلاع نظره» على نحو ما ذكره النباهي[2]، وولاه إلى جانب ذلك كتابة سره وقضاء الجماعة وخطابة المسجد الأعظم[3].

ورغم نشاط الحركة الفقهية بتلمسان عهد أبي حمو موسى الثاني وقدرة تلمسان على التزود بعدد من المفتين المحليين الذين بلغوا درجة الاجتهاد المذهبي، فذلك لم يمنعه من استقدام أحد المفتين من الجزائر وهو أبو الخير الباروني.

وبالنظر للمكانة التي احتلها أبو عبد الشريف في البلاط المريني عهد السلطان السالف الذكر الذي استقدمه من فاس وأصهر له في ابنته وأسند الإشراف على المدرسة اليعقوبية انتهاء بدفنه إلى جوار والده وعميه[4].

ويكشف عن جانب آخر من الحضور السياسي لمفتي تلمسان لدى السلطة الزيانية انطلاقا من السفارات التي أسندت لعدد من هؤلاء الفقهاء باتجاه المرينيين أو الحفصيين من ذلك الأخوة التنسيين[5]، وأبو عبد الله الشريف[6]، وابن مرزوق الخطيب رغم الفترة القصيرة التي قضاها في البلاط الزياني[7].

---

(1)-للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 116/1. النباهي: المصدر السابق/ 134.

(2)-المصدر السابق/ 134.

(3)-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 116/1. النباهي: المصدر السابق/ 134. المقري: أزهار الرياض، 48/5-49.

(4)-للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/ 83ظ. يحي بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. 104/2-136. ابن خلدون: التعريف/ 46. التنسي: تاريخ بني زيان/180.

(5)-للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 114/1. ابن مرزوق: المجموع/ 46ظ-47و. التنسي: تاريخ بني زيان/ 127.

(6)-للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 101/2 وما بعدها.

(7)-ينظر: ابن مرزوق: المسند/ 121، 322-323.

وإن كانت هذه السفارات تكشف عن مكانة هؤلاء الفقهاء وحظوتهم لدى السلطة ومدى الثقة التي توسمتها فيهم[1]، وعن رغبتهم في توفير جو من الاستقرار في المغرب الذي كان مجالا خصبا للحروب والفتن وما ينجر عنها، فإن طرح سؤال في غاية الأهمية بإمكانه أن يحدد مستوى حضور هؤلاء المفتون في وضع القرار السياسي للسلطة الزيانية، ما هي نوعية الفتاوي التي استصدرها سلاطين بني زيان من مفتي حضرتهم؟

إن النصوص شحيحة في هذا المجال، إذ نقف على فتوتين الأولى ترجع لعهد يغمراسن والمتصلة بيمين عقده، ولم يمكن له الالتزام به، فطالب الفقهاء لفتوى تحالف المشهور[2]، وقد سبق التطرق لهذا الموضوع. ثم إن السؤال الثاني طرحه أبي حمو موسى الثاني على أبي عبد الله الشريف والمتعلق بحديث نبوي شريف مضمونه أنه حُبِبَ الرسول من هذه الدنيا النساء والطيب والصلاة في المقام الأول[3]. وبذلك يلاحظ تغييب المفتين من اتخاذ أي قرار سياسي يخص الدولة، إذ استثني من ذلك أبو عبد الله بن هدية.

استنادا إلى ما سبق يتبين المستوى الهام الذي بلغته مؤسسة المسجد في العهد الزياني، كونه أداة ربط هامة بين السلطة والفقهاء.

لقد تعامل المفتون مع مختلف الأحداث السياسية التي تعرضت لها الدولة الزيانية -إذا استثني من ذلك سفارتهم- بمنطق الصمت، فأين موقفهم من أبي تاشفين الأول والثاني الذي أقدم كل منهما على قتل والده[4].

وما هو موقفهم من النشاط العسكري للسلطة الزيانية ومن الحصارات التي تعرضت لها تلمسان من قبل الحفصيين والمرينيين. لقد رحب بعضهم بالمرينيين وانخرطوا في بلاطهم في الوقت الذي حظوا فيه بمكانة مرموقة لدى الزيانيين من ذلك ابني الإمام[5]، وابن مرزوق الخطيب

---

(1)-للتفصيل ينظر أبو حمو موسى، المصدر السابق/ 153-154.

(2)-ابن مرزوق، المجموع/ 45ظ.

(3)-للتفصيل ينظر الونشريسي، المعيار، 12/170-183.

(4)-للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون، المرجع السابق/ 214-215. ابن خلدون، العبر، 13/303-305. التنسي، تاريخ بني زيان/ 138-139، 180-181.

(5)-يحي بن خلدون، المصدر السابق، 130. ابن مرزوق، المسند/209، 390. ابن خلدون، العبر، 13/205-207، 229، 536. التعريف/ 30. التنسي، تاريخ بني زيان/ 139. المقري، أزهار الرياض، 5/14.

الذي احتلت أسرته مكانة مرموقة لدى بني عبد الواد[1]. هذا الأخير الذي أبدى في نفس الوقت استياءه على احتلال تلمسان من قبل أبي زكريا الحفصي[2]، كان خير مدافع عن المرينيين يتجلى ذلك بشكل خاص في مصنفه المسند[3].

كما لا نقف على أي فتوى تندد بالتبذير الذي كان ينفقه أبي حمو موسى الثاني في احتفاله بالمولد النبوي وبالصبغة الدنيوية التي اكتست هذه الظاهرة التي كان يفترض أن تكون دينية محضة، بل هناك من انخرط في ممارسة هذه الطقوس بكل حفاوة أمكن التعرف منهم على، أبي عبد الله الشريف[4]، باعتباره من كبار فقهاء تلمسان، وبما يمثله من مكانة علمية وأدبية هامة في تلمسان[5].

---

(1)-يحي بن خلدون، المصدر السابق، 1/122، 155. ابن مرزوق، المجموع/ 70 وما بعدها. ابن مريم، المصدر السابق/ 27-29.

(2)-ابن مرزوق، المجموع/ 70ظ.

(3)-المصدر السابق/ 1 وما بعدها.

(4)-ينظر ملحق رقم (16).

(5)-للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، 1/120. ابن خلدون، التعريف/ 62. التنبكتي/ 430 وما بعدها. المقري، أزهار الرياض، 3/19. نفح الطيب، 5/341.

الفصل الثاني:

الفقيه والسلطان من خلال مؤسسة القضاء

أولا: قضاء حضرة تلمسان والعملات والمدن والقرى

ثانيا: العدالة

ثالثا: المظالم

رابعا: الحسبة

خامسا: الشرطة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يعد القضاء من أهم وأخطر خطط الدولة الدينية والسياسية[1]، بوصفه أحد الفروع الرئيسية للإمامة الكبرى[2]، ونظرا لأهميته الاجتماعية وكونه ركنا أساسيا في دعم واستمرار أي كيان سياسي عند قيامه بدوره المنوط به، وهو ما أكدت عليه كتب التراث السياسي بإقامة "العدل"، الذي يجسده الحاكم الأول للبلاط[3]، ويباشره عماله في قسم هام منه عبر هذا الجهاز الذي يستمد سلطته من الحاكم مباشرة[4].

رغم الدراسة التي أنجزت حول "القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية"[5] إلا أن هذا الموضوع لم ينل حقه من البحث نظرا لعدة أسباب:

-غياب الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه الخطة خلال العصر الزياني، وقد أكدت أكثر من رواية[6] وجود سجلات لأحكام القضاة وعقود للتوثيق بالمغرب خلال العصور الوسطى، ومكن استغلال أحد المصادر الزيانية المخطوطة المصنفة بين أواخر القرن الثامن والتاسع والمتصلة بهذا الجهاز الموسومة بـ"المهذب الرايق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق" للمازوني[7]، من إماطة اللثام عن عدد من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، يضاف لذلك الشذرات التي تضمنها مصدرين زيانيين آخرين لم يتم استغلالهما من قبل الدراسة السابقة والخاصة بكتاب زهر البستان[8]، والمجموع لابن مرزوق[9].

---

(1)-النباهي: المصدر السابق/2-3. المازوني: المهذب الرايق/2ظ-3و. الونشريسي: كتاب الولايات/38-39، 41.

(2)-وتتمثل باقي الخطط في الصلاة، الافتاء، الجهاد والحسبة. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/195. ابن الأزرق: بدائع السلك، 1/39.

(3)-للتفصيل ينظر: الماوردي: (نصيحة الملوك/67 وما بعدها) الطرطوشي: (المصدر السابق/145-149-441-449) ابن رضوان: (المصدر السابق/85-100). أبو حمو موسى: (المصدر السابق/118-121). ابن خلدون: (المقدمة/129-131).

(4)-البرزلي: المصدر السابق، 4/41-43. المازوني: المهذب الرايق/3و، 7و.

(5)-نبيلة حساني: المرجع السابق.

(6)-ينظر: البرزلي: المصدر السابق، 4/77-91. الونشريسي: المعيار، 10/168.

(7)-مصدر سابق.

(8)-مصدر سابق.

(9)-مصدر سابق.

-اعتماد الدراسة السابقة[1] الذكر على عدد من المصادر العامة دون محاولة تكيفها مع الواقع الزياني وذات الأمر في اعتمادها على بعض الدراسات الحديثة دون إخضاعها للنقد والتمحيص، ما جعلها تقع في التعميم أحيانا والأخطاء أجيانا أخرى، مما يتم الكشف عنه لاحقا.

-تخصيص قسم هام من هذه الدراسة لترجمة حياة القضاة حتى من تولى منهم القضاء للمرينيين[2]، في الوقت الذي كان يفترض توظيف المادة المتحصل عليها في هذا الجانب للإجابة عن بعض الإشكالات التي تعد صلب هذه الدراسة. ورغم ذلك يبقى هذا الموضوع بحاجة لدراسة أعمق إذا توفرت له أصول جديدة.

يواجه الدارس لموضوع القضاء والسلطة خلال العصر الزياني في الفترة موضوع الدراسة عدة إشكالات يمكن حصرها فيما يلي:

-التقسيم الدقيق للجهاز القضائي سيما ما يتعلق بالفصل بين القضاء والحسبة، والغموض الذي يكتنف ولايتي الشرطة والمظالم قبل عهد أبي حمو موسى الثاني.

-التقسيم الخاص بأصناف القضاة وبمراكز القضاء.

-وإجمالا ندرة المادة المتعلقة بالقضاء والقضاة خلال القرن السابق.

أولا: قضاء حضرة تلمسان والعمالات والمدن والقرى

1-قضاء حضرة تلمسان

أمكن رصد سبعة عشر قاضيا لحاضرة تلمسان[3]، ويجهل إذا كان ما تم التوصل إليه هو العدد الفعلي لمتولي هذه الخطة، ذلك أن جل مواردنا تحددت حول تولي هؤلاء الفقهاء لقضاء الحضرة انطلاقا من يحيى بن خلدون[4].

وإذا زودت الدراسة بمادة عن هؤلاء القضاة منذ عهد ثاني سلاطين بني زيان، فإن الغموض يبقى يكتنف قضاة عهد يغمراسن بن زيان، إذا استثني من ذلك أبو مهدي عيسى بن عبد العزيز بن رحمون[5] (كان حيا ما بين (633-681هـ/1235-1282م).

---

(1)-نبيلة حساني: المرجع السابق.

(2)-للتفصيل ينظر: المرجع نفسه/21 وما بعدها.

(3)-ينظر: الجدول اللاحق رقم

(4)-ينظر: الجدول نفسه.

(5)-قدم له: يحيى بن خلدون: (المصدر السابق، 123/1)، ترجمة موجزة.

أ-جدول رقم (1): قضاة حضرة تلمسان من خلال بغية الرواد ليحيى بن خلدون

(*)	اسم السلطان وفترة حكمه / اسم الفقيه وفكرة حياته	أبو يحيى يغمراسن (633-681هـ/ 1235 -1282م	أبو سعيد عثمان (681-703هـ/ 1282-1303م)ظ.	أبو زيان محمد (703-707هـ/ 1303-1307م)	أبو حمو موسى الأول (707-718هـ/ 1303-1318م)	أبو تاشفين الأول (718-737هـ/ 1318 -1336م)	أبو سعيد وأبو ثابت (749-753هـ/ 1348-1352م)	أبو حمو موسى الثاني (760-791هـ/ 1358-1388م)
1	أبو الحسن علي بن اللجام[1] كان حيا ما بين (633-681هـ)[2]	205/1						
2	أبو عبد الله المدكالي كان حيا ما بين (633-681هـ)	205/1						
3،9	أبو عبد الله بن مروان كان حيا ما بين (681-703هـ)	205/1	208/1					
4،10	أبو الحسن علي بن محمد بن مروان[3] كان حيا ما بين (703-707)[4]	205/1		210/1				
5	أبو مهدي عيسى بن عبد العزيز بن رحمون[5] كان حيا ما بين (633-681)[6]	205/1						

(*)-يمثل العمود الأول ترتيب تولي الفقهاء لهذه الخطة حسبما ورد عند يحيى بن خلدون (المصدر نفسه) فمثلا أبو عبد الله محمد بن مروان (مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه 205/1، 208)، قد تولى قضاء الحضرة بعد أبو عبد الله محمد المدكالي (مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 205/1)، وعاد لوظيفته بعد أبي زكريا يحيى بن عبد العزيز (مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 122/1، 208).

(1)-مصدر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 205/1.

(2)-ثم تحديد هذا التاريخ بناء على توليه القضاء عهد يغمراسن.

(3)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 205/1، 210.

(4)-تم تحديد هذا التاريخ بناء على توليه القضاء عهد أبي زيان محمد بن عثمان.

(5)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 122/1-123. ابن مرزوق: المجموع/11 و.

(6)-تم تحديد هذا التاريخ بناء على توليه القضاء عهد يغمراسن.

	اسم السلطان وفترة حكمه / اسم الفقيه وفكرة حياته	أبو يحيى يغمراسن	أبو سعيد عثمان	أبو زيان محمد	أبو حمو موسى الأول	أبو تاشفين الأول	أبو سعيد وأبو ثابت	أبو حمو موسى الثاني
6	إبراهيم بن علي بن يحيى[1] كان حيا ما بين (633-681)[2]	205/1						
7	أبو زكريا يحيى بن محمد بن عصفور كان حيا بعد سنة (710هـ/1310م)		208/1					
8 11	أبو زكريا بن عبد العزيز كان حيا ما بين (681-703هـ) أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز[3] كان حيا ما بين (707-718)[4]		208/1	210/1	213/1			
12	أبو عبد الله التميمي (ت 745هـ/1344م)				213/1			
13	أبو عبد الله بن هدية (ولد قبل 707-ت735هـ/ 1307هـ-1334م)				213/1	215/1		
14	أبو علي بن هدية (ت ما بين 769-777هـ/ 1334، 1367-1375م).					116/1		

[1]-مصدر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 205/1.

[2]-ثم تحديد هذا التاريخ بناء على توليه القضاء عهد يغمراسن.

[3]-مصدر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 208/1، 213.

[4]-ثم تحديد هذا التاريخ بناء على توليه القضاء عهد بن حمو موسى الأول.

	اسم السلطان وفترة حكمه / اسم الفقيه وفكرة حياته	أبو يحيى يغمراسن	أبو سعيد عثمان	أبو زيان محمد	أبو حمو موسى الأول	أبو تاشفين الأول	أبو سعيد وأبو ثابت	أبو حمو موسى الثاني
15	أبو علي حسن الحسني[1] (633-753هـ/1235-1352م)[2]					215/1		
16	أبو العباس أحمد بن المشوش[3] (كان حيا ما بين 749-753هـ)[4]						241/1	
17	أبو العباس المديوني (685-768هـ/1286-1366م)						141/1	38/2، 166[5]
18	أبو عثمان العقباني (720-811هـ/1320-1408م)							166/2[6]
19	أبو الحسن المقري (769-777هـ/1367-1375م)							121/1

-436-

---

[1]-وهو أبو علي حسن بن أبي يعقوب يوسف بن يحيى الحسيني السبتي التلمساني، مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1. ابن مرزوق: المسند/121. السيوطي: بغية الوعاة، 544/1. الونشريسي: الوفيات/121. المقري: أزهار الرياض، 44/5-45.

[2]-حدد السيوطي (بغية الوعاة، 544/1) وفاته باليوم والشهر والسنة المذكورة أعلاه في حين ذكر طالبه المقري (ينظر: المقري: أزهار الرياض، 45/5) أنها سنة (753هـ/1325م) أو (754هـ/1353م)، أما الونشريسي: (الوفيات/121). فقد حددها بالسنة الأخيرة، وقد تم اعتماد سنة (753هـ) على أساس تحديدها الدقيق.

[3]-وهو أبو العباس أحمد بن أحمد علي بن أحمد القيسي بن المشوش. مصدر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1، 241.

[4]-تم تحديد هذا التاريخ بناء على توليه القضاء عهد أبي سعيد وأبي ثابت.

[5]-من سنة (760هـ/1358م) إلى وفاته. ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 166/2.

[6]-منذ سنة (768هـ/1366) إلى ما بعد سنة (770هـ/1368م)، لأنه خلال هذه السنة الأخيرة ذكر العقباني في فتوى له أنه كان قاضيا للجماعة، ينظر: المعيار، 208/12.

أ-إشكالية المصطلح:

يعد القائم بهذه الوظيفة في المغرب رئيسا للقضاة بحاضرة السلطة، ويعادله في المغرب والأندلس لقب قاضي الجماعة، وفي المشرق قاضي القضاة[1].

أثار أحد الباحثين[2] في دراسته عن "نظم الحكم في دولة بني عبد الوادي الزيانية" إشكالية مصطلحي قاضي الحضرة وقاضي الجماعة بتلمسان، واستنادا إلى ما ذكره أحد المستشرقين عدّ قاضي الجماعة مطابقا لقاضي القضاة بالمشرق، في حين اعتبر قاضي الحضرة عدلا للأشخاص المنتمين لقصر السلطان. وهو ما أخذت به الدراسة التي تناولت «القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية»[3].

على أن محاولة التثبت من هذه القضية بالرجوع للمضان الأصلية كشفت عن خطأ هذا الاعتقاد، ولعلّ مرد هذا اللبس إلى يحيى بن خلدون[4] الذي اكتفى بذكر "قضاة" كل سلطان في معرض حديثه عن كبار موظفي الدولة الزيانية، دون إلحاقه بصفة أخرى إلا عهد أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1336م)، الذي ذكر قضاته بقوله: «وقضاة حضرته»[5]، كما تكرر هذا اللفظ عن حديثه عن قضاء أبو العباس المديوني[6]، وأبو الحسن المقري[7].

ولم يرد مصطلح قاضي الجماعة عند يحيى بن خلدون[8] إلاّ في فترة متأخرة عند حديثه عن قضاء أبي عثمان العقباني الذي تولاه منذ سنة (768هـ/1366م). وأول من أطلق عليه قاضي الجماعة بتلمسان هو أبو عبد الله التيمي المتوفي سنة (745هـ/1344م)، طبقا لما ورد في نص جدارية قبره[9].

---

(1)-النباهي: المصدر السابق/21. المقري: نفح الطيب، 385/5.

(2)-بوزياني الدراجي: المرجع السابق/239-240.

(3)-المرجع السابق/19-33.

(4)-المصدر السابق، 205/1 وما بعدها. 38/2.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 215/1.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 166/2.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 121/1.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 123/1.

(9)-ينظر:

Charle Brosselard : « Les inscriptions arabes de Telemcen, Tombeau de sidi mohamed ibn Abi Amer »/241.

أما ثاني من نسب له هذا اللقب من قضاة تلمسان فهو: أبو عبد الله بن هدية المتوفي سنة (735هـ-1334م) من قبل طالبه أبي عبد الله المقري (ت سنة 758هـ/1356م) [1]، وورد عند صاحب زهر البستان[2] ضمن أحداث سنة (762هـ/1360م) مقترنا بأبي العباس المديوني. في حين كان المصدر المشرقي الأول الوحيد الذي تناول هذا اللقب السيوطي (849-911هـ/1445-1505م)[3] في حديثه عن قضاء أبو علي الحسني.

معنى ذلك أن مصطلح قضاء الحضرة -حسب المصادر الزيانية التي أمكن لهذه الدراسة استغلالها- ظهر خلال النصف الأول للقرن الثامن الهجري (الرابع عشر ميلادي) ولم يتداول ذكره إلا عند يحيى بن خلدون، كما ورد مصطلح قضاء الجماعة بتلمسان لأول مرة خلال الفترة نفسها وتداول ذكره في أكثر من رواية.

وما يدعو للحديث عن نوع واحد من القضاء هو قضاء الحضرة أو قضاء الجماعة، هو أنه من غير الممكن أن لا يترجم يحيى بن خلدون إلا لقاضي واحد من قضاة الجماعة بتلمسان في الوقت الذي تناول فيه تراجم أقل أهمية من العالم السابق الذكر على كل الأصعدة[4]، كما ترجم لعدد من قضاة الجماعة السابقة ذكرهم[5].

ولو كان هناك انفصال بين الوظيفتين لما أهمل الإشارة إلى ذلك، خاصة وأنّه أبدى جانبا هاما من عنايته بالحديث عن علاقة المترجم لهم بالسلطة الزيانية انطلاقا من وظائفهم، وهو ما أمد هذه الدراسة بمادة ثرية في هذا الجانب، مما سبقت الإشارة إليه بوصفه مؤرخ وكاتب البلاط الزياني عهد أبي حمو موسى الثاني.

وما يزيد من تأكيد وحدة مصطلح قضاء الحضرة والجماعة تداول هذين العبارتين عند علم من أهل الاختصاص من قضاة الدولة الزيانية كمترادفتين[6].

---

(1)-ينظر المقري: أزهار الرياض، 5/48.

(2)-المصدر السابق/48 ظ.

(3)-بغية الوعاة، 1/544.

(4)-للتفصيل ينظر: المصدر السابق، 1/100 وما بعدها.

(5)-وهم: أبو عبد الله بن هدية (ينظر: المصدر نفسه، 1/116)، وأبو عبد الله التميمي (ينظر: المصدر نفسه، 1/131). وأبو علي الحسيني (ينظر: المصدر نفسه، 1/131).

(6)-ينظر: المازوني: المهذب الرايق/3 و، 7 و.

ب-معايير تولي قضاء الحضرة في تلمسان:

تحاول الدراسة من خلال هذا المحور إبراز المرتكزات التي استندت إليها السلطة الزيانية في توليه قضاة الحضرة، هل خضعت لعوامل تزكي قوة السلطة وحكمتها من حيث اختيارها لفقهاء توفرت فيهم معايير علمية وأخلاقية سامية صنعوا من خلالها جزءا من مجد هذه السلطة في تجسيدهم للعدل والقيام بما أسند إليهم من مهام على أحسن وجه، انطلاقا من هيبة مؤسسة القضاء، أم أنها خضعت لعوامل أخرى تسمح بالحديث عن استغلال هذه المؤسسة من طرف أفراد أو مجموعات على حساب السلطة السياسية والمجتمع الزياني.

ينطلق في هذا المحور من ثلاثة مسلمات:

- ندرة المادة المتصلة بقضاة الحضرة خلال القرن السابع الهجري (الثالث عشر ميلادي).

- قوة السلطة الزيانية عموما خلال الفترة موضوع الدراسة على المستوى السياسي انطلاقا مما تم عرضه، إذا استثني من ذلك فترات التوسع المريني على حساب الزيانيين.

- تولية قضاء الحضرة فترة غير محددة قد تنتهي بظرف ما كما هو الشأن مع أبي عبد الله بن مروان الذي استقضى عهد يغمراسن، ورجع مرة أخرى لمنصبه عهد ابنه أبي سعيد الأول[1]، ذات الأمر يطرح مع أبي الحسن بن مروان الذي استقضي عهد يغمراسن وعهد أبو زيان محمد[2]، وكما هو الشأن مع أبي عثمان العقباني الذي تولى القضاء سنة (768هـ/1366م) إلى ما بعد (770هـ/1368م) وهي الفترة التي تولى فيها أبو الحسن المقري للقضاء[3]. كما قد تنتهي هذه الفترة بالوفاة كما حدث مع أبي علي بن هدية الذي خلف والده عقب وفاته[4]، الأمر ذاته مع أبي عثمان العقباني الذي تولى القضاء بعد وفاة أبو العباسي المديوني[5].

ما يؤكد أن تولي قضاة الحضرة لهذه الخطة كان لفترة غير محددة هو حساب معدل السنوات التي باشر فيها القضاء هذه النسمة عهد كل سلطان والتي تفاوتت من واحد لآخر بمعدل يزيد عن التسع سنوات عهد يغمراسن وأبي تاشفين الأول، وما يزيد عن سبع سنوات عهد عثمان

---

[1]- ينظر: جدول رقم (1)/ ص143 من الدراسة

[2]-ينظر جدول رقم (1)/ الرقعة نفسها

[3]-ينظر الجدول نفسه. / ص143 من الدراسة

[4]-ينظر الجدول نفسه/ ص135 من الدراسة

[5]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/166.

بن يغمراسن إلى ما يزيد عن الثلاث عهد أبي حمو موسى الأول والسنتين عهد أبو زيان محمد وأبو سعيد وأبو ثابت[1].

وما يؤكد تولي قضاء الحضرة لفترة غير محددة استمرار أكثر من قاض في وظيفته بين سلطان وآخر[2]، من ذلك أبو العباس المديوني الذي تولى القضاء عهد أبو سعيد وأبو ثابت ورجع لمنصبه بعد نهاية الاحتلال المريني الثامن لتلمسان عهد ابن حمو موسى الثاني، ليبقى فيه إلى وفاته[3].

هذا ما يقود إلى طرح سؤال في غاية الأهمية، هل مرد ذلك إلى نفوذ هؤلاء القضاة الذين استبدوا بالسلطة لمدة تفاوتت بين سلطان وآخر؟ أما إلى استقرار هذه الخطة نتيجة العوامل التي تحكمت في اختيار السلطة لهؤلاء القضاة؟

يتم الكشف عن ذلك بشكل أساسي انطلاقا من محاولة المطابقة بين المواصفات التي حددتها كتب الأحكام السلطانية والفقه والمعايير التي توفرت في قضاة حضرة تلمسان.

-**المكانة العلمية**: إضافة إلى الشروط الأساسية المعتبرة فيمن يتولى القضاء[4] والمتمثلة في: الإسلام، العقل، الذكورية، الحرية، البلوغ، سلامة حواس السمع والبصر واللسان[5] -والتي كان توفرها ميسرا، ولم ينعدم توفرها في أي قاضي من قضاة حضرة تلمسان- عدّ العلم مرتكزا أساسيا في متولي هذه الخطة[6].

قصد الماوردي[7] بهذا الشرط العلم بالأحكام الشرعية على وجه الاجتهاد مؤكدا على ذلك، في حين تنازل الفقهاء المتأخرين إلى أفضلية أن يكون القاضي مجتهدا، وبذلك اعتبر شرط العلم هو

---

(1)-ينظر جدول رقم (1) / 134 - 136 من الدراسة.
ويستثنى من ذلك عهد أبي حمو الثاني الذي شكل وفاة مؤرخ بلاطه يحي بن خلدون (المصدر السابق) ثغرة في التاريخ للفترة التي أعقبت وفاته خاصة وأنه المصدر الأساسي في رصد قضاة حضرة تلمسان.

(2)-للتفصيل، ينظر جدول رقم (1) / 134 - 136 من الدراسة.

(3)-ينظر الجدول نفسه، الصفحة نفسها.

(4)-يتناول شرط العدالة لاحقا.

(5)-للتفصيل ينظر: الماوردي: الأحكام السلطانية/ 65-66. النباهي: المصدر السابق/ 4. البرزلي: المصدر السابق، 6/4. المازوني: المهذب الرايق /2ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/ 42.

(6)-ينظر الماوردي: الأحكام السلطانية/66. النباهي: المصدر السابق/4. البرزلي: المصدر السابق، 6/4. المازوني: المهذب الرايق/2ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/42.

(7)-الأحكام السلطانية/ 66-68.

عند ما يتولاه حتى ولو كان مقلدا[1]، وفصله بعضهم[2]، بمعرفة الفقه والسنة والآثار وعلم الوثائق والعربية وهو ما عبر عنه بشكل إجمالي أبو حمو موسى الثاني[3] بالعلم "بتنفيذ الأحكام" والتفريق بين "الحلال والحرام" وأضيف شرط كمالي للعلم والمتمثل في الفطانة والذكاء المعتدل والتأني في الأحكام[4].

تحددت موارد الدراسة في الكشف عن المكانة العلمية لقضاة حضرة تلمسان انطلاقا من عهد أبي حمو موسى الأول، يتضح ذلك مع قاضيه أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي الذي عد من كبار فقهاء عصره على مستوى الإفتاء والتأليف والتدريس[5].

وأبو عبد الله بن هدية الذي ولي لم يعد من كبار فقهاء عصره، فقد كان له «نفوذ في الأحكام وبصر بالوثائق»[6]، وكان له باع في علوم اللسان والأدب والتاريخ[7]، كما صنف في عدة علوم[8] وكان له دور هام في التدريس بتلمسان[9] وعد بشهادة أحد معاصريه[10] «أصيل الرأي مصيب العقل... كبير قطره في عصره نباهة».

الأمر ذلك مع أبي علي الحسيني الذي كان "محدثا" "رحالة" "حافظا للعلم"[11] "مشاركا في

---

[1]- للتفصيل ينظر ابن فرحون: تبصرة الحكام، 1/44-46. البرزلي: المصدر السابق، 4/6، 53. المازوني: المذهب الرايق /2 ظ.

[2]- ينظر البرزلي: المصدر نفسه، 4/67. العقباني: المصدر السابق / 84. المازوني: المذهب الرايق/ 2 ظ، 19 و.

[3]- المصدر السابق/ 62، 111.

[4]- للتفصيل ينظر: النباهي: المصدر السابق، 2-3،5. البرزلي: المصدر السابق، 4/7. المازوني: المصدر السابق/2ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/ 43.

[5]- للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 1/131. ابن مرزوق: المجموع/19ظ. ابن مريم: المصدر السابق/ 291. المقري:أزهار الرياض، 5/49. نفح الطيب، 5/235. شاهد قبره نشر.

Charle Brosselar. "Les inscriptions arabes de Tlemcen. Tombeau de cid Mohamed Ibn Abi Amer"/ 241.

[6]- ينظر ابن مرزوق: ، المجموع/11 وقد أكد يحي بن خلدون (المصدر السابق، 1/116 على مكانته في مجال التوثيق).

[7]- ينظر يحي بن خلدون: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، النباهي: المصدر السابق /15.

[8]- النباهي: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[9]- للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/ 11و، 19ظ. المقري:أزهار الرياض، 5/48-49.

[10]- النباهي: المصدر السابق/ 134-135.

[11]- ينظر يحي بن خلدون: المصدر السابق، 1/131. ابن مرزوق: المسند/ 121. المقري:أزهار الرياض، 5/44-46.

الأصول والفروع"[1] "محققا للتاريخ"[2] عارفا بالعربية[3]، ومما يسلط الضوء على مكانته العلمية أيضا إسهامه في تنشيط الحركة الفكرية بتلمسان عبر مزاولته التدريس[4].

كما كان أبو العباس بن المشوش من كبار الفقهاء[5]، وقد زودت الدراسة بمادة هامة عن مكانة أبي عثمان العقباني بوصفه من كبار فقهاء تلمسان على مستوى التأليف[6] والإفتاء[7]، كمجتهد في إطار المذهب المالكي[8]، والتدريس[9]، إلى جانب تعمقه في عدد من العلوم[10] المرتبطة بالقضاء منها تفسير القرآن الذي شرح بعض سوره[11]، الفرائض، الحساب، المنطق التي ألف في كل واحدة منها[12].

-المكانة الأخلاقية: العدالة لغة مشتقة من العدل وهو "ما قام في النفوس أنه مستقيم" وهو "الحكم بالحق" وضده "الجور"[13]. تعد "العدالة" من الشروط الأساسية في متولي القضاء[14]. مشتقة من كلمة العدل شرعا وهي "البراءة من كل جرح"[15]، وقد فصل أحد المنظرين الأوائل[16] في هذا الشرط بقوله: العدالة أن يكون القاضي:

---

(1)-السيوطي: بغية الوعاة، 544/1.

(2)-ينظر يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1. ابن مرزوق: المسند/ 121.

(3)-السيوطي: بغية الوعاة، 544/1.

(4)-ينظر المقري:أزهار الرياض، 45/5-47.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1.

(6)-للتفصيل ينظر ابن فرحون: الديباج/ 124-125. القلصادي: المصدر السابق/ 107.

(7)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: ، النوازل/ 14ظ وما بعدها. العقباني: المصدر السابق/ 140-141. المازوني: الدرر المكنونة، 137/1ظ وما بعدها. الونشريسي: المعيار، 398/2-399. 9/4 وما بعدها. 94/5 وما بعدها. 5/7 وما بعدها. 236/8-237. 211/10-213، 437. 16/11-17. 208/12 وما بعدها.

(8)-ذكر الونشريسي: (الوفيات/ 137) أنه أصولي.

(9)-ينظر/ ٢٨١ - ٢٨٢ من الدراسة.

(10)-ينظر: ابن خلدون: المصدر السابق، 123/1، ابن فرحون: (الديباج/124).

(11)-ابن فرحون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. الونشريسي: الوفيات/ 137.

(12)-للتفصيل ينظر: ابن فرحون: الديباج/ 124. القلصادي: المصدر السابق/ 107. الونشريسي: الوفيات/ 137.

(13)-ابن منظور: المصدر السابق، مادة عدل.

(14)-الماوردي: الأحكام السلطانية/ 66. النباهي: المصدر السابق/ 4. البرزلي: المصدر السابق، 6/4.

(15)-ينظر: ابن خلدون: المقدمة/ 200. ابن الأرزق: بدائع السلك، 361/1.

(16)-الماوردي: الأحكام السلطانية/ 66.

-"ظاهرة الأمانة" "بعيدا من الريب"[1].

-"عفيفا عن المحارم، متوقيا المآثم"[2].

-"صادق اللهجة"[3].

-"مأمونا في الرضا والغضب"[4].

-"مستعملا لمروءة مثله في دينه ودنياه".

وختمها بقوله: «فإذا تكاملت فيه فهي العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته».

ومن الشروط المستحبة أخلاقيا في متولي القضاء:

-قوة شخصيته: بأن يكون غير مستضعف[5]، مهابا غير مبال بالحكام[6]، ويرتبط هذا الشرط على نحو ما ذكره الماوردي[7] في كونه صادق اللهجة.

وقد أبدى أبو حمو موسى الثاني[8] أهمية خاصة للضوابط الأخلاقية التي يجب أن تتوفر في قاضي الحضرة بداية من التأني في اختياره واختباره قبل ولاية وبعدها بالتأكد من:

أ-عدم سعية وحرصه على تولي هذه الخطة وحينها يتم جبره عليها.

ب-زهده في الدنيا الذي يغنيه عن التأثر بمن حوله وبما في أيديهم.

جـ-اختباره بعد تقريبه في طلب رخصة شرعية على سبيل أنها من ضرورات السلطان فإن التمس حكما خارج المهذب المعتمد لديه وفي بلده وهو المذهب المالكي فذلك تجريح في دينيه، وقد يقود للتساهل مع غيره أيضا لغرض دنيوي[9].

---

(1)-وهو ما عبر عنه عند المتأخرين (للتفصيل ينظر: النباهي: المصدر السابق/ 5. البرزلي: المصدر السابق، 7/4. المازوني، المهذب الرايق/ 2ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/ 43. بحسن الأخلاق في نفسه واتباعه وبالنزاهة وقلة الطمع لما في أيدي الناس" و"التحرز من الحيل".

(2)-وهو ما عبر عنه الونشريسي (كتاب الولايات/43) «بأنه لا يطلع الناس منه على عورة» وأضاف البرزلي (المصدر السابق، 67/4) لذلك شرطا مستحبا وهو الورع.

(3)-وهو ما عبر عنه الونشريسي (كتاب الولايات/43) بكونه «لا يصانع ولا يضارع».

(4)-وهو ما عبر عنه المتأخرين "بالحلم" وجعله بعضهم ضمن الشروط المستحبة للتفصيل ينظر النباهي: المصدر السابق/5. البرزلي: المصدر السابق، 67/4. المازوني: المهذب الرايق/2ظ.

(5)-النباهي: المصدر السابق/5. البرزلي: المصدر السابق، 7/4. الونشريسي: كتاب الولايات/43.

(6)-النباهي: المصدر السابق/5. البرزلي: المصدر السابق، 7/4. المازوني: المهذب الرايق/2ظ.

(7)-الأحكام السلطانية/66.

(8)-المصدر نفسه/148-149.

(9)-ينظر في ذلك أيضا: ابن فرحون: تبصرة الحكام، 52/1.

د-النظر إلى سلوكه مع السلطان قبل وبعد توليته.

مما يزكيه لدى السلطان أو يكشف عن معدنه في الرغبة في هذا المنصب ومحاولة التقرب من السلطان بشكل أكثر وتحقيق ما يمكنه من نفوذ من وراء هذا المنصب.

وتطرق أبو حمو موسى الثاني[1] لهذا الموضوع في محل آخر موصيا ولي عهده قائلا «أما قضاتك فيجب عليك أن تتخذ قاضيا من فقهائك أفضلهم في متانة الدين، وأرغبهم في مصالح المسلمين، لا تأخذه في الحق لومة لائم، ولا يسمح لظلامة ظالم، ولا يفتر برشا ولا يعلق دلوه منه برشا يساوي بين الشريف والمشروف، والقوى والضعيف... قاضيا بالعدل موجزا في الفضل والفصل»، وهو ما يؤكد على الأهمية التي أولاها لهذه الخطة التي بواسطتها تحقق القاعدة الثالثة من "قواعد الملك، وأركانه وما يحتاج الملك إليه في قوام سلطانه، وهي قاعدة العدل[2].

بالنظر للمعايير الأخلاقية التي تتكامل مع المعايير العلمية يزود الدارس بمادة هامة عن قضاة حضرة تلمسان منذ أبي زكريا يحيى بن محمد بن عصفور ويكشف عن مستوى أحكامهم. فقد وصف أكثر من قاض بنبل أخلاقه عدالة ودينا وفضلا[3]، وقدمت لنا بعض الروايات تفاصيلا أكثر. فأبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي ظهرت عدالته منذ كان قاضيا على وجدة[4]، ولعل ما أهمله لقضاء الجماعة أيضا نجاحه في الفترة التي قضاها في عقد الشروط والشهادة عهد أبي حمو موسى الأول[5].

أما أبو عبد الله بن هدية فقد اشتهر فضله ودينه[6]، وكان إلى جانب ذلك: «كبير قطره في عصره نباهة ووجاهة و قوة في الحق وصرامة.. أصيل الرأي مصيب العقل»[7]. في حين قام ابنه

---

(1)-المصدر السابق/61-62.

(2)-للتفصيل ينظر: أبو حمو موسى: المصدر نفسه/21، 118-121.

(3)-من ذلك: أبو زكريا يحيى بن محمد بن عصفور (ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1). أبو زكريا بن عبد العزيز (ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 122/1). أبو علي بن هدية (ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 117/1). أبو العباس بن المشوش: (ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 123/1. ابن مريم: المصدر السابق/31). أبو عثمان العقباني (ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1). ابن فرحون: تبصرة الحكام/124). أبو الحسن المقري: (ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1).

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 131/1.

(5)-ينظر: ابن مرزوق: : المجموع/28و.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1. ابن مرزوق: : المجموع/11و.

(7)-النباهي: المصدر السابق/134-135.

أبو علي (بن هدية) بالقضاء "خير قيام" بعد والده[1].

ولم يصل أبو علي الحسني لقضاء حضرة تلمسان إلا بعد أن استقضى بعدة مدن و«اشتهر فضله وعلو قدره»[2]، وواصل على النهج نفسه حينما استقضى بتلمسان[3]. أما أبو الحسن المقري الذي يفقد للمعطيات المتصلة بمكانته الفكرية بشكل دقيق سوى كونه "فقيها" من "أهل العلم"[4]، فقد كان بشهادة أحد معاصريه[5] «خير فاضل على مدى السلف الصالح، متحر الصواب في أحكامه».

-**الانتماء لتلمسان**: بالنظر للقائمة التي تضمنت قضاة حضرة تلمسان يكشف عن انتماء عدد هام منهم لتلمسان، وذلك منذ عهد يغمراسن[6]، باستثناء عدد من القضاة لم يمكن الكشف عن هويتهم، وهو ما تم توضيحه سابقا-.

أما أبو عبد الله التميمي الإفريقي الأصل[7]، فقد استوطن تلمسان بعد حصارها الأول[8] (ما بين 689-695هـ/1290-1295م)، وتولى قضاء وجدة وبعدها تلمسان[9]. في حين أن أبو علي الحسيني الذي تعود أصوله للمغرب الأقصى[10]، قد استقضى بإفريقية وبسواحل تلمسان[11] قبل انتقاله لقضاء حضرة تلمسان[12].

ووجه الربط بين ممارسته هذه الخطة في المدينة محل الإقامة كون ذلك من الأمور السمتحبة فقها[13]، وذلك لسببين الأول: اعتبار العرف "ما جرى به العمل" من العوائد المحكمة

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 131/1.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 121/1.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(6)-وهو ما يكشف عنه الجدول التالي جدول رقم(2)/ ص 166 من الدراسة.

(7)-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 131/1. ابن مرزوق: المجموع/19ظ.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 131/1.

(10)-الونشريسي: الوفيات/ 121. المقري: أزهار الرياض، 44/5.

(11)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1.

(12)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، الصفحة نفسها. السيوطي: بغية الوعاة، 544/1.

(13)-الونشريسي: كتاب الولايات/43.

شرعا على أكثر من مذهب بما في ذلك المذهب المالكي، والتي تندرج ضمن العناصر التطبيقية في علم القضاء[1].

السبب الثاني: أن تزكية العدول تتم من قبل القاضي[2] الذي يجب أن يكون عارفا بأحوالهم رقيبا عليهم وعلى أعوانه، كما يرجع إليه لختيار النائبين عنه من خلفائه وكتابه[3]، ومعرفة الأوصياء والأمناء ونظار الأوقاف[4].

جدول رقم (2): الانتماء الجغرافي لقضاة حضرة تلمسان

اسم الفقيه	من أهل تلمسان	من خارج تلمسان	يجهل انتماؤه الجغرافي
أبو الحسن بن اللجام			؟
أبو عبد الله المدكالي			؟
أبو عبد الله بن مروان			؟
أبو مهدي بن عبد العزيز	ابن خلدون: بغية الرواد، 123/1.		
-إبراهيم بن علي بن يحيى			؟
-أبو زكريا يحيى بن محمد بن عصفور	ابن خلدون: بغية الرواد 121/1.		
أبو زكريا بن عبد العزيز	ابن خلدون: بغية الرواد، 121/1.		
أبو عبد الله بن عبد العزيز	ابن مرزوق: المجموع/11و		

(1)-للتفصيل ينظر: ابن فرحون: تبصرة الحكام، 46/1-47. يوسف المهدي: المرجع السابق/139 وما بعدها. محمد المرير: الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية، تقديم وتنسيق وتنظيم فهارسه: الفريد البستاني، منشورات معهد الجنرال فرنكو للأبحاث العربية الإسبانية، تطوان، 1951، 58/1-66. أحمد بن شقرون: المرجع السابق/106 وما بعدها. محمد إبراهيم أحمد علي: المرجع السابق "دور التطور"/63-64.

(2)-لتفصيل ينظر: المازوني: المهذب الرايق/2ظ، 200و.

(3)-للتفصيل ينظر: الماوردي: الأحكام السلطانية/71. ابن خلدون: المقدمة/198. مزيل الملام/186. المازوني: المهذب الرايق/200و. ابن الأزرق: بدائع السلك، 260/1. الونشريسي: كتاب الولايات/49، 57.

(4)-ابن خلدون: مزيل الملام/185.

اسم الفقيه	من أهل تلمسان	من خارج تلمسان	يجهل انتماؤه الجغرافي
أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي		-ابن خلدون: بغية الرواد، 131/1. -ابن مرزوق: المجموع/19ظ.	
أبو عبد الله بن هدية	-ابن خلدون: بغية الرواد، 116/1. -المقري: أزهار الرياض، 48/5.		
أبو علي بن هدية	-يحي بن خلدون: البغية، 116/1. -المقري: أزهار الرياض، 48/5.		
أبو علي الحسيني		-الونشريسي: الوفيات/121. -المقري: أزهار الرياض، 44/5.	
أبو العباس بن المشوش	ابن خلدون: بغية الرواد، 123/1.		
أبو العباس المديوني	ابن مرزوق: المسند/267.		
أبو عثمان العقباني	-ابن خلدون: بغية الرواد، 123/1. -التنبكتي: نيل الابتهاج/189.		
أبو الحسن المقري	ابن خلدون: بغية الرواد، 121/1.		

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-المكانة الأسرية: وتعد المكانة الأسرية من الشروط المستحبة لمن تولى القضاء[1]، وإذ لم تكن مرتكزا أساسيا فيمن تولى قضاء الحضرة بتلمسان[2] أو لمزاوله أكثر من فرد داخل الأسرة للعمل بخطة القضاء[3] فقد كشفت عن جانب هام من المكانة العلمية والأخلاقية لهؤلاء القضاة ووضعيتهم الاجتماعية من حيث ظروف تنشئتهم.

فقد كان بنو عبد العزيز «من أهل علم وعدالة وقضاء وثقة وأمانة»[4]، وظلوا على وجاهتهم وعدالتهم وفضلهم إلى عهد يحيى بن خلدون[5]. وكان جد أبو زكريا يحيى بن محمد بن عصفور فقيها محدثا[6]. أما أبو عبد الله التميمي فقد كان من بيت علم ورئاسة[7]. وتولى جده أبو الحسن بتونس قضاء الجماعة وكتابة الإنشاء والعلامة[8]، وقد سبق الحديث عن مكانة والد أبو علي بن هدية.

في حين تتضح مكانة أبو الحسن المقري انطلاقا من رصيد أسرته في مجال التصوف[9] وبالنظر لمكانة ابن عمه أبي عبد الله المقري بوصفه من كبار فقهاء تلمسان على مستوى الإفتاء والتأليف والتدريس[10] وبالنظر للمكانة التي تبوأها في البلاط المريني[11].

---

(1)-النباهي: المصدر السابق/5. البرزلي: المصدر السابق، 7/4. الونشريسي: كتاب تولايات/43.

(2)-أكبر دليل على ذلك تولى أبي الحسن علي بن اللجام قضاء الجماعة وقد كان حدادا (ابن مرزوق: المجموع/14و) يؤكد هذه الرواية ما ذكره يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 118/1) استنقاص أحد خدام المملكة لابنه تولى القضاء أيضا، والمكانة التي بلغها أبو عثمان العقباني في البلاط الزياني (للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 123/1. ابن فرحون: الديباج/124. الونشريسي: المعيار، 208/12. التنبكتي: المصدر السابق/190).

(3)-ينظر: ملحق رقم: (15).

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1.

(5)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(6)-ابن مرزوق: : المجموع/9و، ظ.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(9)-للتفصيل ينظر: المقري: أزهار الرياض، 29/5.

(10)-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 191/2 وما بعدها. النباهي: المصدر السابق/136، 196. الونشريسي: المعيار، 20/1، 191-192. 443/2 وما بعدها. 116/4-117. 189/5-194. 446/7. 310/10، 368. 76/12 وما بعدها. التنبكتي: المصدر السابق/420، 427. المقري: أزهار الرياض، 12/5-78.

(11)-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 195/2. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1. ابن فرحون: الديباج/288. ابن خلدون: التعريف/60. ابن القاضي: جذوة الاقتباس/188. محمد الهادي أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله المقري/79-88.

-التدرج في السلك القضائي: من خلال ما تقدم يلاحظ التزام السلطة الزيانية بنسبة هامة من المعايير التي حددها الفقهاء لتولي خطة القضاء، وقد تجاوز هذا الالتزام في كثير من الشروط الأساسية إلى الكمالية أو المستحبة.

ولم يكن ذلك كافيا من منظور هذه السلطة، إذ يلاحظ من خلال أكثر من عينة مرور قاضي الحضرة على سلم من الترقيات داخل الجهاز القضائي لبلوغ هذا المنصب، وهو ما يكشف عن وعي السلطة بخطورة هذا المنصب، وبالخبرة التي يكتسبها قاضي الحضرة، وإذا لم يحدد سن لذلك فقد كان للمستوى العلمي والأخلاقي والرصيد الأسري وتقدم السن[1] -الذي كان يزيد صاحبه خبرة ويكسبه وقارا- الدور الهام، في تولي قضاء حضرة تلمسان. فقد تولى أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي عقد الشروط والشهادة لدى أبي حمو موسى الأول قبل توليه قضاء الحضرة[2].

وبالربط بين التكوين الفقهي وكتابة الرسائل لدى سلاطين بني زيان الأوائل مع التمرس في علم الوثائق تدرج أبو عبد الله بن هدية لمنصب قضاء الجماعة، أين حاز على ثقة السلطة الزيانية[3]. أما ابنه أبو علي فقد استفاد من دون شك من خبرة والده، إضافة إلى مؤهلاته[4]، لأن يقوم مقامه عقب وفاته مباشرة وكان عند حسن ظن السلطة والمجتمع الزياني، فقد قام بالقضاء "خير قيام" بشهادة أحد معاصريه[5].

ولم يصل أبو علي الحسيني لقضاء حضرة تلمسان، إلا بعد أن تولى القضاء بسواحل تلمسان على نحو ما ذكره يحيى بن خلدون[6] وببلاد مختلفة كما ورد في رواية السيوطي[7]. الأمر ذاته مع أبي عثمان العقباني الذي ولى القضاء ببلاد مختلفة منها وهران وهنين[8].

ولم يكن عمل فقهاء تلمسان في الجهاز القضائي لدى السلطة المرينية فترات الاحتلال المريني عاملا في إقصائهم من ممارسة دورهم في هذا المجال لدى الزيانين، فقد كان أبو العباس المديوني عدلا سنة (745هـ/1344م) "متصدرا لعقد الشروط والسجلات" ومقربا من المجلس

---

(1)-إذ لم يلاحظ تولي أي شاب من أفراد العينة موضوع الدراسة لهذه الخطة.

(2)-ابن مرزوق: : المجموع/28و.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1.

(4)-المصدر نفسه، 117/1.

(5)-المصدر نفسه، 116/1.

(6)-المصدر نفسه، 131/1.

(7)-بغية الوعاة، 544/1.

(8)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1.

العلمي لأبي الحسن المريني[1]، وتولى القضاء بتلمسان عهد ابنه أبي عنان[2]، وأرجع لمنصبه بقضاء الحضرة عهد أبي حمو موسى الثاني[3].

كما تولى أبي عثمان العقباني القضاء بعدة مدن زيانية ومرينية منها بجاية فترة الاحتلال المريني عهد أبي عنان[4]، ولم يمنعه ذلك من تولي قضاء حضرة تلمسان[5]، إضافة لخطط أخرى[6]. وهو ما يكشف عن جانب هام من سياسة أبي حمو موسى الثاني استفادته من سياسة أبي الحسن المريني في استمالة فقهاء البلاط الزياني من خلال أكثر من خطة منها خطة القضاء[7].

ج-تولي قضاء الحضرة مع وظائف أخرى:

يعكس تواجد قضاة حضرة تلمسان في أكثر من خطة جانبا هاما من علاقة هؤلاء القضاة بالسلطة انطلاقا من الأدوار التي أنيطت بهم والمكانة التي تبوؤها في البلاط والمجتمع الزياني، وهو ما يوضحه هذا الجدول.

جدول رقم (3): وظائف قضاة الحضرة

الوظيفة / اسم الفقيه	الخطابة	الإفتاء	العدالة	مشاور للسلطان	الكتابة
أبو زكريا بن عبد العزيز			مجهول: زهر البستان/8و،50و		
أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي		شاهد قبره[8]			

---

[1]-مذكرات ابن الحاج النميري سنة (745هـ/134م)، تحقيق ودراسة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: عبد العزيز الأهواني، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة وهران، (دت)/19.

[2]-ابن مرزوق: المسند/267-268.

[3]-ينظر: الجدول رقم (1) /136 من الدراسة.

[4]-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 1/123. ابن فرحون: الديباج/124. الونشريسي: المعيار، 10/212.

[5]-ينظر: الجدول رقم (1) / 136 من الدراسة

[6]-للتفصيل ينظر جدول رقم(3)/ 151 من الدراسة.

[7]-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/173.

[8]-Charles Brosselard : Les inscription arabes de Tlemcen, Tombeau, decise Mohamed Ibn Abi Amer/241.

الوظيفة / اسم الفقيه	الخطابة	الإفتاء	العدالة	مجاور للسلطان	الكتابة
أبو عبد الله بن هدية	ابن مرزوق: المجموع/11و، 47ظ. -المقري: أزهار الرياض، 48/5.				
أبو علي بن هدية	-ابن خلدون: بغية الرواد، 116/1. -المقري: أزهار الرياض، 48/5.			التنباهي: المرقبة العليا/134.	المقري: أزهار الرياض، 48/5
أبو علي الحسيني					
أبو العباس المديوني		الونشريسي: المعيار، 36/9-37.			
أبو عثمان العقباني	ابن خلدون: بغية الرواد، 123/1.	الونشريسي: المعيار، 208/12-209.		الونشريسي: المعيار، 208/12.	

د-أهمية وخصوصية قضاء الحضرة خلال العصر الزياني:

يعد قضاء الجماعة في المغرب والأندلس من أهم عمال السلك القضائي[1]، نظرا لاتساع سلطاته في الأحكام -القليل منها الكثير-، واستقلاله بحيث لا يرجع في أحكامه إلى غيره، وله سلطة تنفيذها، إضافة إلى حقه في النظر في كل القضايا الداخلة ضمن اختصاص القضاة الأقل رتبة منه[2].وقد أخذ قضاء الحضرة خلال الفترة موضوع الدراسة أهمية خاصة في الدولة الزيانية انطلاقا من عدة مؤشرات.

---

[1]-الونشريسي: المعيار، 77/10.

[2]-البرزلي: المصدر السابق، 6/4.

-تعيين قضاة الحضرة من قبل السلطان: كان تعيين قضاة حضرة تلمسان يتم من قبل السلطان ذاته، بوصفهم من كبار موظفي البلاط[1] وقد حدّد أبو حمو موسى الثاني[2] لولي عهده طريقة اختيار قضاة حضرته والشروط العلمية والأخلاقية التي يجب أن يحرص على توفرها فيهم.

-اتساع صلاحيات قضاة الحضرة: فقد عدّ قاضي الحضرة المسؤول الأول بعد الخليفة عن:

-تعيين قضاة الكور[3] واختيار أحوالهم إذا لم يقم الأمير بذلك[4].

-الفصل في "أمور الدماء" والأمور العظام" التي لا يحق لباقي القضاة النظر فيها إلا بتفويض من السلطان أو قاضي الحضرة[5] هذا ما يقود للحديث عن تولي قاضي الجماعة للمظالم، مما يتم تفصيله لاحقا.

-تولية أئمة المساجد العظام[6] إذا لم يقم السلطان بذلك.

-تعيين المؤذنين بالمساجد العام إذا لم يوكل ذلك للأئمة[7].

-الإشراف على مراقبة من يتصدى للتدريس والإفتاء بالمساجد العظام، إذا لم يترك ذلك للأئمة[8] ويتضح ذلك في عقاب قاضي حضرة تلمسان أبو عبد الله بن هدية للفقيه المحدث أبي عمران موسى بن بمويمن المصمودي المعروف بالبخاري[9]، (كان حيا خلال النصف الأول للقرن الثامن للهجرة/الرابع عشر ميلادي)[10]، عن الخطأ الذي ارتكبه في إحدى فتاويه تقصيرا

---

(1)-يحيى بن خلدون: المرجع السابق، 241/1. 166/2. المازوني: المهذب الرايق/7و. أبو حمو موسى: المصدر السابق/61-62، 110-111.

(2)-للتفصيل ينظر: المصدر السابق/61-62، 148-149

(3)-المازوني: المهذب الرايق/7و. وقد يسند ذلك للحجاب أيضا ينظر: المازوني: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(4)-المازوني: المصدر نفسه/ 3و.

(5)-المازوني: المصدر نفسه/ 7و.

(6)-البرزلي: المصدر السابق، 303/1. المازوني: المهذب الرايق/200ة، 210ظ. الونشريسي: المعيار، 135/1-136.

(7)-ابن الأزرق: بدائع السلك، 239/1.

(8)-ابن خلدون: المقدمة/196. ابن الأزرق: بدائع السلك، 239/1. المازوني: المهذب الرايق/210ظ.

(9)-مصادر ترجمته يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1. ابن مريم: المصدر السابق/156. المقري: أزهار الرياض، 50/5-51. نفح الطيب، 236/5.

(10)-كان معاصرا لأبي عبد الله الباروني (ت734هـ/1333م)، ولأبي عبد الله بن هدية (ت735هـ/1334م). للتفصيل ينظر: المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

منه[1]، ولعلّ ذلك ما يبرز الرواية التي ذكرها ابن مرزوق الخطيب[2]، من أن أبو عبد الله بن هدية كان قاضي الجامع الأعظم والناظر فيه، إضافة إلى كونه خطيبه.

-الإشراف على عقد قران السلاطين والأمراء وكبار رجال البلاط الزياني ووجهاء تلمسان في ظل غياب المادة التي تتحدث عن قاضي الأنكحة بتلمسان على غرار ما كان قائما عند الحفصيين[3] وفي فاس[4].

-الإعلان عن بداية شهر رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى المبارك وما يترتب عن رؤية الهلال، في ظل افتقار الدراسة لمادة متصلة بقضاء الأهلة كما هو الشأن مع الحفصيين[5].

كان التدريس والإفتاء من أكثر الوظائف التي تداولها قضاة الحضرة، وإذا تعذر الوقوف على فتاوى أو على روايات تصف كل من أبي عبد الله بن هدية وأبي علي الحسيني بالمفتين، فقد كان للأول «نفوذ في الأحكام وبصر بالوثائق»[6]، في حين كان أبو علي الحسيني "مشاركا في الأصول والفروع". إلى جانب ذلك أضيف لثلاثة منهم الخطابة اثنين بالمسجد الأعظم وأخرهم بمسجد أغادير.

ولعلّ ما يعكس هذه المكانة بعمق على المستوى السياسي أن اثنين من القضاة كانوا مشاورين للسلطان تجسد ذلك في أبي عبد الله بن هدية الذي تولى الكتابة لأبي تاشفين الأول في الفترة ذاتها، وأبو عثمان العقباني الذي كان مشاورا في عهد أبي حمو موسى الثاني، وإذا أخذ برواية المقري[7]، بأن أبو علي بن هدية أخذ مكان والده، يكون أضيف لذلك كل ما اتصل بوظائف والده مع قضاء الجماعة من تولي الكتابة والمشاورة لأبي تاشفين السابق الذكر، إلى جانب خطابته بمسجد أغادير.

---

(1)-المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5. وقد وصفه طالبه أبو عبد الله المقري بأنه: «كان قليل الإصابة في الفتيا كثير المصيبات عليها». ينظر: المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

(2)-المجموع/11و.

(3)-للتفصيل ينظر: البرزلي: المصدر السابق، 4/14-15. روبار برنشفيك: المرجع السابق، 115/2-116، 120.

(4)-الوزان: المصدر السابق، 249/1.

(5)-روبار برنشفيك: 121/2.

(6)-ابن مرزوق: المجموع/11و. ينظر: كذلك يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1 الذي يؤكد على أن له بصر بالوثائق.

(7)-ينظر: أزهار الرياض، 48/5.

أما أبو علي الحسيني فقد «جالس السلاطين في أعلى طبقات الحظوة»[1]، في حين كان أبو العباس المديوني أحد الشهود على السفارة التي تمت بين أبي حمو موسى الثاني وأبي سالم المريني سنة (762هـ/1360م) [2].

-تولي عدد من أفراد الأسر قضاء الحضرة والعمل بالبلاط الزياني: من خلال الملحق رقم(15)، يلاحظ تولي عدد من أفراد أسرة تلمسان، وقد سبق التطرق لخلفية هذا الموضوع الذي لم يرجع لنفوذ هؤلاء الفقهاء في السيطرة على هذه الخطة بقدر ما خضع لمعايير تم رصدها آنفا.

كما تولى عدد من أفراد قضاة الحضرة العمل في السلك القضائي كقضاة[3] وعدول[4]. ومنهم من تولى الكتابة لدى أبي حمو موسى الثاني يشار في ذلك لأسرة ابن عبد العزيز[5] التي سبق التطرق لمكانتها العلمية والأخلاقية. وابن أخ أبو العباس بن المشوش الذي تولى كتابة العلامة والإمامة بأبي حمو موسى الثاني قبل توليه الشهادة على صندوق المال، نظرا لأمانته[6] ولكونه من أسرة نابهة علما وصلاحا[7].

2-قضاء العمالات والمدن والقرى

يقصد بالعمالة ما يكون من إقليم تحت حكمه ويضاف إليه، وقد ورد هذا المصطلح خلال العصر الزياني حسبما ذهب له أحد الدارسين[8] مرادفا للكرة.

---

(1)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 131/1.

(2)-للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/48 و-50 و.

(3)-مع الإشارة إلاّ أنه لم يمكن تحديد هل كان لذلك للزيانيين أو المرينيين مما يتم تفصيله لاحقا.

(4)-ينظر: ملحق رقم (15).

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(8)-الدراجي بوزياني: المرجع السابق/187. وحول إشكالية بعض المصطلحات الخاصة بالتقسيم الإداري في بلاد المغرب ينظر: بوبة مجاني: النظم الإدارية في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي (296-362هـ/909-973م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: محمود إسماعيل عبد الرزاق، قسم التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1995-1995/198.

أفادت عدة نصوص زيانية بوجود قضاة بالعمالات[1] والمدن[2] والقرى[3]، رغم الدور الذي قام به أحد الباحثين[4] في رصد عمالات ومدن تلمسان يبقى الغموض يكتنف التقسيم الدقيق للجهاز الإداري خلال العصر الزياني، خاصة وأن من السمات الرئيسية التي طبعت الدولة الزيانية عدم الاستقرار في رقعتها الجغرافية بين الاتساع والتقلص والسقوط.

وهذا ما يشكل عائقا كبيرا في دراسة هذا القطاع من القضاء، فهل نحن أمام قضاء للسلطة الزيانية؟ أم للسلطة المرينية فترات التوسع المريني واحتلال تلمسان لأكثر من مرة؟ أم أمام قضاة لسلطة المعارضة الداخلية المجسدة في بعض القبائل[5]. باستثناء أبي زيد بن أبي زاغ الذي ذكر توليه القضاء بتلمسان في عهد أبي تاشفين الأول[6]، وأبو محمد المليتي الذي تولى القضاء بالمنطقة ذاتها، عهد السلطان ذاته[7].

وإذا كان تعيين قضاة العمالات يتم من قبل قاضي الحضرة أو الحاجب، إذا لم يقم السلطان بذلك[8]، فمن كان يشرف على تعيين قضاة المدن والقرى التابعة للسلطة الزيانية؟ وعلى قلة العينة التي وقفت عليها الدراسة حول تراجم بعض القضاة، فهل كانوا قضاة بالعمالات والمدن أو القرى؟ النصوص التي تيسرت للدراسة تكتفي بنسبة المترجم لهم للقضاة غالبا من ذلك أبو إسحاق بن اللجام[9] وأبو العباس أحمد بن عبد العزيز[10] (كان حيا خلال النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي) [11].

---

(1)-المازوني: المهذب الرايق/7ظ، 18ظ.

(2)-عبر أبو حمو موسى الثاني (المصدر السابق/95) عن ذلك بقاضي البلد.

(3)-المازوني: المهذب الرايق/6 و.

(4)-للتفصيل ينظر: الدراجي بوزياني: المرجع السابق/188-196.

(5)-للتفصيل حول دور هذه القبائل ينظر: عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني/7 وما بعدها.

(6)-ابن مرزوق: : المسند/120-121.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 129/1.

(8)-المازوني: المهذب الرايق/7 و.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 118/1.

(10)-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 123/1.

(11)-لأن والده كان حيا ما بين (681-703هـ/1282-1303م). ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 208/1.

أ-اختصاصات القضاة

باستثناء الفصل في "أمور الدماء والأمور العظام" التي لا يتم فصل باقي القضـــاة فيـــها إلا بتفويض من السلطان أو قاضي الحضرة[1]، شملت صلاحيات القاضي مجالات واسعة ســـن حيـــاة الأفراد والمجتمع، وقد تمثلت في:

-فصل المنازعات[2] إما بتراض أو جبرا[3].

-إقامة الحدود على مستحقيها وتنقسم الحدود إلى قسمين: ما تعلق منها بالله كترك الصـــلاة والزكاة وشرب الخمر وما تعلق بـــالحدود المرتبطـــة بالتجـــاوز فـــي حقـــوق الأفـــراد أو المجتمع[4].

-استيفاء الحقوق لمستحقيها[5] من ذلك المواريث والوصايا[6].

-القيام بالتصرف في الشؤون المالية لمن وجب إقامة وصي عليه من مجنـــون أو صغـــير (يتيم) أو سفيه[7] وكذا النظر في أحوال الغائبين[8].

-النظر في الأوقاف بالحفاظ عليها ورعايتها في الوجه الذي خصت به[9] من ذلك أوقـــاف المساجد[10]،والمدارس والزوايا[11].

---

(1)-المازوني: المهذب الرايق/7و.

(2)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70. ابن خلدون: المقدمة/196-197. مزيل الملام/186-187. المازوني: المـــهذب الرايق/2ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/56.

(3)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70. الونشريسي: كتاب الولايات/55.

(4)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70-71. الونشريسي: كتاب الولايات/55-56.

(5)-الماوردي: الماوردي: الأحكام السلطانية/70. ابن خلدون: المقدمة/198. المازوني: المهذب الرايـــق/2ظ، 200ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/56.

(6)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70. المازوني: المهذب الرايق/7و. الونشريسي: كتاب الولايات/55-56.

(7)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70. ابن خلدون: المقدمة/198. مزيـــل المـــلام/180-181. المـــازوني: المـــهذب الرايق/3ظ.

(8)-الونشريسي: كتاب الولايات/55.

(9)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70. ابن خلدون: مزيل الملام/185. المازوني: المهذب الرايق/300و. الونشريســي: كتاب الولايات/55.

(10)-ابن خلدون: مزيل الملام/182. المازوني: المهذب الرايق/124ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/56.

(11)-المازوني" المهذب الرايق/124ظ.

-تولية أئمة[1] ومؤذني المساجد[2] ومراقبة من يجلس بها للتدريس والإفتاء[3]، ومن الأسباب التي تكشف عن العلاقة ما بين القاضي والمسجد كون هذا الموضع مركزا رئيسا في مزاولة القاضي لوظيفته[4]، ذلك أنّه كان على القاضي إذا تولى القضاء ببيته أن يكون مسكنه وسط البلد[5]، ورغم ذلك ظل المسجد المكان المفضل لذلك، لأنّه ميسر على جميع الناس وصوله والدخول إليه من ضعيف أو امراة...[6].

-تصفح شهود القاضي وأعوانه واختيار النائبين عنه من خلفائه[7] وكتابه[8].

-تفقد أحوال المحبوسين بشكل منتظم بتقديم ما يوهب لهم من صدقة والاجتهاد في خلاصهم، إذا أمكنه ذلك بإرضاء خصومهم، أو استيفاء ديونهم، أو سماع ما قد يحدث لهم من بينه تسقط عليهم عقوبة حبسهم[9].

-توفير الرعاية لأبناء السبيل والفقراء والمساكين من طلبة العلم والأيتام والأرامل[10] وتزويج الأيامي بالأكفاء إذا دعين للزواج[11].

ولم نقف على قضاة للأنكحة خلال العصر الزياني مثلما أشار لذلك الونشريسي[12]، ضمن "ولاية عقود الأنكحة والفسوخ" فهل كانت هذه المهمة من اختصاصاته أو أوكلت لشخص آخر من أعوانه.

---

(1)-البرزلي: المصدر السابق، 1/303. المازوني: المهذب الرايق/200و-210ظ. الونشريسي: المعيار، 1/135-136.

(2)-ابن الأزرق: بدائع السلك، 1/239.

(3)-ابن الأزرق: المصدر نفسه، 1/147.

(4)-المازوني: المذهب الرايق/3ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/50.

(5)-الونشريسي: المصدر نفسه/50.

(6)-المازوني: المهذب الرايق/3ظ.

(7)-الماوردي: الأحكام السلطانية/71. ابن خلدون: المقدمة/198. مزيل الملام/186. الونشريسي: كتاب الولايات/56.

(8)-الونشريسي: المصدر نفسه/49.

(9)-ابن خلدون: مزيل الملام/182-183.

(10)-الماوردي: الأحكام السلطانية/70. ابن خلدون: المقدمة/198. الونشريسي: كتاب الولايات/56.

(11)-الونشريسي: المصدر نفسه/33.

(12)-ابن مرزوق: المجموع/23و.

ب-ملامح القضاة

عند الانتقال للواقع الزياني يطرح سؤال إلى أي مدى قام القضاة بأداء دورهم المنوط بهم؟ وما هي قوة السلطة التي استندوا إليها في أداء مهامهم؟ مبدئيا يمكن تصور أن قضاة العمالات والمدن كانوا أكثر شأنا وربما علما من قضاة القرى التي لم تكن في كل الأحوال خاضعة للسلطة الزيانية.

هل يمكن الحديث عن ملامح مشتركة داخل الجهاز القضائي ما بين قضاة الحضرة وقضاة العمالات والمدن، ما يجعل هذا الجهاز أكثر انسجاما والعكس من ذلك؟

لقد كان أبو زيد بن أبي زاغ صالحا فاضلا دينا من كبار بيوت «تلمسان القدامى ومن أهل علم ورياسة وخطط مرعية»[1]، ورغم ذلك لم يتم تعيينه بالقضاء، إلا بعد أن ثبتت نزاهته وعلمه حينما كان عدلا ولم يأخذ أجره على تدوين الوثائق[2]، وتعززت مكانته لدى السلطة الزيانية بتوليه الخطابة[3]، والسفارة عهد أبي تاشفين الأول[4].

أما أبو محمد المليتي فقد «نزل تلمسان -بعد رحلته العلمية للمشرق- مشهورا بالعلم والدين والورع»، وتولى القضاء بها دون جراية وأكثر من ذلك أنه زهد فيما يوفره هذا المنصب من امتيازات اجتماعية[5]، فكان يقوم بقضاء حاجاته من السوق بنفسه[6]، وكان من صرامته في تطبيق الأحكام أن قتل رجلا حدا حسبما ذكره يحيى بن خلدون[7]، فهل كانت هذه العبارة تزكية له على تطبيقه لأحكام الشرع؟ أو أن المعاصي الموجبة للحد قتلا قد انقطعت بتلمسان جراء قيام هؤلاء القضاة بوظائفهم على أحسن وجه؟

---

(1)-ابن مرزوق: : المصدر السابق/23و.

(2)-ابن مرزوق: : المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(3)-ابن مرزوق: : المسند/ 120-121.

(4)-عبر عنها الونشريسي (كتاب الولايات/46-47. "الرياسة"، و"انفاذ الأوامر والتلذذ بالمطاعم والملابس والمساكن"، وذكر المازوني (المهذب الرايق/59و)، أنّه كان للقاضي طيلسان، قلنسوة وعمامة وركوب حمار أو بلغة أو غيرها).

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 129/1.

(6)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(7)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

ما يتم التأكيد عليه هو أن هذا القاضي قد تمتع بمكانة هامة في المجتمع التلمساني لدى سلطانها الذي حضر جنازته[1]. ورغم النقد اللاذع الذي امتاز به العبدري[2] في رحلته، فقد اعتبر أن القضاء بتلمسان أحسن حالا من مراكش.

وإذا أمكن الوقوف -رغم قلة العينة موضوع الدراسة- على ملامح إيجابية مشتركة بين قضاة حضرة تلمسان والقضاة خارج الحضرة، يبقى الإشكال مطروحا حول قضاة العمالات والمدن والقرى، كما يفتقد لأي إشارة تخص قضاء العسكر أو الجند رغم النشاط العسكري للدولة الزيانية، الأمر ذاته يطرح حول قضاء قافلة الحج رغم العناية التي كان يخصها أبو حمو موسى الثاني لهذا الموكب[3].

ثانيا: العدالة

تندرج العدالة ضمن الخطط الدينية وهي تابعة للقضاء، وظيفة القائم بها الشهادة بين الناس في معاملاتهم وتدوين ذلك في سجلات[4]، ولما كان تدوين الوثائق من شروط هذه الوظيفة، فقد استوجب أن يكون متوليها فقيها[5]، متمرنا في هذا المجال من فقه القضاء[6].

وتكتسي هذه الخطة أهمية بالغة نظرا لكونها تقوم بضبط أمور الناس وفق الشريعة الإسلامية، وحفظ دمائهم وأموالهم وأسرارهم انطلاقا من عامة أفراد المجتمع إلى مرؤوسيهم[7]، وبذلك عدّ الاتصاف بالعدل من أهم شروط متولي هذه الوظيفة، إضافة إلى أحكام هذه الصنعة مما سبق ذكره، والذي يتطلب اليقظة والسلامة من اللحن والتكوين اللغوي الجيد وحسن الخط[8].

---

(1)-المصدر السابق،1/129.

(2)-المصدر السابق/10.

(3)-ينظر: أبو حمو موسى: المصدر السابق/10. وملحق رقم (4).

(4)-ابن خلدون: المقدمة/200. ابن الأزرق: الإبريز المسبوك/ 19 و. بدائع السلك، 1/258.

(5)-البرزلي: المصدر السابق، 4/37. ابن خلدون: المقدمة/ 200. المازوني: المذهب الرايق/ 19 و. الوزان: المصدر السابق، 2/20.

(6)-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: مثلى الطريق في ذم الوثيقة، تحقيق وتقديم: عبد المجيد التركي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1983/99-101.

(7)-ابن الأزرق: الإبريز المسبوك/19 و. بدائع السلك، 1/258-259.

(8)-البرزلي: المصدر السابق، 4/37.

يتم تزكية العدول من قبل القاضي وعلى صلاحهم وعلمهم تبنى أحكام القاضي، لذلك كان عليه أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وتصفح أحوالهم[1]، وبعد حضورهم ضروريا لجلسات القضاء إذا استدعاهم القاضي لذلك[2]. وقد أكدت كتب الفقه على القاضي أن لا يكتفي بمعرفة خط الشاهدين حتى يحضرا لديه[3].

وفي حال تعذر وجودهم في بعض الأماكن النائية عن السلطة كالقرى مثلا، فيقوم مقامهم الأئمة والمؤذنين والموسومين بالخير[4]، وإذا استثني من ذلك الإمام الذي يكون فقيها، فالمؤذنين والموسومين بالخير ليسوا كذلك في كل الأحوال، ولعل هذا من الأسباب التي جعلت الخلل يتطرق لهذه الوظيفة، إضافة لامتهان بعض الأشخاص لها تكسبا للعيش قبل أن تكتمل لديه أدوات أحكامها وهو ما عبر عنه أحد المعاصرين[5] للفترة موضوع الدراسة باستنكار شديد، وإن لم يخل من دوافع ذاتية.

وبالنظر للواقع الزياني، لا يمكن الحديث عن مستوى القضاء الذي بلغته تلمسان خاصة بمعزل عن دور هؤلاء العدول الذين حظوا بمكانة اجتماعية مرموقة[6]، أين عبروا من خلال هذه الخطة إلى مناصب أسمى كالقضاء في شخص أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي[7]، وديوان الإنشاء والتوقيع في شخص أبي عبد الله محمد بن علي العصامي (كان حيا سنة 760هـ/1358م)[8]. بل إن منهم من انتقل من كتابة العلامة والإمامة بالشهادة على صندوق المال عهد أبي حمو موسى الثاني توسما فيه للثقة والدين[9].

---

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية/ 71. ابن خلدون: المقدمة/ 198. مزين السلام/ 186. ابن الأزرق: بدائع السلك، 1/260. المازوني: المهذب الرايق/ 2 ظ.

(2) البرزلي: المصدر السابق، 4/37، 38، 58، 59. المازوني: المهذب الرايق/ 3 ظ. الونشريسي: كتاب الولايات/50.

(3) الونشريسي: المعيار، 10/107.

(4) المصدر نفسه، 10/145.

(5) للتفصيل ينظر: ابن الخطيب، مثلى الطريقة/ 79 وما بعدها.

(6) من بين ما يدل على ذلك أنه كان للقاضي والشاهد ركوب حمار أو بغلة أو غيرها، وقد ميز عنه القاضي بلباس الطيلسان وقلنسوة وعمامة. ينظر: المازوني: المهذب الرايق/ 59 و.

(7) ابن مرزوق: المسند/28 و.

(8) يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/38، 315.

(9) المصدر نفسه، 1/123.

ويعمق مستوى الثقة التي كان يحظى بها بعض العدول لدى السلطة الزيانية اختيارهم من قبل السلطان ذاته فيما يتعلق بالشهادة على المعاملات التي تتم داخل البلاط، ذكر منهم "الخطيب الصالح" أبو محمد المجاصي وأبو محمد التميمي[1]. وامتدت شهادتهم للمعاملات المتعلقة بالعلاقات الخارجية للسلطة الزيانية في حضورهم كطرف رئيسي في السفارات التي تمت بين هذه الأخيرة والمرينيين كشهود على العقود المبرمة بين الطرفين[2].

رغم ندرة المادة التي تصادف الدارس حول عدول تلمسان، إلا أنه يمكن الحديث في ضوء الموارد المتوفرة عن بعض الملامح المشتركة بين قضاة الحضرة والعدول، من حيث المكانة الأخلاقية والعلمية والأسرية. فأبو محمد المجاصي من "أهل الدين" خطيب صالح معروف بشدة بكائه وخشيته من الله، وبمداومة تلاوة القرآن، ومن متصوفة تلمسان[3] ذوي الكرامات -على نحو ما ذكرته إحدى الروايات-[4]. وأبو عبد الله التميمي فقد ظهرت نزاهته عند توليه القضاء[5]، ولعل ذلك من الأسباب التي رشحته للارتقاء من العدالة إلى القضاء ومنها إلى قضاء الجماعة[6]، إضافة إلى كونه من "بيت علم ورئاسة"[7]، وابنه أبو العباس التميمي الذي كان "خير العدول وأزكاهم بتلمسان وفاس"[8].

ورغم الحضوة التي يوفرها هذا المنصب، فقد تورع عن العمل به بعض الفقهاء المتصوفة أمثال أبو العباس أحمد والد ابن مرزوق الخطيب، تورعا عن أجرة الموثقين وإعتبارها مالا محرما، إلا ما تعلق بثمن الورق والمداد، وقد ذكر الراوي[9] أنه ذات الموقف لأبي إسحاق التنسي على أن هذا الموضوع كان موقع خلاف بين الفقهاء[10].

---

(1)-ابن مرزوق: المجموع/28 و.

(2)-للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/48 و وما بعدها.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/106-107. ابن مرزوق: المسند/390. الونشريسي: الوفيات/111. المقري: أزهار الرياض، 5/41.

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/106-107.

(5)-المصدر نفسه، 1/131.

(6)-ينظر جدول رقم (1)/ 135 من الدراسة.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/131.

(8)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(9)-ابن مرزوق: المجموع/28 و-ظ.

(10)-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: مثلى الطريقة في ذم الوثيقة/85 وما بعدها. المازوني: المذهب الرائق/99و-100و. الونشريسي: المعيار، 10/211-213.

ثالثا: المظالم

1-تعريف ولاية المظالم:

تعتبر هذه الولاية بمثابة "القضاء الأعلى" أو "قضاء الاستئناف" لأن صاحبها يحكم فيما عجز القضاة أو غيرهم عن الحكم فيه، وتسمى ولاية الردة أيضا لأن متوليها يحكم فيها رده القضاة عنهم[1]. ولذلك فهي تجمع بين قوة السلطة السياسية التي تمتلك أدوات الزجر والتنفيذ وعدالة السلطة القضائية التي تسن الأحكام[2]. ومن شرط متوليها أيضا[3]. كما يحكم فيما يرفع إليه عند التجريح في عدالة القاضي[4]، أو عدم الرضا بحكمه بشكل عام[5] وبذلك تعد جهازا للرقابة القضائية أيضا.

2-الفرق بين المظالم والقضاء:

وانطلاقا من خصوصية هذه الولاية التي تعلو القضاء، يمكن تحديد أهم الفروق بينهما فيما يلي[6]:

أ-قوة متولي المظالم في تنفيذ أحكامه وهذا ما يفضي للحديث عن قوة السلطة التي يرتكز عليها في تنفيذ أحكامه والمعبر عنها بـ"الحماة والأعوان" الذين يعد حضورهم لجلسة المظالم ركنا في انعقادها[7]، معنى ذلك تبعية جهاز "الشرطة" في قسم منه لوالي المظالم[8]، أو الجمع بين الوظيفتين نظرا لتكاملهما كما هو الشأن مع أبي العباس أحمد بن الفحام[9].

---

(1) -ابن خلدون: المقدمة/ 198. البرزلي: المصدر السابق، 6/4. الونشريسي: كتاب الولايات/ 33.

(2) -ابن خلدون: المقدمة/ 198.

(3) -حدد الماوردي (الأحكام السلطانية/77) وعنه ابن رضوان (المصدر السابق/ 325) وابن خلدون (المقدمة/198) هذه الشروط في صفات تجمع بين علو شأن وعظمة سلطة متولي المظالم ورفعة أخلاقه من "عفة" و"قلة طمع" و"كثرة ورع". للتفصيل ينظر الماوردي.

(4) - المازوني: المهذب الرايق/ 6 ظ.

(5) -البرزلي: المصدر السابق، 4/110-111.

(6) -الأحكام السلطانية/ 83-84. وعنه أخذ ابن رضوان: المصدر السابق/ 325-327و . ابن خلدون: المقدمة/ 198.

(7) -الماوردي: المصدر نفسه/ 80.الماوردي: المصدر نفسه/ 80.

(8) -ينظر في ذلك ابن خلدون: المقدمة/ 198.

(9) -مصدر ترجمته ابن مرزوق: المجموع/ 17و.

ب-اتساع صلاحيات والي المظالم.

جـ-حقه في ممارسة وسائل الضغط التي من شأنها الكشف عن شواهد القضية، وتأديب وتقويم من ظهر "عدوانه".

د-تأجيل الفصل في أي نزاع إلى أجل تستكمل فيه لدى والي المظالم الأسباب التي تجعله يمضي وحكمه وهو على بينة من أحوال الخصوم وما يثبت حقا لأهدهما دون الآخر.

هـ-حمل الخصمين على الصلح.

ز-حقه في أحلاف الشهود إذا داخله شك في شأنهم كما يحق له الإكثار منهم وكذا تجاوز شهادة الموثوق بعد التهم إلى المستوردين منهم والمبادرة بسؤال الشهود قبل استعراض بينة المدعي.

3-متولي المظالم:

ارتبط الإشراف على هذه الخطة خلال العصور الأولى للإسلام بالخلفاء كما تولاها بعض القضاة[1]. كما يمكن إسناد هذه الخطة لوزراء التفويض أو أمراء الأقاليم[2]، وقد يكون الناظر في المظالم مستقلا بهذه الوظيفة وبالتالي يتولى النظر فيها سائر الأيام، كما قد تجمع له مع وظيفة أخرى مما يجعل وقته مقسما بين الخطتين[3].

وفي المغرب في الفترة موضوع الدراسة أولى بعض سلاطين بني حفص غاية في الإشراف على هذه المؤسسة، كما كان معمولا به عند بعض الخلفاء بالمشرق واستنادا للتقاليد الموحدية أيضا كما لم يخل الأمر من أغراض سياسية[4]. كما أولى بني مرين ذات الأهمية لهذه الخطة وتجسد ذلك بشكل خاص عهد أبي الحسن المريني الذي أفرد لها يومين من كل أسبوع، كما أسندها لمن كان يثق فيهم من كبار رجال دولته م الوزراء والفقهاء[5].

أما خلال العصر الزياني فمعطياتنا عن هذه الوظيفة تتحدد انطلاقا من كتاب واسطة السلوك[6]، الذي سبق الحديث عن تأثر صاحبه بأبي الحسن المريني. وقد خصص يوم الجمعة

---

(1) -للتفصيل ينظر الماوردي: الأحكام السلطانية/ 77 وما بعدها. ابن خلدون: المقدمة/ 198.

(2) -الماوردي: الأحكام السلطانية/ 84.

(3) -الماوردي: المصدر نفسه/ 79-80.

(4) -للتفصيل ينظر: روبار برنشفيك: المرجع السابق، 2/146-147.

(5) -للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/ 119 وما بعدها. محمد عيسى الحريري: المرجع السابق/ 274.

(6) -المصدر السابق/ 84-85.

للنظر في ذلك[1]، وقد لابنه نموذجا عن قضاء المظالم خلال العصر العباسي[2].

ويؤكد مصدر زياني متأخر[3] على رفع المظالم للسلطان أو لقاضي الحضرة، على أننا لم نعثر على أي يؤكد على تولي سلاطين بني زيان لهذه الخطة قبل عهد أبي حمو موسى الثاني، الذي ذكر أن سلاطين بني زيان كانوا يتولونها في أغلب الأحيان، وهو ما أخذت به دراسة متأخرة[4]، سيما وأن مؤرخين للبلاط الزياني[5]، ممن كانوا مهتمين بتعداد محاسن بني زيان لم يوردا أي إشارة حول ذلك، مما يدعو لاحتمال إسناد هذه الوظيفة لقاضي الحضرة الذي حظي بصلاحيات واسعة وبأهمية في البلاط الزياني خلال الفترة موضوع الدراسة.

4-صلاحيات والي المظالم من خلال نصيحة أبي حمو موسى الثاني:

نصح أبو حمو موسى الثاني[6]، ولي عهده باتخاذ يوم الجمعة للنظر في المظالم التي عبر عنها بـ"الشكيات" ونحدد صلاحياته في:

-الفصل بين الخصوم والانتقام من الظلمة ونصر المظلومين في إشارة إلى تجاوزات كبار رجال الدولة أو ذوي النفوذ من المجتمع الزياني وإلى قوة السلطة في ردعهم.

-تفقد الضعفاء والمساكين والأرامل والمحتاجين في إشارة لما يقع عليهم من ظلم مما سبق ذكره وتحقيقا التكافل الإجتماعي الذي يضع السلطان موضع راع للعدل وكافل لحقوق جميع أفراد المجتمع.

-النظر في المسجونين وتسريح من استحق ذلك، ورد من يستوجب رده وهنا يلمس دور متولي المظالم الرقابة على القضاة والشرطة والولاة وكبار موظفي الدولة الذين بيدهم السجن أو التجاوز عمن يستوجب في حقه هذا العقاب.

---

(1) -أبو حمو موسى: المصدر السابق/ 84.

(2) -أبو حمو موسى: المصدر نفسه/ 85 نقلا عن الماوردي: الأحكام السلطانية/ 84-85 بتصرف.

(3) -المازوني: المهذب الرايق/ 6ظ-7و.

(4) -نبيلة حساني: المرجع السابق/ 12.

(5) -يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/204 وما بعدها. التنسي: تاريخ بني زيان/ 115 وما بعدها.

(6) -المصدر السابق/ 84-85.

وتتفق هذه الصلاحيات مع ما قرره الماوردي[1] بوصفه أقدم من نظر لهذه الخطة وإن كان ما دونه أكثر تفصيلا. وما يعكس مرونة هذه الخطة عهد أبي حمو موسى الالتجاء إلى السلطان مباشرة في قضايا يمكن لـ"قاضي البلد"[2] الفصل فيها وفي هذه الحالة ترد إليه[3]. وهناك ملاحظة يستوجب الإشارة إليها هي تأثر أبي حمو موسى الثاني بأبي الحسن المريني في هذا المجال[4].

5-الأصناف الواجب حضورهم لمجلس المظالم:

يمثل الفقهاء طرفا هاما في حضور هذه الجلسات انطلاقا من أربعة أصناف[5]، ثلاثة منهم عمالا للدولة والممثلين في:

الصنف الأول: يتمثل في القضاة -وإلى جانبهم الحكام- الذين يكون لهم إطلاع عما قد يطرح بين الخصوم ويتبين موقفهم من ذلك.

أما الصنفان الثاني والثالث فهما: الكتّاب والشهود الذين يجب أن يكونوا بدورهم من الفقهاء العارفين بصناعة التوثيق، يتمثل دور الكتاب في إثبات ما يجري بين الخصوم وتوثيق ما يكون لهم أو عليهم من أحكام. أما دور الشهود فهو الإدلاء بما لديهم من معطيات والشهادة على ما يتم الحكم به.

أما الصنف الرابع: من الفقهاء والذين يكون ترتيبهم بعد الشرطة والقضاة والحكام، فيمثلون الفقهاء وهم المشاورون أو المفتون.

وقد أكد أبو حمو موسى[6] على إحضار الفقهاء لهذا المجلس والسؤال المطروح، إذا استثنى من هذا المجلس مفتي السلطان الرسمي من هم الفقهاء المشاورين الذين قصدهم أبو حمو موسى؟ هل بوصفهم هيئة قارة في هذا المجلس ضمن عمال البلاط بشكل عام أو السلك القضائي

---

(1) -الأحكام السلطانية/ 80-83.

(2) -وهنا غير واضح من سياق النص (ينظر: أبو حمو موسى: المصدر السابق/ 85). إذا كان يقصد به قاضي الحضرة أو قضاة المدن.

(3) -أبو حمو موسى: المصدر نفسه/ 85.

(4) -للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/ 173-175.

(5)-الماوردي: الأحكام السلطانية/ 80. الونشريسي: كتاب الولايات/ 27.

(6) -أبو حمو موسى: المصدر السابق/ 84.

بشكل خاص؟ أو أن لكل مفتي حضور هذه المجالس تطوعا؟ وما هي قيمة الأحكام التي يصدرونها على مستوى التطبيق؟

من خلال ما تقدم لا يمكن إغفال تأثر أبي حمو موسى الثاني في عنايته بهذه الخطة بعهد أبي الحسن المريني، وإذ لا يمكن فصل ذلك عن المدلول الديني لممارسته لهذه الوظيفة بوصفه المشرف الأعلى للجهاز القضائي انطلاقا من كونه خليفة رسول الله ﷺ فإنه من الصعب إفراغ هذه الممارسة من شحنتها السياسية التي أخذت حيزا هاما في التوظيف السياسي للدين عهد هذا السلطان.

وإذا تعذر الوقوف على تفاصيل أدق عن هذه الخطة عهد هذا السلطان، وعن نماذج من القضايا التي تم الفصل فيها، فإن الحيز الذي أفرده لهذه الخطة من خلال كتابه واسطة السلوك[1]. يكشف عن جانب هام من قوته في الحد من صلاحيات أي جهاز أو فرد من شأنه التعسف في استخدام نفوذه، كما يكشف عن جانبا هاما من علاقته بالفقهاء راعيا للعدل ومنفذا لأحكامهم ورقيبا عليهم.

رابعا: الحسبة

الحسبة وظيفة دينية تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]، وهي واسطة بين أحكام القضاء والمظالم عند الماوردي[3]، ومن نقل عنه[4]، وخادمة للقضاء عند ابن خلدون[5]، "موضوعها الرهبة وموضوع القضاء النصفة"[6].

انطلاقا من أهمية هذه الخطة في الحفاظ على بنية المجتمع الإسلامي، وتحقيق تماسكه الداخلي الذي يجعله أكثر قدرة في مواجهة الأخطار الخارجية[7]، ومن إحساس الفقهاء بدورهم

---

(1) -المصدر السابق/ 84-85.

(2) -الماوردي: الاحكام السلطانية/ 240. ابن خلدون: المقدمة/ 201. العقباني: المصدر السابق/ 1. الونشريسي: كتاب الولايات/ 28.

(3) -الأحكام السلطانية/ 241.

(4) -ينظر السقطي: المصدر السابق/ 2. ابن الازرق: الإبريز المسبوك/ 20و. الونشريسي: كتاب الولايات/ 31 32.

(5) -المقدمة/ 201.

(6) -ابن الأزرق: الإبريز المسبوك/ 20و.

(7) -للتفصيل ينظر: الدراسة القيمة التي أعدها الفضل شلق: الأمة والدولة، جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي، دار المنتخب العربي، بيروت، 152/1993، 176-177.

كمكلفين أولين بإرشاد وتقويم المجتمع، احتلت هذه الوظيفة على المستوى النظري مكانة هامة وأفرد لها مصنفات عديدة[1]، ومباحث في مصنفات الأحكام السلطانية والفقه والموسوعات والتصوف وغيرها[2]. ويمكن حصر وظائف المحتسب في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يلي[3]:

-الأسواق: التجارة والحرف بما في ذلك الطب، التوليد والصيدلة.
-الآداب العامة: الطرقات، المباني، الحمامات، الضيافة، النساء والمخنثون.
-الأحكام المتعلقة بالتجاوز في حدود الله: ما تعلق منها بالعقيدة والواجبات الدينية.
-أمن الأشخاص وحماية الحيوانات: من حيث الحكم على أهل المباني المتداعية بإزالتها وإصلاح الأسوار والرفق بالعبيد ومنع أهل السفن من الإكثار في الحمولة، وعدم تحميل الحيوانات ما لا تطيقه.
-المساجد: ما تعلق بالمسجد ووظائف رواده.
-التربية والتعليم: مجال تعليم الصبيان خاصة.
-أهل الذمة.
-القضاء والإدارة والعقود.

رغم ما ذكره ابن خلدون[4] من انفراد خطة الحسبة بالولاية عن القضاء في الدول السلطانية وتأكيد أبي حمو موسى الثاني[5] على وجوب الفراسة في متولي الحسبة ما يوحي أن اختياره يتم من قبل السلطان ذاته باعتباره من كبار موظفي الدولة، فإن افتقاد الدراسة لأي إشارات تاريخية حول هذا الموضوع في ضوء اشتراك القضاء والحسبة في بعض الصلاحيات، يطرح أكثر من سؤال، هل يمكن الحديث عن استقلال المحتسب عن القاضي قبل عهد أبي حمو موسى الثاني أو

---

(1) -للتفصيل ينظر: نصر محمد عارف: المرجع السابق. الفضل شلق، المرجع السابق/ 176-177.

(2) -للتفصيل ينظر: موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، ط.1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971/ 8 وما بعدها. الفضل شلق، المرجع السابق/ 177.

(3) -للتفصيل ينظر الماوردي: الأحكام السلطانية/ 241، 243-258. الغزالي، إحياء علوم الدين، 312/2 وما بعدها. الشيرزي، المصدر السابق/ 1 وما بعدها، السقطي: المصدر السابق/ 3 وما بعدها. العقباني: المصدر السابق/ 23 وما بعدها. الونشريسي، كتاب الولايات/ 28-31. ابن خلدون: المقدمة/ 201-202.
ولمزيد من التفصيل ينظر: الفضل شلق، المرجع السابق/ 183-187.

(4) -المقدمة/ 201.

(5) -المصدر السابق/ 153.

كونه من بين عماله؟ ولم يكن ذلك من مستحدثات العصر الزياني، فقد أكدت إحدى الدراسات[1] على إضافة مهام الحسبة إلى بعض القضاة خلال العصر الموحدي. وفي غياب الترجمة لأي محتسب يتعمق الإشكال حول أهمية متولي هذه الخطة من حيث دوره في المجتمع الزياني والسلطة التي استند إليها في تنفيذ أحكامه[2].

لا يظهر دور المحتسب بشكل واضح في تلمسان إلا في فترة متأخرة من خلال عمل قاضي حضرة تلمسان أبو عبد الله العقباني (ت 871هـ/1466م) الذي ألف كتابه "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر"[3]، استجابة لمن سأله عما أشكل عليه فيما يتعلق «بالواجب من تغيير المنكر وعلى من وجوبه، وفي أي وقت يجب، وما يسقط وجوبه... وما يفرق به المنكر من غيره مما لا يسوغ أن يبدو في وقت من الأوقات أو يظهر، وهل التغيير مخصوص بأهل هذا الدين من المسلمين طوائف أو يشمل من أمن ومن كفر».

في الصيغة التي طرح بها السؤال وفي الفترة الزمنية المتأخرة التي دون فيها، والتي سبقت بعدد هام من المصادر المغربية والأندلسية والمشرقية، نكشف عن أحد الأمرين أو كليهما، أن صاحب حديث العهد بوظيفة الحسبة محدود العلم في مجال الفقه أو أنه أراد أن يستند للسلطة العلمية لشخصية قاضي حضرة تلمسان في تحديد معالم هذه الخطة بشكل شامل ومختصر ومكافحة بعض الآفات الاجتماعية والاقتصادية التي شابت المجتمع الزياني -وتلمسان بشكل خاص- والتي ركز عليها العقباني[4] في كتابه وأشار لبعضها الآخر بشكل صريح.

فهل كان ذلك استجابة لظروف آنية والتي امتازت بتراجع الجهاز القضائي عن أداء وظيفته سيما خارج الحاضرة على نحو ما ذكره المازوني[5]؟ أو أنها كانت امتدادا لعصور سابقة لم تتوفر فيها نية السلطة السياسية في دعم هذه الوظيفة؟ وإن كانت دراستنا للقضاء لا توحي بذلك،

---

(1)-علي أحمد "القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح وحتى نهاية القرن التاسع الهجري"، دراسات تاريخية (دمشق)، ع53-54، 1995/ 162.

(2)-قال الماوردي (الأحكام السلطانية/ 242 وعنه العقباني: المصدر السابق/ 179. الونشريسي: كتاب الولايات/ 32). «أن للناظر في الحسبة من سلاطنة السلطنة استطالة الحماة فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاء، لأن الحسبة موضوعه الرهبة، فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلاطنة والغلظة تجورا فيها ولا خرقا».

(3)-المصدر السابق/ 1.

(4)-للتفصيل ينظر المصدر نفسه/ 23 وما بعدها.

(5)-المهذب الرايق/ 1، 3 وما بعدها.

إضافة إلى الإشارة التي نمتلكها حول المستوى الجيد لمساجد تلمسان[1]، والتي تعكس جانبا من قيام المحتسبة بدورهم في هذا المجال، كما أن تلمسان كانت ما بين القرن السابع والثامن الهجري (الثالث عشرة والرابع عشرة ميلادي) تزخر بعدد من كبار الفقهاء ممن كان من شأنهم طرق هذا الموضوع على مستوى التأليف والممارسة[2].

ما يمكن التأكيد عليه هو أن عصر أبو عبد الله العقباني يمثل فترة ضعف الدولة الزيانية مع ما يصاحب ذلك من اضطراب في جل أجهزة الدولة.

خامسا: الشرطة

يعد الأمن مطلبا أساسيا في تحقيق توازن واستقرار الفرد والمجتمع، وفي بناء الدولة، وتحقيق الأمن يقوم على دعامتين: الذات الملتزمة، والوقاية من الجرائم[3]، التي هي محور نشاط الشرطة[4]، وهذا ما جعل صاحبها في العصور الإسلامية الأولى يعرف بـ"والي الجرائم"[5].

كما تلقب باسم "الوالي"[6]، واحتفظ أيضا باسم "صاحب الشرطة"[7]، وهو المصطلح الذي تداوله أبو حمو موسى الثاني[8]، إلى جانب مصطلح "حاكم البلد"، غير أن مصطلح الحاكم ورد عنده أيضا بمفهوم الوالي المدني[9].

---

(1) -الوزان: المصدر السابق، 19/2. مارمول: المصدر السابق/ 299.

(2) -يذكر منهم: أبو إسحاق وأبو الحسن التنسيان، ابني الإمام، أبو عبد الله التميمي، أبو موسى المشذالي، أبو عبد الله المقري، أبو علي الزواوي، أبو عبد الله الشرف الحسني، أبو الخير بركات البارووني، أبو عثمان العقباني: للتفصيل ينظر جدول رقم (4)/ 308 وما بعدها. 267 وما بعدها

(3)-عرفها الماوردي (الأحكام السلطانية/219) بأنها «محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير».

(4)-وفي ذلك قال أبو حمو موسى الثاني (المصدر السابق/83): «فإنّه إذا علم الحاكم أو غيره من أهل العنايات وأهل الدعاوى والجنايات بأنّ الملك لا يغيب عنه شيء من أحوال بلدك فيمتنع كل منهم من استطالة يده، فيقف الناس عند حدودهم يأمنون من الجور في صدورهم ودورهم، وفي هذا بقاء لنظام الملك وأمان للرعية من الهلك».

(5)-محمد الشريف الرحموني: نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، الدار العربية للكتاب (د م)، 11/1983.

(6)-ابن خلدون: المقدمة/198.

(7)-ابن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. الونشريسي: كتاب الولايات/25.

(8)-المصدر السابق/83.

(9)-أبو حمو موسى: المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

تندرج هذه الوظيفة عند ابن خلدون[1] ضمن الوظائف الدينية، وانطلاقا من الصلاحيات التي حددها لصاحب الشرطة والمتمثلة في: التهمة على الجرائم وإقامة الحدود والتعازير، فقد اعتبرها من توابع ولاية القضاء، على أن هذا يمثل قسما من نشاط الشرطة، لأنّ هناك قسم من الأعوان موضوع لخدمة صاحب المظالم[2]، ومتولي الحسبة[3]، إلى جانب أصحاب الدواوين[4]، وولاة المدن[5].

وتكشف عدد من النصوص المدونة في كتاب "واسطة السلوك"[6] عن أهمية ودور هذه الوظيفة خلال العصر الزياني، على غرار العصور الإسلامية المتقدمة[7]، يحتل صاحب الشرطة مكانة هامة في البلاط الزياني بوصفه من كبار رجال الدولة التابعين للسلطان مباشرة[8]، والملازمين لباب قصره[9] يساعده عدد من الأعوان "الشرط"[10] في:

-عقاب وردع من وجب في حقه ذلك من السلطان[11].

-حفظ الأمن في البلد نهارا وليلا ونقل ما قد يقع من تجاوزات في حقوق الرعية من قبل الحكام وكبار القوم، والمجرمين والأعداء إلى السلطان[12]، مشيرا في ذلك إلى مجموعة من أصناف الشرط[13].

---

(1)-المقدمة/198-199.

(2)-الماوردي: الأحكام السلطانية/80. الونشريسي: كتاب الولايات/27.

(3)-على اعتبار أن موضوعها "الرهبة". ابن الأزرق: الإبريز المسبوك/20 و.

(4)-الونشريسي: كتاب الولايات/25.

(5)-المازوني: المهذب الرايق/7و.

(6)-المصدر السابق/62 وما بعدها.

(7)-محمد الشريف الرحموني: المرجع السابق/104-107.

(8)-أبو حمو موسى: المصدر السابق/62، 83.

(9)-المصدر نفسه/111.

(10)-المصدر نفسه/62، 111.

(11)-المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

(12)-أبو حمو موسى: المصدر السابق/62.

(13)-أصحاب الأرباع (شرط الأحياء) السرية للتفصيل ينظر: محمد الشريف الرحموني: المرجع السابق/170-178. 188-196.

-حماية أقصي البلاد والمناطق البعيدة عن مركز السلطة حفاظا على الأمن والعدل ومنها لانتشار الفساد بتنظيف المحيط بإقامة الحدود عليهم وإبعادهم، إذا اقتضى الأمر وإصلاحهم إذا كان لذلك سبيلا[1].

وبناء عليه تنحصر وظائف الشرطة في:

الوظائف القضائية:

-مساعدة القاضي وصاحب المظالم لم قبل حكمه بتقديم الدلائل التي قد تدين المتهم والبحث عن المجرمين، وأثناء جلساته في حفظ النظام، وبعد حكمه في تنفيذ ما أمر به من عقوبة[2].

-إقامة الحدود على من اتضح فسقه كالسرقة والزنا وشرب الخمر[3]، وهنا لا بد أن يكون الشرطي فقيها.

-مساعدة المحتسبة في تأديب من وجب تعزيزه.

-الإشراف على السجون[4].

-الوظائف السياسية:

-سلطة عقاب وردع لصالح السلطان ودواوين الدولة وجهاز رقابة على العدو الداخلي والخارجي.

-تنفيذ أوامر الخليفة والوالي ومصاحبتهما عند التنقل لإظهار الهيبة وحمايتهما[5].

-حضور المواكب الرسمية للدولة بجميع الأعوان إظهارا لهيبة الدولة[6].

-الوظائف الاجتماعية:

-السهر على حفظ الأمن ومحاربة مواطن الفساد والجريمة والحد من انتشارهما.

-نجدة المصاب ومساعدة كل محتاج في مجال عملهم[7].

-إعادة تقويم المنحرفين داخل السجون، بحكم إشرافهم عليها"، ومراقبتهم خارجها[8].

---

(1)-أبو حمود موسى: المصدر السابق/112-113.

(2)-المازوني: المهذب الرايق/4و.

(3)-ابن خلدون: المقدمة/198. الونشريسي: كتاب الولايات/25.

(4)-محمد الشريف الرحموني: المرجع السابق/178-187.

(5)-المرجع نفسه/114.

(6)-المرجع نفسه/115.

(7)-محمد الشريف الرحموني: المرجع السابق/117.

(8)-المرجع نفسه/ الصفحة نفسها.

انطلاقا من أهمية هذه الوظيفة وارتباطها بمقاصد الدين الإسلامي وتطبيقها -في قسم منها- لحدود الله، التي هي من اختصاص الفقهاء، وعلاقتها بقضاء المظالم والحسبة، فقد أسندت منذ نشأتها في العصور الإسلامية المتقدمة وإلى أواخر القرن الرابع الهجري إلى عدد من الصحابة، التابعين، القراء، الفقهاء، المفسرين والمحدثين[1]، وبذلك لا يكون من الغرابة إسنادها خلال الفترة موضوع الدراسة مع ولاية المظالم لأحد فقهاء تلمسان -وهو أبو العباس ابن الفحام- من قبل الزيانيين[2].

معطياتنا عن هذه الخطة خلال العصر الزياني تتحدد انطلاقا من كتاب أبي حمو موسى الثاني، ويبقى الإشكال المطروح على الدارس، كما هو الشأن في بعض محاور هذا البحث هو افتقادنا لأي مادة متصلة بتراجم هؤلاء، الشرط إذا استثنى من ذلك موسى بن يخلف الذي كان مقربا من أبي حمو موسى الثاني وابنه الأمير أبي تاشفين، ومنافسا لكاتب السلطان يحيى بن خلدون، مما دفعه لاستغلال علاقته بالأمير أبي تاشفين بوصفه عينا على والده، وبالتخلص من الكاتب السابق الذكر بقتله[3].

ما يمكن التأكيد عليه هو استقلال صاحب هذه الخطة عهد أبي حمو موسى الثاني عن القضاء[4]، لكن إلى أي مدى كان الشرط تابعين لرئيسهم المقيم بقصر السلطان، هل كان يتم تعيينهم جميعا من قبله؟ أم أن كل حاكم يعين رئيس شرطه؟ أو أنه هو نفسه صاحب الشرطة التابع لحضرة السلطان انطلاقا مما سبق ذكره في تحديد اسم صاحب الشرطة عند ابن حمو موسى الثاني؟ وما هو تنظيمهم الدقيق؟

وكيف يمكن الحديث عن دورهم خلال العصر الزياني بعيدا عن عهد أبي حمو موسى الثاني، الذي اتسم بعدد من المظاهر المستحدثة في عهده، انطلاقا من خبرته السياسية الواسعة، وتكوينه العلمي المتنوع، واستفادته من النموذج المشرقي خلال العصر السلجوقي والمريني، عهد أبي الحسن المريني.

---

[1]-المرجع السابق/10 وما بعدها.

[2]-ابن مرزوق: المجموع/17 و.

[3]-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: العبر/13/292-293.

[4]-في حين جعل ابن خلدون (المقدمة/198-199) هذه الخطة ضمن ولاية القضاء.

ما يمكن التأكيد عليه هو الأهمية والدور الذي حدده أبو حمو موسى الثاني[1] لهذه الخطة، وللشروط الواجب مراعاتها في رئيسها والمتمثلة في القرب من السلطان تعلقا ومحبة فيه ورغبة في خدمته، وقبل ذلك القدرة على فهم نفسيته في حال غضبه وجده، والتفرغ لخدمته مع الصرامة في معاملة أعدائه وتنفيذ أحكامه.

وينبني على هذا الجانب عامل أكثر أهمية هو قوة شخصية هذا العامل ودربته وسرعته في تنفيذ أحكام السلطان الذي يكون عنده مقدما[2] مع الإشارة إلى أن نجاح صاحب الشرطة كان يعتمد على المؤهلات التي يجب أن تتوفر فيه والسلطة التي تمده بها الدولة، وعلى صلاح أعوانه[3].

ورغم ذلك فقد خاب سوء ظن أبي حمو موسى الثاني في اختيار صاحب شرطة الذي كان عينا لابنه عليه وتسبب في مقتل كاتبه.

---

(1)-المصدر السابق/62، 111.

(2)-المصدر نفسه/111.

(3)-المصدر نفسه/112.

الفصل الثالث:

الفقهاء والاحتفال بالمولد النبوي/ ميلاد نبي أم دعوة لسلطان؟

أولا: الاحتفال بالمولد قبل العصر الزياني

ثانيا: موقف فقهاء تلمسان من الاحتفال بـــالمولد النبوي قبل سنة (760هـــ/1358م)

ثالثا: الاحتفال بالمولد النبوي عهد أبي حمو موسى الثاني

رابعا: مشاركة الفقهاء والطلبة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لا خلاف في أن حب النبي ﷺ من موجبات الشريعة الإسلامية، لكن اختلاف العلماء وقع حول الاحتفال بيوم مولده بين مؤيد[1] ومعارض[2]، وما يهم الدراسة هو الإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة باحتفال بني عبد الواد بهذه المناسبة، هل كان ذلك انتصارا للفقهاء المرحبين بهذه الفكرة؟ أم تقليدا لمن سبق الزيانيين؟ وإذا كانت جملة من أشعار فقهاء البلاط استجابة لهذه المناسبة ودليلا على فيض مشاعرهم اتجاه الرسول ﷺ كما ذهب إلى ذلك العديد من الدارسين[3] فكيف يمكن قراءة ما تضمنته من أغراض سياسية؟

أولا: الاحتفال بالمولد قبل العصر الزياني

ارتبط تبني السلطة للاحتفال بالمولد النبوي في المشرق بالمعز لدين الله الفاطمي (341-365هـ/952-966م) بعد أن تمهدت دولته بالمشرق، وقد تقرر هذا الاحتفال ضمن سلسلة الاحتفالات الخاصة بآل البيت ﷺ[4]، واتخذ مظاهر غاية في المبالغة مع مرور الزمن[5]، وبدراسة الفترة التي ظهرت فيها هذه الاحتفالات بمصر أول مرة كشف أحد الدارسين[6] عن الأغراض السياسية لهذه المبادرة وهي استمالة أهل مصر بمختلف المبرات والعطايا في فترة عانت فيها المنطقة ضروبا من الفتن والمجاعات، والظهور بمظهر الراعي للدين عبر ما تشمله هذه المناسبات من إقامة للشعائر الدينية، وأكد في موضع آخر ما تحققه الدولة من سمعة طيبة بشكل عام عند

---

(1)-ابن عمار: نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1904/92-93. ويفصل في موقف فقهاء المغرب والأندلس لاحقا.

(2)-ابن الحاج: المصدر السابق، 2/3-17. الونشريسي: المعيار، 280/11.

(3)-عبد الله كنون: أدب الفقهاء/ 143 وما بعدهما. محمد أحمد درنيفة: معجم أعلام شعراء المدح النبوي، قدم له وضبط أشعاره ياسين الأيوبي، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 455/1966.

(4)-وهي ميلاد: علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- (23 قبل الهجرة-40هـ/599-660م)، الحسن (3-50هـ/624-670م)، الحسين (4-61هـ/625-680م)، فاطمة الزهراء (17 قبل الهجرة-11هـ/605م-632م). الخليفة الفاطمي الحاضر. كلا على حدى: ينظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ/1441م): كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، مطبعة الأوفست، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، القاهرة، (دت)، 1/490-491.

(5)-للتفصيل ينظر: المقريزي: المصدر نفسه/432-433، 490-491.

(6)-حسن السندوسي: تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي من عصر الإسلام الأول إلى عصر فاروق الأول، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 63/1948.

إعادتها لهذه الرسوم عهد أبي علي المنصور الآمر بإحكام الله (495-524هـ/1101-1129م) بعد أن تم قطعها عهد سالفه أبي القاسم أحمد المستعلي بالله (487-495هـ/1094-1101م)[1].

وثاني مبادرة للاحتفال بالمولد النبوي تجسدت في عهد الدولة الايوبية (567-648هـ/1171-1250م) على يد ملك إربل[2] مظفر الدين أبي سعيد كوكبوري بن علي بن بكتكتين (ت630هـ/1232م) صهر صلاح الدين الأيوبي (564-569هـ/1168-1173م) بمظاهر بالغة الحفاوة[3].

في قراءة أخرى لأسباب الاحتفال بالمولد النبوي لدى الفاطميين وملك إربل يلمس التركيز على إظهار قوة الدولة وهيبتها عن طريق استعراض جند كل منهما[4]، كما يحقق اشتراك مختلف فئات المجتمع بداية بكبار الفقهاء والعمال وانتهاء عند العامة قدرا من التماسك الداخلي لكل دولة واصطناعا لأتباعها[5].

ولا يمكن إبعاد العامل النفسي في بعث الحياة الدينية في مثل هذه الاحتفالات وتجديد أواصر الاتصال مع الرسول ﷺ عن طريق الاسترجاع الجماعي للماضي الذي يسهم بشكل فعال في تحصين الذات وبالتالي منحها القدرة على مجابهة الأخطار[6] الخارجية خاصة إذا خلت من المحرمات والمناكر، يشار في ذلك إلى المشرق الذي تبنى هذا الاحتفال في مناطق مختلفة بما فيها

---

(1)-حسن السندوسي: المرجع السابق/64-66.

(2)-وهي قلعة حصينة ومدينة كبيرة من أعمال الموصل. للتفصيل ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار الفكر العربي، (د.ت)، مادة: إربل، 138/1. دائرة المعارف الإسلامية، مادة: إربل، 570/1-578.

(3)-فقد ألف أبو الخطاب عمر بن حسن بن دحية الكلبي المعروف بابن الجميل (547-633هـ/1152-1235م) عندما مر بإربل سنة (604هـ/1207م) كتاب "التنوير في مولد السراج المنير"، ذيله بقصيدة في مدح هذا الملك. للتفصيل ينظر: ابن خلكان: المصدر السابق، 211/1-212. 117/4-119.

(4)-للتفصيل حول مختلف الطقوس المتعلقة بإظهار قوة الدولة ينظر فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998/136-137.

(5)-للتفصيل حول البعد السياسي في مشاركة أكبر عدد من أفراد المجتمع لاحتفالات الدولة ينظر: فليب برو: المرجع نفسه/138. مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في كون الأعياد مطلبا نفسيا اجتماعيا «يدفع الناس إلى التمتع بالحياة والاحتفال بالعلاقات الاجتماعية ...[كما يصبح] مرآة تنعكس فيها طموحات وأماني المجتمع». للتفصيل ينظر: محمد سعيدي: "العائلة عاداتها وتقاليدها بين الماضي والحاضر، الظاهرة الاحتفالية بالأعياد نموذجا"، مجلة إنسانيات، ع4، 1998/47-48.

(6)-للتفصيل ينظر: نور الدين طوالبي: الدين والطقوس والتغيرات، منشورات عويدات، بيروت، باريس، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988/9 وما بعدها.

مكة والحرم النبوي خلال القرن السادس الهجري[1] (الثاني عشر ميلادي)، في فترة كان فيها العالم الإسلامي مهددا بأخطار الحروب الصليبية، ما يقود الدارس إلى الحديث عن بداية وأسباب الاحتفال بهذه المناسبة في المغرب.

أول من تبنى هذه المبادرة أمير سبتة[2] "الشيخ الفقيه المحدث" أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد العزفي اللخمي السبتي (557-633هـ/1161-1235م)[3] وألف في ذلك كتابه "الدر المنظم في مولد النبي المعظم" وتوفى قبل إكماله فأتمه ابنه "الشيخ العالم العلم"[4] أبو القاسم محمد (633-677هـ/1226-1278م)[5]، وقام على تدريسه مع سيرة الرسول ﷺ وكان من طلبته في ذلك أحد أعلام تلمسان (609-667هـ/1212-1268م)[6]، إضافة لعلم تونس[7].

وقد حدد صاحب هذا المصنف[8] أسباب مبادرته للاحتفال بهذا المولد في نقطة جوهرية هي مشاركة وتقليد مسلمي الأندلس للمسيحيين في الكثير من مظاهر حياتهم واحتفالاتهم من ذلك عيد المسيح عليه السلام وامتداد ظاهرة التقليد هذه إلى بعض مدن العدوة[9]، وبشكل عام للتدهور الذي آلت

---

(1)-ابن عمار: المصدر السابق/92-93.

(2)-قال ابن مرزوق (المجموع/47 و) «وكان العزفي رضي الله عنه قد أقامه بسبتة وله وقع الاقتداء».ينظر أيضا الونشريسي: المعيار، 279/11. وللتفصيل حول أسرة العزفي ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 11/3 وما بعدها. محمد بن تاويت: الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1983، 401/2 وما بعدها.

(3)-مصادر ومراجع ترجمته: الرعيني: برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق: إبراهيم شبوح، دمشق، 1962/42-43. عبد الله كنون: أبو العباس العزفي، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1960.

(4)-البلوي: المصدر السابق، 95/2.

(5)-وتوجد عدة مخطوطات لهذا المصنف يذكر منها في الخزانة العامة بالرباط رقم 1469 (ينظر: عبد الهادي التازي: "لماذا عيد المولد في الغرب الإسلامي؟ الأسباب التي كانت وراء انشائه بعد أن لم يكن في عهد الأدارسة ولا في عهد المرابطين والموحدين"، مجلة دعوة الحق، ع277، 50/1989)، وبالمكتبة الزيدانية بمكناس (ينظر: المنوني: العلوم والآداب والفنون/65) وبمكتبة الإسكوريال رقم (1741)، (ينظر كذلك: عبد الله حمادي: دراسات في الأدب المغربي القديم، ط1، دار البعث للطباعة والنشر 223/1986). وقد حقق منه جزء بالعنوان نفسه من طرف فاطمة اليازيدي دبلوم دراسات عليا 1987. (ينظر: أحمد التوفيق في مقدمة تحقيقه لكتاب أبو العباس العزفي (557-633هـ) دعامة اليقين في زعامة المتقين ومناقب الشيخ أبي يعزى، مكتبة خدمة الكتاب، المغرب، 1995/هـ.

(6)-للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 105/1.

(7)-البلوي: المصدر السابق، 95/2.

(8)-انطلاقا من النصوص التي نشرها كل من عبد الله حمادي: المرجع السابق/226 وما بعدها. عبد الهادي التازي: المرجع السابق/50-52.

(9)-ينظر في ذلك تحليل ابن خلدون ضمن الباب الثالث والعشرون من المقدمة (/133) والموسوم بـ "في أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده".

إليه أوضاع العالم الإسلامي[1]، وهو ما عبر عنه أحد الباحثين[2] عندما ربط ذلك بالمغرب والأندلس وبمؤلف آخر لأبي العباس العرفي بمشروع تجاوز أزمة الموحدين إثر موقعة العقاب (609هـ/1212م) على الصعيد الجهادي والثقافي.

هذه الأسباب إضافة إلى ما سبق ذكره من الأسباب المتعلقة باحتفال المشارقة بهذا الحدث، كانت كفيلة بتبني بني مرين لهذا العمل باعتبارهم الوريث الشرعي للمجال الموحدي وبالتالي منافسة العزفيين الذين سلموا بذلك لهم.

وكان أول من أقامه من سلاطينهم أبو يوسف يعقوب (656-685هـ/1258-1287م)أثناء حصاره لتلمسان[3]، وفي عهد ابنه أبي يعقوب يوسف (685-706هـ/1286-1307م) تحول بموجب مرسوم سنة (691هـ/1292م) إلى عيد رسمي يحتفل به في جميع أقاليم الدولة في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول من كل سنة[4]، وبلغت هذه الاحتفالات أوجها عهد أبي الحسن المريني[5]، وابنه أبي عنان[6]، وبتأثير من المرينين انتقل هذا الاحتفال إلى البلاط النصري[7] والحفصي[8].

والملاحظ أن تبني الأوساط الرسمية لهذه المناسبة والنفقات الباهضة التي كانت تتكلفها الممالك السابق ذكرها لم تكن حبا في الله ورسوله ﷺ فقط، إذ ارتبطت على نحو ما سبق ذكره بالنسبة للمشرق بالمزج بين تعظيم الرسول وممارسة عدة شعائر دينية، ما جعل عددا من المتصوفة

---

(1)-للتفصيل ينظر: عبد الله حمادي: المرجع السابق/220 وما بعدها. ينظركذلك أحمد بوشرب: "أزمات القرن 14 ودورها في تغيير ميزان القوى لصالح الدول المسيحية المشرفة على الحوض الغربي للأبيض المتوسط"، أعمال الملتقى الدولي الثاني عن ابن خلدون، قرندة، الجزائر، 1-4 يوليو، 1986/211-232.

(2)-أحمد التوفيق: المرجع السابق/هـ-ح.

(3)-كما كان يحتفل باليوم السابع من ميلاده أيضا (ينظر: ابن مرزوق: المجموع/47 و).

(4)-ابن أبي زرع: المصدر السابق/383.

(5)-وقد تواصل الاحتفال باليوم السابع أيضا للتفصيل ينظر: الرواية التي قدمها ابن مرزوق (المسند /152-154) كشاهد عيان.

(6)-ابن مرزوق: المسند /154. وتواصل ذلك بمظاهر من التعظيم عهد خلفه. للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

(7)-منذ عهد أبو الحجاج يوسف الأول (733-755هـ/1332-1354م) للتفصيل ينظر: محمد المنوني: ورقات/537.

(8)-كان أول احتفال شهدته تونس عهد أبي الحسن إثر غزوته لإفريقية (البرزلي: المصدر السابق، 1/239). وقد وقع الخلاف حول تبني البلاط الحفصي هل تم عهد ابن يحي أبي بكر (718-747هـ/1318-1346م). ام عهد أبي فارس عبد العزيز (796-837هـ/1393-1433م) . للتفصيل ينظر: محمد المنوني: ورقات/537.

والفقهاء يشيدون بهذه المبادرة وينخرطون في طقوسها[1]، مع مشاركة واسعة لعامة المجتمع[2] وتمجيد السلطة في شخص الحاكم، عبر ما يرفع له من "مولديات" -يكون مدحه فيها مكونا أساسيا[3]- وما يمن به من صنوف الإنعام والعطايا على عمال بلاطه انتهاء بما يناله عامتهم وبشكل عام عبر الصور المتكاملة التي يتم فيها هذا الاحتفال. وبذلك تحولت هذه المبادرة التي سنها فقيه مغربي بارز من مضمونها الديني المحض إلى بعد سياسي اجتماعي هام، ما جعلها تحمل الشرعية الدينية الرسمية والشعبية.

ثانيا: موقف فقهاء تلمسان من الاحتفال بالمولد النبوي قبل سنة (760هـ/1358م)

قبل الحديث عن دور تلمسان يستوجب التفصيل في موقف فقهائها من هذا الاحتفال؛ كان التأثير المريني واضحا في تبني بعض فقهاء تلمسان لهذه المبادرة، فأولهم وهو من كبار فقهاء تلمسان ومتصوفتها أبو الحسن التنسي كان قد خرج منها في سفارة لأبي يوسف يعقوب أيام حصاره لها وحضر الاحتفال بالمولد النبوي وباليوم السابع منه بناء على رغبة السلطان وأختار البلاط المريني مستقرا له[4]، وقد كانت السلطة الزيانية في هذه الفترة كما سبقت الإشارة إليه منحصرة في العاصمة الزيانية.

---

(1)-للتفصيل ينظر: الرصاع: المصدر السابق/23-30. الونشريسي: المعيار، 11/278-279. ولمزيد من التفصيل ينظر: موقف فقهاء تلمسان لاحقا.

(2)-للتفصيل ينظر: الونشريسي: المعيار، 11/279. محمد المنوني: ورقات عن حضارة المرينيين، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1960/524-526.

(3)-قال ابن مرزوق الخطيب (المسند/154) في ذكر شأن هذه القصائد عهد ابن الحسن المريني «ويشرع في قصائد المدح والتهاني فتقرأ على نظام محفوظ وترتيب محوط على قدر المنازل والرتب والمناصب فتطير القلوب فرحا، وتسرد المعجزات وتكثر الصلوات على سيدنا محمدﷺ وهي من أعاجيب ما يرى في بلاد المغرب» ويواصل في تفصيل ذلك (للتفصيل: ابن مرزوق: المصدر نفسه/الصفحة نفسها).

ومن القصائد التي رفعت للبلاط المريني من قبل بعض الفقهاء في هذا الشأن خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر ميلادي) قصيدة عبد الرحمن بن خلدون (ينظر: التعريف/ 70-73)، وقصيدة ابن مرزوق الخطيب (ينظر: الإحاطة، 3/111-116. المقري: نفح الطيب، 5/397-402).

(4)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/46 ظ-47 و.

الموقف الثاني صدر عن أبي موسى بن الإمام من كبار فقهاء ومدرسي تلمسان، وممن دخل في خدمة أبي الحسن المريني عند احتلاله تلمسان[1]، استند عليه طالبه ابن مرزوق الخطيب[2] في مستهل كتابه "جني الجنتين في شرف الليلتين" ضمن من استحسنوا مبادرة أبي العباس العزفي وابنه أبي القاسم ردا على من أنكروا ذلك من فقهاء المغرب.

كان ابن مرزوق الخطيب من الفقهاء الذين دخلوا في خدمة أبي الحسن المريني منذ سنة (737هـ/1336م) وإلى وفاته (752هـ/1351م) [3]، وما مؤلفه "المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن إلا تعبير عن مكانة هذا السلطان عند ابن مرزوق[4]، وقد تحدث بإعجاب شديد عن عنايته بالمولد النبوي[5]، أما مؤلفه "جنى الجنتين في شرف الليلتين[6] فقد ألفه بتونس عهد سلطانها أبي العباس أحمد الثاني المستنصر (772-796هـ/1370-1393م)، وذلك ما بين سنتي (772-773هـ/1370-1371م) [7]، بعد الاختلاف الذي وقع بين فقهائها بمجلس هذا السلطان في المفاضلة بين ليلة القدر وليلة ميلاد المصطفى -عليه الصلاة والسلام-، فألف كل واحد منهم حسب ما ذهب إليه[8] ودافع ابن مرزوق عن فضل ليلة المولد النبوي[9].

ولا سبيل للتفصيل في هذا المصنف ذلك أنه ألف بعد إحدى عشرة سنة من إقرار الزيانيين لهذه المناسبة، كما ألف شرحا على بردة البوصيري في مدح الرسول[10].

---

(1)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/265. ابن خلدون: التعريف/46. العبر، 13/229، 536. القرافي: المصدر السابق/144.

(2)-الونشريسي: المعيار، 11/279-280. التنبكتي: المصدر السابق/296.

(3)-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (1).

(4)-دون إهمال أن هذا المصنف هو مشروع للعودة للبلاط المريني أيضا للتفصيل ينظر: ماريا خيسوس بيغيرا في مقدمة تحقيقها لهذا الكتاب/59-60.

(5)-المسند/152-154.

(6)-ذكر الكتاني (فهرس الفهارس ، 1/394) وجوده بمكتبته وذكر باحث آخر (محمدالمنوني: ورقات/539) وجوده بالمغرب تحت رقم: ج ع ك-1228 مضيفا أن الونشريسي نقله ولخصه عن التنبكتي. وهو النص الموجود عند الونشريسي: المعيار، 11/279-289. التنبكتي: المصدر السابق/296-297. ابن عمار: المصدر السابق/103-116.

(7)-لأن هذا السلطان تولى الحكم سنة (772هـ/1370م)، وابن مرزوق غادر تونس نهائيا إلى المشرق في هذه الفترة. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: التعريف/53. ابن حجر: إنباء الغمر، 1/323.

(8)-الونشريسي: المعيار، 8/255. المقري: أزهار الرياض، 4/198.

(9)-للتفصيل ينظر: الونشريسي، المعيار، 11/279-289. ابن عمار: المصدر السابق/103-111.

(10)-حاجي خليفة: المصدر السابق، 2/1331. وحول بردة البوصيري. ينظر: ص من الدراسة.

وإذا كان موقف فقهاء تلمسان من الاحتفال بالمولد النبوي متأثرا بعهد أبي الحسن المريني خاصة، فقد يكون ذلك لخلوه من المناكر، كما هو الشأن مع العزفيين[1] مع الأخذ بعين الاعتبار أن موقفهم صادر عن إرادة شبه جماعية للفقهاء المالكية، الشافعية، والحنابلة، ويمكن التعرف على موقف فقهاء آخرين في البلاط الزياني انطلاقا من مشاركتهم السلطة في الاحتفال بهذا اليوم مما يبين لاحقا.

ثالثا: الاحتفال بالمولد النبوي عهد أبي حمو موسى الثاني

1-الدوافع:

شهد المغرب الأوسط المريني الاحتفال بالمولد النبوي منذ عهد أبي يوسف يعقوب[2]، وعاشت تلمسان كباقي مدن المغرب المريني هذا الاحتفال بشكله الرسمي ما يقارب ثماني عشرة سنة عهد أبي الحسن المريني وابنه أبي عنان، ولم يكن حكم أبي حمو موسى الثاني سوى امتداد في العديد من مظاهره لعهد أبي الحسن المريني[3].

وقد يرجع ذلك إلى الصراع الذي حدث بين فقهاء تلمسان في مشروعية هذا الاحتفال على نحو ما ذهب إليه أحد الدارسين[4].

كان أبو حمو موسى الثاني ذلك السلطان "الخليفة" (سليل البيت النبوي- حسب زعمه-)[5] العالم المطلع على الآداب السلطانية والتاريخ والسير[6]، والأديب البارع[7] أحق بالزعامة الدينية والسياسية من المرينيين والمجسدة في عدة مظاهر منها الاحتفال بالمولد النبوي . وقد أوصى ابنه بانتهاج سياسته الدينية في هذا المجال قائلا[8]: «...وأتبع آثارنا في القيام بليلة مولد النبي ﷺ، واستعد لها بما تستطيع من الانفاق العام، وأجعله سنة موكده في كل عام تواسي في تلك الليلة الفقراء، وتعطي الشعراء، وأن ركبت فيك الغريزة الشعرية وتحليت بالحلية الأدبية، زدت جمالا إلى

---

(1)-الونشريسي: المعيار، 11/280. ابن مرزوق المسند/153-154.

(2)-ابن مرزوق: المجموع/47 و .

(3)-وتكفي المقارنة بين مظاهر الاحتفال بالمولد النبوي بين السلطانين للتدليل على ذلك، إضافة إلى ما سبق وما يلي ذكره.

(4)-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 1/270.

(5)-مجهول: زهر البستان/9 ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/106.

(6)-وهو ما يكشف عنه كتابه وساطة السلوك/2 وما بعدها.

(7)-للتفصيل ينظر عبد الحميد حاجيات: أبو حمّو موسى الزيّاني/185 وما بعدها.

(8)-واسطة السلوك/167.

جمالك، وكمالا إلى كمالك فانظم المولديات، وأجر مع حلبة السابقين في الأدبيات، تحرز بذلك أفضل المزيات وهذا يا بني دأبنا في كل عام وسنتنا على الاستمرار والدوام».

يكشف هذا النص الهام عن نشدان أبي حمو موسى الثاني للكمال عن طريق إقامة شعائر الله، ومن ذلك الاحتفال بالمولد النبوي، لكن ليس بوصفه مشاركا في ذلك كباقي المسلمين، بل اعتباره أحد أقطاب هذاالاحتفال -مما يوضح لاحقا- ووصفه خليفة وأحد أفراد البيت النبوي المقدس، ويكفي الرجوع لأحد المصادر التاريخية المصنفة لهذا السلطان للتأكيد على استغلاله لجزء من التراث الشيعي في حكمه[1]،من ذلك الاحتفال بالمولد النبوي الذي كان الفاطميون أول من بادر إليه.

وقد كان أبو حمو بغير شك مدركا للآثار الحميدة التي تعود على مملكته بإقامة هذا الاحتفال وغيره من الاحتفالات التي أولى لها عناية بارزة[2]، فحضوره المستمر فيها يزيد من وزنه ومن التفاف الآخرين حوله، كما يكسبه قدرة على السيطرة والاستمرار في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية (القبائل والفقهاء بين الولاء للزيانيين والمرينيين)، التي كانت تواجه السلطة الزيانية في أوج قوتها.

مما سبق يكون احتفال أبي حمو موسى الثاني بالمولد النبوي مرتبطا بمجموعة من المؤثرات المشرقية والمرينية، والانتساب إلى البيت النبوي وإلى قدرته الأدبية على المشاركة في هذا الحدث، كما يبين لاحقا.

2-المظاهر

تحدد موارد الباحث في الحديث عن مظاهر الاحتفال بالمولد النبوي عهد أبي حمو موسى الثاني في مصدرين أساسيين هما: زهر البستان[3] وبغية الرواد[4].

---

(1)-للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/1 ظ وما بعدها. في حديثه عن التنبؤ بوصول أبي حمو موسى الثاني للحكم، عبر المنجمين وأصحاب "الجفر". للتفصيل حول هذا الأخير (الجفر) ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/594. ينظر أيضا قول أبي حمو موسى الثاني في صلاته على الرسولﷺ مفتتحا كتابه (مصدر سابق/3) « صلى الله عليه وعلى ءاله وصحبه وعترته التي أجابت داعي الله خاشية خاشعة وإذ عنت لأوامر رسول الله ﷺ فكانت من الاستبداد خالية وللأنداد خالعة».

(2)-للتفصيل حول احتفال أبي حمّو موسى الثاني بإنشاء بعض المؤسسات الدينية التعليمية كالمجموعة اليعقوبية، والاحتفال يختم أحد أولاده حفظ سورة البقرة ينظر: مجهول: زهر البستان/61 ظ. الدراجي بوزياني: المرجع السابق/283 وما بعدها.

(3)-المصدر السابق/14 ظ وما بعدها.

(4)-المصدر السابق، 2/40 وما بعدها.

قدم صاحب زهر البستان أربع نصوص خاصة بالسنوات الممتدة من سنة (760هـ/1358م)إلى سنة (763هـ/1361م) ولسوء الحظ فقد سقط النص الخامس المتعلق بميلاد سنة (764هـ/1362م) [1]، كما ذكر الأشعار التي واكبت هذا الاحتفال[2].

أما يحي بن خلدون الذي كان أول اتصال له بالبلاط الزياني سنة (764هـ/1362م) حينما قدمها رسولا من البلاط الحفصي، ووافق ذلك الاحتفال بالمولد في تلمسان[3]، فقد قدم وصفا دقيقا وبليغا لمراسيم هذه المناسبة عند عرضه لأحداث أول سنة وصل فيها هذا السلطان للحكم[4]، وختمها بقوله[5] «وعلى هذا الأسلوب مرت المواليد النبوية بعد هذا في مدته السعيدة».

وقد يكون مرد ذلك إلى ما ذكره التنسي في مؤلفه الخاص ببني زيان[6] وفي «راح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمو وقيل فيه من الأمداح، وما يوافق ذلك على حسب الاقتراح»[7]، الذي لم يجد وصفا أبلغ من النص الذي قدمه يحي ابن خلدون[8].

ذلك أن النص الذي قدمه ابن خلدون لا يمكن أن يصدق على السنوات الأولى من حكم أبي حمو، فالسنة الأولى قد دخل فيها تلسمان غرة ربيع الأول[9]، وبذلك تكون المدة بينها وبين الاحتفال بالمولد هي أحد عشر يوما وهي غير كافية إذا أخذ بالاعتبار الترتيبات الأخرى التي كان مطالبا بها على كافة الأصعدة. ويؤكد ذلك التدرج الذي نلاحظه عند صاحب زهر البستان في حديثه عن

---

[1]-يوجد بالمخطوطة بياض وبعده ترد إحدى القصائد الخاصة بالمولد دون أن يذكر صاحبها مما يعني أن هذه القصيدة قد تكون مبتورة البداية أو أن البتر متصل بالفقرة الخاصة بذكره والتعليق على المولد كما كان شأنه في الموالد السابقة للتفصيل ينظر: المصدر السابق/84 ظ.

[2]-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (16).

[3]-للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/85 ظ-86 ظ.

[4]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/40-41.

[5]-المصدر نفسه، 2/49.

[6]-تاريخ بني زيان/162-164.

[7]-أشار التنسي (المصدر نفسه/178) لهذا المؤلف بقوله أن «ما قاله المولى أبو حمو وما قيل فيه من الشعر كثير لا يحتمله هذا المجموع (يقصد بذلك كتابه نظم الدر والعقيان في شرف بني زيان). ونحن نجمعه إن شاء الله في كتاب يختص به بعد فراغنا من هذا المجموع». يعد في حكم المصادر المفقودة وقد نقل منه المقري نصا في كتابه: أزهار الرياض (1/243-244). ونفح الطيب(6/513-514) وعنه ابن عمار (مصدر سابق/129-130). وقد علق المقري (أزهار الرياض، 1/245) على أن النص الذي كتبه في نظم الدر والعقيان «أتم مساقا من كلامه في راح الأرواح».

[8]-للتفصيل يقارن بين يحيى بن خلدون(المصدر السابق، 2/40-41) والتنسي: تاريخ بني زيان/162-164، 178.

[9]-مجهول: زهر البستان/14ظ، يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/37. أبو حمو موسى: المصدر السابق/14.

المولد النبوي بين سنة وأخرى، ففي سنة (760هـ/1358م) قال[1] «في أثناء هذه المباهاة [وهي دخوله لتلمسان وانتصاره على بني مرين] وافاه مولد النبي ﷺ فكان أول موسم وافاه وهو إمام فصنع ليلة باهرة» وأنفق فيها الكثير، كما رفعت له الكثير من الأمداح إلى أن أتم الاحتفال بالسابع منها[2]، وفي السنة الموالية (761هـ/1359م) "ضاعف في الانفاق" وفي "كل فضيلة"[3] أما في سنة (762هـ/1360م) فقد أمر للإعداد لها مع مطلع ربيع الأول و«ضاعف فيها الانفاق وزاد بزيادة الملك من كل ما أحسن»[4]، كما استعد للسنة الموالية (763هـ/1361م) ، وجمع كل ما يستحسن وحضر أطيب ما يؤكل[5]، ولم يرد الحديث عن المنجانة التي صاحبت مراسيم هذا الاحتفال على نحو ما ذكره يحي ابن خلدون، وبذلك يكون صنع هذه الآلة تم بعد الفترة السالف ذكرها.

وتتمثل المظاهر التي تسود هذه الليلة في:

أ-المبالغة في الانفاق والاهتمام بالجانب الشكلي للحفل:

وذلك سنة بعد الأخرى[6] بقصر السلطان المشور «فما شئت من نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة ومشامع كأنها الأسطوانات القائمة على مراكز الصفر المموهة... يطوف عليهم [أي على الحاضرين] ولدان أشعروا أقبية الخز الملون وبأيديهم مباخر ومرشات يغيم دخان عنبر تلك المفخم للأناف الجو فتمطر هذه الحفل وابلا من ماء الورد المنصوب إلى نصبين»[7]، وكانت الساعة البديعة المعروفة بالمنجانة تصاحب هذا الحفل معلنة بعد مضي كل ساعة عن الزمان وعن مبايعتها الرمزية للخليفة[8]، وفي آخر الليل يقدم أشهى أنواع الطعام والفواكه فالحلواء في صورة تتحف الناظر، وتطيب لها الأنفس[9].

---

(1)-المصدر السابق/14ظ.

(2)-مجهول: المصدر نفسه/14ظ-15و، 18و.

(3)-للتفصيل ينظر ملحق رقم (11).

(4)-مجهول: زهر البستان/42 و.

(5)-مجهول: المصدر نفسه/61 ظ.

(6)-مجهول: المصدر نفسه/14 ظ وما بعدها.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/40.

(8)-للتفصيل حول هذه الساعة ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 1/119. 2/40-41. التنسي: تاريخ بني زيان/162-163. عبد العزيز بنعبد الله: معلمة الفقه المالكي/235.

(9)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/49.

ب-اشراك طبقات المجتمع الزياني.

وذلك بداية بالسلطان وانتهاء بالسوقة، وكل عابر لتلمسان مع حفاظ كل طبقة على مكانتها فقد كان السلطان جالسا على «سرير ملكه يسر الناظرين ... ملا التجلة من قومه وأعيان الطبقات وأهل حضرة خلافته على مقاعد عينها الاختصاص ورتب بعضها فوق بعض المناصب تخالهم قطع الرياض النظرات قد أغضى الجلال من أبصارهم وخفضت المهابة من أصواتهم فلا تبصر إلا جمالا ولا تسمع إلا همسا» يكمل هذه الصورة من تعظيم السلطان "الخليفة" والإعلاء من مكانته[1].

جـ-الاهتمام بالشعراء ومدائحهم.

فعادة ما كان المسمع ينشد أول القصائد للسلطان الأديب أبي حمو موسى[2] الذي كان من خلالها يظهر حبه الشديد للرسول، ويعلن ندمه على ما مضى من حياته من لهو ومعاص والتوسل بالرسول في الشفاعة له عند الله، معتذرا في بعض قصائده عن عدم زيارته لقبره الكريم لما هو منشغل به من الخلافة، كما كان يشرك حاضريه في بعض المشاعر التي كان يقاسيها جراء ما كان يواجهه من ثورات في المناطق الشرقية، كما هو الشأن في القصيدة التي نضمها سنة (770هـ/1368م) مظهرا في ذات الوقت حكمة وصبرا، ولولا بداية هذه القصيدة ونهايتها لما أمكن اعتبارها ضمن هذا السياق[3].

ولا يمكن إغفال دور مشاركته "كبطل" في تمجيد شخصه، والذي انفرد عن أسلافه وخلفائه بما قيل فيه من دواوين الأمداح، التي كانت سيوفا مُشهرة في وجه أعدائه، ومؤلفة لمن حوله، وقد كان عارفا بأهمية الدور الإعلامي المنوط بالشعراء إذا أمكنه اصطناعهم[4]، وحينما يكون هؤلاء الشعراء فقهاء أو فقهاء المستقبل (الطلبة) يصبح للموضوع أبعاد أخرى في دعم شرعية السلطة الحاكمة، فقد تاب عنهم كما ذكر صاحب زهر البستان[5] -ذلك أنهم كانوا في خدمة بني مرين (753-760هـ/1352-1358م)- و«أظهر صحبته للشعر وأنه يدين بالنظم والنثر». وأجزل لهم

---

(1)-للتفصيل ينظر: ملحق رقم (11). ويحيى بن خلدون: المصدر السابق، 40/2.

(2)-ينظر: ملحق رقم (16).

(3)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 209/2-210.

(4)-وقد ساعدت الحركة الشعرية "المولدية" التي شهدتها تلمسان عهد هذا السلطان أنظار أحد الباحثين (عبد الملك مرتاض) لأن يتناول هذا الموضوع في دراسته الموسومة بـ"حركة الشعر المولدي في تلمسان على عهد أبي حمو الثاني" (الأصالة، ع.26، 1975/311-332) غير أنه لم يتجاوز في طرحه الجانب الكلاسيكي .

(5)-المصدر السابق/14 ظ.

العطاء، وهذا ما شجع الشعراء الآخرين على الإفاضة في مدحه إلى أن كمل السابع[1]، وعبر عن موقفه ذلك في نصحه لولي عهده قائلا[2]: «وأجعله [أي الاحتفال بالمولد النبوي] سنة مؤكدة في كل عام... وتعطي الشعراء، وإن ركبت فيك الغريزة الشعرية وتحليت بالحلية الأدبية، زدت جمالا إلى جمالك وكمالا إلى كمالك، فانظم المولديات، وأجر مع حلبة الساقين في الأدبيات تحرز بذلك أفضل المزيات، وهذا يا بني دابنا في كل عام وسنتنا على الاستمرار والدوام».

وكان هذا العطاء يتجاوز الشعراء إلى كبار القوم[3] والفقراء[4]، أما إنشاد الشعر فقد كان يتواصل من أول الليل إلى آخره، بعدها يتناول المدعوون عشاءهم الفاخر ويدعون "للخليفة" الذي يغادر المجلس بعد أن يصلي صلاة الصبح جماعة[5].

وقد كان اهتمام أبي حمو موسى بالشعر محفزا لأحد شعراء الأندلس، في أن يبعث له بأكثر من قصيدة من موطنه بعد أول مكافأة أخذها عندما كان بحضرته[6].

رابعا: مشاركة الفقهاء والطلبة

نشأ الاتجاه الشعري في مدح الرسول ﷺ على عهد الصحابة رضي الله عنهم وكانت أشعارهم كافية لأن تجمع في مصنف[7]، وتصاعد هذا العدد في أقطار العالم الإسلامي[8] ما جعل مدائح الرسول فنا مستقلا بذاته هدف إلى التقرب إلى الله "بنشر محاسن الدين" و"الثناء على شمائل" المصطفى ﷺ[9]. ومن الفروع الرئيسة لهذا الفن القصائد التي تناولت مولده والمصطلح عليها بالمولديات[10].

---

(1)-المصدر السابق/15 و، 18 و.

(2)-المصدر السابق/167.

(3)-مجهول: أزهار البستان/18 و. أبو حمو موسى: المصدر السابق/167.

(4)-مجهول: أزهار البستان/42 و. أبو حمو موسى: المصدر السابق/167.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 40/2، 49.

(6)-للتفصيل: ينظر: مجهول: زهر البستان/69 و-72 ظ، 74 و-75 ظ.

(7)-رغم اختصاره للعديد من مدائح كبار الشعراء وهو مؤلف ابن سيد الناس، منح المدح أو شعراء الصحابة ممن مدح الرسول ﷺ أو رثاه، تحقيق: عفت وصال حمزة، ط1، دار الفكر، دمشق، 29/1988 وما بعدها. ولمزيد من التفصيل حول بعض الشعراء وقصائدهم ينظر: زكي مبارك: المدائح النبوية في الأدب العربي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 19/1935 وما بعدها.

(8)-للتفصيل ينظر: محمد أحمد درنيقة: المرجع السابق/39 وما بعدها. عبد الله كنون: النبوغ المغربي، ط2، مكتبة المدرسة، ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1961، 123/3 وما بعدها.

(9)-زكي مبارك: المرجع السابق/17-18.

(10)-عبد العزيز شرف: "التفسير الإعلامي للمدائح النبوية في الأندلس"، مجلة الحضارة الإسلامية، وهران، ع1، 169/1993.

ويمثل كل من أبي عبد الله محمد بن يحيى بن علي الشقراطيسي (ت466هـ/1073م) [1].

في قصيدته المعروفة بالشقراطيسية، وشرف الدين محمد بن سعيد بن حماد بن محسن الصنهاجي الأصل البوصيري[2]. النشأة (608-695هـ/1211-1295م) في قصيدته المعروفة "بالبردة" و «بالكواكب الدرية في مدح خير البرية»[3]، رائدي هذا المجال وعلى قصائدهما نسجت جل "المولديات" من ذلك قصائد البلاط الزياني[4].

وتمثلت المواضيع التي طرقتها القصيدتان في:

-الغزل العفيف كأداة رمزية للتعبير عن حب الرسول والاشتياق للبقاع المقدسة على نحو ما ورد عند البوصيري، أما الشقراطيسي فقد افتتح قصيدته بحمد الله على مبعث الرسل وتخصيصا الرسول ﷺ والاستبشار بمولده.

-التحذير من هوى النفس كما جاء في البردة.

-مدح النبي ﷺ والحديث عن معجزاته الكثيرة من ذلك الإسراء والمعراج والجهاد.

-وختاما، التوسل والمناجاة طلبا للشفاعة .

---

(1)-نسبة لشقراطس وهو من قصور قفصة القديمة (ينظر: العبدري: المصدر السابق/39 والبلوي. المصدر السابق، 101/2). وللتفصيل حول ترجمته وأهمية قصيدته ينظر: العبدري: المصدر السابق/39-40، 45-46. ابن عمار: المصدر السابق/116 وما بعدها. وحول النص الكامل للقصيدة ينظر: العبدري: المصدر السابق/40-44، ابن عمار: المصدر السابق/117-124.

(2)-نسبة لبوصير (بكسر الصاد وياء ساكنة) وهو اسم لأربع قرى بمصر. للتفصيل ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، مادة: بوصير، 509/1-513. دائرة المعارف الإسلامية، مادة: بوصير، 327/4-328.

(3)-حول مصادر ترجمة البوصيري وأهمية قصيدته ينظر: ابن القنفد: كتاب الوفيات/336-337. زكي مبارك: مرجع سابق/171-204. حسن حسين: ثلاثية البردة بردة الرسول ﷺ، مكتبة مدبولي، قطر، 1987/49-85. 141 وما بعدها. يوسف إلياس سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، لبنان، 1928، 604/1-605. عبد العزيز بنعبد الله: "المولد النبوي واحتفال شعراء المغرب بذكراه"، مجلة دعوة الحق، ع277، 1989/56-57. رابح بوحوش: البنية اللغوية لبردة البوصيري، ديوان المبطوعات الجامعية، 1993/11 وما بعدها. دائرة المعارف الإسلامية، مادة بردة، 528/3-530. وحول النص الكامل لهذه القصيدة المتكونة من مائة وسبعة وستين بيتا ينظر: حسين حسين: المرجع السابق/176-182.

(4)-للتفصيل يقارن بين الشقراطيسية والبردة والقصائد الزيانية ضمن الملحق رقم (16)، وللتفصيل حول مولديات العهد الزياني ودراستها الفنية ينظر: نوار بوحلاسة: المرجع السابق/145-163. ويتم التفصيل في الموضوع المضاف للقصيدتين والمتعلق بمدح بني زيان لاحقا.

أما الجديد في أمداح المتأخرين ومن بينهم شعراء البلاط الزياني هو تخصيص جزء من قصيدة المولد النبوي لمدح أبي حمو موسى الثاني على غرار من سبقهم في هذا المجال من بني مرين وبني نصر. وبذلك أصبحت هذه المناسبة فرصة لتعظيم السلطان وولي عهده وقبيله فيما يلي تفصيله وكأنها تجديد للولاء والبيعة كل عام وهو ما عبر عنه صاحب زهر البستان[1]، ويحي ابن خلدون[2] في وصفه للمنجانة.

تمّ حصر ثمانية وثلاثين قصيدة في المولد النبوي بالبلاط الزياني ما بين سنتي (760هـ/1358م) و(778هـ/1376م) يضاف لها قصيدة يحيى بن خلدون في مدح أبي حمو على لسان جارية المنجانة[3] منها.

-اثنتا عشرة قصيدة للسلطان[4].
-سبع عشرة للفقهاء[5].
-خمس للطلبة[6].
-وأربع قصائد لطبيب السلطان[7].

وإذا ركز يحي ابن خلدون[8] على قصائد السلطان، فقد سلط صاحب زهر البستان[9] الضوء على قصائد الفقهاء والطلبة إذ يعد مصدرا وحيدا في التعرف على اثنتي عشرة قصيدة. وفي ظل العملية الانتقائية لهذين المصدرين[10] يبقى السؤال المطروح كم هو عدد القصائد التي لم يتم

---

(1)-المصدر السابق/14ظ.

(2)-المصدر السابق، 41/2.

(3)-وقد أنشد هذه القصيدة مولد سنة (770هـ/1368م) بطلب من السلطان، وقد أوردها في كتابه (بغية الرواد 218/2-222) وعنه المقري (أزهار الرياض، 246/1-247. نفح الطيب: 515/6-517) وعن المقري ابن عمار (المصدر السابق/163-166).

(4)-ينظر الملحق رقم (16).

(5)-ينظر الملحق نفسه.

(6)-ينظر الملحق نفسه.

(7)-ومن القصائد التي نظمها ما بين (760هـ/1358م) و(764هـ/1362م) للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/ 34و-ظ، يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 47/2 وما بعدها.

(8)-ينظر ملحق رقم (16).

(9)-ينظر الملحق نفسه.

(10)-إضافة إلى ما سبق ذكره، فقصيدة أبي حمو موسى لمولد سنة (769هـ/1367م) أمكن التعرف عليها من خلال مؤلفه فقط (واسطة السلوك/171-173. عبد الحميد حاجيات: أبو حمو موسى الزياني/375-377). وقصيدة =

التعرف عليها إلى حد الآن؟ ومن هم أصحابها؟ فقد يكشف عن ذلك ظهور الجزء الثالث أو الأجزاء المتبقية من زهر البستان –إن وجدت– ومصنف التنسي السابق الذكر «راح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمو وقيل فيه من الأمداح...».

وبالجمع بين قصائد –المتحصل عليها– الفقهاء والطلبة "فقهاء المستقبل"[1]، يتحصل الدارس على اثنتين وعشرين قصيدة بمعدل يتجاوز قصيدة لكل مولد وهو كم جدير بالملاحظة إذا قيس على عدد أفراده وعلى تكرر المناسبة ذاتها، مما يكشف عن نجاح هذا السلطان في توجيه الشعر الزياني، وإثراء الساحة الأدبية لمملكته.

والفقهاء الذين ذكرت قصائدهم:

–أبو محمد عبد المؤمن بن موسى[2] المديوني[3] (كان حيا سنة 762هـ/1360م)[4].

–أبو عبد الله الشريف[5].

–أبو زكريا بن خلدون[6].

–وأبو عبد الله محمد بن يوسف القيسي الثغري الأندلسي[7] كان حيا سنة (791هـ/1388م)[8].

–أبي زكريا بن خلدون لسنة (778هـ/1376م) من خلال المقري (أزهار الرياض، 1/238–242. نفح الطيب، 6/510–513) وعنه ابن عمار (المصدر السابق/156–158) أما القصيدة الثانية لأبي عبد الله القيسي لسنة (761هـ/1359م) فمصدرنا الوحيد عنها هو ابن عمار (المصدر السابق/133–136) الذي قد يكون نقلها من أحد المصادر المتقدمة.

[1]–يفصل في ذلك ضمن الباب الثالث من الدراسة.

[2]–وورد ذكره مرة باسم ابن يوسف (مجهول: زهر البستان/16و).

[3]–مصادر ترجمته: مجهول: المصدر نفسه/16 و وما بعدها.

[4]–ذكر له صاحب زهر البستان، (المصدر نفسه/45 ظ–47 و). قصيدة في المولد النبوي لهذه السنة. وحول قصائده الأخرى ينظر ملحق رقم (16).

[5]–ينظر الملحق نفسه.

[6]–ينظر الملحق نفسه.

[7]–مصادر ترجمته: مجهول: زهر البستان/52ظ وما بعدها. ابن الخطيب: ريحانة الكتاب، 2/149–153. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/87–89. التنسي: تاريخ بني زيان، 187–203. الجانب الأدبي من مخطوطة الحافظ التنسي التلمساني نظم الدّر والعقيان في بيان شرف بني زيان ملوك الدولة الزيانية الجزائرية، تحقيق: محي الدين بوطالب، منشورات دحلب، الجزائر، د.ت/157 وما بعدها. التنبكتي: المصدر السابق/483. ابن مريم: المصدر السابق/22. المقري: أزهار الرياض، 2/329–333. نفح الطيب، 7/121–123، 125–128.

[8]–ذكر له التنسي: (تاريخ بني زيان/187–203) قصيدتين في هذه السنة.

العلم الأول هو: أبو محمد المديوني تحددت موارد الدراسة عنه كشاعر للبلاط عهد أبي حمو موسى الثاني انطلاقا من مصنف زهر البستان[1]، الذي أورد له ثلاث قصائد مولدية، وقصيدة في تهنئة أبي حمو بعودته لتلمسان[2] غرة جمادى الثانية بعد غزوها من طرف بن مرين سنة (760هـ/1358م) [3].

الثاني هو أبو عبد الله الشريف: من كبار الفقهاء ومفتي تلمسان[4]، ترجع علاقته بالسلطة الزيانية إلى عهد أبي سعيد عثمان الثاني الذي أشهده على وديعة من المال -لأولاده- عند بعض أعيان تلمسان عندما لم يرغب في الاحتفاظ بها، وبسبب ذلك أمتحن عهد أبي عنان، بعد أن استخلصه لمجلسه العلمي عند عودته لفاس ونال عنده درجة رفيعة[5].

ولقد ارتبطت السلطة العلمية لهذا الفقيه إضافة إلى تنوع معارفه وتعمقها بدوره في التدريس بتلمسان[6]، وكان لسنه عند وصول أبي حمو موسى الثاني للحكم عامل آخر في وجاهته[7] يضاف إلى ذلك نسبه الشريف، الذي يمده بدون شك بنفوذ أدبي هام ما يجعله من وجهة نظر هذا السلطان مندرجا معه في زمرة عرقية واحدة، في وسط يمثل فيه شرف النسب أهمية بالغة، هذه العوامل مجتمعة جعلت أبا حمو موسى الثاني يستدعيه من فاس مباشرة بعد دخوله تلمسان[8] فشهد معه أول مولد نبوي للسلطة الزيانية بتلمسان، ويمكن اعتبار قصيدته بهذه المناسبة إضافة للقصدتين التاليتين[9] تزكية من كبار فقهاء الحضرة لعمل المولد، وتوطدت العلاقة بين الطرفين بإصهار السلطان في ابنته لأبي عبد الله الشريف[10]، واسناده التدريس بالمدرسة اليعقوبية[11] إضافة

---

[1]-ينظر ملحق رقم (16).

[2]-مجهول: زهر البستان/22 و-ظ.

[3]-للتفصيل: مصدر نفسه/19 و-20 ظ.

[4]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. ابن خلدون: التعريف/62. التنبكتي: المصدر السابق/430 وما بعدها. المقري: أزهار الرياض، 19/3.

[5]-ابن خلدون: التعريف، 63. التنبكتي: المصدر السابق/432، 439.

[6]-للتفصيل ينظر/ 283 - 287 من الدراسة

[7]-كان حينها قد بلغ نحو الستين من عمره، فمن الناحية العملية يمكن اعتباره في هذه المرحلة في قمة عطائه العلمي يدل على ذلك مواصلته التدريس عند رجوعه لتلمسان (ينظر: ص من الدراسة). كما أن طول حياة المدرس تزيد بدون شك في عدد طلبته مما يزيده وجاهة أيضا.

[8]-ابن خلدون: التعريف/64.

[9]-ينظر ملحق رقم (16).

[10]-ابن خلدون: ابن خلدون: التعريف/63.

[11]-مجهول: زهر البستان/83 ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 104/2، 136. التنسي: تاريخ بني زيان/180.

للإفتاء[1] والتكليف بمهام سياسة كسفاراته المتعددة إلى المرينيين[2]. وكان أبو زكريا بن خلدون وأبو عبد الله القيسي من الطلبة البارزين لهذا العالم[3]، كما جمعتهما المكانة الأدبية[4] وتولي الكتابة للسلطان نفسه[5].

ولم يكن الكتّاب في حقيقة الأمر سوى عمال مخلصين للدولة مدافعين عن "إيديولوجيتها" مشاركين في إدارة شؤونها، إضافة إلى ذلك لم تكن أقلامهم تصدر إلا عن السلطة وللسلطة الموالين لها[6]. وبذلك لم يكونوا سوى جزء من الطبقة الحاكمة، قال أبو حمو موسى الثاني[7] في تصوره لهذه الوظيفة: «وأما كتابك فلتتخير منهم لسرك كاتبا من وجوه بلدك موفيا لغرضك ومقصدك فصيح اللسان...، سالكا طرق الصواب... حسن الضبط عالما بالحل والربط كاتما للأسرار متحليا بحلي الوقار، ذا عقل وافر وفهم حاضر وذهن ثاقب وفكر صايب...، لأن الكاتب عنوان المملكة وبه تتبين الأمور المشتبكة، ومن كتابك يستدل على عقلك، ويعترف بمعرفتك وفضلك»[8].

في ظل الصراع الذي شهدته المملكة الزيانية شرقا وغربا وخاصة مع بني مرين وجد هذا السلطان بإفاضته الواسعة على الشعراء وحكمته[9] وقدرته على اصطناع الاتباع دعما هاما من

---

(1)-للتفصيل ينظر" الونشريسي: المعيار، 28/11 وما بعدها. 163/12 وما بعدها.التنبكتي: المصدر السابق/436-437.

(2)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 101/2 وما بعدها.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/120. الونشريسي: المعيار، 225/12. التنبكتي: المصدر السابق/432.

(4)-يكشف عن ذلك رصيد أبو زكريا بن خلدون في مجال النثر والشعر (للتفصيل: ينظر: مؤلفه: بغية الرواد، 78/1 وما بعدها. 2/2 وما بعدها. المقري: أزهار الرياض، 246/1-247. نفح الطيب، 509/6-513، 515-517)، ورصيد عبد الله القيسي في مجال الشعر (للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/ 52 ظ وما بعدها. المقري: أزهار الرياض، 329/2-333. نفح الطيب، 121/7-129).

(5)-حول تولي أبي زكريا بن خلدون للكتابة ينظر:ابن الخطيب: ريحانة الكتاب، 140/2.ابن خلدون:التعريف/103،226. وحول أبي عبدالله القيسي ينظر ابن الخطيب: ريحانة الكتاب، 149/2. المقري: نفح الطيب، 121/7

(6)-للتفصيل ينظر: الجهشاري: كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، ط1، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1938/3-4، 47.ابن خلدون: المقدمة/228-229. الطاهر محمد توات: أدب الرسائل في المغرب العربي في القرنيين السابع والثامن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 92/1993 وما بعدها. علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية/53-55. خالد زيادة: كاتب السلطان حرفة الفقهاء والمثقفين، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، قبرص، 9/1991 وما بعدها.

(7)-المصدر السابق/60-61.

(8)-للتفصيل حول مكانة الكتاب في الدولة الزيانية من وجهة نظر هذا السلطان ينظر: أبو حمو موسى: المصدر نفسه/81 وما بعدها.

(9)-من ذلك سلوكه مع بن مرين عندما دخل تلمسان وسرحهم دون أن يصيبهم بأي أذى. ينظر: مجهول: زهر البستان/14ظ.

الفقهاء، إذ تحول حيز أساسي من هذه المناسبة الدينية إلي دعم سلطته، وما لم يسع الدارس الوقوف عليه في علاقة فقهاء تلمسان بالسلطة الزيانية ضمن مصنفاتهم الشرعية (كتب الفقه والفتاوى)، أجابت عنه دواوين أشعارهم، وتركزت مظاهر الدعم في:

1-الإشادة باحتفاله بالمولد النبوي[1] والعطاء الكبير الذي كان يجزله بهذه المناسبة[2].

2-المزج بين مدح الرسول ومدح أبي حمو موسى وطلب الله أن ينصره[3].

3-الإقرار بنسبه الشريف واختص بذلك مؤرخ الدولة أبو زكريا بن خلدون[4].

4-التأكيد على نظرية العناية الإلهية في وصوله إلى الحكم[5]، والأمان الذي نالته تلمسان بفضله[6].

5-الإقرار بأنه خليفة وإن وجد هذا المصطلح مقرونا بلفظ السلطان، الملك، الإمام أو بعضها في القصيدة الواحدة[7]، أو بين قصيدة وأخرى للشاعر نفسه[8].

---

(1)-ينظر في ذلك أبو محمد المديوني (مجهول: زهر البستان/ 33 ظ). وأبو زكريا بن خلدون (بغية الرواد، 233/2) وأبو عبد الله القيسي (يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 45/2) الذي أكد له بأنه سينال شفاعة الرسول ورضوان الله طالما أن قيامه بهذا المولد واعتنائه به هو طلبا لشفاعة الرسول وذكر في موضع آخر (يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 191/2-192) بأن المولد هو الذي تشرف بحلوله بساحة ابن حمو وأنه سينال لا محالة "رضى الله" و"كفايته" و"كفالته لخلقه".

(2)-ينظر في ذلك أبو محمد المديوني (مجهول: زهر البستان/ 33 ظ). وأبو عبد الله الشريف (مجهول: زهر البستان/44 ظ).

(3)-ينظر في ذلك أبو محمد المديوني (مجهول: زهر البستان/16 وما بعدها. وأبو عبد الله الشريف الذي اعتذر عن التوجه لزيارة قبر النبي ﷺ لأنه في "رحاب ملك مطاع مثنيا عليه طالبا منه الاستعانة بالصبر والثقة بالله. (مجهول: المصدر نفسه/15 و-ظ، 32 و-ظ). ينظرحول أبو زكريا بن خلدون (المقري: أزهار الرياض، 441/1-442. وحول أبو عبد الله القيسي (يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 45/2 وما بعدها) .

(4)-للتفصيل ينظر: بغية الرواد، 218/2، 233.

(5)-ينظرفي ذلك أبو محمد المديوني (مجهول: زهر البستان: 17و). و أبو زكريا بن خلدون (مجهول: المصدر نفسه /86 و). بغية الرواد، 217/2). وأبو عبد الله القيسي (مجهول: زهر البستان/62 و-62 ظ). ومن ذلك قوله (مجهول: المصدر نفسه/62 ظ):

حكمت له الكتب القديمة أنه سيشيد ملكا شامخا بنيانه

مشيرا في ذلك إلى كتاب الجفر. ينظر كذلك: حول أبو عبد الله القيسي (يحي بن خلدون: المصدر السابق، 45/2-46). وينظر قصيدة أخرى (يحيى ابن خلدون: المصدر نفسه، 192/2).

(6)-ينظر: أبو عبد الله القيسي (يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 46/2، 129).

(7)-ينظر في ذلك يحيى بن خلدون (مجهول: زهر البستان، 86 و وما بعدها. بغية الرواد، 233/2 وما بعدها). وأبو عبد الله القيسي (يحيى بن خلدون، المصدر السابق، 129/2-130، 229-230).

(8)-ينظر في ذلك أبو عبد الله المديوني (مجهول: زهر البستان/17 و، 33 ظ).

6-المبالغة في مدحه خَلقا وخُلقا والتأكيد على قوته وشجاعته مع التركيز على قوته العسكرية وتزكية نشاطه الحربي في مواجهة أعدائه[1]، وهذه النقطة الأخيرة في غاية الخطورة تطرح السؤال هل هو نشدان للأمان في ظل سلطة قوية بعد أن كابدت تلمسان حصارات وغزوات عديدة وظل الأمر قائما إلى عهده؟ أم أن شعراء (الفقهاء) البلاط لم يكن همهم من ذلك سوى تملق السلطان؟ أفصح عن ذلك أحدهم في أكثر من قصيدة بأنه لم ينظر الشعر إلا لأجله[2] مظهرين تنافسهم على نيل المكانة الرفيعة عنده[3].

وطالب أحدهم إصلاح حاله في آخر القصية التي نظمها مولد سنة (763هـ/1361م)[4]، والغريب في الأمر أن هذا الفقيه ذاته وهو أبو عبد الله القيسي والذي مدح أبا حمو في سبع مولديات وكان من أكثر المتحمسين له[5]، قد مدح "قاتل أبيه" السلطان أبا تاشفين بقصيدتين في مولد وسابع سنة (791هـ/1388م)[6]، فمما قاله في مدحه في هذا المولد:

أبلغ إلى خير الأنام تحية ... أذكى من المسك الفتيق شذاها
عن عابد الرحمن مولانا الذي ... حاز الفضائل جملة وحواها
فهو الذي حب النبي وآله ... سر جوانحه عليه طواها
سينال في الأخرى شفاعة كما ... قد نال في الدنيا العلا وألجاها
....
أنسى مآثر من مضى بمآثر ... رفعت له في الخافقين لواها

---

(1)-ينظر في ذلك: أبو عبد الله المديوني (مجهول: زهر البستان/17 و وما بعدها). وأبو عبد الله الشريف (مجهول: المصدر نفسه/15ظ وما بعدها). وأبو زكريا بن خلدون: (مجهول: المصدر نفسه/86 ظ). وأبو عبد الله القيسي (مجهول: المصدر نفسه/62 و-63 ظ). (يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 45/2 وما بعدها).

(2)-ينظر: أبو عبد الله القيسي في قوله (يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 193/2):

وما كنت أدري الشعر قدما وإنما ... تعلمت من تلك المعالي المعانيا
فلولا حلاكم وعلاكم لما غدت ... تطاوعني مهما دعوت القوافيا

ولمزيد من التفصيل ينظر: (يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 214/2، 230).

(3)-ينظر: أبو زكريا بن خلدون (بغية الرواد، 217/2-218). وينظر حول أبو عبد الله القيسي (يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 46/2 وما بعدها).

(4)-وهو أبو عبد الله القيسي (ينظر: مجهول: زهر البستان، 63 ظ).

(5)-ينظر الملحق رقم (16).

(6)-التنسي: تاريخ بني زيان/192، 194. وللتفصيل حول القصيدتين ينظر: التنسي: تاريخ بني زيان/187-191، 196-203). ابن عمار: المصدر السابق/194-198.

مما يؤكد المسار السلبي الذي سار فيه بعض فقهاء "التكسب" ضاربين بمسؤوليهم الدينية عرض الحائط.

7-مدح قبيلة بني زيان[1] وتخصيص ولي العهد أبي تاشفين[2].

ولم يخرج الطلبة عن الأغراض التي طرقها شيوخهم في الحديث عن إحسان أبي حمو إليهم[3]، وطلب المقابل المادي في مدحه بشكل صريح[4]، والإفاضة في مدحه مع التأكيد على قوته العسكرية وتفوقه على الأعداء[5]، وما تحقق لتلمسان من أمان بفضل ذلك[6]، مع الإقرار بالعناية الإلهية في حيازته شرف الملك[7]، وطلب النصر له[8] دون إهمال مدح ولي عهده[9].

وبذلك يمكن اعتبار هذه القصائد (قصائد الفقهاء والطلبة) إعلانا لمشروعية العمل مع السلطان والدفاع عن سياسته وملكه -بعد أن كان ذلك يتم في صمت انطلاقا من توليهم عددا من الخطط بالدولة الزيانية، كما يمثل حلقة في سلسلة قصائدهم التي طرقت في مناسبات سياسية متعددة[10]، وهنا يكون الدارس أمام فئة هي أقرب للكتّاب منها إلى الفقهاء.

مما سبق يتأكد أن الاحتفال بالمولد النبوي كان فرصة متكافئة للسلطة والفقهاء في دعم بعضهم لبعض، وإذا كان من الفقهاء من أسهم في إثراء الاحتفال بالمولد النبوي بشعره، فإن أحدهم

---

(1)-ينظر في ذلك أبو محمد المديوني (مجهول: زهر البستان/33 ظ). أبو عبد الله الشريف (مجهول: زهر البستان/44 ظ). أبو زكريا بن خلدون (المقري: أزهار الرياض، 441/1). أبو عبد الله القيسي (مجهول: زهر البستان/63 ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 45/2.

(2)-ينظر: أبو زكريا بن خلدون (المقري: أزهار الرياض، 442/1)، ومما قاله في مدح أبي تاشفين:

أكمل العالمين خلقا وخلقا اشرف الناس في النّدى والكفاح

وقد علق المقري (المصدر السابق/ صفحة نفسها) على أن هذا البيت «لا يخلو من قلة تحفظ» وأن هذا الوصف لا يطلق إلا على الرسول ﷺ .

(3)-مجهول: زهر البستان/35 ظ.

(4)-ينظر في ذلك: أحد الطلبة (يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 284/2).

(5)-للتفصيل ينظر: مجهول: زهر البستان/35 ظ وما بعدها. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 284/2.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 284/2.

(7)-مجهول: زهر البستان/65 و.

(8)-المصدر نفسه/65 و.

(9)-المصدر نفسه/66 ظ.

(10)-للتفصيل ينظر: المصدر نفسه/20 ظ وما بعدها.

ممن امتاز بالضلوع في العلوم العقلية والهندسية على وجه الخصوص وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن القحام[1] (كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م) [2]، قد أضفى باختراعه الباهر – المنجانة–[3] على هذا الاحتفال رونقا وجمالا، الذي أمسى يمضي على وقع إنجازه ساعة بساعة، ما أدّر عليه مكافأة قيمة من السلطان[4].

ويطرح السؤال حول العمل الذي قام به أبو عثمان العقباني –بوصفه من كبار فقهاء تلمسان–[5]، في شرحه للبردة[6] هل كان نابعا من اهتمامه بسيرة الرسول؟ أم أنه إسهام منثور في تزكية عمل السلطة في احتفالها بهذه المناسبة؟ أم أنه معارضة لفقهاء وشعراء عصره في بناء هذه القصيدة ممزوجا أو بعيدا عن فحواه الرئيسي؟

ما يمكن التأكيد عليه هو أن أبا عثمان كان من أبرز فقهاء البلاط الزياني[7]، وقد يسمح العثور على هذا الشرح من إلقاء الضوء على هذا التساؤل بشكل أفضل.

---

[1]–مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 119/1.

[2]–كان حيا عند تأليف يحيى بن خلدون (المصدر نفسه/ الصفحة نفسها) لكتابه.

[3]–ذكر يحيى بن خلدون(المصدر نفسه/الصفحة نفسها) أنها من الأعمال المشهورة بالمغرب، وقدم وصفا دقيقا لمواكبتها الاحتفال بهذه المناسبة. للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، 2/40-41. التنسي: تاريخ بني زيان/162-163.

[4]–يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 119/1.

[5]–يحيى بن خلدون: المصدر نفسه، 123/1. الونشريسي: المعيار، 209/12. التنبكتي: المصدر السابق/189-190.

[6]–الونشريسي: الوفيات/137. التنبكتي: المصدر السابق/190.

[7]–يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1. الونشريسي: المعيار، 208/12.

الباب الثالث:

الفقيه والسلطان من خلال الجهاز التعليمي

الفصل الأول: التعليم في الكُتّاب والمساجد بين حرص الفقهاء واحتواء السلطان

الفصل الثاني: التعليم في المجالس السلطانية والمدارس-الفقهاء والسياسة التعليمية-

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

التعليم في الكتّاب والمساجد بين حرص الفقهاء واحتواء السلطان

أولا: الكتّاب ومهنة التأديب

ثانيا: المساجد السلطانية قراءة وصفية

ثالثا: الفقهاء الأساتذة في المساجد السلطانية إحصاء واستقراء

رابعا: العلوم المدرسة في المساجد السلطانية قراءة للجداول

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ارتبطت الدعوة الإسلامية بالتعليم منذ مبعث الرسول ﷺ ، فقد نزلت عليه أول آية تأمره بالقراءة[1]، إضافة للعديد من الآيات التي حثت المسلمين على التعليم، قابل ذلك رصيد ضخم من التراث النبوي. هذا ما أصبغ العلم في الإسلام بالطابع الديني[2]، حتى وإن لم يكن من العلوم الشرعية طالما أنه يحقق منافع للفرد والمجتمع[3].

وحينما كان الفقهاء هم المخولين الأوائل -حسب اعتقادهم- لحفظ هذا الدين وتبليغه، فقد كانوا الفئة العلمية الأوسع مزاولة للتدريس أمام تراجع بعض العلوم، وعدم قدرتها على تحقيق ذات النفوذ العلمي والروحي والاجتماعي، الذي حققته المدرسة الفقهية[4]، والمدارس التي أقيمت في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي خير دليل على ذلك، إذ كانت مركزا حيويا لمزاولة نشاطهم، درست أغلبها الفقه، إضافة للمدارس التي أنشئت لهذا الغرض أساسا، وهذا ما جعل لفظ المدرس من مرادفات الفقهية في الحضارة العربية الإسلامية[5]. وكان ذلك محل اعتزاز للفقهاء قال أحدهم[6] في حديثه عن أهمية التدريس: «هو المشهور خيره، المعروف بركته، المستفيض بره واحترامه».

ولم يقتصر نشاط الفقهاء في هذا المجال على فئة الكبار، بل عدّ تعليم الصبيان من أهم أنشطتهم التربوية. ويمكن إرجاع نفوذ المدرسة الفقهية أيضا إلى عوامل الإقبال في دراسة الفقه بما تحقق له من مكانة من جهة، ولارتباطه بالحياة العملية كضرورة اجتماعية سياسية واقتصادية تفتح على صاحبها أبواب الجاه والوظيف على نطاق واسع، دون إهمال للأبعاد الدينية[7].

---

(1)-سورة العلق، 96/1.

(2)-محمود قمبر: المرجع السابق، 3/308-331.

(3)-ابن خلدون: المقدمة/505. ابن الأزرق: بدائع السلك، 2/362-364.

(4)-ينظر: / 45-46 من الدراسة.

(5)-محمود قمبر: المرجع السابق، الجزء الأول، 1985/108-109.

(6)-ابن الحاج: المصدر السابق، 1/88.

(7)-ينظر: / 45-46 من الدراسة.

كما تدعم وزن المدرسة الفقهية في مجال التعليم بمحاولات الفقهاء المستمرة في توجيه النشاط الدراسي، والارتقاء بمستوى أدائه إلى أعلى كفاءة، ورفع أعلامه عبر تراثهم الضخم في مجال التربية والتعليم الذي غدا مادة دسمة في دراسات المحدثين.

وإذا كان التدريس قد حقق للفقيه نفوذا روحيا هاما وكان أفضل مجال لخدمة عقيدته ونصرة مذهبه، فقد كان عمل السلطة في "تسييس" العمل التربوي من السمات البارزة في التاريخ الإسلامي[1]، جعلت أحد الدارسين[2] يطرح تساؤلات في غاية الأهمية حول «منزلة العلماء الأدبية وأمانتهم العلمية وضميرهم الديني، حين يبدون وكأنهم مجرد أدوات تحركها السلطات في صراعات مذهبية ودعايات سياسية قد لا تستهدف خدمة الدين بقدر ما تعمل لخدمة المصالح الخاصة بالسلطة، ودعم مراكزها في خضم المنافسات الطامعة في الحكم والملك وقمع ثورات الرفض أو التمرد».

وبالانتقال للواقع الزياني تسعى الدراسة لمحاولة تلمس السياسية التعليمية للسلطة الزيانية، فيما يتصل بالكتاب والمساجد والمدارس وعبر تنشيط الحركة الفقهية من خلال مجالس أبي تاشفين الأول، أين يمكن رصدها بشكل أوضح هل في استقبال السلطة للفقهاء الوافدين عليها من خارج تلمسان؟ أم في إشرافها على بناء المساجد؟

أولا: الكتّاب ومهنة التأديب

تشكل مرحلة التعليم الأولى فترة هامة في حياة الفرد، وهي ليست عملية تعليمية لمجموعة من المهارات فقط، لكنها لبنة جوهرية في إعداد شخصية سوية وفق المعايير التي تحكم المجتمع، هذا ما جعل أحد الفقهاء[3]، يعقد في كتابه القيم بابا "في فصل التعلم في الصغر والحض عليه".

من ذلك عدّت مهنة التأديب من أجل الحرف[4]، واسترعت اهتمام الفقهاء على مستوى

---

[1]-للتفصيل ينظر الدراسة القيمة التي أعدها الدكتور محمود قمبر (المرجع السابق، 261/1 وما بعدها) ودراسة محمد منير سعد الدين (المرجع السابق/111 وما بعدها).

[2]-محمود قمبر: المرجع السابق، 311/1.

[3]-ابن عبد البر: المصدر السابق، 81/1-87.

[4]-ابن الأخوة: المصدر السابق/260.

التنظير[1] والممارسة[2]. حددت مواصفات المؤدب الأساسية إضافة إلى معرفته بالقرآن في حسن التدين، أما الصفات الكمالية فهي معرفة العربية والفقه وكبر السن والتحصن بالزواج، والتحلي بالوقار والإخلاص في أداء مهمته[3].

وبذلك أخذ تعليم الصبيان شكل الإلزام عند الفقهاء[4]، لارتباطه بالتكوين الديني العلمي والعملي، وإن اختلفت المواد الدراسية بين المشارقة والمغاربة -أنفسهم- والأندلسيين[5].

اقتصر التعليم في المغرب في هذه المرحلة على دراسة القرآن حفظا وكتابة منذ مرحلة الصبا إلى مرحلة الشباب[6]، ويمكن تحديد بداية هذه الفترة ما بين الخامسة والسابعة على وجه العموم[7].

أما مكان التدريس فقد تحدد -منذ القرون الأولى- بفتوى من الفقهاء خارج المسجد، لعدم تحفظ الصبية من النجاسة[8]، وتنزيها للمسجد عن التكسب الدنيوي[9]، وبذلك طلب من المؤدب أن

---

(1)-للتفصيل ينظر بعض المصنفات التي ألفها الفقهاء في غرض تربية وتعليم الصبيان، إضافة إلى بعض المحاور والفتاوى التي تضمنتها كتب الفقه، الحسبة، النوازل والعمران. ينظر: ابن سحنون: المصدر السابق/68-97. القابسي: المصدر السابق/94 وما بعدها. الشيرزي: المصدر السابق/103-105. ابن الأخوة: المصدر السابق/260-262. ابن الحاج: المصدر السابق، 2/305-335. ابن خلدون: المقدمة/505-509. ابن الأزرق: بدائع السلك، 2/364-370. الونشريسي: المعيار، 5/25. 7/300. 8/236 وما بعدها. 12/60-62.

(2)-فمن الفقهاء المؤسسين للمذهب المالكي بالمغرب والذي تولى مهنة التأديب الإمام سحنون. ينظر: القاضي عياض: ترتيب المدارك، 1/590، 594.

(3)-لمزيد من التفصيل ينظر: ابن الأخوة: المصدر السابق/260. ابن الحاج: المصدر السابق. لكن ذلك لم يمنع من وجود فئة كبيرة من معلمي الصبيان ممن أساءوا لهذه المهنة بجهلهم خاصة (للتفصيل ينظر: أحمد شلبي: المرجع السابق/222-225).

(4)-القابسي: المصدر السابق/87 وما بعدها. ابن خلدون: المقدمة/505-506.

(5)-للتفصيل ينظر: محمد بن سحنون: المصدر السابق/69 وما بعدها. القابسي: المصدر السابق/96 وما بعدها. الشيرزي: المصدر السابق/103-104. ابن الحاج: المصدر السابق/1. ابن خلدون: المقدمة/505-508. ابن الأزرق: بدائع السلك، 2/364-368.

(6)-ابن خلدون: المقدمة/506. وقد يختم الطالب القرآن أكثر من مرة، للتفصيل ينظر: الرصاع: المصدر السابق/31.

(7)-فقد أشار مصدر متقدم (الشيرزي: المصدر السابق/103) إلى وجوب إلزام المؤدب لمن بلغ سنه السبع سنوات فما فوق والصلاة جماعة. ويستصوب رأي أحد الباحثين (أحمد شلبي: المرجع السابق/307-309) من أنه لم تكن هناك سن محددة للتعليم.

(8)-محمد بن سحنون: المصدر السابق/87. القابسي: المصدر السابق/145. ابن الحاج: المصدر السابق، 2/ 313.

(9)-القابسي: المصدر السابق/145.

يستقبل طلبته في منزله[1]، أو في الكتاب الذي فضل أن يكون في الدروب العامرة، أو في أطراف الأسواق -دفعا لأي مخاطر قد يتعرض لها الأطفال[2]- هذا ما يقود للحديث عن علاقة السلطة بالتعليم في هذه المرحلة من خلال أجور المؤدبين.

جرت الأحكام الفقهية بتناول المؤدب لمقابل مادي على تعليمه من نفقة الولي أو الوصي أو الأقارب أو مال الصبي[3]، أو تطوعا في حالة كون الصبي فقيرا أو يتيما[4]، ما يعني أننا بصدد مؤدبين تقتصر سلطة الدولة عليهم في مجال الاحتساب فقط، فهل كانت السلطة الزيانية، تتولى نفقات تعليم الأيتام والفقراء في ظل ضرورة رعايتها للدين، يشار في ذلك لبعض الكتاب المدعمة من قبل الدولة الحفصية[5]، وفي العالم الإسلامي بشكل عام[6]، وهنا نكون أمام شريحة أخرى من المؤدبين المؤجرين من طرف السلطة، ويطرح السؤال ذاته حول مؤدبي أبناء السلاطين والأمراء وطبقة البلاط الزياني[7].

في ضوء ما توفر للدراسة يمكن الذهاب إلى أن قطاع الكتاب كان يتم بمبادرات خاصة[8]، وهذا لا ينفي تكفل الدولة بنفقات تعليم الأيتام من خلال مؤسسة الأوقاف، وتمثلت الصورة الثانية في

---

(1)-القابسي: المصدر السابق/146.

(2)-الشيرزي: المصدر السابق/103. ابن الحاج: المصدر السابق، 313/2. وقد لقيت هذه التوجيهات صدى لدى بعض المؤدبين، فقد أفاد الرصاع (المصدر السابق/14 وما بعدها)، في التعرف على مكان مكتبين خلال النصف الأول من القرن الثامن الهجري، (الرابع عشر ميلادي) الأول يوجد بحيه على يمين باب درب مسوفة والثاني عند سوق القبابين.

(3)-محمد بن سحنون: المصدر السابق/37 وما بعدها. القابسي: المصدر السابق/99 مما بعدها. الونشريسي: المعيار، 249/8 وما بعدها.

(4)-القابسي: المصدر السابق/169.

(5)-روبار برنشفيك: المرجع السابق، 374/2.

(6)-أحمد شلبي: المرجع السابق/301-302

(7)-ففي الدولة الحفصية على سبيل الذكر وجد مكتب في القصر السلطاني لهذا الغرض. للتفصيل ينظر روبار برونشفيك: المرجع السابق/347-375. وتفتقر معطياتنا فيما يخص تعليم أبناء البلاط الزياني على الاحتفال الذي أقامه أبي حمو موسى الثاني بمناسبة ختم أحد أبنائه لسورة البقرة، للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر السابق، 310/2.

(8)-وهو ما توصلت إليه إحدى الدراسات (نجاح القابسي: "المعاهد والمؤسسات التعليمية في العلم الإسلامي": وقائع ومحاضرات المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية السورية، 1981/560-561)، بناء على أن ما سبقت الإشارة إليه من تكفل الأولياء بدفع نفقات المؤدب، إضافة إلى الإمكانيات البسيطة التي يتطلبها هذا المرفق بداية بالبناية المكونة من غرفة واحدة، وانتهاء بالتأثيث الذي لا يتجاوز حصيرا وبضعة ألواح وحبر للكتابة.

استقلال الكتاب عن السلطة الزيانية من خلال مزاولة بعض الفقهاء المتصوفة لهذه الوظيفة بتلمسان[1]، وقد تمتع بعضهم بمكانة هامة على المستوى العلمي في إجادة التعليم وحفظ القرآن الكريم، ومستواهم الأخلاقي الذي جعلهم محل تقدير طلبتهم، كالفقيه الشيخ الولي أبي يوسف يعقوب بن علي الصنهاجي[2]، (كان حيا بعد 681هـ/1282م)[3]، الذي كان «ميرزا في القراءة والتعليم ... مجاب الدعوة»[4]، قرأ عليه أكثر أهل تلمسان، وانتفعوا به وكان والد ابن مرزوق الخطيب أحد طلبته[5].

وقد اختار "الفقيه الصالح الولي"، الورع أبو زيد عبد الرحمان بن يعقوب[6] -السالف الذكر- (كان حيا بعد (711هـ/1311م)) [7]، نهج والده في التصوف وتعليم الصبيان القرآن، وذلك بمكتبه الكائن بسويقة إسماعيل[8]، ويعرف من طلبته أبو عبد الله الشريف، وابن مرزوق الخطيب[9].

ولعلّ السبب الرئيسي في ضحالة معطيات الدراسة عن مؤدبي تلمسان، راجع إلى ندرة كتب فهارس أو برامج الفقهاء، مما يعد في حكم الضياع، أو عجزت يد الباحث للوصول إليها. لكن هناك ملاحظة تستوجب الذكر وهي أن الوجه الحسن للعينة المقدمة عن مؤدبي تلمسان بالجمع بين ما سبق ذكره، وما ذكره الرصاع عن مؤدبيه، قد يعكس جانبا هاما من قيام مؤسسة الحسبة بوظيفتها طبقا للتوجيهات التي تضمنتها كتب الفقه والحسبة.

أما المرحلة الثانية من التعليم فكانت تتم في المسجد أو المدرسة أو في كلاهما معا وسيفصل لاحقا.

---

(1)-تم الاتجاه إلى هذا التعميم "الجزئي" بناء على العينتين اللتين يتم ذكرهما لاحقا، يضاف لذلك المادة التي قدمها الرصاع (المصدر السابق/14 وما بعدها) عن مؤدبيه، ويمكن إرجاع ذلك إلى إجلال المتصوفة لهذه الحرفة، القائمة على تعليم القرآن اقتداء بالسلف الصالح، والنفاذ إلى أعماق المجتمع من خلال هذه الشريحة (الصغار)، المؤسسة لمستقبل الأمة، إضافة لرضاهم باليسير من مؤنة العيش التي تدرها عليهم هذه المهنة.

(2)-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المجموع /18ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/115.

(3)-تم تحديد هذا التاريخ بناء على كون أبو العباس أحمد ابن مرزوق من طلبته. للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/18ظ، يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، 1/115.

(4)-ابن مرزوق: المجموع/18ظ.

(5)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ الورقة نفسها. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/115.

(6)-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المجموع/84 و. التنبكتي: المصدر السابق/431.

(7)-تم تحديد هذا التاريخ بناء على أن كل من ابن مرزوق الخطيب وأبو عبد الله الشريف من طلبته. للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/48 و. التنبكتي: المصدر السابق/431.

(8)-ابن مرزوق: المجموع/48 و.

(9)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/الورقة نفسها. التنبكتي: المصدر السابق/431.

ثانيا: المساجد السلطانية /قراءة وصفية

يعتبر المسجد النواة الأولى للحركة الفكرية في العالم الإسلامي، وقد كان أحد الباحثين[1] محقا حينما عدّ «دراسة هذه المؤسسة في أي منطقة من العالم الإسلامي هي دراسة المكان الرئيسا للحياة الثقافية الإسلامية في أي فترة من فترات تاريخها».

تكمن أفضلية المسجد للتدريس في شقين: الأول في كون العلوم الأساسية الملقنة به مرتبطة بإحياء السنة وتعلم أحكام الله ﷻ، والثاني في كونه موضعا لاجتماع مختلف الفئات الاجتماعية غنيها وفقيرها، المتعلم منها والجاهل، وذلك ما لا يتوفر بالمنازل حتى لو أبيحت للجميع.

وإذا كانت المساجد الجامعة عادة ما يدرس بها أكثر من أستاذ فالمساجد العظام على وجه الخصوص، ومساجد العامة بشكل عام قد ظلت تمارس وظيفتها العلمية إلى الفترة محل الدراسة إلى جانب المدارس.

كما كانت المنازل ودكاكين العلماء من مرافق التعليم في العالم الإسلامي قبل انتشار المدارس الخاصة[2]،إلاّ أنه تعذر الحصول على مادة متصلة بتلمسان الزيانية، وقد يكون مرد ذلك لكثرة المساجد إضافة للمدارس، وإلى أن يتمكن الدارس من مادة جديدة تميط اللثام عن هذا الجانب، يبقى الخيار الوحيد هو الحديث عن العينة التي تم ضبطها من مدرسي تلمسان داخل المساجد السلطانية ومساجد بعض الفقهاء[3]، والعامة والمدارس.

يزيد من ترجيح التدريس داخل المساجد العظام أو المساجد السلطانية المكانة العلمية للأساتذة[4]، وأهميتهم في مجال التدريس، ويتدعم الارتباط بين السلطة والمدرسين عند الحديث عن

---

(1)-محمد عبد الحميد عيسى: تاريخ التعليم في الأندلس، إشراف لويس سواريث قرناديث، ط1، دار الفكر العربي، 266/1982.

(2)-أحمد شلبي: المرجع السابق/66-75.

(3)-كمسجد أبو زيد اليزناتي الذي قرأ فيه جد ابن مرزوق الخطيب على الفقيه السابق الذكر. ينظر: ابن مرزوق: المجموع/40و.

(4)-فالتدريس بالمساجد العظام والذي عادة ما كان يسند لكبار الفقهاء كان يتم بعد أن يتحصلوا على إجازة من أحد كبار الشيوخ أو بعضهم بعد اجتياز امتحان في عدد من المواد أو الكتب. للتفصيل ينظر: الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 348/1985 وما بعدها. عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 354/2-355. محمد خرماش: "نظام التعليم بالقرويين بين القديم والحديث قراءة -

الفقهاء، الذين تولوا بعض الخطط الدينية والسلطانية، خاصة بعض الوظائف التي تسمح بالجمع بين العملين كالإمامة أو الخطابة أو الإفتاء أو القضاء[1]، وبالانتقال من التدريس إلى أحد خطط الدولة الأخرى[2]، بعد أن يكون الأستاذ قد حقق نفوذا يسمح له بالانضمام لسلك السلطة، كما شكل تقلد الأستاذ لأحد الوظائف الهامة عاملا في بروزه العلمي من حيث تحفيز الطلبة للأخذ عنه[3].

وقد كان الجمع بين المساجد السلطانية والعامة ضرورة فرضتها طبيعة المادة التي اكتفت بالحديث عن مكانة العالم، ودوره في التدريس وذكر بعض طلبته أحيانا -لكن ليس بشكل متوازن في كل التراجم- دون الإشارة لمكان عمله، إلا فيما ندر أو ما أمكن استنتاجه أو ما تعلق ببعض المدارس.

وهناك ملاحظة يتوجب الإشارة إليها وهي أن العمل في المساجد السلطانية لم يكن في كل الأحوال تعبيرا عن التزام الفقيه اتجاه السلطة، ذلك أن التعليم واجب عقدي سامي، لذلك أخذ شكل التطوع[4]، فلم يكن مقابل عائد مادي في كل الأحوال، وإن كان يعين المدرس من قبل السلطة.

كان الإشراف على تعيين الأساتذة بالمساجد العظام (المساجد السلطانية)، وبإقرار من الفقهاء[5] ذاتهم يرجع للسلطة الحاكمة، فلا يحق الانتصاب للتدريس بها كما هو الشأن بمساجد العامة دون إذن من السلطان وإجازته مراعاة لمصلحة الأمة.

وقد أصبح اعتماد الأساتذة -بالمساجد السلطانية بعد حصولهم على إجازة- في الدولة المرينية من عمل القضاة[6]، وقد يكون ذات الشأن بالنسبة للدولة الزيانية استنادا إلى إشراف القضاة

=في الاصطلاحات التربوية"، مجلة الحضارة الإسلامية، وهران، ع1، 1993/119-120. وهذا نص لإجازة أحد فقهاء تلمسان لطالبه في تدريس الفقه والافتاء بعد أن أخذ عن عدد من كبار الفقهاء: «وقد أجزت الفقيه.. إجازة مطلقة في تعليم الفقه المالكي والفتيا بعد مشاركتي له في صدر من المدونة وجملة من ابن الحاجب الفرعي وشاهدت منه أبحاثا دقيقة وأسئلة عويصة يليق بموردها التعرض لنشر هذا الشأن وبثه». ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/233.

[1]-للتفصيل ينظر: محمد منير سعد الدين: المرجع السابق/91، 117. وكمثال على الارتباط بين القضاء والتدريس بتلمسان، ينظر: ابن مرزوق: المجموع/19ظ. المقري: أزهار الرياض، 5/48-50. وحول الارتباط بالوظائف الأخرى ينظر: جدول رقم (4)، وهذا يتعلق بالارتباط المكاني بين الإمامة والخطابة والإفتاء والتدريس، إضافة إلى من تولى خطابة الجامع الأعظم من القضاة.

[2]-على سبيل المثال من التدريس إلى القضاء، ينظر: محمود قمبر: المرجع السابق، 1/195.

[3]-ينظر في ذلك: حديث الرصاع (المصدر السابق/141، 151) عن أحد شيوخه.

[4]-أحمد شلبي: المرجع السابق/215. محمد خرماش: المرجع السابق/119.

[5]-ابن خلدون: المقدمة/196. ابن الأزرق: بدائع السلك 1/247. وملحق رقم

[6]-محمد خرماش: المرجع السابق/120.

على المساجد، يزيد من تأكيد ذلك حادثه ضرب قاضي الجماعة بتلمسان -أبو عبد الله بن هديـة- لأبي عمران المصمودي، على الخطأ الذي ارتكبه في إحدى فتاويه تقصيرا منه[1]، إضافة إلى من تم تعينهم بقرار من السلطان ذاته.

أبدت السلطة الزيانية أهمية مبكرة للإشراف على التعليم بالمساجد منذ قيام الدولة، يتجلى ذلك في استقرار أبي إسحاق التنسي بتلمسان[2] -والذي عدّ من كبار فقهائها-[3]، وأخيه أبي الحسن الذي كان على شاكلته علما ودينا وورث مكانته بعد وفاته[4]، وأبو عبد الله بن النجار الذي عاد من رحلته العلمية بعلم كثير فـ"استخلصته الدولة" الزيانية[5].

ويمثل إهداء أبا حمو موسى الثاني لخزانة الكتب بالمسجد الجامع [6] -والتي تم إنجازها في السنة التي دخل فيها تلمسان (760هـ/1358م)- وجها آخر من إشراف وتوجيه السلطة الزيانية للتعليم، ذلك وإن لم تحدد منهجا دقيقا للدراسة، فإن الرعاية المادية لمدرسي المساجد السلطانية[7]. وتركيبتها لهم للعمل بهذه المؤسسة تعبيرا عن تبنيها لفكرهم، أو عن كونهم في أسوأ الأحوال خارج إطار المعارضين للسلطة.

ويمكن الأخذ بما ذهب إليه أحد الباحثين[8] من تأثر التعليم بالمساجد بنظام المدرسة عن طريق استحداث الكراسي الدراسية للطلبة والوعظية للعامة، والتي يتم الإنفاق عليها من الأحباس إضافة لتقديم خزائن الكتب لهذه المساجد؛ وتدفع أحد النصوص الزيانية إلى طرح السؤال عن الدعم المادي الذي تقدمت به الدولة للطلبة خارج المدارس، فقد ذكر أبو محمد الشريف أن والده لم يأخذ

---

(1)-للتفصيل ينظر: المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

(2)-ابن مرزوق: المجموع/41 و-ظ. التنسي: تاريخ بني زيان/127.

(3)-للتفصيل ينظر: جدول رقم (4) /908 من الدراسة.

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1. ابن مرزوق: المجموع/41 و. التنسي: تاريخ بني زيان/127.

(5)-ابن خلدون: التعريف/47. الونشريسي: الوفيات/118. ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190.

(6)-رشيد بورويبة: الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية/69. المهدي البوعبدلي: "مراكز الثقافة وخزائن الكتب"/102.

(7)-كمثال على ذلك الاقطاعات التي خصصها يغمراسن لأبي إسحاق التنسي. ينظر: ابن مرزوق: المجموع/41و-ظ. التنسي: تاريخ بني زيان،/127.

(8)-حسن عزوزي: "التأليف في القراءات القرآنية وخصائصه بالمغرب والأندلس في القرن الثامن الهجري"، مجلة الحضارة الإسلامية، وهران، ع1، 1993/247. ينظر كذلك: عبد الكريم التواتي: "مظاهر الثقافة والفكر لعهد بني مرين"، مجلة دعوة الحق، ع249، 1985/76.

زمن طلبه العلم «مرتبا في مدرسة ولا غيرها... وإنما من مال أبيه»[1]، فهل تكفلت مؤسسة الأوقاف المتصلة بالمساجد، أو هبات السلطان ولو بشكل غير منتظم بتقديم مال للطلبة بالمساجد؟ كل ذلك في ضوء عدم قدرة المدرسة عن التكفل بكل مطالب التعليم لصغر حجمها ومحدودية مواردها، مما يتم الكشف عنه لاحقا.

تمتد مرحلة التعليم في هذه الفترة من الشباب بعد أن يكون الطالب قد تأهل لمواصلة تعليمه، وتتواصل إلى أن يتمكن من الحصول على وظيفة ما طبقا لميوله ورصيده العلمي، وذلك متعلق بالقدرات الفكرية للطالب ومستوى التعليم[2]، والظروف المتاحة له كأن يكون من أسرة ذات شأن كما هو الحال مع عبد الرحمان بن خلدون الذي تولى كتابة العلامة للسلطان في الدولة الحفصية وعمره إحدى وعشرون سنة[3]. وابن مرزوق الخطيب سليل الأسرة العلمية النابهة بتلمسان[4]، الذي كان مؤهلا للعمل المسجدي في سن التاسعة عشرة، إذ خطب في زاوية المرشدي (ببلاد الريف ما بين الأسكندرية والقاهرة) للمرة الأولى ارتجالا ولقيت خطبته استحسانا[5].

ثالثا: الفقهاء الأساتذة في المساجد السلطانية/ إحصاء واستقراء

لدراسة مقاربة في التعرف على أساتذة المساجد السلطانية يتجه البحث -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- لعملية مسح تشمل ثلاثة مجالات:

المجال الأول: يتناول المكانة العلمية للأساتذة برصد المواصفات التي وصفتها بهم مختلف المصادر في هذا المجال، والتي كانت تخضع إلى ضوابط شبه مقننة تختلف من فقيه لآخر، ويسمح التعرف على بعض مؤلفاتهم والعلوم والمؤلفات التي قاموا بتدريسها من الاطمئنان في التعامل مع المادة الخبرية المتعلقة بالأوصاف السابق ذكرها، يدعم ذلك النتيجة التي خلصت إليها الدراسة في ضبطها لمصطلح الفقيه.

---

(1)-التنبكتي: المصدر السابق/439.

(2)-ينظر في ذلك الملاحظة القيمة التي تقدم بها عبد الرحمن بن خلدون (ينظر: المقدمة /397 - 398) عند حديثه عن مدة سكن المدرسة بإفريقية والمغرب الأقصى.

(3)-ابن خلدون: التعريف/55-56.

(4)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/2 ظ وما بعدها.

(5)-التنبكتي: المصدر السابق/454. عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني/321.

تتعزز مكانة المدرس برحلاته في طلب العلم والتي عادة ما تثري رصيده الفكري باعتبار أن «الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم»[1]- وتضاعف من عدد شيوخه مما يجعله موضع استقطاب.

المجال الثاني: مكمل للأول ويشمل الأساتذة باعتبار دورهم في التدريس انطلاقا من الإشارات التي أوردتها بعض الروايات، ولمحاولة مسح كمية لطلبتهم بتلمسان وخارجها.

المجال الثالث: رصد الأساتذة الذين تولوا مناصب في الدولة الزيانية.

مع الأخذ في الاعتبار الانتماء الجغرافي لهؤلاء الأساتذة، مما يتيح الحديث عن قدرات تلمسان في تزويد نفسها بهم، ولكن هل كان ذلك محليا؟ أم أنها استعانت أو وفرت الظروف لانتقال عدد منهم إليها؟ وكيف تبدو مساهمة كلا الطرفين؟

ولأن الدراسة الجدولية تعدّ من أحسن الأدوات في المنهج الاستقرائي، فقد اعتمدت في تبويب المادة المتحصل عليها ضمن خمسة جداول، رتب الأساتذة فيها حسب تاريخ الوفاة.

---

[1]-ابن خلدون: المقدمة/509.

جدول رقم (4): المكانة العلمية للأساتذة:

أسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
ابن مرزوق جد الخطيب (629-681هـ/1231-1282م)	«من...الأولياء الأعلام محدثا فقيها متصوفا»[1]. «اشتغل بقراءة الحديث، وأخيرا بكتب التصوف»[2].		
أبو بكر بن خطاب (ت686هـ/1287م)	«له مشاركة في أصول الفقه»[3]. «من أبرع الكتاب خطا وأدبا وشعرا ومعرفة بأصول الفقه»[4].	شعر ونثر[5]	-شعر وفهرسة شيوخه[6].
أبو إسحاق التنسي (ت680هـ/1281م).	-«من أعلم من كان في زمانه... كانت الفتاوى تأتيه من إفريقية وتلمسان إلى تنس»[7] -«كان من أولياء الله الجامعين بين علمي الباطن والظاهر»[8].	-«ألف في العلم كثيرا»[9] - تقييد على كتاب الإرشاد للعميدي[10]-شرح التلقين لعبد الوهاب في عشرة أسفار[11].	-الحديث -الفقه[12].

---

[1]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1.

[2]-ابن مرزوق: المجموع/3 و.

[3]-ابن الخطيب: الإحاطة، 426/2.

[4]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 129/1.

[5]-العبدري: المصدر السابق/15-16. ابن الخطيب: الإحاطة، 428/2-33

[6]-وذلك لأبي عبد الله بن خميس. ينظر: العبدري: المصدر السابق/15-17.

[7]-ابن مرزوق: المجموع/41 و. التنسي: تاريخ بني زيان/126. التنبكتي: المصدر السابق/38.

[8]-التنبكتي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

[9]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1.

[10]-الذي تلقاه على شيخه (أي شيخ التنسي) السيف الحنفي بمصر وقد وقع ذلك الشرح محل استحسان وتداول بين الناس منسوبا عند بعضهم للسيف. ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/38-39.

[11]-ضاع في حصار تلمسان التنبكتي: المصدر نفسه/38.

[12]-ابن مرزوق: المجموع/43 و.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
أبو الحسن التنسي (ت 706هـ/1306م)	-«مشاركا في العلم»[13] -«من كبار العلماء العاملين»[14].		
أبو عبد الله بن خميس (650-708هـ/ 1252-1308)	«له عناية بالعلم... وحظ وافر من الأدب وطبع فاضل في قرض الشعر»[15] -«عالما بالمعارف القديمة، مضطلعا بتفاريق النحل، قائما على صناعة العربية والأصليين، طبقة الوقت في الشعر»[16]-«الفقيه النيل.. شاعر المائة السابعة متصوف عارف متطور دباج لا نظير له... وكان من أهل علم السمياء[17] وأخباره فيها مشهورة»[18] -«الصوفي المتجرّد»[19].	-شعر[20]- رسالة ذات طابع فلسفي[21].	-الصرف[22].
أبو عبد الله البلروني[23] (ت734هـ/1333م)[24]	«من صدور الفقهاء»[25].		

---

[13]-العبدري: المصدر السابق/11.

[14]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 114/1.

[15]-العبدري: المصدر السابق/11.

[16]-ابن الخطيب: الإحاطة، 529/2. وعنه السيوطي. بغية الوعاة، 201/1.

[17]-تندرج علم السمياء ضمن علوم السحر والطلسمات. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/468.

[18]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 109/1.

[19]-ابن خلدون: التعريف/39.

[20]-العبدري: المصدر السابق/12-13. ابن الخطيب: الإحاطة، 529/2-538، 552-554. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 111/1-112. المقري: نفح الطيب، 324/4-325.

[21]-المهدي البوعبدلي: "ابن خميس" /11. "أهم الأحداث الفكرية بتلمسان"/133.

[22]-المقري: أزهار الرياض، 299/2.

[23]-وهو أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد البلروني اليحصبي. مصادر ترجمته: التنبكتي: المصدر السابق/388. المقري: أزهار الرياض/55. نفح الطيب، 236/5.

[24]-التنبكتي: المصدر السابق/ 388.

[25]-المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
أبو عبد الله بن هدية ولد قبل (707هـ/1307م) ت(735هـ-1334م)	-«الفقيه الخطيب العالم... عالم من أئمة اللسان والأدب، ذو بصر بالوثائق»[26]- «كبير قطره في عصره نباهة... وكان كاتبا بليغا ينشئ الرسائل المطولة في المعاني الشاردة، ذا حظ وافر من علم العربية واللغة والتاريخ»[27].	-مؤلفات «جمة في فنون شتى» - بيتين من الشعر[28] -شرح رسالة أبو عبد الله بن خميس" أتى فيه بفنون العلم وظروف الأدب"[29] - «كاتبا بليغا ينش الرسائل المطولة في المعاني الشاردة»[30].	-الموطأ رواية[31].
أبو محمد المسناوي (ت ما بين 718-737هـ/1318-1336م)	«نزل تلمسان مشهور بالعلم والدين»[32].		
أبو زيد عبد الرحمن الجزولي[33] (650[34]- 741هـ[35]/ 1252 - 1340م)	«شيخ الفقهاء سنا وحفظا... المنفرد بـ...والقيام بالرسالة خصوصا»[36].	شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه. [37]	-رسالة ابن أبي زيد القرواني[38]

---

[26]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1.

[27]-النباهي: المصدر السابق/135.

[28]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 116/1.

[29]-النباهي: المصدر السابق/135 وحول التعليق على هذه الرسالة ينظر: الطاهر توات: بن خميس/41، 248-267.

[30]-النباهي: المصدر السابق/135.

[31]-ابن مرزوق: المجموع/19 ظ.

[32]-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 129/1.

[33]-مصادر ترجمته: ابن مرزوق: المسند/155. الونشريسي: الوفيات/111. ابن القاضي: لقط الفرائد/193.

[34]-الونشريسي: الوفيات/111.

[35]-الونشريسي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. ابن القاضي: لقط الفرائد/193.

[36]-ابن مرزوق: المسند/155.

[37]-ابن القاضي: لقط الفرائد/193.

[38]-ذكر ابن مرزوق (المسند/155) أنه قيد عنه في هذا الموضوع "تقاييد لا تدخل تحت الحصر".

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
أبو محمد المجاصي (ت741هـ/1340م)	-الحديث -تلاوة القرآن[39].		-تجويد القرآن -الحديث -الحاصل -الموطأ -الجمل[40].
أبو العباس بن مرزوق (781-741هـ/1282-1340م)	"الصالح"[41]		-تجويد القرآن -الموطأ بعض ابن الحاجب -المعالم لابن الخطيب[42] -التصوف[43]
أبو عبد الله التميمي (ت 745هـ/1344م)	-«العالم المشارك»[44] -«الإمام العالم العلم بقية الرّواسخ عمد المتفقهين مفتي المسلمين القطب العارف المحقق»[45].	-شرح المعالم[46] -«له تآليف أجلها ترتيب كتاب اللخمي على المدونة[47]».	-كتاب الحاصل للأرموي. -كتاب المعالم لابن الخطيب -مؤلفه شرح المعالم -كتاب ابن الجلاب[48].
أبن مرزوق عم الخطيب كان حيا سنة (747هـ/1346م)			-التصوف[49]

---

(39)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 106/1. المقري: أزهار الرياض، 41/5-43.

(40)-ابن مرزوق: المجموع/ 19 و، 48 و.المقري: أزهار الرياض، 41/5-44.

(41)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 115/1. ابن القنفد: شرف الطالب/86.

(42)-ابن مرزوق: المجموع/19 ظ-48 و.

(43)-أبو الطيب التقي: المصدر السابق، 174/3.

(44)-ابن مرزوق: المجموع/19 ظ.

(45)-شاهد قبره. ينظر: Charles Brosselard: "Les inscriptions arabes de Tlemcen, Tombeau de Cid Mohamed Ibn Abi Amer »/241.

(46)-المقري: أزهار الرياض، 49/5. نفح الطيب، 235/5.

(47)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1. ابن مريم: المصدر السابق/291 وقال عنه "هو تأليف حسن".

(48)-ابن مرزوق: المجموع/19 ظ. المقري: أزهار الرياض، 49/5.

(49)-المقري: أزهار الرياض، 58/5.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
أبو عبد الله بن عبد النور ت(750هـ/1349م)	-«من ... وأهل الفتيا»[50] -«...كان أفصح النلس لسانا بالعربية والزناتية بتصرف في لسان زنانة وأشعارهم...وكان مشاركا في علوم وأعانه على ظهوره لسانه»[51] -«كان مبرزا في الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس»[52].		
أبو عبد الله بن النجار ت(750هـ/1349م)	-«نادرة الإعصار»[53] -«التعالمي نخبة وقته ... ساد أهله زمانه في العلوم المعقولة مع شعر نبيل وكتابة رائقة»[54] -«نخبة وقته...كانت له سيادة على أهل وقته في التعاليم والمعقولات»[55] - «رجع إلى تلمسان بعلم كثير»[56] -«علم المواقيت»[57].	-«تركيب رخامة التوقيت ... داخل تلمسان» - خمس أبيات من الشعر[58].	-الفقه[59]. المعقولات - التعاليم الهندسة[60].
أبو علي الحسيني (633-753هـ/ 1235-1252م).	-«المحدث الرحالة... وكان حافظا للعلم محققا للتاريخ»[61] -«التاريخي المحدث»[62] -«شاعرا، أديبا لذوغيا له معرفة بالعربية ومشاركة في الأصول والفروع»[63].		-حديث الرحمة[64].

(50)-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 122/1.
(51)-ابن مرزوق: المسند/267.
(52)-ابن خلدون: التعريف/ 46.
(53)-المقري: أزهار الرياض، 51/5. نفح الطيب، 236/5.
(54)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 119/1.
(55)-ابن مرزوق: المجموع/17و. ينظر كذلك: المسند/306. وابن خلدون: التعريف/47.
(56)-ابن خلدون: المصدر نفسه/الصفحة نفسها.
(57)-المقري: أزهار الرياض، 51/5.
(58)-ابن مرزوق: المسند/206. المقري: أزهار الرياض، 53/5. نفح الطيب، 238/5.
(59)-المقري: أزهار الرياض، 51/5-52. التنبكتي: المصدر السابق/404-405. وقال أبو عبد الله المقري (التنبكتي: المصدر نفسه/405) حول تحديد مكانته في الفقه «لم يكن ابن النجار بصيرا بالفقه وإنما عنده ذكاء زائد».
(60)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 119/1. ابن مرزوق: المجموع/17و.
(61)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1.
(62)-ابن مرزوق: المسند/121.
(63)-السيوطي: بغية الوعاة، 544/1.
(64)-المقري: أزهار الرياض، 45/5-47.

اسم الفقيه	العلوم والمكانة العلمية	المؤلفات	العلوم والمؤلفات المدرسة
أبو عمران المصمودي (كان حيا:(8هـ/14م)	«الحافظ... من الفقهاء المحدثين»[1]. «قليل الإصابة في الفتيا كثير المصيبات عليها»[2].		صحيح البخاري[3].
أبو عبد الله المقري ولد بعد (714هـ/1314م (ت758هـ/1356م)	-«مشار إليه بالعدوة المغربية اجتهادا وذوبا وحفظا وعناية وإطلاعا ونقلا»[4] -«يقوم أتم القيام على العربية والفقه والتفسير، ويحفظ الحديث، ويتهجر بحفظ الأخبار، والتاريخ والأداب، ويشارك مشاركة فاضلة في الأصليين والجدل والمنطق،ويكتب ويشعر مصيبا في ذلك ... ويتكلم في طريقة الصوفية كلام أرباب المقال ويعتني كلام أرباب المقال ويعتني بالتدوين فيها»[5] -«الحافظ»[6] -«كان في غزارة الحفظ وكثرة مادة العلم عبرة من	-الجامع لأحكام القرآن[7] -كتاب عمل من طب لمن حب[8]- القواعد (قواعد الفقه) [9] -كليات فقهية؟[10] -النظائر الفقهية حاشية على المختصر الفقهي لابن الحاجب[11]	-تفسير القرآن -قطعة من الكشاف للزمخشري -الحديث -صحيح مسلم أصول الفقه -مختصر ابن الحاجب الفرعي -فصيح ثعلب[12]- النحو -التسهيل لابن مالك -شعر -المنطق[13].

---

(1)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 121/1.

(2)-المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

(3)-المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.

(4)-ابن الخطيب: الإحاطة، 191/2. المقري: نفح الطيب، 208/5.

(5)-ابن الخطيب: الإحاطة، 195/2، وحول اهتمامه برواية الأخبار والعناية بالشعر والتصوف. ينظر: المقري: نفح الطيب، 256/5 وما بعدها.

(6)-ابن الخطيب: المصدر السابق، 198/2. النباهي: المصدر السابق/136.

(7)-محمد الهادي أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله المقري/124.

(8)-التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 207/5، .

(9)-مصدر سابق.

(10)-وهو قسم من كتاب "عمل من طب لمن حب". ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب. 285/5.

(11)-المقري: المصدر نفسه، 310/5.

(12)-المقري: المصدر نفسه، 5/ 266-269، 342.

(13)-المقري: المصدر نفسه، 207/5، 266-268.

اسم الفقيه	العلوم والمكانة العلمية	المؤلفات	العلوم والمؤلفات المدرسة
	العبر، وآية من آيات الله الكبرى. قلمّا تقع مسألة إلا ويأتي بجميع ما للناس فيها من الأقوال ويرجح و يعلّل ويستدرك ويكمّل»[78]. «معلوم القدر مشهور الذكر ممن وصل إلى الاجتهاد المذهبي ودرجة التخيير والترييف بين الأقوال... وعوارفه معروفة عند الفقهاء مشهورة بين الدهماء»[79].	-تكميل التعقيب على صاحب التهذيب[80] -كتاب به أكثر من مائة مسألة في الفقه[81] -مقالة في الطلقة المملكة[82] -اختصار المحصل[83] -شرح لغة قصائد الغربي[84] - شرح التسهيل[85] -شعر[86] -لمحة العارض لتكملة ألفية ابن الفارض[87] -الحقائق والرقائق - إقامة المريد -رحلة المتبتل[88] - المحرك لدعاوي الشر من أبي عنان[89] -نظم اللآلي في سلوك الأمالي[90] -شرح جمل الخونجي[91].	

---

[78]-النباهي: المصدر نفسه/196.

[79]-التنبكتي: المصدر السابق/420 نقلا عن ابن مرزوق الخطيب. المقري: نفح الطيب، 5/279.

[80]-محمد الهادي أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله المقري/123.

[81]-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/203. ابن فرحون: الذيباج/289. المقري: نفح الطيب، 5/284.

[82]-محمد الهادي أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله المقري/123.

[83]-ولم يتممه ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 5/285.

[84]-المقري: نفح الطيب، 5/310.

[85]-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/203-214. المقري: نفح الطيب، 5/328-339.

[86]-المقري: المصدر نفسه/ 5/342.

[87]-محمد الهادي أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله المقري/123.

[88]-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/203. المقري: نفح الطيب، 5/310-328.

[89]-المقري: المصدر نفسه، 5/310.

[90]-ورد ملخصه عند المقري: أزهار الرياض، 5/12-78. نفح الطيب، 5/249-254.

[91]-ولم يتممه. ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 5/285.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
الآبلي (681-757هـ/ 1282-1356م).	-«العالم الأعلى الشيخ ...فاق أهل زمانه في العلوم العقلية كلها»[92]. -«كان حافظا بلسان القوم»[93]. - «التعالمي المحقق المشارك... شيخ المغرب في العلوم العقلية وإمام وقته»[94]. -«قرأ كتب التعاليم وحذف فيها»[95] -تقدمه في علم الحساب[96] -«العلامة»[97].		-جلّ معارفه[98] -أصول الفقه -كتاب ابن الحاجب في الأصول -كتاب ابن الحاجب في الفروع -مختصر ابن الحاجب في الفقه -أصول الدين -الإرشاد لأبي المعالي[99] -العلوم العقلية[100] -علوم الحكمة -المنطق -التعاليم -الحساب[101] -علم إقليدس[102].
أبو علي الزواوي ولد (710هـ/ 1310م) كان حيا سنة (770هـ/1368م).	«له مشاركة حسنة في كثير من العلوم العقلية والنقلية وإطلاع وتقييد ونظر في الأصول والمنطق، وعلم الكلام ودعوى في الحساب والآلات»[103].	«يكتب الشعر فلا يعدو الأجادة والسداد»[104]. «مع... والنظم الرائق والكتابة غير المتأخرة عن الطبقات	-التفسير -أصول الفقه -الفقه -أصول الدين[105].

---

[92]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1.

[93]-يحيى ابن خلدون: المصدر نفسه، 85/1.

[94]-ابن مرزوق: المسند/266. وحول مكانته في العلوم العقلية ينظر: ابن خلدون: التعريف/21.

[95]-ابن خلدون: المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

[96]-ابن خلدون: المصدر نفسه/36.

[97]-المقري: أزهار الرياض، 60/5.

[98]-وذلك لأبي عبد الله بن النجار (ينظر: المقري: أزهار الرياض، 51/5). ولأبي عبد الله الشريف (ينظر: ابن خلدون: التعريف/62. التنبكتي: المصدر نفسه/433).

[99]-ابن خلدون: التعريف/22، 37-38. التنبكتي: المصدر السابق/474.

[100]-ابن خلدون: التعريف/45. الونشريسي: الوفيات/117. التنبكتي: المصدر السابق/464.

[101]-ابن خلدون: التعريف/22، 37. التنبكتي: المصدر السابق/464. المقري: أزهار الرياض، 34/5.

[102]-الرصاع: المصدر السابق/130. ويندرج هذا المصنف ضمن العلوم الهندسية. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/458.

[103]-ابن الخطيب: الإحاطة، 325/3.

[104]-ابن الخطيب: المصدر نفسه، 325/3. التنبكتي: المصدر السابق/611.

[105]-ابن الخطيب: الإحاطة، 303/2. 223/3. المقري: نفح الطيب: 147/7، 166.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
	-«العلامة... ذو الرتبة العليا في العلم... والحذق بالفتيا مع الخط البارع...»[106] - «الأصولي النحوي فقيها نظرا معدودا في أهل الشورى، له مشاركة في كثير من العلوم النقلية والعقلية»[107] -«الحافظ الناقد»[108].	النبيلة»[109] - «إطلاع وتقييد ونظر في الأصول والمنطق والكلام»[110].	
أبو عبد الله بن الحمّال. (كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م).	«أحد الخطباء المفوهين»[111]. «خطيبها المصقع»[112].		-الوعظ[113].
أبو الحسن علي بن هدية[114]م (كان حيا ما بين 769-777هـ[115]- 1367-1375م).	«من صدور الدراية»[116].		

---

[106]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 132/1. وذكر عن مكانته في مجال الإفتاء أيضا أنه "مدرك محقق" (المصدر نفسه/ الصفحة نفسها).

[107]-التنبكتي: المصدر السابق/612.

[108]-المقري: نفح الطيب، 166/7.

[109]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 132/1.

[110]-التنبكتي: المصدر السابق/612.

[111]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 117/1-118.

[112]-المقري: أزهار الرياض، 57/5. نفح الطيب، 242/5.

[113]-ذكر المقري: (أزهار الرياض، 57/5-58. نفح الطيب، 242/5). أنه تاب على يديه سبعين (70) رجلا لأول مجلس له بتلمسان، هذه الرواية وإن يصعب قبولها دون نقد، فإنها تنبئ عن مكانة هذا العلم في مجال الوعظ.

[114]-مصادر ترجمته: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 117/1.

[115]-كان حيا عند كتابة يحي بن خلدون لمؤلفه (المصدر نفسه). تمثل السنة الأولى أول فترة محتملة للشروع يحيى بن خلدون في كتابه مؤلفه والسنة الموالية لها هي آخر ما وصلنا منه.

[116]-يحيى ابن خلدون: المصدر نفسه، 117/1.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
ابن مرزوق الخطيب (711-781هـ/ 1311-1379م)	-«بارع الخط أنيقه، عذب التلاوة، متسع الرواية، مشارك في فنون من أصول وفروع وتفسيره... فارس منبر غير جزوع ولا هيابة»[117] - «محدث..خطيب مصقع»[118]. «كان له طريق واضح في الحديث»[119] - "برع" في "الرواية"[120].	-مؤلف حول البخاري[121] -شرح الشفا[122] -شرح الأحكام الصغرى لعبد الحق[123] -تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام[124] - جني الجنتين في شرف الليلتين[125]. -تخريج أربعين حديثا في فضل الخلافة[126].	-علوم عديدة[127] -مؤلفات عديدة -الشاطبيتين-الدرر اللوامع عن مؤلفها -الحديث[128] -رواية الحديث - الصحيحين[129] -البخاري[130] - الموطأ -العمدة -الفقه -الخطابة- التصوف[131].

---

[117]-ابن الخطيب: الإحاطة، 3/104 وعنه ابن فرحون: الديباج/305. والتنبكتي: المصدر السابق/452.

[118]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/115.

[119]-ابن القنفد: الوفيات/373.

[120]-ابن خلدون: التعريف/49.

[121]-ابن مرزوق: المسند/276.

[122]-لم يكمله وقد أطلع ابن حجر العسقلاني (إنباء الغمر، 1/322) على نسخة منه بالمشرق. وتوجد منه عدة فقرات في المسند/228، 451).

[123]-ابن مرزوق: المصدر السابق/50. التنبكتي: المصدر السابق/455.

[124]-ابن حجر: إنباء الغمر، 1/322. التنبكتي: المصدر السابق/455. وتوجد منه نصوص في المسند/216، 217) والمعيار، 2/46-462، 495-496. 12/372-373. ويعرف منه ثلاث مخطوطات الأولى بخزانة كلية أبي يوسف بمراكش، رقم حق 38 (ينظر: عبد العزيز بنعبد الله: معلمه الفقه المالكي/96-97. موسوعة الأعلام، 2/111). والثانية والثالثة في مصر وتركيا (ماريا جيسوس بيغيرا في مقدمة تحقيقها للمسند/49).

[125]-الونشريسي: المعيار، 11/279-289. التنبكتي: المصدر السابق/296-197. الكتاني: فهرس الفهارس، 1/394. محمد المنوني: ورقات/539.

[126]-ابن مرزوق: المسند/98.

[127]-السخاوي: الضوء الامع، 2/136.

[128]-ابن حجر: إنباء الغمر، 1/111. التنبكتي: المصدر السابق/369. الكتاني: المصدر السابق/10.

[129]-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/303. التنبكتي: المصدر السابق/369، 479. المقري: نفح الطيب، 7/147.

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
	«وكان قد تقدم في بلاده وتمهر في العربية والأدب والأصول»[132].	-تخريج لربعين حديثا من مرويات أبي الحسن المريني[133] -إزالة الحاجب لفروع ابن الحاجب[134] -عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد[135] -تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك[136] -المفاتيح المرزوقية لحل أقفال وجنايا الخزرجية.[137] -شعر[138] -ديوان خطب[139] -مؤلف حول	

(130)-ابن القنفد: الوفيات/373. أنس الفقير/93. السخاوي: الضوء اللامع، 137/6. التنبكتي: المصدر السابق/226.

(131)-السخاوي: الضوء اللامع، 252/2. القرافي: المصدر السابق/109. التنبكتي: المصدر السابق/369. المقري: نفح الطيب، 16/7، 165.

(132)-ابن حجر: أبناء الغمر، 321/1.

(133)-ابن مرزوق: المسند/98، 277.

(134)-التنبكتي: المصدر السابق/455. عبد العزيز بنعبد الله: موسوعة الأعلام، 112/2.

(135)-عبد العزيز بنعبد الله: المرجع نفسه، 111/2.

(136)-حاجي خليفة: المصدر السابق، 406/1. البغدادي: هدية العارفين، 170/2.

(137)-البغدادي: ذيل كشف الفنون، 521/2. عبد العزيز بنعبد الله: موسوعة الأعلام، 111/2.

(138)-ابن الخطيب: الإحاطة، 104/3، 111-116. ابن فرحون: الديباج/305. المقري: نفح الطيب، 397/5-403.

(139)-ابن مرزوق: المسند/476.

(140)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ 431-437، 439-442.

(141)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/482-485.

(142)-مصدر سابق.

(143)-ابن مرزوق: المجموع/19و. محمد المنوني: المصدر العربية، 96/1. البغدادي: هدية العارفين، 170/2.

		التوكل[140] -مجموع في كرامات في أحد الأولياء[141] -المجموع (عرف فيه بسلفه) [142] -عجالة المستوفز المستجاز في ذكر من سمع من المشايخ دون من أجاز من أئمة المغرب والشام والحجاز[143] -المسند الصحيح الحسن[144].	

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
أبو عبد الله محمد بن الباروني[145]. كان حيا سنة (783هـ[146]/1381م)	-«فقيه في المذهب موصوف بالعلم والاتقان حاز رياسة العلم في قطره... انفرد بمعرفة مختصر ابن الحاجب»[147].	-شرح على ابن الحاجب الفقهي "قارب إكماله"[148].	
أبو الحسن علي الأشهب[149] ت (791هـ[150]/1388م)	-"العلامة"[151]		
أبو محمد الشريف الحسني (748-792هـ/ 1347-	-«من علية الفقهاء... مشارك في فنون التعاليم والنظر والفقه»[152] -«الإمام		-علوم كثيرة وكتب جمة -التفسير -أحكام

---

(144)-مصدر سابق.

(145)-مصادر ترجمته: ابن فرحون: الديباج/340. الونشريسي: المعيار، 12/209-210.

(146)-ذكر له الونشريسي (المصدر نفسه، 12/210) فتوى هذه السنة.

(147)-ابن فرحون: الديباج/223.

(148)-ابن فرحون: المصدر نفسه/الصفحة نفسها.

(149)-وهو أبو الحسن علي بن محمد بن منصور الغماري المعروف بالأشهب. مصادر ترجمته: الونشريسي: الوفيات/132. المعيار، 12/212. التنبكتي: المصدر السابق/329. ابن القاضي: لقط الفرائد/225.

(150)-الونشرسي: الوفيات/132. التنبكتي: المصدر السابق/329. ابن القاضي: لقط الفرائد/225.

(151)-التنبكتي: المصدر السابق/329.

(152)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/120-121.

1389م).	العلامة المحقق الحافظ الجليل المتقن المتقن»[153]. «من أكابر علماء تلمسان ومحققيهم... تبرز صدرا من صدور العلماء الأئمة حافظا للمسائل بصيرا بالفتاوى والأحكام والنوازل نحويا خالط النحو دمه حافظا للغة والغريب والشعر والمثل وأخبار العلماء ومذاهب الفرق مشاركا في جميع العلوم»[154] -«عالما علامة حافظا راوية متبحرا آخر الحفاظ في الفتوى العلمية»[155].		عبد الحق -فقه - فرعي ابن الحاجب أصول الدين -العربية -البيان -العلوم العقلية [156].

اسم الفقيه	المكانة العلمية	المؤلفات	العلوم المدرسة
أبو إسحاق المصمودي ت (805هـ/1402م)	-«العالم العلام المحقق رئيس الصالحين والزاهدين في وقته ذو الكرامات الماثورة... الولي بإجماع أهل زمانه... أعلم وقته بالسير وأخبار السلف والصالحين والعلماء كافة من متقدمين ومتأخرين... وله كرامات كثيرة»[157] -الفقه[158].		-تجويد القرآن[159].

(153)-التنبكتي: المصدر السابق/225.

(154)-التنبكتي: المصدر نفسه/227.

(155)-التنبكتي: المصدر نفسه/228.

(156)-التنبكتي: المصدر نفسه، 227-228، 253. ابن مريم: المصدر السابق/128.

(157)-ابن صعد: المصدر السابق/ 8 ظ. التنبكتي: المصدر السابق/54-55.

(158)-ابن صعد: المصدر نفسه/9 و.

(159)-ابن صعد: المصدر نفسه/9 و. التنبكتي: المصدر السابق/55.

جدول رقم (5): الرحلات العلمية للأساتذة:

اسم الفقيه	المغرب الأوسط	إفريقية	المغرب الأقصى	الأندلس	المشرق
أبو إسحاق التنسي	ابن مرزوق: المجموع/ 41و، 45و.	-ابن مرزوق: المجموع/45ظ -التبكتي: نيل الابتهاج/38.			-العبدري: الرحلة/11 . -ابن مرزوق: المجموع/43ظ، 45ظ . -التبكتي: نيل الابتهاج/38-39
أبو الحسن التنسي		ابن مرزوق: المجموع/46ظ			-العبدري: الرحلة/11 . -ابن مرزوق: المجموع/40ظ
أبو عبد الله الباروني			-التبكتي: نيل الابتهاج/388.		
أبو محمد المسناوي					-ابن خلدون: بغية الرواد، 129/1.
أبو عبد الله المجاصي					-ابن خلدون: بغية الرواد، 106/1 -ابن مرزوق: المسند/390 - المقري: أزهار الرياض، 41/5.
أبو عبد الله بن عبد النور					-المقري: أزهار الرياض، 50/5.

اسم الفقيه	المغرب الأوسط	إفريقية	المغرب الأقصى	الأندلس	المشرق
أبو عبد الله بن النجار			-ابن خلدون: التعريف/47. -الونشريسي: الوفيات/118. -ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190.		
أبو علي الحسيني					-ابن خلدون: بغية الرواد، 131/1. -المقري: أزهار الرياض، 44/5-46.
الآبلي			-ابن خلدون: بغية الرواد، 120/1. -ابن مرزوق: المسند/266. -ابن خلدون: التعريف/21-22، 36. -المقري: أزهار الرياض، 60/5.		-ابن خلدون: بغية الرواد، 120/1. -ابن مرزوق: المسند/266. -ابن خلدون: التعريف/21[1]. -المقري: أزهار الرياض، 60/5.
أبو عبد الله المقري		-المقري: أزهار الرياض، 69/5-72. نفح الطيب، 249/5-251.	-المقري: أزهار الرياض، 73/5-74، 75. نفح الطيب، 252/5-253، 254.	المقري: أزهار الرياض 75/5. نفح الطيب، 254/5.	-المقري: أزهار الرياض، 74/5-75. نفح الطيب، 254/5، 280.

[1]-إلا أنه ذكر أنه لم يستفد من هذه الرحلة لأسباب صحية.

اسم الفقيه	المغرب الأوسط	إفريقية	المغرب الأقصى	الأندلس	المشرق
أبو علي الزواوي	-ابن الخطيب: الإحاطة، 28/3. -التنبكتي: نيل الابتهاج/611.				
ابن مرزوق الخطيب	-ابن مرزوق: المجموع/48ظ.	ابن مرزوق: المجموع/48ظ	-ابن مرزوق: المجموع/19و. -ابن مرزوق: المسند/153 وما بعدها. -ابن خلدون: بغية الرواد 115/1.		-ابن مرزوق: المجموع/ 18و وما بعدها. -المسند/271 وما بعدها. -ابن خلدون: بغية الرواد. 115/1.
أبو الحسن الأشهب					-التنبكتي: نيل الابتهاج/329.
أبو إسحاق المصمودي	-ابن صعد النجم الثاقب/8ظ. -التنبكتي: نيل الابتهاج/55.				

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جدول رقم (6): دور الأساتذة في مجال التدريس:

اسم الفقيه	دوره في التدريس	طلبته من فقهاء تلمسان	طلبته من خارج تلمسان
أبو إسحاق إبراهيم بن اللجام كان حيا سنة (460هـ/ 1242م)	-«مدرس عالي المهمة»[1].		
ابن مرزوق جد الخطيب	-«كان يقرئ الناس بمسجد حارث البرهان»[2].		
أبو الحسن محمد بن غلبون[3] كان حيا بعد (681هـ[4]/1282م)		-الآبلي[5].	
أبو بكر محمد بن خطاب		-أبو عبد الله بن خميس[6]	-ذكر أحد طلبته[7]
أبو إسحاق التنسي		-أخذ عنه جماعة من أهل تلمسان قبل انتقاله إليها[8]، وعند انتقاله	-«قصده طلبة البوادي بتلمسان وظهرت عليهم مخايل النجابة» فتكفل بنفقتهم إلى أن تمكنوا من

---

[1]-يحي ابن خلدون: المصدر السابق، 118/1.

[2]-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 490/2. وهذا قبل أن يتجرد للتصوف. ينظر: ابن مرزوق: المجموع/3 و.

[3]-مصادر ترجمته: ابن خلدون: التعريف/30. المقري: أزهار الرياض، 60/5.

[4]-على اعتبار أن حفيده أبو عبد الله الآبلي المولود سنة (681هـ/1282م، قد نشأ في كفالته (ابن خلدون: التعريف/30) وأخذ عنه العلم (المقري: أزهار الرياض، 60/5).

[5]-ابن خلدون: التعريف/33. المقري: أزهار الرياض، 60/5.

[6]-العبدري: المصدر السابق/15-17.

[7]-البلوي: المصدر السابق، 150/1.

[8]-التنسي: تاريخ بني زيان/126.

اسم الفقيه	دوره في التدريس	طلبته من فقهاء تلمسان	طلبته من خارج تلمسان
		إليها انتفع به «خلق لا يحصون»[1].	العلم واشتهر منهم جماعة[2] -درس بمكة والمدينة[3].
أبو الحسن التنسي	أخذ مكانته في التدريس والفتوى بعد كبر أخيه وهو الذي أجلسه موضعه وأشرف عليه وقت ثم استقل بنفسه وذلك بتلمسان[4].	-أبو عبد الله بن هدية -الأبلي[5].	
أبو عبد الله بن خميس			ذكر عدد من طلبته[6].
أبو عبد الله الباروني		أبو عبد الله المقري[7].	
أبو عبد الله بن هدية		-أبو العباس بن مرزوق -أبو عبد الله المقري -ابن مرزوق الخطيب[8].	
أبو محمد المسناوي			ذكر له طالبان بالمغرب[9]
أبو زيد الجزولي	«قائم على تدريس رسالة ابن أبي زيد القيرواني»[10].	-ابن مرزوق الخطيب[11].	

(1)-التنبكتي: المصدر السابق/38.
(2)-ابن مرزوق: المجموع/43 و.
(3)-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 316/2.
(4)-ابن مرزوق: المجموع/44 ظ، 47 ظ.
(5)-ابن مرزوق: المصدرنفسه/47 ظ. المسند/ 266.
(6)-السيوطي: بغية الوعاة، 187/1. عبد الوهاب بن منصور: المرجع السابق/36-37.
(7)-المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.
(8)-ابن مرزوق: المجموع/11و، 19ظ. المقري: أزهار الرياض، 48/5-49.
(9)-يحى ابن خلدون: المصدر السابق، 129/1. وذلك قبل انتقاله إلى تلمسان.
(10)-ابن مرزوق: المسند/155.
(11)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

اسم الفقيه	دوره في التدريس	طلبته من فقهاء تلمسان	طلبته من خارج تلمسان
أبو محمد المجاصي	-ذو موعظ حسنة وتدريس للعمل»[1] -«الخطيب... وكان من أولياء الله الصالحين»[2].	-أبو العباس بن مرزوق -أبو عبد الله المقري -ابن مرزوق الخطيب[3]	
أبو عبد الله التميمي	-«مليح المحاضرة نصف في المناظرة»[4].	-أبو العباس بن مرزوق - أبو عبد الله المقري[5].	
ابن مرزوق عم الخطيب		-أبو عبد الله المقري[6].	
أبو عبد الله بن عبد النور	-«من الفقهاء المدرسين»[7].	-أبو عبد الله المقري -أبو العباس المديوني[8].	
أبو عبد الله بن النجار	-«وانتفع به جماعة من الطلبة فكانت له سيادة وظهر له عليهم مشيخة... وغيرهم من عليه الطلبة»[9].	-أبو العباس بن الفحام-أبو عبد الله المقري -أبو عبد الله الشريف -ابن مرزوق الخطيب[10].	-ذكر له طالب من الأندلس[11].
أبو علي بن الحسيني		-أبو عبد الله المقري -طلبة آخرين[12].	

---

(1)-يحي ابن خلدون: المصدر السابق. 106/1.

(2)-ابن مرزوق: المجموع/19 ظ.

(3)-يحي ابن خلدون: المصدر السابق. 115/1. ابن مرزوق: المجموع/19 و، 48 و. المقري: أزهار الرياض، 41/5-44.

(4)-ابن مرزوق: المجموع/19ظ

(5)-ابن مرزوق: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.المقري: أزهار الرياض، 49/5.

(6)-المقري: المصدر نفسه، 58/5.

(7)-يحي ابن خلدون: المصدر السابق، 121/1-122.

(8)-ابن مرزوق: المسند/267. المقري: أزهار الرياض، 50/5.

(9)-ابن مرزوق: المجموع/17 و.

(10)-يحيى ابن خلدون: المصدر السابق. 119/1. ابن مرزوق: المجموع/17 و. المقري: أزهار الرياض، 51/5-53.

(11)-النقل للأخذ عنه بتلمسان. ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 443/3-344.

(12)-المقري: أزهار الرياض، 45/5-47.

اسم الفقيه	دوره في التدريس	طلبته من فقهاء تلمسان	طلبته من خارج تلمسان
أبو عمران المصمودي		أبو عبد الله المقري[1].	
الآبلي	-«فلما يفع وأدرك سبق إلى ذهنه محبة التعاليم فبرع فيها واشتهر وعكف الناس عليه في تعلمها وهو في سن البلوغ[2] -«...حتى إني لا أعرف بالمغرب وإفريقية فقيها كبيرا إلا وله عليه مشيخة»[3] -«ملحق الأصاغر بالأكابر»[4].	أبو عبد الله البارونى -أبو عبد الله بن النجار -أبو عبد الله المقري -أبو العباس المديوني -أبو عبد الله الشريف -أبو زكريا بن خلدون -أبو إسحاق المصمودي -أبو عثمان العقباني[5].	درس بالمغرب وإفريقية وعدد طلبته كثير[6].
أبو عبد الله المقري	-«مكب على النظر والدرس والقراءة ... آب إلى بلده فأقرأ بها وانقطع إلى خدمة العلم»[7].		-درس بالمغرب والأندلس وعدد طلبته كثير[8].
أبو عبد الله محمد العصامي[9] . (ت بعد 760هـ[10]/1358)		ابنه أبو الفضل[11].	

---

[1]-المقري: المصدر نفسه، 5/50-51. نفح الطيب، 5/236.

[2]-ابن خلدون: التعريف/33.

[3]-يحي ابن خلدون: المصدر السابق، 1/120، وحول المضمون نفسه ينظر: ابن مرزوق: المسند/266.

[4]-الونشريسي: الوفيات/122.

[5]-ابن مرزوق: المسند/267. ابن خلدون: التعريف/47، 62. ابن فرحون: الديباج/340. المقري: أزهار الرياض. 5/34، 60-62.

[6]-ابن الخطيب: الإحاطة. 3/443-444. يحي ابن خلدون: المصدر السابق. 1/120. ابن مرزوق: المسند/266. ابن خلدون: التعريف/47. الرصاع: المصدر السابق/90، 130، 164. التنبكتي: المصدر السابق/416، 464، 468. المقري: أزهار الرياض. 5/61. نفح الطيب. 5/274.

[7]-ابن الخطيب: الإحاطة. 2/194-195.

[8]-ابن الخطيب: الإحاطة. 2/194، 303. 4/116-118. الشاطبي: الإفادات والإشارات، ص126-127. التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب. 5/203 وما بعدها.

[9]-مصادر ترجمته يحي ابن خلدون: المصدر السابق، 2/38.

[10]-كان حيا خلال هذه السنة للتفصيل ينظر: يحي بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

[11]-وذلك استنتاجا. ذكره يحي بن خلدون (المصدر نفسه، 2/38، 315) بأن والده الفقيه العدل أبو عبد الله العصامي كان متولي لديوان الإنشاء والتوقيع سنة (760هـ/1358م) وأن ابنه الفقيه أبو الفضل أيضا كان أحد كتاب الإنشاء عهد أبي حمو موسى الثاني. وذلك ضمن أحداث سنة (776هـ/1374م).

اسم الفقيه	دوره في التدريس	طلبته من فقهاء تلمسان	طلبته من خارج تلمسان
أبو علي منصور الزواوي	-«مثابر على تعلم العلم وتعليمه»[1] -«تصدر للإقراء بغرناطة وتلمسان»[2] -«الأستاذ الجليل المقرئ المدرس»[3].	-أبو زكريا بن خلدون[4]	-ذكر طلبته بالأندلس[5].
أبو عبد الله بن الحمّال		-أبو عبد الله المقري[6].	
أبو الحسن بن هدية	-«من صدور ... والتدريس»[7].		
ابن مرزوق الخطيب	-«الأستاذ النجيب»[8] -«غاص المنزل بالطلبة، منقاد الدعوة»[9].	-أبو محمد الشريف[10] -ابن مرزوق الحفيد[11].	طلبة كثيرين من المغرب، الأندلس وإفريقية[12].
أبو عبد الله بن الباروني.	-«حسن التعليم»[13] -«المدرس»[14].		
أبو الحسن علي الأشهب	-«المدرس...»[15].	-ابن مرزوق الحفيد[16]	-ذكر طلبته من الأندلس[17]

---

(1)-ابن الخطيب: الإحاطة، 325/3.

(2)-يحي ابن خلدون: المصدر السابق. 132/1. وحول دوره في الإقراء بتلمسان ينظر: (التنبكتي: المصدر السابق/612) الرواية نفسها.

(3)-التنبكتي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(4)-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 132/1 (وذلك في إفريقيا).

(5)-ابن الخطيب: الإحاطة، 303/2. 325/3. التنبكتي: المصدر السابق/479، 611. المقري: أزهار الرياض، 15/2. نفح الطيب، 147/7، 166.

(6)-المقري: أزهار الرياض، 57/5-58. نفح الطيب، 242/5.

(7)-يحي بن خلدون: المصدر السابق، 117/1.

(8)-مجهول: زهر البستان/93 ظ.

(9)-ابن الخطيب: الإحاطة، 103/3.

(10)-التنبكتي: المصدر السابق/226.

(11)-المقري: نفح الطيب، 574/5.

(12)-ابن الخطيب: الإحاطة، 303/2. 103/3. 458/4. ابن القنفد: أنس الفقير/93. السخاوي: الضوء اللامع، 24/1. 136/2 وما بعدها. 137/6. 40/10. التنبكتي: المصدر السابق/50 وما بعدها. المقري: نفح الطيب، 574/2. 390/5. 147/7، 1665.

(13)-ابن فرحون: الديباج/340.

(14)-الونشريسي: المعيار، 211/12.

(15)-الونشريسي: المعيار، 210/12.

(16)-التنبكتي: المصدر السابق/329. ابن مريم: المصدر السابق/143.

(17)-التنبكتي: المصدر السابق/329. ابن مريم: المصدر السابق/143-144.

اسم الفقيه	دوره في التدريس	طلبته من فقهاء تلمسان	طلبته من خارج تلمسان
أبو محمد الشريف	-«من ...وصدور المدرسين»[1] -درس بالمدرسة اليعقوبية ثم بالمسجد الأعظم بتلمسان[2].	-أبو يحي الشريف[3].	
أبو إسحاق المصمودي	«المدرس»[4].	ابن مرزوق الحفيد[5].	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1]-يحي ابن خلدون: المصدر السابق، 1/120-121.

[2]-التنبكتي: المصدر السابق/226-227.

[3]-التنبكتي: المصدر السابق/253. ابن مريم: المصدر السابق/128.

[4]-ابن صعد: المصدر السابق/8 ظ. التنبكتي: المصدر السابق/54.

[5]-ابن صعد: المصدر السابق/8 ظ. التنبكتي: المصدر السابق/54.

جدول رقم (7): الأساتذة الذين تولوا مناصب بالدولة الزيانية.

اسم الفقيه	الوظيفة	المصدر
أبو إسحاق بن اللجام	-القضاء. -الخطابة.	-ابن خلدون: بغية الرواد، 118/1. -ابن مرزوق: المجموع/10ظ.
أبو الحسن بن غلبون	-القضاء	-ابن خلدون: التعريف/33 -المقري: أزهار الرياض. 60/5
أبو بكر بن خطاب	-الكتابة	-ابن الخطيب: الإحاطة. 427/2. -ابن خلدون: بغية الرواد. 129/1، 205.
أبو إسحاق التنسي	-التدريس بالمسجد الأعظم بتلمسان. -الإفتاء -السفارة	-ابن مرزوق: المجموع/44 ظ. -ابن مرزوق: المجموع/41 و، 45 ظ. -التنسي: تاريخ بني زيان/126. -التنسي: تاريخ بني زيان/127.
أبو الحسن التنسي	-التدريس مكان أخيه بالمسجد الأعظم بتلمسان. -الإفتاء. السفارة (ما بين الزيانيين والمرينين).	-ابن مرزوق: المجموع/44ظ. -ابن مرزوق: المجموع/44ظ، 47ظ. -ابن خلدون: بغية الرواد، 114/1. -ابن مرزوق: المجموع/46 ظ-47 و.
أبو عبد الله بن خميس	-الكتابة	-ابن خلدون: بغية الرواد، 208/1.
أبو عبد الله الباروني	-الإفتاء.	-المقري: أزهار الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.
أبو عبد الله بن هدية	-قضاء الجماعة -خطابة الجامع الأعظم بتلمسان -الكتابة -المشاورة	-المقري: أزهار الرياض، 48/5. -المقري: أزهار الرياض، 48/5. -ابن خلدون: بغية الرواد، 116/1. -النباهي: المرقبة العليا/134. -ابن خلدون: العبر، 470/13-471. -النبهاني: المرقبة العليا/134.
أبو محمد المسناوي	-القضاء.	ابن خلدون: بغية الرواد، 129/1.

اسم الفقيه	الوظيفة	المصدر
أبو محمد المجاصي	-الإمامة -الخطابة	-ابن خلدون: بغية الرواد، 106/1. -ابن مرزوق: المجموع/15ظ، 19و. -الونشريسي: الوفيات/111.
أبو عبد الله التميمي	-القضاء. -قضاء الجماعة. -الإفتاء	-ابن خلدون: بغية الرواد. 131/1. -المقري: أزهار الرياض، 49/5. نفح الطيب، 235/5. -شاهد قبره[1]. -شاهد قبره[2].
أبو عبد الله بن عبد النور	-قضاة الجماعة. -الإفتاء. -السفارة	-المقري: أزهار الرياض، 50/5. -ابن خلدون: بغية الرواد، 122/1. -ابن مرزوق: المسند/486.
أبو عبد الله بن النجار	-«ورجع إلى تلمسان (من رحلته العلمية) بعلم كثير، واستخلصه الدوله»	-ابن خلدون: التعريف/47. -الونشريسي: الوفيات/118. -ابن القاضي: جدوة الاقتباس/190.
أبو علي بن الحسيني	-القضاء. -السفارة	-ابن خلدون: بغة الرواد، 131/1. -ابن مرزوق: المسند/121.
أبو عمران المصمودي	الإفتاء	المقري: أزهر الرياض، 50/5. نفح الطيب، 236/5.
أبو عبد الله المقري	الإفتاء[3]	ابن خلدون: بغية الرواد، 121/1.
أبو عبد الله العصامي	-العدل -الإنشاء والتوقيع	ابن خلدون: العبر، 38/2. ابن خلدون: العبر، 38/2.
أبو علي الزواوي	الإفتاء	ابن خلدون: العبر، 132/1.
أبو عبد الله بن الحمّال	-الخطابة	-ابن مرزوق: المجموع/6 و. -المقري: أزهار الرياض، 57/5. نفح الطيب، 242/5
أبو الحسن بن هدية	-خطابة الجامع الأعظم	ابن خلدون: بغية الرواد، 117/1.

---

[1]-ينظر:

Charles Brosselard : « Les inscriptions arabes de Tlemcen, tombeau de cid Mohamed Ibn Abi Amer »/241

[2]-Ibid/La même Page.

[3]-انفرد ابن الخطيب (الإحاطة، 191/2) بقوله بأنه كان قاضي الجماعة بفاس وتلمسان، وهذا يحمل الدارس على الاعتقاد ان ذلك تم فترة الاحتلال المريني لتلمسان عهد أبي عنان. للتفصيل حول مكانة المقري عنده. ينظر: ص من الدراسة.

اسم الفقيه	الوظيفة	المصدر
ابن مرزوق الخطيب	خطب لأبي حمو موسى الثاني بالعبـلد سنة 764هـ/1362م. -الإفتاء	-مجهول: زهرة البستان/93 ظ. -الونشريسي:المعيار، 461/2، 473، 337/7.
أبـو عبـد الله بـن البارونـي	-الإفتاء	-الونشريسي: المعيار، 209/12-210.
-أبو الحسن الأشهب	-الإفتاء -السفارة	-الونشريسي: المعيار، 210/12. -التنبكتي: نيل الابتهاج/399. -ابن مريم: البستان/143-144.
أبو محمد الشريف	-التدريس بالمدرسة اليعقوبية. -التدريس بالجامع الأعظم	-التنكتي: نيل الابتهاج/226. -التنبكتي: نيل الابتهاج/227.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جدول رقم (8): الانتماء الجغرافي لمدرسي تلمسان:

اسم الفقيه	البلد	المصدر
أبو إسحاق بن اللجام	-تلمسان	-يحي ابن خلدون: بغية الرواد، 118/1.
ابن مرزوق جد الخطيب	-تلمسان	-يحي ابن خلدون: بغية الرواد، 114/1. -ابن مرزوق: المجموع/2 ظ-3 و. -ابن مريم: البستان/226.
أبو الحسن بن غليون	؟[1]	
أبو بكر بن خطاب	-الأندلس	-ابن الخطيب: الإحاطة، 426/2-427. -ابن خلدون: بغية الرواد، 129/1.
أبو إسحاق التنسي	-تنـــــس	ابن مرزوق: المجموع/40 ظ، 41 و. -التنسي: تاريخ بني زيان/126. -التنبكي: نيل الابتهاج/38.
أبو الحسن التنسي	-تنـــــس	ابن مرزوق: المجموع/40ظ-41و، 46ظ. -التنسي: تاريخ بن زيان/127.
أبو عبد الله بن خميس	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 109/1.
أبو عبد الله الباروني	-الأندلس	المقري: أزهار الريـــاض، 50/5. نفـح الطيـب، 236/5.
أبو عبد الله بن هدية	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 116/1 -المقري: أزهار الرياض، 48/5.
أبو محمد المسناوي	-المغرب.	-ابن خلدون: بغية الرواد، 129/1.
أبو زيد الجزولي	؟[2]	
أبو محمد المجاصي	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 106/1.
أبو عبد الله التميمي	-إفريقية	-ابن خلدون: بغية الرواد، 131/1. -ابن مرزوق: المجموع/19ظ.
ابن مرزوق عم الخطيب	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 114/1.

[1]-ذكر المقري (أزهار الرياض، 60/5) نسبة لمرسية، لكن يجهل الفترة التي استوطن فيها تلمسان، أو أنه احتفـــظ بنسبه ذلك من أحد أسلافه الذي قد يكون استوطن تلمسان في فترة ما.

[2]-يجهل إذا كان من أهل تلمسان أو وارد عليها.

اسم الفقيه	البلد	المصدر
أبو عبد الله بن عبد النور	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/121-122. -ابن مرزوق: المسند/267. -ابن خلدون: التعريف/46.
أبو عبد الله بن النجار	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/119. -ابن خلدون: التعريف/47. -الونشريسي: الوفيات/118.
أبو علي الحسيني	--المغرب	-الونشريسي: الوفيات/121. -المقري: أزهار الرياض، 5/44.
أبو عمران المصمودي	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/12.
الآبـــلـــي	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/120. -ابن خلدون: التعريف/21. -التبكتي: نيل الابتهاج/412.
أبو عبد الله المقري	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/121. -ابن خلدون: التعريف/59. -المقري: أزهار الرياض، 5/29.
أبو عبد الله محمد العصامي	؟[1]	
أبو علي الزواوي	-إفريقية	-ابن الخطيب: الإحاطة، 3/327-328. -ابن خلدون: بغية الرواد، 1/123.
أبو عبد الله بن الحمّال	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/123.
أبو الحسن بن هدية	-تلمسان	ابن خلدون: بغية الرواد، 1/117.
ابن مرزوق الخطيب	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/117. -ابن مرزوق: المجموع/48 و. -ابن خلدون: التعريف/79.
أبو عبد الله بن الباروني	-تلمسان	-ابن فرحون: الديباج/340.
أبو الحسن الأشهب	-تلمسان	-الونشريسي: المعيار، 12/210.
أبو محمد الشريف	-تلمسان	-ابن خلدون: بغية الرواد، 1/120-121.
أبو إسحاق المصمودي	-المغرب	-ابن صعد: النجم الثاقب/8 ظ. -التنبكتي: نيل الابتهاج/54-55.

[1]-يجهل إذا كان من أهل تلمسان أو وارد عليها.

-أصناف الأساتذة قراءة للجداول

تم التعرف على تسعة وعشرين أستاذا يضاف إليهم: أبو عبد الله الشريف التلمساني من كبار فقهاء ومدرسي تلمسان[1]، وهو عدد لا يتوافق مع الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، و-هي قرن وثمانية وخمسون سنة- كما أنها لا تعبر بشكل صادق عن المكانة العلمية للحاضرة الزيانية، وبالنظر للقياس الزماني الذي توزعت عليه هذه العينة، اتضح خلل آخر تمثل في قلة المادة التي أمكن حصرها خلال القرن السابع الهجري (الثالث عشر ميلادي) بعدد يقدر بـ ثمانية أساتذة مقابل أربعة وعشرين من أعلام القرن الثامن الهجري (الرابع عشر ميلادي)، ويرجع ذلك إلى مسار الكتابة التاريخية في الدولة الزيانية -وقد سبق الحديث عن ذلك-، وإلى فقدان بعض المصادر الهامة في هذا المضمار، يشار في ذلك على سبيل الذكر إلى برنامج ابن مرزوق الخطيب[2]، الذي عرف فيه بشيوخه وأحال عليه في العديد من مصنفاته، ولولا هذه الإحالات لكان الأمر أسوء حالا.

تمكن هذه الجداول من إعادة تصنيف هؤلاء الأساتذة إلى أربع أصناف:

الصنف الأول: تضم كبار الفقهاء البارزين والمشاركين في عدد من العلوم، والذين اشتهروا في ميدان التأليف[3] والتدريس يمثلهم:

-أبو إسحاق وأبو الحسن التنسيان -أبو عبد الله التميمي -أبو عبد الله المقري
-أبو علي الزواوي -أبو عبد الله بن الباروني -أبو محمد الشريف

تتوسع مدارك الدارس حول الاهتمامات العلمية لهؤلاء الفقهاء بداية من أبي عبد الله المقري[4]، وهو ما يوضحه الجدول اللاحق (جدول رقم 9)؛ إذ شملت جوانب متعددة من العلوم النقلية، في حين انحصر الاهتمام بالعلوم العقلية على أبي علي الزواوي، الذي وصف بالمشارك فيها حسب أحد الروايات، واقتصر أبو محمد الشريف على المشاركة في التعاليم وأبو عبد الله المقري -مع اتساع مداركه- على المشاركة في المنطق.

---

[1]-وقد أرجئ الحديث عن دوره في التعليم إلى الفصل الموالي/248-252 من الدراسة.

[2]-البغدادي: هدية العارفين، 71/2.

[3]- باستثناء أبو إسحاق التنسي الذي قد يكون مآل مؤلفاته نفس مصير مؤلفات أخيه أبي الحسن، والذي ألف في العلم كثيرا ولا يعرف من مؤلفاته سوى اثنين ضاع أهمها، والمتكون من عشر أجزاء في حصار تلمسان (للتفصيل ينظر جدول رقم (4)/171 من الدراسة، وأبو محمد الشريف الذي رغم سعة علومه ودوره في مجال التدريس لم يذكر له أي مصنف، ينظر الجدول نفسه/182 من الدراسة.

[4]-مع الأخذ بالاعتبار أن المكانة الفقهية مرتبطة بمدى التمكن من العلوم الأساسية والآلية للفقيه من قرآن وحديث وأصول فقه ولغة، ومنطق. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/505.

الجدول رقم (9): العلوم التي برز وشارك وألف فيها كبار فقهاء تلمسان

العلوم / الأساتذة	القراءات	التفسير	الحديث	أصول الفقه	الخلاف	الجدل	أصول الدين	علوم العربية	اللغة	النحو	الشعر	النثر	التصوف	التاريخ	العلوم العقلية	المنطق	الهندسة	الحساب
أبو إسحاق التنسي						×							×					
أبو الحسن التنسي													×					
أبو عبد الله التميمي					×								×					
أبو عبد الله المقري		×	×	×			×	×	×	×	×	×	×	×		×		
أبو علي الزواوي				×			×			×	×	×			×	×	×	×
أبو محمد الشريف							×			×	×		×					

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كانت الرحلة المتعددة الاتجاهات مرتكزا أساسيا في تكوين أربعة أفراد من هذه المجموعة، وهم: الأخوان التنسيان وأبو عبد الله المقري، في حين اقتصرت رحلة أبي علي الزواوي على تلمسان فترة الاحتلال المريني عهد أبي الحسن[1]، ما يلقى الضوء على جانب في غاية الأهمية في بعث الحركة الفكرية بتلمسان عهد هذا السلطان.

أما علاقتهم بالسلطة الزيانية فقد كانت واضحة من خلال تدريس بعضهم بموجب قرار سلطاني، كما هو الشأن مع أبي إسحاق وأخيه الملقب بأبي الحسن الذي ورث موضعه بعد وفاته[2]. وأبو محمد الشريف الذي شغل منصب والده في المدرسة اليعقوبية إثر وفاته ثم نقل للمسجد الأعظم[3]، إضافة إلى الوظائف الهامة التي أسندت للستة الأوائل منهم ولأبي عبد الله محمد البارونى.

لم تنجح تلمسان في إنجاب فقهاء كبار إلا خلال القرن الثامن، يتضح ذلك من خلال أبي عبد الله المقري، أبي عبد الله البارونى، وأبي محمد الشريف هذان الأخيران كان تكوينهما العلمي محليا صرفا، وهي الفترة التي أصبحت فيها تلمسان قادرة على التزود بعلماء من طبقتهما دون الانتقال خارجها، ويتم التطرق لذلك بشكل مفصل في الفصل الموالي. ويرجع الفضل في تزويد تلمسان بهؤلاء الفقهاء إلى المدرسة الإفريقية أولا فالأخوان التنسيان قد تلقيا تعليمهما الأول بإفريقية، وأبو عبد الله التميمي وأبو علي الزواوي هما أصيلي إفريقية[4]، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأخير قد تلقى تعليمه بتلمسان أيضا.

وهذا ما يلقي الضوء على جانب من الصلات الثقافية بين الدولتين الزيانية والحفصية، المتجاوز لكل الصراعات السياسية والعسكرية في إطار الوحدة المذهبية والعقائدية لعلماء الضفة الغربية؛ وعلى قدرة تلمسان سلطة وعلماء وطلبة ومجتمعا على استقطاب هؤلاء الفقهاء الكبار إليها، وقد سبق التفصيل في ذلك.

---

(1)-ابن الخطيب: الإحاطة، 328/3.

(2)-للتفصيل ينظر: جدول رقم (6)/ 225 من الدراسة

(3)-التنسي: المصدر السابق /226- 227

(4)-ابن الخطيب: الإحاطة، 327/3-238. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1.

الصنف الثاني: يضم كبار العلماء البارزين في عدد من العلوم، والذين اشتهروا في ميدان التدريس[1]، وتشمل ستة مدرسين هم:

-أبو عبد الله بن خميس -أبو عبد الله بن هدية -أبو عبد الله بن النجار -الآبلي
-ابن مرزوق الخطيب -أبو إسحاق المصمودي.

على عكس المجموعة السابقة، يقف الباحث على الميولات الفكرية لجميع أفراد هذه المجموعة (جدول رقم (10))، وتختلف عنها في كون أفرادها دون المستوى الفقهي لأفراد المجموعة الأولى، كما أنّه تعذر الوقوف على رصيدهم في ميدان التأليف، باستثناء ابن مرزوق الخطيب وأبو عبد الله هدية، وقد تفرغ أحد أفرادها -وهو الآبلي- للتدريس مقاطعا التأليف على اعتباره عائقا على التحصيل، طالما اقتصر على الشروح والمختصرات[2].

لا يعلم من إنتاج أبي عبد الله بن خميس إلا أشعاره التي جمعها أحد الدارسين[3] في ديوان ورسالة في الفلسفة أثارت عليه حفيظة بعض الفقهاء[4]، وأثرت على مكانته في تلمسان ذاتها[5]، كما امتازت هذه العينة التي باتجاه ثلاثة أفراد منها للعلوم العقلية، والعملية تجسد ذلك في الآبلي، وطالبه أبو عبد الله بن النجار، واختص ابن خميس في هذا الجانب بالميدان النظري البحث المتعلق بالفلسفة والسيمياء.

---

(1)-يستثنى من ذلك أبو عبد الله بن خميس الذي لا نعرف أنه زاول التدريس إلا من خلال بعض طلبته خارج تلمسان، وقد يكون مرد ذلك إلى التعتيم الذي خيم حول حياة هذا الفقيه، رغم أهميته إلى اشتغاله بالمعارف القديمة، والتي أصبغت تصوفة بالطابع الفلسفي، مما كان محرما بين فقهاء المغرب. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/482-487.

(2)-للتفصيل ينظر: الونشريسي: المعيار، 2/479.

(3)-عبد الوهاب بن منصور: المرجع السابق.

(4)-للتفصيل ينظر: طاهر توات: ابن خميس/47-50، 68-70. أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق/269-295. المهدي البوعبدلي: "أهم الأحداث الفكرية بتلمسان"/128-135.

(5)-للتفصيل ينظر: المقري: أزهار الرياض، 2/322-323.

الجدول رقم (10): العلوم التي برز وألف فيها كبار فقهاء تلمسان

العلوم / الأساتذة	القراءات	الحديث	أصول الفقه	الفقه	أصول الدين	علوم العربية	اللغة	النحو	الأدب	الشعر	الخطابة	النثر	التصوف	التاريخ	العلوم العقلية	المنطق	التعالم	الحساب	علم الأزياج
أبو عبد الله بن خميس			×		×	×				×			×		×				
أبو عبد الله بن هدية		×		×		×	×		×			×		×					
أبو عبد الله بن النجار										×		×					×		×
أبو عبد الأبلي																	×	×	
ابن مرزوق الخطيب	×		×	×	×		×	×			×			×					
أبو إسحاق المصمودي				×									×	×					

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وفي ميدان الرحلة في طلب العلم احتل المغرب الصدارة في إفادة علماء تلمسان بالعلوم العقلية خاصة، اتضح ذلك مع الآبلي وابن النجار، أما أبو إسحاق المصمودي الذي قدم من موطنه مصمودة، فقد أكمل تعليمه بالمدرسة اليعقوبية والتاشفينية[1]. ولعلّ اتجاهه للتصوف هو الذي جعل الدارس يفتقد لعلاقته بالسلطة الزيانية، أما الآبلي الذي فرّ إلى المغرب بعد أن أجبره أبو حمو موسى الأول على تولي بعض أعماله[2] -ذلك أنه تولى في صباه منصب القهرمان-[3]، وهو ما يؤكد انتسابه إلى عائلة كانت في خدمة هذه السلطة[4]، ولم يكن رفضه لتولي هذا المنصب مقاطعة لها، بل لأنه اختار التفرغ لميدان التدريس، الذي أبدى فيه مهارة بتلمسان في ميدان التّعاليم منذ فترة مبكرة من حياته[5]. فبعد فترة من مكوثه بالمغرب انضم للمجلس العلمي للسلطان المريني أبو الحسن وابنه أبو عنان، وعاد صحبة الأول لتلمسان أين زاول بها التدريس ومنها إلى إفريقية رفقته[6].

وإذا كانت السلطة الزيانية قد فشلت في احتواء الآبلي ضمن علماء بلاطها، فقد استفادت من طلبته من فقهاء تلمسان يذكر منهم: أبو عبد الله بن النجار، الذي "استخلصته الدولة" بعد رجوعه من رحلته العلمية بالمغرب، وفي حين أسندت لابن خميس وظيفة الكتابة، فقد شغل أبو عبد الله بن هديّة عدة وظائف، أما ابن مرزوق الخطيب الذي التحق بالبلاط الزياني لفترة وجيزة، فقد زاول التدريس

---

(1)-التنبكتي: المصدر السابق/55.

(2)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. ابن خلدون: التعريف/21، 35-36. التنبكتي: المصدر السابق/412.

(3)-وذلك بقصر أبي حمو موسى الأول. ينظر: ابن خلدون: العبر، 189/13، 196. ويطرح إشكال حول هذا المنصب في الدولة الزيانية الذي حدده ابن خلدون (المصدر نفسه، 217/13) على أساس أنه النظر في الدخل والخرج؛ وفي موضع آخر (المقدمة/215) على أنه القائم بالأمور المالية الخاصة بنفقات القصر الملكي من مآكل وملبس وعطاء...؛ وحدده ابن منظور (المصدر السابق، مادة قهرمان، 496/12) بكونه لفظ فارسي معرب معناه سيّ أمناء الملك وخاصته. وفي كل الحالات لا يمكن أن يعهد ذلك لصبي ما يفضي إلى البحث عن مدلول آخر لهذا المصطلح خلال العصر الزياني، أو للتشكيك في رواية ابن خلدون (العبر، 189/13، 196) حول تولي الآبلي لهذه الوظيفة في صباه.

(4)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: التعريف/21، 30. المقري: أزهار الرياض، 60/5.

(5)-ابن خلدون: التعريف/33.

(6)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر نفسه/22، 36-38. ابن مرزوق: المسند/266. التنبكتي: المصدر السابق/412-413.

بتلمسان في عهد الاحتلال المريني الأول والثاني، بعد أن التحق بالبلاط المريني فور عودته من رحلته للمشرق[1].

والجانب الإيجابي في هذه العينة، هو كونها من علماء تلمسان، ولا يمكن استثناء أبو إسحاق المصمودي كلية، ذلك أنه أكمل تعليمه بها كما أخذ بالمغرب عن الآبلي[2].

الصنف الثالثة: تتكون من الأساتذة البارزين والمشاركين في عدد من العلوم وتضم إحدى عشر فقيها هم:

-ابن مرزوق جد الخطيب -أبو بكر بن خطاب -أبو عبد الله الباروني -أبو زيد الجزولي
-أبو محمد المجاصي -أبو عبد الله بن عبد النور -أبو علي الحسيني -أبو عمران المصمودي
-أبو عبد الحمّال -أبو الحسن بن هدية.

فإذا كان ستة من أفراد هذه المجموعة قد برزوا في ميدان التدريس[3]، فالملاحظة العامة على كل المجموعة هي تقلص اهتماماتها العلمية داخل العلوم النقلية ذاتها، يستثنى من ذلك أبو علي بن الحسيني[4]، واقتصار التأليف فيها على مصنف في الفقه لأبي زيد الجزولي، وأشعار وفهرسة شيوخ لأبي بكر بن خطاب، رغم أن ستة منهم كانت لهم رحلات علمية للمشرق أو المغرب، وتسعة منهم قد تولوا مناصب هامة في الدولة الزيانية؛ وبالاتجاه للعلوم والمؤلفات التي درسها هؤلاء الأساتذة -إلى جانب العلوم التي برزوا وكانوا مشاركين فيها- يمكن الكشف عن اهتمامات علمية أخرى في ميدان أصول الفقه والمنطق، كما هو الشأن مع أبي محمد المجاصي، وتجويد القرآن، الحديث أصول الفقه والفقه مع أبي العباس بن مرزوق.

---

(1)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/135 وما بعدها. ابن خلدون: التعريف/50.

(2)-ابن صعد: المصدر السابق/8 ظ.

(3)-وهم: -ابن مرزوق جد الخطيب -أبو زيد الجزولي -أبو محمد المجاصي -أبو عبد الله بن عبد النور -أبو الحسن بن هدية.

(4)-ينظر الجدول اللاحق (جدول رقم 11).

جدول رقم (11): الأساتذة البارزون والمشاركون في عدد من العلوم

الأساتذة / العلوم	القرآن	القراءات	الحديث	أصول الفقه	الفقه	علوم العربية	الأدب	الشعر	النثر	التصوف	التاريخ
ابن مرزوق جد الخطيب			×							×	
أبو بكر بن خطاب								×	×		
أبو عبد الله الباروني											
أبو زيد الجزولي				×	×						
أبو محمد المجاصي		×	×								
أبو عبد الله بن عبد النور				×	×		×	×			
أبو علي بن الحسيني			×	×	×	×		×			×
أبو عمران المصمودي			×	×							
أبو عبد الله بن الحمّال											
أبو علي بن هدية											
أبو عبد الله بن الباروني	×			×	×						

وفيما يخص الانتماء الجغرافي لهؤلاء الأساتذة، فأغلبهم من علماء تلمسان عددهم يقدر بسبعة أساتذة يليهم أندلسيان فمغربي، أما أبو زيد الجزولي فيجهل إذا كان من أهل تلمسان أو واردا عليها.

الصنف الرابع: يفتقر للمعطيات الفكرية "الدقيقة" التي تسمح بإدراج أفرادها ضمن إحدى المجموعات السابقة، وتضم ستة أساتذة هم:

-أبو إسحاق بن اللجام -أبو الحسن بن غلبون -أبو محمد المسناوي -ابن مرزوق عم الخطيب
-أبو عبد الله العصامي -أبو الحسن الأشهب.

العنصران اللذان كان دورهما بارزا في التدريس، هما: أبو إسحاق بن اللجام وأبو الحسن الأشهب، ولم يتم التعرف على المكانة العلمية لهذا الأخير إلا بشكل إجمالي "العلامة"، يصدق ذلك دوره في الجهاز الديني والسياسي للسلطة الزيانية من خلال توليه للافتاء والسفارة، يشارك هذا

الأخير في مكانته العلمية ودوره في البلاط الزياني أبو محمد المسناوي، كما جمعتهما الرحلة في طلب العلم للمشرق، وإذا كان ابن مرزوق عم الخطيب قد تولى خطابة مسجد العباد للمرينيين، وأبو عبد الله العصامي قد تولى منصب الإنشاء والتوقيع بتلمسان الزيانية، فذلك يسمح بالحديث عن مكانتهما الأدبية بشكل عام. وما يميز هذه المجموعة أيضا هو عدم مشاركة أي فرد منهما في التأليف. أما انتماؤها الجغرافي فقد حدد بثلاثة تلمسانيين[1] ومغربي[2]، ويجهل إذا كان الأستاذان المتبقيان[3] من أهل تلمسان أو واردان عليها.

وبالنظر لخصوصية المجموعات التي تم عرضها سابقا، يمكن القول أن نسبة هامة من أساتذتها كانت كفيلة بالتدريس في المساجد السلطانية، بوصفهم من كبار الفقهاء والعلماء، أو بتعمقهم في بعض العلوم –التي تدخل في تكوين عمال الدولة الزيانية من أئمة، قضاة وكتاب–، وبالنظر للمناصب السامية التي تولوها.

كما يلاحظ التواصل الثقافي بين إفريقية والمغرب والأندلس وتلمسان عن طريق الأساتذة الوافدين إليها من هذه البقاع، والمقدرين بثمانية[4] أفراد وهو عدد معتبر بالنظر لحجم العينة الإجمالي ,

---

[1]–وهم: أبو إسحاق بن اللجام –ابن مرزوق عم الخطيب –أبو الحسن الأشهب.

[2]–وهو: أبو محمد المسناوي.

[3]–وهما: –أبو الحسن بن غلبون –أبو عبد الله العصامي.

[4]–وقد استثنى من ذلك أبو إسحاق المصمودي نظرا لكونه أتمّ تعليمه بتلمسان فيما تم الحديث عنه.

رابعا: العلوم المدرسة في المساجد السلطانية -قراءة للجداول-

لا تشير المصادر التاريخية وخاصة منها كتب التراجم إلا للطلبة النابهين ممن يكون لهم شأنا في الحياة العلمية أو العلمية[1]، كما أنها لا تهتم بالحديث إلا عن طلبة كبار الفقهاء أو العلماء بشكل عام، وهي لا تعطي كذلك أهمية للعلوم والمؤلفات التي درسها هؤلاء الأعلام إلا بشكل عابر أو بالتركيز على العلم الذي برزوا فيه.

وافتقاد الدراسة إلى مصنفات البرامج أو المشيخات التي اقتصرت على ثلاث[2] فقط، في فترة زمنية امتدت على مائة وأربعة وخمسين سنة، ما دفع الباحث لعدم الاقتصار على العلوم والمؤلفات التي درّسها هؤلاء الأساتذة لطلبة تلمسان فقط، ورغم ذلك تبقى المادة المتحصل عليها غير كافية لطرق هذا الموضوع، يستشهد في ذلك بأستاذين من أكبر فقهاء تلمسان وأبرز مدرسيها وهما الأخوان التنسيان، ففي حين لم ترد إلا إشارتين عن تدريس أبي إسحاق للحديث والفقه، لم يمكن التعرف على العلوم التي درسها أبو الحسن إلا بالوقوف على الرواية التي تذكر أنه أخذ مكانته في التدريس والفتوى بعد كبر أخيه، وأنه هو الذي أجلسه محله، ويطرح مشكل آخر عندما تذكر إحدى الروايات أن أستاذا ما قد درس علوما ومؤلفات شتى يشار في ذلك للآبلي، ابن موزوق الخطيب وأبو محمد الشريف.

قسم ابن خلدون[3] العلوم من حيث الغاية من دراستها إلى «علوم مقصودة بالذات» يتوجب الاتساع في دراستها، وهي العلوم: الشرعية (التفسير، الحديث، الفقه، علم الكلام) والطبيعية والإلهية[4]، و"علوم آلية" تساعد في دراسة العلوم السابقة كالعربية والحساب للشرعيات والمنطق للفلسفة وأصول الفقه، وهذه الأخيرة يتوقف مقدار دراستها على الحاجة إليها ولا يجب توسيع المدار فيها، لأن ذلك مضيعة للوقت وقد يؤدي إلى التقصير في دراسة العلوم الأساسية.

---

(1)-وهو ما يوضحه بشكل جيد الجدول رقم (6) خانة الطلبة من فقهاء تلمسان/٦٦٦ ـ ٩٣٣ من الدراسة.

(2)-وهي نظم اللآلي في سلوك الأمالي للمقري، الإفادات والانتشادات للشاطبي (مصدر سابق)، المجموع لابن مرزوق (مصدر سابق) ومؤلف القول المنيف في التعريف بأبي عبد الله الشريف وولديه.

(3)-المقدمة/505.

(4)-يندرج هذا القسم ضمن العلوم الفلسفية ويتناول النظر في ما وراء الطبيعة من "الروحانيات". للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر نفسه/451.

أدى الاهتمام بالنصف الأول من هذه العلوم وخاصة الشرعية منها إلى "تفاق أسواقها" و"تهذيب مصطلحاتها" و"ترتيب فنونها"، لدرجة أصبحت فيها موضع كمال واختص كل علم منها برجاله مشرقا ومغربا[1]، إلا أن تدهور أوضاع العالم الإسلامي بما في ذلك المغرب، قد أدى إلى تراجع الحركة الفكرية نتيجة انقطاع سند التعليم، والمرتبط حسب التنظير الخلدوني بالإزدهار العمراني أساسا[2].

1-علوم القرآن

أ-علم القراءات: يتناول طرق قراءة القرآن التي تواترت عن الرسول ﷺ بطرق مختلفة في بعض الألفاظ وكيفيات أداء الحروف[3]، وقد استقرت في سبع قراءات هي الأكثر تداولا[4]، ومنهم من عدّها في عشر[5]، وتواترت على هذا النحو في المشرق والمغرب إلى أن ألف أحد أبرز أقطاب هذا المجال وهو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (371-444هـ/981-1052م) كتابه "التيسير في القراءات السبع"[6]، فاعتمده أهل عصره ومن تبعهم[7]؛ ونظمها أبو القاسم (ويكنى أبو محمد أيضا) قاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعني (538-590هـ/1143-1193م) - إمام القراءات-[8]، في قصيدة جمعت بين استيعاب هذا العلم وسهولة حفظها لنظمها الممتاز واختصارها[9]، ما وجه إليها أنظار الطلبة بالمغرب والأندلس، وامتد تعليمها للكتاب[10]، كما لقيت

---

(1)-ابن خلدون: المقدمة/402.

(2)-المصدر نفسه/402.

(3)-ويتفرع عن هذا العلم عدة علوم. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر نفسه/403. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/369-377.

(4)-للتفصيل ينظر ابن خلدون: المقدمة/402. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/6-42.

(5)-للتفصيل ينظر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري (ت833هـ/1429م): النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع. دار الكتاب العربي، مصر، د.ت.

(6)-تصحيح أوتوبرتزل، جمعية المستشرقين الألمانية، سلسلة النشريات الإسلامية، استانبول، 1920.

(7)-ابن خلدون: المقدمة/402.

(8)-مصادر ترجمته ينظر: ابن خلكان: المصدر السابق، 3/71-72. السيوطي: حسن المحاضرة، 1/236.

(9)-وهي اللامية المعروفة "بحرز الأماني ووجه التهاني" و"بالشاطبية الكبرى" أيضا للتفصيل حول أهميتها ينظر: ابن خلدون: المقدمة/402-403. طاش كبرى زاده، المصدر السابق، 2/50-51.

(10)-ابن خلدون: المقدمة/403.

الإقبال نفسه بالمشرق[1]، واهتم عدد من العلماء بشرحها واختصارها في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي[2].

يتبعها في ذلك "الشاطبية الصغرى" "عقلية أتراب القصائد" والمعرفة "برائية الشاطبي" أيضا وقد نظم فيها كتاب "المقنع" لأبي عمرو الداني في علم رسم القرآن واحتلت موقعا حسنا بين المؤلفات المصنفة في هذا العلم[3].

وكان أبو عبد الله المقري من كبار الفقهاء الذين أقبلوا على تدريس هذين المؤلفين، كما درس في علم القراءات أيضا منظومه "الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع" لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن برّي التازي التسلولي (ت731هـ/1330م)، التي ذيلت بتكملة في مخارج الحروف وصفاتها، وقد لقيت إقبال الدارسين في حياة مصنفها[4]؛ ويرجع اهتمام المغاربة برواية الإمام نافع[5] إلى اعتماد إمامهم مالك عليها في قراءته، وبذلك فقد اختاروا الجمع بين قراءة إمام المدينة وفقه عالمها على نحو ما رواه «بعض فضلاء المغاربة»[6].

باستثناء أبي عبد الله المقري يقف الدارس عاجزا في التصرف أمام المصادر التي درسها كل من أبي محمد المجامي وأبي إسحاق المصمودي[7]، بوصفهما أبرز علماء تلمسان في علم القراءات. كما لم يسجل أي إضافة لأساتذة تلمسان في هذا العلم.

ب-**علم التفسير**: وهو علم شاسع[8] يتناول تحديد معاني القرآن الكريم الهدف منه استنباط الأحكام الشرعية[9]. ويحتاج المفسر إلى التمكن من اللغة العربية وأصول الدين وأصول الفقه والجدل وغيره من العلوم[10].

---

(1)-طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 49/2.

(2)-حاجي خليفة: المصدر السابق، 646/1-649.

(3)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/403. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 50/5، 53.

(4)-محمد المنوني: ورقات/269.

(5)-وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الأصبهاني الليثي (مولاهم)، المدني: (ت169هـ/785م). للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 26/2-28.

(6)-طاش كبرى زاده: المصدر نفسه، 27/2.

(7)-هذا الأخير تجاوز إقراؤه حسب أحد روايات المناقب (ابن صعد: المصدر السابق/9 و) إلى عالم الجن.

(8)-ينقسم لفروع كثيرة للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 380/2-594.

(9)-ابن خلدون: المقدمة/403-404. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 62/2.

(10)-ابن خلدون: المقدمة/404-405. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 62/2.

ولعلّ ذلك ما جعل تدريس هذه المادة مقتصرا على بعض كبار فقهاء تلمسان كأبي عبد الله المقري وأبي علي الزواوي وأبي محمد الشريف، وتكشف قدرات المقري في هذا المجال من خلال تدريسه لقطعة من كتاب "الكشاف للزمخشري"[1]، الذي عد من أحسن التفاسير وامتاز «بغرابة فنونه في اللسان»، على أن اعتماد صاحبه على مذهبه الاعتزالي "الفاسد" على حد تعبير أهل السنة لا يجعله مأمونا ولا يوصي بدراسته إلا لمن كان متمكنا من أصول الدين على المنهج السني ومحسنا للدفاع عنه[2].

واتضح اهتمام المقري بالتفسير -أيضا- من خلال مؤلفه الموسوم بـ"الجامع لأحكام القرآن" والذي أشار إليه أحد الدارسين دون أن يوضح مستنده في ذلك، ويبقى السؤال مطروحا حول صحة هذه الرواية، فهل كان مصير هذا المؤلف ذات المصير الذي لقيته بعض مؤلفاته الأخرى التي لا يعرف سوى عناوينها؟ ما يمكن التأكيد عليه أنه لم يشتهر على غرار بعض مصنفاته الأخرى.

2-علوم الحديث

الحديث هو كل ما ورد عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[3]، وينقسم من حيث كونه علما إلى علم رواية الحديث، وعلم دراية أو أصول الحديث[4]، يتصل بكل قسم مجموعة من العلوم[5]، التي تقوم بدورها على مجموعة أخرى من العلوم[6].

---

(1)-وهو أبو القاسم جار الله محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي. للتفصيل ينظر : ياقوت الحموي: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، دار الكتب العلميّة بيروت،5/489-495

(2)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة /450.

(3)-عبد الكريم الرديني: مباحث في تاريخ الحديث ومصطلحه، شركة الشهاب، الجزائر، 1990/12-17.

(4)-علم رواية الحديث ويتعلق بالضوابط التي يعرف بها السند أما علم دراية الحديث فيرتبط بالمتن. للتفصيل ينظر: الخطيب الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية/32 وما بعدها.

(5)-يذكر منها علوم: ناسخ الحديث ومنسوخه، علل الحديث، غريب الحديث، مختلف الحديث... الجرح والتعديل، رجال الحديث... للتفصيل: ينظر: ابن الصلاح، المصدر السابق/52 وما بعدها.

(6)-وهي اللغة العربية، معرفة القصص والأخبار المتعلقة بالنبي والسلف الصالح وغيرهم من الأعلام الذين لهم علاقة برواية "الحديث، معرفة الأصلين والفقه. للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/128.

يعد الحديث المصدر الثاني للتشريع[1]، وحملته هم ورثة الرسول ﷺ[2]، ونظرا لأهميته ولبعض خصوصياته[3] وللظروف التي واكبت تاريخيته[4]، فقد وقع محل عناية كبار علماء الدين الذين اهتموا بتدوينه، ووضعوا في ذلك ضوابط وقف عليها كل واحد منهم، انتهت إلى عدد من المصنفات في مجال رواية الحديث أهمها عند أهل السنة "الصحاح الستة"[5]، يتقدمها كل من "صحيحي البخاري ومسلم" و"موطأ الإمام مالك"، هذا الاهتمام بعلمي الرواية والدراية قد كفى المتأخرين تخريج أو استدراك شيء من الأحاديث على المتقدمين، وبذلك اقتصرت جهودهم على تصحيح المصنفات المعتمدة بضبطها عن رواتها والنظر في أسانيدها للتأكد من إحكامها[6].

كما أولى علماء تلمسان عناية هامة بدراسة الحديث، إذ أمكن حصر تسعة فقهاء محدثين من العينة موضوع الدراسة هم:

- ابن مرزوق جد الخطيب -أبو إسحاق التنسي -أبو محمد المجاصي -أبو علي بن الحسيني.
-أبو عمران المصمودي -أبو عبد الله المقري -أبو الحسن بن هدية -ابن مرزوق الخطيب.
-أبو محمد الشريف.

يضاف إليهم في مجال الوعظ[7] أبو عبد الله بن الحمّال، وفي مجال الزهد الورع أبو إسحاق المصمودي.

---

(1)-الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية/23-31. ابن جماعة: "المنهل الروّي"/45، 48. وقد أجمع العلماء على أنه متى صح الحديث وجب العمل به. ينظر: عبد المجيد بيرم: اختلاف روايات الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء، رسالة ماجستير، إشراف: نور الدين عتر، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، جامعة الجزائر، 1993/9.

(2)-ابن عبد البر: المصدر السابق، 2/126-127.

(3)-يشار في ذلك على وجه الخصوص إلى النسخ الذي وقع في الحديث. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/405.

(4)-يقصد بذلك التوظيف السياسي الخطير الذي حاول مجموعة من الأفراد والجماعات استغلاله لدعم وجهات نظرهم وتوجهاتهم، وإضعاف خصومهم وذلك ما أفضى إلى وضع العديد من الأحاديث، إضافة إلى الإسرائيليات. للتفصيل ينظر على سبيل الذكر في مجال التوظيف السياسي للأحاديث: محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، الجزء الأول، طور التكوين، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1980/163-164.

(5)-للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/60-61، 129-139.

(6)-ابن خلدون: المقدمة/408.

(7)-يعد "الوعظ" من أهم فروع الحديث. للتفصيل ينظر: طاشر كبرى زاده: المصدر السابق، 2/595) ويرتبط بعلم الأدعية والأوراد، وعلم الآثار وعلم الزهد والورع وعلم صلاة الحاجات الواردة في الأحاديث وكلها من فروع علم الحديث. (للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر نفسه، 2/595-597).

وإذا كان الاتجاه لدراسة الحديث مبكرا في الحاضرة الزيانية، إلا أنه لم يأخذ بعدا هاما إلا مع أبي إسحاق التنسي -الذي كان له فيه إسنادا عاليا بتلمسان وفاس ومكة-[1] ولم يبرز فيه من فقهاء تلمسان على مستوى التأليف والتدريس إلا ابن مرزوق الخطيب، إذ يعد من أهم المجالات العلمية التي اشتغل بها على الإطلاق، فقد درس الحديث رواية ودراية من ذلك "الصحيحين" و"الموطأ"، و"عمدة الأحكام" و"الأحكام الصغرى لعبد الحق" و"الشفا للقاضي عياض"، وقد صنف في بعضها من ذلك كتابه الذي خص به "تحرير أسانيد البخاري"، بعد أن افتتحه بالحديث عن فضله وفضل كتابه[2]، و"شرحه على كتاب الشفا للقاضي عياض"[3]، و"شرحه للأحكام الصغرى لعبد الحق"[4]، و"شرحه على العمدة" الموسوم "بتيسير المرام في شرح عمدة الأحكام" في خمس مجلدات[5]، يضاف لمؤلفاته في الحديث "جنى الجنتين في شرف الليلتين"[6]، "الأربعين حديثا من مرويات أبي الحسن المريني". وتخريج آخر "لأربعين حديثا في فضل الخلافة".

أما أبو عبد الله المقري الذي سبقه إلى هذا المجال، فقد اشترك معه في تدريس صحيح مسلم في حين اقتصر إسهامه في التأليف على قسم من أحاديث الأحكام، التي تضمنتها مؤلفه "عمل من

---

[1]-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 428/2.

[2]-ابن مرزوق: المسند/276.

[3]-وهو كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (دار الكتب العلمية، بيروت، (دت). للتفصيل ينظر: المقري: أزهار الرياض، 271/4. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 149/2. الكتاني: فهرس الفهارس، 186/2-187)، وقد لقي عناية المتقدمين والمتأخرين على مستوى التدريس والشرح (للتفصيل ينظر: البلوي: المصدر السابق، 258/1-260، 20/2-21، 36. المقري: أزهار الرياض، 271/4 وما بعدها. البغدادي: هدية العارفين، 219/2، 240-241.

[4]-وهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي الإشبيلي (510-582هـ/1116-1186م). للتفصيل ينظر: الغبريني: المصدر السابق/73-75.

[5]-وهو العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد -عليه الصلاة والسلام- مما اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، لتقي الدين أبي محمد عبد الغني عبد الواحد المقدسي الحنبلي (541-600هـ/1146-1204م) في علم دراية الحديث (تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط3، مكتبة السنة، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، سلسلة من الروائع، 1407هـ). وقد جمع ابن مرزوق في شرحه بين مؤلف ابن دقيق (تقي الدين أبي الفتح (ت702هـ/1302م): أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، والفاكهاني مع زوائد. (ينظر: ابن حجر: إنباء الغمر، 322/1. التنبكتي: المصدر السابق/455).

[6]-وذلك بعد أن تكلم على الأحاديث الأربعة التي لم يجدها مسندة عند المحدثين المتقدمين فوصلها بسندها (للتفصيل ينظر: فهرس الفهارس والأثبات، 395/1).

طب لمن حب"[1]. ولم أقف لأبي الحسن بن هدية الذي وصف بأنه من "صدور الدراية والتدريس" على أي مصنف، بل أكثر من ذلك يجهل المؤلفات التي درسها.

وإذ سجل ابن مرزوق الخطيب تفتحه على عدد من المصنفات، القيمة المتأخرة التي تعهد بعضها بالشرح والتدريس، شاركه في ذلك أبو محمد الشريف، الذي درس الأحكام الصغرى لعبد الحق، فقد اتجهت أنظار باقي المحدثين للمصادر الأولى للأحكام (الغرض الأساسي هو الفقه). والمتمثلة في:

-"الصحاح الستة"[2] وكان يحتفل باختتامها احتفالهم بختم القرآن الكريم[3].

-صحيح البخاري: وهو أول الصحاح وأعلاها رتبة «جمع طرق الحجازين والعراقيين والشاميين واعتمد منها ما أجمعوا عليه»، وترك ما اختلفوا فيه ونظرا لشساعته ولطريقة جمعه وتكرار أحاديثه ، فقد صعب شرحه[4] لدرجة قال فيها ابن خلدون[5]، «ولقد سمعت كثيرا من شيوخنا رحمهم الله يقولون شرح كتاب البخاري دين على الأمة يعنون أن أحدا من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار»؛ وقد سبق الحديث عن إسهام ابن مرزوق حول هذا المصنف وكذا شيخه أبي عمران المصمودي الذي دعي بالبخاري لاقتصاره على تدريسه.

-"صحيح مسلم": يحتل المرتبة الثانية، اتفق مع البخاري في اعتماده الأحاديث المتفق عليها لكنه حذف المتكرر منها ووحد الطرق والأسانيد، كما بوبه على أبواب الفقه وتراجمه[6]، وقد كثرت عناية علماء المغرب لتفضيله على البخاري لما وقع من اعتماد غير الصحيح مما لم يكن على شرطه وأكثرها وقع له ذلك في التراجم[7]، ولا يمكن إهمال الأسباب المتعلقة بخصوصية صحيح البخاري المشار إليها سابقا. وقد ذكر مدرسي صحيح مسلم من علماء تلمسان.

---

[1]-التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 285/5.

[2]-ابن خلدون: المقدمة/407-408. الكتاني: فهرس الفهارس، 13/2-14.

[3]-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 427/2.

[4]-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/407-408.

[5]-ابن خلدون: المصدر نفسه/408.

[6]-ابن خلدون: المصدر نفسه/407.

[7]-ابن خلدون: المصدر نفسه/409.

موطأ الإمام مالك: يعد حسب الترتيب الزمني أول الصحاح الستة وصاحبه هو "سيد الطريقة الحجازية بعد السلف" -رضوان الله عليهم-[1]، وهو إمام دار الهجرة ومعتمد أهل المغرب فقها. احتوى مؤلفه على الأحاديث الصحاح بسند أهل الحجاز[2]، ورتبه على أبواب الفقه. ومن الشيوخ الذين درسوه بتلمسان أبو عبد الله بن هدية وابن مرزوق الخطيب.

وبذلك لم تسجل المدرسة الزيانية ذات الحضور، الذي أسهمت به الأندلس والمشرق. وقد أمكن رصد عشرة مدرسين للحديث من بينهم: أبو عبد الله بن هدية لا بوصفه محدثا بل باعتباره من كبار علماء تلمسان، وأبو الحسن التنسي الذي تم استنتاج تدريسه للحديث على اعتبار تكوينه العلمي المشترك مع أخيه أبي إسحاق وتوليه التدريس مكانه.

3-أصول الفقه

هو المنهج العلمي لاستنباط الأحكام الشرعية (منهج الاجتهاد في الفقه) موضوعه النظر في أدلة هذه الأحكام وهي الكتاب، السنة، الإجماع والقياس وباقي الأدلة باعتبار كل مذهب لذلك كان من أعظم العلوم الشرعية وأجلها قدرا وأكثرها فائدة[3]، يلحق بهذا العلم ثلاث فروع وهي **المناظرة**[4] **الخلاف**[5] **والجدل**[6]، وبذلك يحتاج الأصول للاستعانة بعدة علوم منها: التفسير، الحديث، اللغة، والمنطق.

كان اهتمام فقهاء تلمسان بأصول الفقه مماثلا لاهتمامهم بالحديث، إذا مكن رصد عشر أساتذة ذوي ميول لهذا العلم وهم: -أبو بكر بن خطاب -أبو إسحاق التنسي -أبو عبد الله بن خميس -أبو محمد المجاصي -أبو عبد الله التميمي -أبو علي بن الحسيني -أبو عبد الله المقري -الآبلي -أبو علي الزواوي -ابن مرزوق الخطيب؛ إلا أن أهم نسبة منهم توزعت بين المجموعتين

---

(1)-ابن خلدون: المصدر نفسه/406.

(2)-ابن خلدون: المصدر نفسه/409.

(3)-ابن خلدون: المقدمة/418.

(4)-ويندرج ضمن العلوم العقلية أيضا موضوعه معرفة آداب المناظرة «ومعرفة بالقواعد من الحدود والآداب التي يتصل بها إلى حفظ رأي وهو هدمه». ابن خلدون: المقدمة/462. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/304-306.

(5)-ويندرج ضمن العلوم العقلية أيضا موضوعه البحث "عن أحوال المتخاصمين ليكون ترتيب البحث بينهما على وجه الصواب"، طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/303-304، 2/599.

(6)-وهو الجدل الواقع بين أهل المذاهب الفقهية. ابن خلدون: المقدمة/461-462. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/306-308.

الأولى والثانية الممثلتين لكبار الفقهاء وكبار العلماء، بعدد يقدر بسبعة فقهاء[1]، وهو أمر طبيعي لارتباطه بالتعمق في الفقه في المجموعة الأولى والتعمق في علوم أخرى في المجموعة الثانية، وبالرغم من أن هذه العينة تضم كبار فقهاء تلمسان، إلا أن مستواها في هذا المجال لم يتجاوز في غالب الأحيان المشاركة كما أشارت لذلك العديد من الروايات[2]، يتضح ذلك بشكل جلي عند تقصي مؤلفاتهم في هذا العلم، إذ لم يعثر إلا على مصنف لأبي إسحاق التنسي وهو تقييده على "كتاب الإرشاد للعميدي"[3] في الجدل، وجزء آخر في أصول الفقه من "كتاب عمل من طب لمن حب" لأبي عبد الله المقري[4]، الذي عدّ بدوره مشاركا في أصول الفقه.

ورغم هذا القصور فقد اتجه عدد من هؤلاء الأساتذة لتدريس علمي الأصول والخلاف[5]، وقد أضيف لهذه القائمة أبو إسحاق التنسي الذي يمكن اعتباره من رواد فقهاء تلمسان الذين أدخلوا علوم المشرق إليها ومن كبار فقهائها أيضا -وصاحب التأليف المعلق عليه آنفا- وبذلك لا يستبعد أن يكون قد درس هذه المادة.

في ظل الإمكانيات المتواضعة ليؤلاء الأساتذة في مجال الأصول، فقد اقتصر تدريسهم على مؤلفات المشارقة كـ"مختصر تاج الدين الأرموي"، المعروف بـ"الحاصل"[6] الذي درسه أبو محمد المجاصي وأبو عبد الله التميمي ومختصر ابن الحاجب[7]، الذي لقي إقبال أهل المشرق والمغرب

---

(1)-وهم الأساتذة: أبو إسحاق التنسي، أبو عبد الله بن خميس، أبو عبد الله التميمي، أبو عبد الله المقري، الأبلي، أبو علي الزواوي، ابن مرزوق الخطيب.

(2)-لا يمكن الوثوق برواية ابن حجر (إنباء الغمر، 321/1) بأن ابن مرزوق قد «تمهر» في الأصول ذلك أن الدارس لا يقف له على أثر في هذا المجال على مستوى التدريس والتأليف رغم أنه كان مكثرا في الجانبين ما يدعو للأخذ برواية ابن الخطيب (الإحاطة، 104/3) التي حددت علومه بشكل أدق. على أن أهم استثناء يتمثل في دور أحد أكبر فقهاء تلمسان وهو أبو عبد الله الشريف صاحب كتاب: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول. (مصدر سابق).

(3)-وهو أبو محمد ركن الدين، محمد بن محمد بن محمد العميدي السمرقندي، (ت615هـ/1218م). ينظر: ابن خلكان: المصدر السابق، 257/4-259. وابن خلدون: المقدمة/422.

(4)-التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 285/5.

(5)-ينظر الملحق رقم (17).

(6)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/420-421.

(7)-جمال الدين، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب (570-646هـ/1174-1248م)، من كبار فقهاء المالكية المشارقة، وقد ذاعت مصنفاته في مجال الأصول والفقه واللسان العربي: للتفصيل ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 264/23-266.

دراسة وشرحا[1]، وكان الآبلي من كبار العلماء الذين أكبوا على تدريس مؤلفات هذا الفقيه من ذلك مختصره المشار إليه.

وفي علمي الخلاف الجدل اتجهت أنظار أساتذة تلمسان إلى كتاب "المعالم لفخر الدين الرازي المعروف بابن الخطيب"[2]، والذي درسه كل من أبو محمد المجاصي وأبو عبد الله التميمي.

4-الفقه

يزود الباحث في هذا المجال بمادة ثرية تسمح بالحديث عن مستوى الأساتذة وإسهامهم الفكري فيما يتصل بالإفتاء، التأليف والتدريس، وقد شمل كافة أفراد المجموعة الأولى وتوزع بشكل ملفت للانتباه في المجموعة الثانية والثالثة.

حددت عدة روايات المستوى الفقهي لهؤلاء، الأساتذة بشيء من التفصيل، وقد تراوح ذلك بين التعمق في الفقه إجمالا، سيما عندما يتصل الأمر بالفقهاء المشاركين في أصول الفقه[3]، والتخصص في المذهب المالكي[4]، أو في أحد مصنفاته[5].

زاول منهم الإفتاء اثني عشرة عالما[6]، وأهمهم في ميدان التأليف أبو إسحاق التنسي الذي شرح "التلقين[7] لعبد الوهاب"[8] في عشرة أسفار، وأبو عبد الله المقري الذي ألف في قواعد الفقه[9]

---

(1)-ابن خلدون: المقدمة/421.

(2)-وهو محمد بن عمر بن الحسن بن احسين بن خطيب الري أمن كبا العلماء في أصول الدين وأصول الفقه. للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 307/1، 116/2-123.

(3)-يشار في ذلك إلى أبي إسحاق التنسي. أبو عبد الله التميمي، أبو عبد الله المقري، أبو علي الزواوي، وأبو محمد الشريف.

(4)-يشار في ذلك لأبي الزيد اليزناتي، وأبي عبد الله بن عبد النور.

(5)-كما هو الشأن مع أبي زيد الجزولي الذي كان قائما على "رسالة أبي زيد القيرواني" (مصدر سابق) خصوصا، وقيد حولها شرحا، وأبو عبد الله بن الباروني، الذي «انفرد بمعرفة مختصر ابن الحاجب الفقهي وألف فيه شرحا».

(6)-ينظر جدول رقم (7)/ من الدراسة.

(7)-وهو: "تلقين المبتدئ وتذكرة المنتهي" مختصر في الفقه المالكي من" أجود المختصرات". للتفصيل ينظر: محمد إبراهيم أحمد علي: المرجع السابق، دور التطور/95-97.

(8)-وهو أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي. (ت422هـ/1030م) ألف في الفقه والأصول والخلاف. للتفصيل ينظر: ابن خلكان، المصدر السابق، 219/3-222.

(9)-القاعدة الفقهية هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف على أحكامها منه للتفصيل ينظر: -يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين: القواعد الفقهية، المبادئ، المقومات، المصادر الدليلية، التطور، دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تاريخية، ط1، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، 13/1998 وما بعدها. وتتمثل مؤلفات أبو عبد الله المقري-

والكليات[1] والنظائر[2] زيادة على مصنفاته الفقهية الأخرى[3].

أما في مجال التدريس فقد سبق التذكير بدور أساتذة المجموعة الأولى والثانية، وقد تم رصد عدد آخر من الفقهاء ضمن قائمة الأساتذة المدرسين للفقه فيما لم تشر إليه الروايات بناء على عدة اعتبارات:

-أبو الحسن التنسي: الذي كان على شاكلة أخيه علما وورث موضعه في التدريس بتلمسان باعتباره من كبار فقهاها.

-أبو عبد الله الباروني بوصفه من "صدور الفقهاء" ومن مفتي تلمسان أيضا، وقد سبق التعرض للارتباط بين الافتاء والتدريس.وابنه أبو عبد الله الذي كان "موصوفا بالعلم والاتقان"، و"حاز رئاسة العلم في قطر" وتعمق في دراسة مختصر ابن الحاجب الفقهي"، وكان له نشاط تعليمي واضح وهو من مفتي تلمسان أيضا.

-أبو عبد الله بن عبد النور والذي «كان مبرزا في الفقه على مذهب الإمام مالك»، ومن مفتي تلمسان.

-أبو الحسن بن الأشهب المتقدم في العلم ومفتي تلمسان أيضا.

وبذلك يتوصل إلى سبعة عشر أستاذا في مجال الفقه وهو عدد يعكس مدى الاهتمام بهذه المادة، والذي تجاوز الفقهاء ذوي الاهتمام بالعلوم النقلية، إلى كبار الفقهاء في مجال العلوم العقلية كالأبلي، وأبو عبد الله بن النجار.

=في هذا المجال في الجزء المتضمن لكتابه عمل من طب لمن حب (التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 285/5. وكتابه القواعد (مصدر سابق)، اشتمل على ألف ومائتي قاعدة، لخصّ فيه قواعد الشهاب القرافي مضيفا إليها خلاف أبي حنيفة، والإمام مالك والشافعي، ويعدّ من المصنفاة الهامة في هذا العلم للتفصيل ينظر القرافي: المصدر السابق/248. التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 284/5. علي أحمد الندوي: المرجع السابق/161-166.

[1]-الكليات هي الضابط وهي أخصّ من القاعدة. أحمد بن عبد الله بن حميد في مقدمة تحقيقه لكتاب القواعد للمقري/74.

[2]-المراد بهذا العلم في مجال الفقه بحث الفروع الفقهية المتشابهة صورة وحكما أو صورة مع اختلاف الحكم، بيان ما استثني من ذلك مع تحديد أوجه الجمع والفرق. للتفصيل: ينظر: يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين: المرجع السابق/90-99.

[3]-من ذلك كتابه الذي يحتوي على أكثر من مائة مسألة.وحول مصنفاته الأخرى ينظر: جدول رقم (14/ 213 - 216

وتمثلت المصنفات التي كانت محور للمواضيع المدرسة في:

المـــوطـــأ: سبق التذكير بأنه مصنف في الحديث والفقه، تصـــدر قائمـــة أمـــهات الفقـــه المالكي تدريسا يعرف من أساتذته أبو عبد الله بن هديه، أبو محمد المجاصي، أبـــو العبـــاس ابـــن مرزوق، وابن مرزوق الخطيب.

المصنفات المؤلفة حول مدونة سحنون: لعلّ الاهتمام بالتعمق في تدريـــس مدونـــة الإمـــام سحنون ثاني مصنف مالكي اعتمادا عند أهل المغرب بعد الموطأ[1]، وهو الذي جدّا بـــابي عبـــد الله التميمي إلى وضع مؤلفه "ترتيب كتاب اللخمي[2] على المدونة" الذي عدّ من "أجل" ما صنف ولا يستبعد أن يكون قد قام بتدريسه إلى جانب "كتاب ابن الجلاب"[3].

يصدق الأمر ذاته على محاولة الإحاطة بدراسة المدونة والاستزادة من المصادر المؤلـــفة حولها عند أبي عبد الله المقري واضع، "تكميل التعقيب على صاحب التهذيب"، وهـــو تذييـــل علـــى كتاب أبو محمد عبد الحق (510-582هـــ/1116-1186م) "تعقيب على التهذيب" "وكتاب التهذيب" هو تهذيب المدونة لخلف بن سعيد الأزدي القيرواني الشهير بالبرادعي (ت438هـــــ/1046م)[4]، وهـــو اختصار للمدونة لتسهيل دراستها لقي قبولا حسنا بالمشرق والمغرب والأندلس، دراسة وشـــرحا[5]، كما اعتمده أهل إفريقية وتركوا ما سواه على نحو ما ذكره ابن خلدون[6].

---

(1)-ابن خلدون: المقدمة/415-416.

(2)-وهو "كتاب التبصرة" عبارة عن تعليق كبير على المدونة وصف بأنه مفيد وحسن وصاحبه هو أبو الحسن علـــى بن محمدالربعي المعروف باللخمي (ت سنة 478هـــ/1085م) للتفصيل ينظر: محمد إبراهيم أحمـــد علـــي: المرجـــع السابق. دور التطور/115. محمد بن أحمد الشيباني: "أبو الحسن اللخمي واختياراته في الفقه المـــالكي"، محـــاضرات ملتقى القيروان/174-203.

(3)-والمعروف بـــ"التفريع" و"بمختصر ابن الجلاب" أيضا، يعد من المصنفات المالكية الهامة وصاحبه هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسين الشهير بالجلاب (ت378هـــ/988م). للتفصيل ينظر: محمد إبراهيم أحمد علي: المرجع الســـابق. دور التطور /74-76.

(4)-من كبار الفقهاء المالكية. للتفصيل ينظر: ابن فرحون: الديباج/112-113.

(5)-للتفصيل ينظر: الشاذلي النيفر: "البرادعي وتهذيب المدونة"، محاضرات ملتقى القيروان/37-38، 44-53. البشير البوزيدي: "أبو سعيد البرادعي وكتابه تهذيب المدونة"، محاضرات ملتقى القيروان/308-319. محمد إبراهيم أحمـــد علي: المرجع السابق، دور التطور/99-102، 140-141.

(6)-المقدمة/416. ينظر كذلك: ابن فرحون: الديباج/112.

رسالة ابن أبي زيد القيرواني[1]: التي شرحها وعكف على تدريسها أبو زيد الجزولي، هذه الرسالة عبارة عن مختصر فقهي موجه للمبتدئين، وهي من أشهر المصنفات المالكية، ذاع صيتها في حياة مؤلفها خلال القرن الرابع الهجري (العاشر ميلادي)، ونظرا لأهميتها فقد تعداها بالشرح كبار أئمة المذهب[2].

مختصر ابن الحاجب في الفقه: والمسمى بـ"المختصر الفقهي" و"المختصر الفرعي"، وهو لابن الحاجب المشار إليه سابقا في مجال الأصول، والذي لقيت مصنفاته قبولا حسنا لاختصارها وإحكامها وقد جمعه من عدد ضخم من المصادر، ملخصا فيه طرق أهل المذهب المالكي في كل باب من تعديد أقوالهم، فكان "كالبرنامج للمذهب"، وقد دخل كتابه من مصر إلى المغرب آخر المائة السابعة عن طريق أبي علي ناصر الدين الزواوي (ت731هـ/1330م)[3]، الذي قرأه على أصحاب ابن الحاجب بها ونشره ببجاية ومنها ذاع في أقطار المغرب فعكف طلبة بجاية والمغرب على قراءته وتدارسه، وشرحه بعض شيوخهم[4].

ولقي هذا المصنف ذات الإقبال في تلمسان وقد يكون الآبلي أول من أدخله لتلمسان ودرسه إلى جانب كتابه في الأصول، ومن بعده أبو عبد الله المقري، الذي وضع عليه «حاشية بديعة جدا... فيها أبحاث وتحقيقات لا توجد في غيرها»[5]، ارتبط ترديس هذا الكتاب في تلمسان بكبار فقهائها وعلمائها، تمثل ذلك في أبي محمد الشريف، وابن مرزوق الخطيب الذي الف حوله شرحا بعنوان "إزالة الحاجب لفروع ابن الحاجب"، وأبو عبد الله الباروني الذي انفرد على حد تعبير إحدى الروايات بمعرفته[6]، والف عليه شرحا ذكر ابن فرحون[7]، أنه "قارب إكماله" وليس هناك ما يدعو للشك من أنهما قاما بتدريسه.

---

(1)–مصدر سابق ومؤلفها هو أبو محمد عبد الله بن ابي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني (ت386هـ/996م) من أقطاب المذهب المالكي. للتفصيل ينظر: ابن فرحون: الديباج/136–138. الهادي الدرقاش: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيواني حياته وآثاره، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دمشق، 1989.

(2)–للتفصيل ينظر: محمد إبراهيم أحمد علي: المرجع السابق. دور التطور/79 ومابعدها . عبد العزيز بنعبد الله: معلمة الفقه المالكي/56 وما بعدها.

(3)–مصادر ترجمته: ابن القنفد: شرف الطالب/77. الونشريسي: الوفيات/185.

(4)–ابن خلدون: المقدمة/416–417. وحول بعض الشروح الأخرى ينظر كذلك: عبد العزيز بنعبد الله: معلمه الفقه المالكي/63–64.

(5)–المقري: نفح لطيب، 231/7.

(6)–ابن فرحون: الديباج/340.

(7)–ابن فرحون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

-المدخل لابن الحاج[1]: وهو مصنف فقهي هام على المذاهب الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي والحنبلي)، نال استحسان معاصريه لمحمد بن محمد بن محمد بن الحاج الفاسي العبدري التلمساني (ت737هـ/1336م)، وقد درسه ابن مرزوق الخطيب بأحد مساجد تلمسان وأشاد بفضله[2].

مما سبق يلاحظ اتجاه أساتذة تلمسان في تدريسهم للفقه إلى المصادر المالكية المتقدمة والمتأخرة، وإذ كانوا قد أسهموا في مجال التأليف بعدد من المصنفات، التي كانت موضوعا لدروسهم، فقد كانت في معظمها عبارة عن شروح وحواش[3].

5-أصول الدين:

ويطلق عليه علم الكلام أو التوحيد أو العقيدة، موضوعه الدفاع عن العقائد الإيمانية (ذات الله تعالى وصفاته عند المتقدمين وإجمالا كل ما تعلق بالاعتقاد في الشريعة الإسلامية) بالأدلة العقلية[4].

نظرا للظروف التي نشأ فيها علم الكلام في المشرق وتطوره إلى أن انتهى إلى شر المبتدعة والمذاهب غير السنية، فقد أصبح في المغرب في الفترة موضوع الدراسة لا حاجة للتعمق فيه[5]، وهذا ما يفسر جانبا من الاقتصار في تدريسه على الآبلي، وثلاثة من كبار الفقهاء[6]، أهمهم أبو عبد الله المقري، الذي ألف فيه كتابه اختصار المحصل[7]، وربما قام بتدريسه أيضا نظرا للإقبال الذي شهده بالمشرق والمغرب، تدريسا، نقدا وتلخيصا أو كلاهما معا، والكتاب موضوع التلخيص هو مختصر في أصول الدين بعنوان "محصل أفكار لمتقدمين والمتأخرين من العلماء

---

(1)-مصدر سابق. يتألف من أربع أجزاء.

(2)-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، 427/2

(3)-يستثنى من ذلك مؤلفي أبو عبد الله المقري "كتاب به أكثر من مائة مسألة في الفقه" و"مقالة في الطلقة المملكة"، ومصنف ابن مرزوق الخطيب "عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد" على أن معلومات الباحث حولها مقتضبة.

(4)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/423-428، 430. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 150/2-151.

(5)-ابن خلدون: المقدمة/427-430.

(6)-ينظر ملحق رقم (17)؛ ويمثل الجانب الآخر العلوم التي يجب التمكن منها للإحاطة بهذا العلم من جميع العلوم الشرعية وبعض العلوم العقلية أهمها المنطق. طاش كبرى زاده، المصدر السابق، 151/2.

(7)-ولم يتمه. ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/427. المقري: نفح الطيب، 285/5.

والحكماء والمتعلمين"، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي المعروف بابن الخطيب (ت 606هـ/1209م)، وكما هو واضح من عنوانه فقد جمع بين مسائل الكلام والفلسفة[1]، وهو منهج المتأخرين في هذا العلم.

أما منهم المتقدمين والذي بقي معتمدا إلى جانب المنهج الأول، فقد اقتصر على مسائل الكلام ومثله كتاب «الإرشاد[2] إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد" لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسبوري الشافعي (419-478هـ/1028-1085م) إمام الحرمين[3] الذي درسه الآبلي.

6-علوم اللسان العربي:

تنقسم علوم اللسان العربي إلى أربعة أركان هي: اللغة، النحو، البيان والأدب، ومعرفتها ضرورية للقائمين على الفقه ذلك أن الأحكام الشرعية مستنبطة من الكتاب والسنة ولا تقوم المعرفة بهما، إلا لمن تمكن من أدوات التعامل مع هذه اللغة[4]، إضافة لعلوم أخرى، وبذلك يرتبط التعمق في الفقه بالتعمق في علوم اللسان العربي، وهذا ما جعل للفقهاء دورا بارزا في مجال الأدب ما حدا بأحد الباحثين[5] إلى اعتبار أدبهم قسما جديرا بالدراسة المستقلة، ولم تشذ تلمسان عن هذه القاعدة، فالازدهار الأدبي الذي شهده حينها[6]، كان للفقهاء فيه إسهام وافر يشار في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر إلى أبي بكر بن خطاب، وأبي عبد الله بن خميس وابن مرزوق الخطيب[7].

وهناك جانب نفعي آخر في التعمق في علوم اللسان العربي من حيث كونه وسيلة للظهور في المجالس والمجامع، وتأليف الكتب، وقد أشارت لذلك إحدى الروايات[8] في حديثها عن مكانة أبي عبد الله بن عبد النور الذي بلغ مرتبة من الفقه، وكان «أفصح الناس لسانا بالعربية والزناتية

---

(1)-للتفصيل حول المصنف وصاحبه ينظر: ابن خلدون: المقدمة/430-431. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/116-123.

(2)-ابن خلدون: المقدمة/430-431.

(3)-ينظر ابن خلكان: المصدر السابق، 3/167-170. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 2/110-111، 329-331.

(4)-ابن خلدون: المقدمة/514.

(5)-عبد الله كنون: أدب الفقهاء.

(6)-محمد الطمار: المرجع السابق/122.

(7)-للتفصيل ينظر جدول رقم (4)/208-209، 216 - 218 من الدراسة.

(8)-ينظر: الجدول نفسه/ 219 من الدراسة.

يتصرف في لسان زناته وأشعارهم»، وأعانه لسانه على البروز. ولعلّ ذلك ما يبرز التعمق في علوم اللسان العربي إلى جانب العلوم العقلية عند بعض الفقهاء، كالآبلي، وأبو عبد الله بن النجار.

وقد ارتكزت المواد المدرسة في:

أ-المواد المتعلقة بالمفردات

اللغة: وهي علم يتناول بيان الموضوعات اللغوية[1]، بالبحث عند مدلولات مفرداتها، غايته إدراك تلك المعاني على قصدها والتمكن من فهم كلام العرب، أما منفعته فهي الإحاطة بهذه المعلومة والتكوين في المجال الأدبي[2].

وقد أمكن رصد أستاذين لهذه المادة وهما أبو عبد الله المقري الذي شرح "لغة قصائد المغربي"[3]، ودرس "فصيح ثعلب"[4]، وأبو محمد الشريف الذي درس علوم العربية.

الصرف: وهو علم «يعرف منه أنواع المفردات الموضوعة بالوضع النوعي ومدلولاتها والهيئات الأصلية العامة للمفردات والهيئات التغييرية، وكيفية تغيراتها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية»[5]، ويرتبط في غرضه وغايته بعلم اللغة، من حيث أنه يهدف للابتعاد عن الخطأ وتحصل ملكه ما يذكر بها من الأحوال[6].

ومن الأساتذة الذين ذكر تدريسهم لهذا العلم أبو عبد الله بن خميس.

ب-المواد المتعلقة بالمركبات

النحو: وهو المقدم من علوم اللسان العربي، إذ بواسطته «يتبين أصول المقاصد بالدلالة»[7]،

---

(1)-ابن خلدون: المقدمة/516.

(2)-طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/100-101.

(3)-لم يمكن الاهتداء لبيانات حول هذا المصنف.

(4)-وهو من المصنفات المتقدمة الرائجة المختصرة في علم اللغة موجه للطلبة ومؤلفه هو أبو العباس ثعلب أحمد بن يحي يزيد بن سيار الشيباني مولاهم البغدادي (200-291هـ/815-903م). للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/18م. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/180-182.

(5)-طاش كبرى زاده: المصدر نفسه، 1/131.

(6)-طاش كبرى زاده: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(7)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة /514-515.

ونظرا لأهميته فقد أكثر في عرض التأليف فيه المتقدمون والمتأخرون[1]، وعني كبار فقهاء وعلماء تلمسان بتدريسه كأبي عبد الله المقري، والذي درس من كتبه "التسهيل لابن مالك"[2]، والذي ألف عليه شرحا، يضاف لهم استنتاج ابن مرزوق الخطيب، الذي وضع كتاب "تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك"[3]، وأبو علي الزواوي وأبو محمد الشريف اللذين عدا من النحويين، إضافة للروايات التي أشارت لتدريس هذا الأخير للعربية[4].

البيان: وهو «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في وضوح الدلالة»[5] ويندرج ضمنه علم البلاغة والبديع[6]، أما الهدف منه فهو "تحصيل ملكة الإفادة" لفهم المدلول واختيار الأوضح منها مع "فصاحة المفردات"[7]، وقد ركز ابن خلدون[8] ثمرة هذا العلم في الإعجاز القرآني.

لم يولي المغاربة هذا المجال اهتمام المشارقة به، وبذلك فقد اقتصروا على مصنفاتهم في تعليمه[9]، ولم يذكر من أساتذة تلمسان الذين درسوا البيان سوى أبو محمد الشريف.

الأدب: والمقصود منه إجادة فني الشعر والكتابة «على أساليب العرب ومناحيهم»[10] ويتطلب التمكن من هذا العلم بين الحفظ والدراسة: أشعار العرب، علوم اللسان العربي وخاصة

---

(1)–طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/140.

(2)–وهو "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ملخص في قواعد النحو لجمال الدين أبي عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطائي الجياني النحوي سنة (672هـ/1273م). ونظرا لأهمية هذا المصنف فقد عكف على شرحه مجموعة من العلماء. للتفصيل ينظر ابن خلدون: المقدمة/516. حاجي خليفة: المصدر السابق، 1/405-407.

(3)–وقف عليه المقري (أزهار الرياض: 2/299) وذكر أنه شرح متسع جدا وهي الأرجوزة التي لخص فيها ابن مالك السابق الذكر أرجوزته الكبرى، المعروفة بالكافية في علم النحو (ابن خلدون: المقدمة/16)، وتناول المواضيع الهامة التي تكلم عليها في "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" (طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/193). ونظرا لأهميتها فقد استقطبت بدورها عناية العلماء الذين تداولوها بالشرح. (للتفصيل ينظر: البغدادي: إيضاح المكنون 3/119).

(4)–التبكتي: المصدر السابق/227.

(5)–طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/201.

(6)–للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/520.

(7)–طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/201.

(8)–المقدمة/521.

(9)–ابن خلدون: المصدر نفسه/520-521.

(10)–ابن خلدون: المصدر نفسه/521.

اللغة والنحو والإطّلاع على الأنساب الشهيرة والأخبار العامة، والقرآن والحديث من حيث متونها[1].

رغم العناية التي يلمسها الدارس في اهتمام فقهاء تلمسان بهذا المجال ضمن علوم اللسان العربي، إلا أنه لا يقف إلا على ثلاثة أساتذة اثنان منهم درسا الشعر، أولهما شاعر وهو أبو بكر بن خطاب، والثاني هو أبو عبد الله المقري، والعروض والخطابة من قبل ابن مرزوق بوصفه من كبار خطباء المغرب والديوان الذي خلفه في الخطب يضاف له مؤلفه في العروض، الذي كان موجها بدون شك للتدريس على غرار الشروح الموازية في العلوم الأخرى، الموسوم بـ "المفاتيح المرزوقية لحل أقفال الخزرجية" وهو شرح لقصيدة أبي الجيش، محمد ضياء الدين الخزرجي الأندلسي في علم العروض، والتي حققت إقبالا عليها، يريد عدد أبياتها عن التسعين وقد لقيت إقبالا هاما[2].

لا يقف الدارس على مادة وفيرة حول الكتب المدرسة في علوم اللسان العربي، وما يتوفر منها يشير إلى الاتجاه بشكل أساسي للمصنفات الحديثة والموجهة للتعليم، ولم يكن إسهام فقهاء تلمسان في هذا المجال خارج إطار الأدب سوى شرح بعضها والموجهة للتعليم، وبذلك كان الاتجاه لدراستها نفعيا للاستفادة منها في إطار مجموعة من العلوم الآلية.

7-التصوف:

تعددت تعريفات التصوف بين العلماء[3]، وأصلها كما ذكر ابن خلدون[4]، هي العكوف على العبادة والعزوف عن الدنيا والانقطاع إلى الله عز وجل.

يؤرخ نهاية العهد الموحدي لتدفق التيار الصوفي في المغرب، والذي أخذ -إلى جانب الفقه المالكي- بعدا توحيديا هاما لهذه الرقعة الجغرافية[5]، على أن تلمسان لم تشهد متصوفة كبارا على شاكلة المتصوفة الذين عرفتهم كل من إفريقية وبجاية خاصة[6]، والمغرب الأقصى[7]؛ فالمتصوفة

---

(1)-ابن خلدون: المصدر نفسه/521-522.

(2)-للتفصيل ينظر: عبد الله كنون: المرجع السابق/244-245.

(3)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: شفاء السائل/31 وما بعدها.

(4)-المقدمة/439.

(5)-هادي روجي إدريس: "المجتمع في المغرب بعد زوال الموحدين"/119.

(6)-للتفصيل ينظر الغبرين: المصدر السابق/ 55 ومابعدها.

(7)-للتفصيل ينظر الزيات: المصدر السابق/ 33 ومابعدها.

الذين ذكروا ككبار متصوفة تلمسان أمثال: الأخوان التنسيان، أبو عبد الله ابن خميس، أبو عبد الله التميمي وأبو إسحاق المصمودي لم يقف لهم الباحث على أثر عملي على مستوى الطريقة أو التأليف، وحتى أبو عبد الله المقري الذي كان «يتكلم في طريقة الصوفية كلام أرباب المقامات ويعتني بالتدوين فيها»، ونقف على عدد من مصنفاته في ذلك[1]، لا يمكن أن تجعله على غرار ابن مرزوق الخطيب[2] سوى ضمن الأساتذة البارزي في تدريس هذا العلم ضمن المعارف الأخرى التي عكفا على تدريسها، ويعود اهتمام هذا الأخير بالتصوف إلى جانب "رواجه"، إلى محاولة دعم رصيد أسرته في هذا المجال من خادمة لتربة أبي مدين شعيب[3]، وسالكة لطريق الزهد والورع والعلم بالتصوف[4] إلى المساهمة في إثراء مكتبة التصوف عبر مصنفاته -المشار إليها آنفا-، وبذلك فقد شارك عمه في تدريس هذا العلم لكنهما لم يسلكا طريق المجاهدة والاجتهاد عن الدنيا مسلك بعض أسلافهما، مما أفاض في التركيز عليه في أحد مصنفات[5].

8-العلوم العقلية:

وتسمى علوم الفلسفة والحكمة أيضا، وتنطبق على العلوم التي يقوم النظر فيها على العقل وحده[6]، وتنقسم إلى أربعة علوم هي: المنطق[7]، العلوم الطبيعة[8]، العلوم الإلهية[9]،

---

(1)-كتاب "لمحة العارض لتكملة ألفية ابن الفارض"، مؤلف على ديوان شعر صوفي لأبي حفص (أبو القاسم) عمر بن أبي الحسن علي بن المرشد بن علي الحمودي الأصل المصري المولد والنشأة والمعرف بابن الفارض (576-632هـ/1180-1234م)، (ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/247) ويجهل إذا كان ذلك نضمنا أو نثرا، "الحقائق والرقائق" عدّ من اشهر كتبه في التصوف شرحه أحد الأعلام المغاربة في التصوف (ينظر: المقري: نفح الطيب: 5/310). "إقامة المريد". "رحلة المتبتل".

(2)-وتتمثل مصنفاته المتصلة بالتصوف في "مؤلف حول التوكل" (للتفصيل حول هذا المجال في مدار التصوف ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 3/489-511). "مجموع في كرامات أحد الأولياء"، والجزء الذي عزف فيه بجدية ووالده ضمن كتابه المجموع (مصدر سابق).

(3)-ابن خلدون: التعريف/49.

(4)-ابن مرزوق: المجموع/2 ظ وما بعدها.

(5)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المصدر نفسه/4 و وما بعدها

(6)-ابن خلدون: المقدمة/451.

(7)-وهو "علم يعصم الذهن" من الخطأ في استخراج "مطالب مجهولة" من قضايا معلومة والهدف منه تمييز الخطأ من الصواب بالاعتماد على الفكر. للتفصيل ينظر: ابن طلموس: المصدر السابق/16 وما بعدها.

(8)-وهي النظر في المواد المحسوسة من معادن وحيوان ونبات وتنقسم إلى: علم الطب، البيطرة، الفلاحة. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر السابق/451-452، 464 وما بعدها.

(9)-وتقوم على النظر في ما وراء الطبيعة من الروحانيات. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر نفسه/451، 466-467.

والتعاليم[1].

كانت الفلسفة على قائمة العلوم المحرمة في الفترة الوسيطة وفي ذلك كتب ابن خلدون[2]، محور العنوان «في إبطال الفلسفة وفساد منتحليها وعاني معتنقيها التضييق أو اللامبالاة مثل ما حدث مع أبي عبد الله بن خميس، وبذلك فقد كان الاتجاه الأغلب في دراسة العلوم العقلية منصبا على العلوم الآلية المرتبطة بعلوم أخرى، ذات أولوية كالمنطق لأصول الفقه والفقه وأصول الدين، ولاكتساب قدرة الدفاع عن الأفكار وبثها[3]، أو العلوم العملية كعلم الفلك لارتباطه بالتوقيت وبمعرفة "الأحوال الجوية"، والحساب[4] المادة الأساسية في إجراء المعاملات التجارية وأداء الزكاة، وعماد علم الفرائض، ويمثل إنجاز ساعة المنجانة قمة التطور الهندسي الذي بلغه أحد فقهاء تلسمان[5]، أما علم الموسيقى فلم يأخذ أي أهمية في تلمسان في الفترة موضوع الدراسة، وذلك مرتبط بغير شكل بموقف الفقهاء من آلات السماع[6].

ظهر الاهتمام بالعلوم العقلية في تلمسان في فترة متأخرة، ويمكن إرجاع الفضل في بث هذه العلوم بها إلى حملة ابن الحسن المريني، التي رافقه فيها إلى جانب جيش الغزو، جيش آخر من العلماء[7]، وهي الفترة التي قدم فيها أبو علي الزواوي من بجاية إلى تلمسان، لتلقي جملة علوم منها الهندسة والحساب، ومكث بها قرابة خمس سنوات[8].

---

[1]-وهو النظر في المقادير ويشمل أربع علوم هي الهندسة، (الهندسة العامة، هندسة الأشكال، المساحة والمناظر) الحساب (براهين الحساب، صناعة الحساب، الجبر والمقابلة، المعاملات، الفرائض)، الموسيقى وأخيرا الهيئة (علم الأزياج وعلم الأحكام النجومية)، ينظر: إخوان الصفا: المصدر السابق، 1/267-268. ابن خلدون: المصدر السابق/451-452، 455 وما بعدها.

[2]-المصدر نفسه/482-487. وللتفصيل حول الموقف المناهض للفلسفة ينظر: محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط2، مركز الإنماء القومي، بيروت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996/13، 23. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة/170.

[3]-للتفصيل ينظر: ابن طلموس/15 وما بعدها.

[4]-حول الاهتمام بهذا المجال ينظر: فؤاد سزكين: "مكانة المسلمين والعرب في تاريخ الرياضيات"، الثقافة، ع96، 1986/35-41.

[5]-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/119، 2/40-41. التنسي: تاريخ بني زيان/162-163.

[6]-ينظر ابن الحاج : المصدر السابق، 3/93 وما بعدها.

[7]-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/260-269. ابن خلدون: /260-269. ابن خلدون: التعريف/19 وما بعدها.

[8]-للتفصيل ينظر: ابن الخطيب: الإحاطة، 3/327-328.

ويسجل الحضور الهام لعلماء تلمسان في هذه العلوم على مستوى التدريس مع أبي عبد الله الآبلي، شيخ العلوم العقلية بها، وأبي عبد الله بن النجار "نخبة وقته" في هذه المعارف وأبي علي الزواوي الذي كانت له مشاركة حسنة في هذه العلوم، ونظرا وتقييدا حولها، وكذلك أبو محمد الشريف الذي كان مشاركا في مجال التعاليم ودرس العلوم العقلية، ومنه فقد اقتصر الاهتمام بهذه العلوم على كبار الفقهاء والعلماء، واتجه بشكل أساسي للتعاليم والمنطق[1]، ويعرف من المؤلفات المدرسة "جمل الخونجي"، وهي كتاب "الجمل في مختصر نهاية الأمل" في **المنطق**، وهو مختصر في أربعة أوراق في هذا العلم، لفضل الله محمد بن محمد الخونجي (590-664هـ/1193-1265م)[2]، وممن درسه أبو محمد المجاصي وأبو عبد الله المقري الذي ألف عليه شرحا لم يتمه، وقد كان بدون شك موجها للتدريس، ولعلّ أهمية هذا المنصف والإقبال الذي لقيه في المشرق والمغرب -"وهجرة كتب المتقدمين وطرقهم"-[3]، هي التي جعلت كلا من أبي عبد الله الشريف وأبي عثمان سعيد العقباني يقدما على شرحه في إطار نشاطهما التدريسي بتلمسان، وقد لقي الشرحان استحسانا[4].

---

[1]-ينظر ملحق رقم (17).

[2]-وكان من العلماء البارزين في علوم الحكمة والمنطق شافعي المذهب فارسي الأصل، وانتقل لمصر له مصنفات عديدة مصادر ترجمته: ابن خلدون: المقدمة/463. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/298، 392.

[3]-ابن خلدون: المقدمة /463.

[4]-السخاوي: الضوء اللامع، 6/286-287. القرافي: المصدر السابق/187، 188. التنبكتي: المصدر السابق/559-560.

الفصل الثاني:

التعليم في المجالس السلطانية والمدارس/الفقهاء والسياسة التعليمية

أولا: مجالس أبو تاشفين الفقهية

ثانيا: عوامل قيام المدارس الزيانية وموقف فقهاء تلمسان منها

ثالثا: المدارس الزيانية: العمارة المدرسون والطلبة

رابعا: أوقاف المدارس وبرنامج الدراسة

خامسا: الطلبة بين المدارس والمساجد السلطانية

سادسا: الطلبة والدعم السياسي للسلطة الزيانية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تسعى الدراسة من خلال هذا الفصل إلى محاولة الكشف عن رافدين في علاقة السلطة بالفقهاء أولهما مجالس أبي تاشفين الفقهية -التي شكلت محورا هاما في تنشيط الحركة الفقهية بتلمسان واحتواء السلطة للفقهاء والطلبة-، وثانيهما هو المدارس -التي شكلت الارتباط نفسه بين السلطة والفقهاء[1]-، كونها مؤسسة تعليمية تولى إنشاؤها وإدارتها سلاطين بني عبد الواد.

أولا: مجالس أبي تاشفين الفقهية

ظهرت المجالس العلمية للحكام مع بني أمية تطورا عن مجالس الخلفاء الراشدين، وامتدت على إقليم سياسي زماني ومكاني هام شمل معظم القصور في العالم الإسلامي[2].

وكانت مجالس نظام الملك (ت 485هـ/1062م) [3]، من المجالس البارزة في تلقين العلم ورواية الحديث[4]، وأرجع أحد الباحثين[5] اهتمام الحكام بهذه الظاهرة إلى اعتبار أنفسهم حماة للعلم. وبالتالي يجب أن تكون قصورهم «مركزا تشع منه الثقافة والعرفان، ومثابة يلتقي فيها العلماء والأدباء» ويمكن إدراج هذا العامل بشكل آخر في رغبة السلطة السياسية -بما يعتريها من نقص في خلافة الرسول ﷺ- في احتواء السلطة العلمية وعلماء الدين على وجه الخصوص.

كانت هذه المجالس عادة ما تكون بين علماء بلغوا درجة معينة من العلم[6]، ذلك أنها تتطلب

---

(1)-ارتبط إنشاء أغلب المدارس في العالم الإسلامي بالفقه، بالإضافة إلى تدريسه في المدارس الموقفة على العلوم الدينية الأخرى ومن بينها الحديث للتفصيل ينظر: المقريزي المصدر السابق، 363/2 وما بعدها. السيوطي: حسن المحاضرة، 159/2 وما بعدها. النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، فهارس: شمس الدين إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، 1990، 96/1 وما بعدها. ناجي معروف: علماء النظاميات ومدارس المشرق الإسلامي، ط1، مطبعة الإرشاد بغداد، 1973، 19 وما بعدها. هاينز هالم: "أصول المدرسة في الإسلام"، مجلة الفكر العربي، ع20، 1981/12-14. وداد القاضي: "نبذة عن المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي"، مجلة الفكر العربي، ع21/66-68.

(2)-للتفصيل ينظر: أحمد شلبي: المرجع السابق/76 وما بعدها.

(3)-حول ترجمته ينظر: ابن خلكان: المصدر السابق، 128/2-130.

(4)-محمد منير سعد الدين: المرجع السابق/ 132-133.

(5)-أحمد شلبي: المرجع السابق/80.

(6)-خالد الصمدي: "مجالس الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري"، مجلة الحضارة الإسلامية: عدد خاص بالملتقى الدولي حول المراكز الثقافية في المغرب الإسلامي، وهران، ع1، 1993/147.

من صاحبها الإحاطة بعلوم شتى والالتزام بقواعد المنطق؛ وكانت تخصص لكتاب واحد[1]، أوموضوع محدد، أما مجالها فقد كان واسعا شمل العلوم الدينية والأدبية والفلسفية[2].

سبق التطرق إلى العناية التي أولاها أبو تاشفين الأول للعلماء والفقهاء، خاصة لما بلغته الدولة من تحضر في عهده[3]، وتأسيا بأسلافه والسؤال المطروح من أي زاوية يمكن النظر لمجالس أبي تاشفين الفقهية هل من رغبته في تنشيط الحركة العلمية؟ أم من اهتمامه بالتعمق في علوم الدين والفقه على وجه التخصيص؟

في مقاربة أولية عن ثقافته ورغبته في الاستفادة العلمية، فكتابات البلاط وإن أشارت لفضله وحسن سيرته[4] واهتمامه بالعلماء[5] -فإنها لم تغفل جانبا أكثر أهمية في شخصه وهو حبه الشديد للدنيا ومؤامرة اغتياله لوالده خير دليل على ذلك[6].

إن المادة المتصلة بموضوع المجالس تتمثل في نصين من تقييد أبي عبد الله المقري حينما كان طالبا.

النص الأول[7] متعلق بالمناظرة التي دارت بين أبي زيد بن الإمام وأبي موسى المشذالي حول أحد أقطاب المذهب المالكي وهو ابن القاسم[8]، حول كونه مقلدا للإمام مالك أو أنه مطلق الاجتهاد وقد دافع كل منهما عن وجهة نظره، ومن العلماء الذين ورد ذكرهم في هذا المجلس الفقيه

---

(1)-خالد الصمدي: المرجع السابق/147.

(2)-منير الدين أحمد: تاريخ التعليم عند المسلمين والمكانة الاجتماعية لعلمائهم حتى القرن الخامس الهجري مستقاة من "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، ترجمة وتلخيص وتعليق: سامي الصقار، دار المريخ للنشر، الرياض. السعودية، (د.ت)/57.

(3)-قال يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 215/1) «في أيامه تحضرت الدولة وأخذ الملك زخرفة وتزين».

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(5)-التنسي: تاريخ بني زيان/141.

(6)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 214/1-216. ابن خلدون: العبر، 215/13-219. التنسي: تاريخ بني زيان/139-140.

(7)-ابن الخطيب: الإحاطة، 214/2-215. المازوني: الدرر المكنونة، 435/1 و-ظ. الونشريسي: المعيار، 361/6-362، 383/11-384. القرافي: المصدر السابق/146-147. التنبكتي: المصدر السابق /351-352. المقري: أزهار الرياض، 18/5-19.

(8)-وهو أبو عبد الله عبد الرحمان بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري (133-191هـ/750-806م). للتفصيل ينظر: عياض: ترتيب المدارك، 44/2 وما بعدها. 64/3 وما بعدها.

أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي[1] الذي طلب منه أبو موسى تدعيم رأيه، وانتهت هذه الجلسة بتدخل الطالب السالف الذكر –وكان حينها حديث السن على نحو ما ذكره[2].

والنص الثاني[3] متعلق بمجلس آخر بين يدي السلطان نفسه وجه فيه أبو إسحاق السلوي سؤالا لأبي زيد بن الإمام حينما قرأ الحديث الشريف «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله»[4]، وتعليق المقرى على ذلك مما قرأه على أستاذه أبي زيد.

فيما يخص النص الأول فإنه مرتبط بأصول الفقه، أما الثاني فبفقه الحديث، والمجال المشترك بينهما هو الفقه، ونظرا لافتقاد الدراسة إلى نصوص تلمسانية مماثلة لرحلة المقري، ومع ندرة المادة المتصلة بهذا الموضوع واقتصارها على عدد محدد من الفقهاء يطرح سؤال آخر لماذا هؤلاء العلماء بالذات؟ أو بصيغة أخرى ما هي علاقتهم بتنشيط الحركة الفقهية بالحاضرة الزيانية؟

الشخصية البارزة في النصين هي: أبو زيد بن الإمام أخذ مكانته في البلاط الزياني بما يزيد عن ثمانية عشرة سنة حين عقد هذين المجلسين[5]، يعد من كبار فقهاء تلمسان المجتهدين في إطار المذهب المالكي[6] وأصبح دون منازع صاحب الفتيا بدولة أبي حمو موسى الأول[7] واستمر على

---

[1]–ورد في النص لفظ "ابن أبي عمرو" فقط، وتم استنتاج أنه هو أبو عبد الله التميمي فيما يوضح لاحقا.

[2]–المقري: أزهار الرياض، 19/5.

[3]–ابن الخطيب: الإحاطة، 215/2–217. القرافي: المصدر السابق/147–148. ابن مريم: المصدر السابق/124–125. المقري: أزهار الرياض، 19/2–20.

[4]– أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، (ت460هـ/1028م): المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن، محمد إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996، 5/3–6. وورد عند محدث متقدم (محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت354هـ/965م): صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، 271/7)، بلفظ «لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله».

[5]–ولد أبو عبد الله المقري بعد (714هـ/1314م) فإذا اعتبر أن ميلاده سنة (715هـ/1315م) فكان عمره عندئذ عشر سنوات حين حضروه للمجلس الأول أي سنة (725هـ–1324م) وأبو زيد بن الإمام قد التحق بالبلاط الزياني نهاية عهد أبي زيان (703–707هـ/1303–1307م)، وما يدعم هذا الطرح أيضا أن أبا إسحاق السلوي التحق بتلمسان بعد سنة (720هـ/1320م) وتكون بها (للتفصيل ينظر/ص281 من الدراسة) لا يمكن أن يتم له ذلك في فترة وجيزة ذلك أنه كان استاذ (المقري: أزهار الرياض، 19/5)، حين عقد المجلس الثاني وسؤاله الموجه لأبي زيد كان سؤال عالم متمرس.

[6]–الونشريسي: الوفيات/333. ابن مريم: المصدر السابق/124.

[7]–ابن خلدون: العبر، 206/13.

تلك المكانة إلى وفاته[1]، وكان له شأن هام في التدريس، والملاحظة الأهم أنه منذ عهد أبي إسحاق التنسي وأخيه أبي الحسن لم تعرف تلمسان فقيها في مكانته.

الشخصية الثانية هي: أبو موسى المشذالي من كبار فقهاء بجايةاستوطن تلمسان في عهد أبي تاشفين الذي قدمه للتدريس بمدرسته الجديدة، كما تولى بها الافتاء وإلى جانب مداركه الفقهية فقد كان متمكنا من الحديث وأصول الفقه والمنطق والجدل.

الفقيه الثالث هو أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي «من بيت علم ورئاسة»[2]، أصله من إفريقية نزل تلمسان في عهد أبي سعيد عثمان الأول ما بين (689-695هـ/1290-1295م) [3] تولى القضاء بوجدة[4]، ثم قضاء الجماعة بتلمسان[5] إلى جانب التدريس، وله عدة مؤلفات أهمها مصنف في الفقه[6].أما آخرهم فهو الأستاذ أبو إسحاق السلوى تلقى تعليمه الأول بتلمسان[7] واختص بأستاذه أبو موسى المشذالي[8] إلى أن «برز في العلوم إلى حيث لم تلحق غايته»[9] وكان له شأن هام في التدريس بتلمسان[10].

وما يجب التأكيد عليه أن هذه المجالس لم يكن يحضرها الطلبة فقط، بل العلماء أيضا[11] ولم كن ذلك مرتبطا بالأهمية العلمية بالأعلام الذين يعقدون تلك المجالس فقط، بل لقد ترسخت

---

(1)-ابن الخطيب: نفاضة الجراب/ 374. ابن مرزوق: المسند/203، 390. ابن خلدون: العبر، 536/13. ابن مريم: المصدر السابق/124.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. المقري: أزهار الرياض، 49/5. نفح الطيب، 235/5.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 131/1. ابن مريم: المصدر السابق /291.

(7)-ابن خلدون: التعريف/59. وقد ورد إلى تلمسان من المغرب الأقصى بعد (720هـ/1320م) للتفصيل ينظر المقري : أزهار الرياض، 32/5.

(8)-ابن خلدون: التعريف/59.

(9)-ابن خلدون: المصدر نفسه/60.

(10)-قال ابن خلدون، (المصدر نفسه/60) «وبني السلطان أبو تاشفين مدرسته بتلمسان قدمه للتدريس بها، يضاهي به أولاد الإمام، وتفقه عليه بتلمسان جماعة كان أوفرهم سهما في العلوم أبو عبد الله المقري».

(11)-للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المسند/390-391. التنبكتي: المصدر السابق/226. ابن مريم: المصدر السابق/118-119.

عوائد العلماء في حضور مجالس زملائهم وحتى طلبتهم[1] إجلالا واستفادة من الزملاء ودعما لطلبتهم.

من خلال ما تقدم يلاحظ أن جهود بني زيان في إيجاد فقهاء تلمسانين[2] -على طراز فقهاء إفريقية الواردين إليها- لم يكلل بالنجاح إلاّ مع أبي إسحاق السلوي ويتعذر الحديث عن فقهاء تلمسانيين آخرين في نفس مستوى هذا الأخير إلى عهد أبي حمو موسى الثاني مما يبين لاحقا.

وبذلك يستنتج أن الهدف من هذه المجالس، هو في جانب منه احتواء لهذه الشريحة الهامة بما تقدمه من دعم أدبي لأبي تاشفين "قاتل أبيه"، ومن جانب آخر هي استكمال لجهود أسلافه في تنشيط الحركة الفقهية بتلمسان، وإيجاد جو من التنافس العلمي، الذي يكون مناسبة هامة لتجديد معارف الأساتذة، ولإعداد فقهاء تلمسانيين ذوي شأن، مخلصين للبلاط الزياني الذي وجد فيه أساتذتهم أفضل رعاية.

ثانيا: عوامل قيام المدارس الزيانية وموقف فقهاء تلمسان منها

1-عوامل قيام المدارس الزيانية

تأخرت المدرسة الزيانية في نشأتها عن المشرق بما يجاوز القرنين من الزمن، وبما يزيد عن نصف القرن عن جارتيها الحفصية فالمرينية[3]، ما يوجب البحث في أسباب ذلك.

هل كان إنشاء هذه المؤسسة المنتظمة للتعليم عملية تقليد بحتة؟ أم أنها محاولة ضمن مجموعة من الأعمال ذات الأبعاد الدينية والعلمية -(الاهتمام بالعلماء، بناء المساجد، مجالس أبي تاشفين الفقهية، الاحتفال بالمولد النبوي)- تضع السلطة القائمة على القهر والغلبة موضع راع للعلم والعلماء؟

---

[1]-للتفصيل ينظر: محمد منير سعد الدين: المرجع السابق/49-52.

[2]-يقصد بذلك أن تكوينهم الأول كان بتلمسان.

[3]-للتفصيل ينظر: محمود قمبر: 17/1 وما بعدها. هاينز هالم: المرجع السابق/11-17. عبد العزيزي لعرج: "المدارس الإسلامية دواعي نشأتها وظروف تطورها وانتشارها"، القسم الأول، دارسات إنسانية، جامعة الجزائر، ع1، 2001/112-124.

Robert Brunchving, « Quelques remarques historique sur les medersas de Tunisie », Revue Tunisienne, N°6, 1931/260-261, 270-271.

وبين حرص الفقيه على التعليم واحتواء أو وصاية السلطة على هذه الوظيفة عبر المدارس يطرح السؤال هل كانت هذه المجهودات المبذولة في بناء هذه المؤسسة إلى جانب المسجد بريئة من محاولة السلطة لاحتواء الفقهاء وعمال الدولة مستقبلا (الطلبة) في ظل الضغوط التي كانت تعانيها شرقا وغربا خاصة؟ أو أنها نشأت لضرورة اقتضتها متطلبات أجهزة الدولة السياسية والإدارية بالموازاة لتطورها؟ أو أن ما بلغته من تحضر أدى إلى نفاق أسواق العلم بها ومن ثم كان "استبصارها" في العلم مرتبطا "باستبصارها" في العمران؟

هل يمكن اعتبار هذه المؤسسة مكملة لدور المساجد السلطانية؟ أم أنها انفردت بخصوصيات تستدعي الوقوف عندها؟ كيف استقبل فقهاء تلمسان هذه "البدعة"؟ وفي ظل المسكوت عنه يطرح سؤال آخر عن بعض الفقهاء البارزين في مجال التدريس والذين لم يندرجوا ضمن السلك التعليمي بالمدارس هل يمكن اعتبار ذلك رفضا لهذه المحاولة؟

كان اهتمام الزيانيين بالتعليم واضحا منذ تأسيس دولتهم، وإلى نهاية عهد أبي حمو موسى الأول من خلال اهتمامهم بالفقهاء الذين امتازوا بمستوى علمي بارز ونشاط دؤوب في مجال التدريس، مما سبقت الإشارة إليه، وكذا عن طريق اهتمامهم بالمساجد التي عُدّت إلى جانب وظيفتها التعبدية مركزا هاما للتعليم، ظل يزاول هذا الدور بالتوازي مع المدرسة[1]، هذا السلوك يعبر عن الإيمان الديني والعلمي للسلاطين، كما يجسد تقليدا عاما في الدولة الإسلامية نشرا للعلم واكتسابا للثواب ودعما لشرعية الحكم أو تحقيقا لدعوة مذهبية[2].

وقد خصص أحد المهتمين بالسياسة الملوكية في كتابه "آداب الملوك"[3]، فصلا للحديث عن هذا الموضوع، معتبرا أن الملوك «أسباب لظهور ثمرات العلوم»، ووافقه ابن خلدون[4] في ذلك، باعتبار الملك "غاية لكل مجد"، ونظرا لطبيعته التي من علاماتها التنافس في "الخلال الحميدة"، باعتبارها فرعا أساسيا يكمل وجوده[5].

---

(1)-ابن خلدون: المقدمة/196. ابن الأزرق: بدائع السلك، 247/1.

(2)-يمكن الأخذ بما ذهب إليه أحد الباحثين (الفضل شلق: المرجع السابق/47-52) من أن بناء المدارس وباقي الأعمال الخيرية في "الدول السلطانية" هي محاولة منها لتأليف رعيتها وتحقيق قدر من التماسك الداخلي الإيديولوجي والتنظيمي، لحفظ وحدتها باعتبار قيامها على القهر والغلبة.

(3)-المصدر السابق/39-40.

(4)-المقدمة/129.

(5)-للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المصدر نفسه/129-131.

ويمكن التعرف على النظرة الزيانية لهذا الموضوع من خلال كتاب واسطة السلوك[1]، الذي خصص فيه صفحتين للحث على بناء المدارس والإنفاق على طلبة العلم مستندا في ذلك على المحاورة التي جرت بين الملك ألب أرسلان (454-463هـ/1062-1070م) ووزيره نظام الملك (ت485هـ/1062م)، حينما عاتبه بسعايه من خصومه على مبالغته في الإنفاق على العلماء والصلحاء، قائلا «بلغني أنك تخرج من بيوت الأموال كل سنة ستمائة ألف دينار إلى من لا ينفعنا ولا يغنى عنا»، فبكى نظام الملك ورد عليه قائلا: «إنما أقمت لك جيشا يسمى جيش الليل، إذا نامت جيوشك ليلا قامت جيوش الليل على أقدامهم صفوفا بين يدي ربهم فأرسلوا دموعهم وأطلقوا بالدعاء ألسنتهم، ومدوا إلى الله تعالى أكفهم بالدعاء لك ولجيوشك، فأنت وجيوشك في غفارتهم تعيشون وبدعائهم تثبتون وببركتهم تمطرون وترزقون تخرج سهامهم إلى السماء السابعة بالدعاء، والتضرع إلى الله تعالى»، فتأثر السلطان لقوله وطلب منه الإكثار من السلوك الذي نهاه عنه.

وألحق أبي حمو موسى الثاني[2] هذه الرواية بما يفيد ضخامة المبلغ الذي كلف نظام الملك في بناء نظامية بغداد مقابل تخليد اسمه، مما يفيد أن بناء هذا السلطان للمدرسة اليعقوبية قد ارتبط بالهدف السالف الذكر، وإن كانت الرواية الثانية محل شك.

لقد كان امتلاك الطلبة للكتب ولموارد مال، أول سبيل للتفرغ لطلب العلم، يكشف عن أهمية ذلك عدد من النصوص المتصلة بكبار فقهاء وعلماء تلمسان زمن تلقيهم العلم: فأبي عبد الله المقري تحدث عن امتلاكه لخزانة كبيرة من الكتب ورصيد مالي بفضل مزاولة أسرته للتجارة ما يسر له "استيعاب أهل البلد لقاء" والأخذ عن بعضهم الآخر عرضا وإلقاء سواء المقيم بها أو الوارد عليها[3] والرحلة إلى خارجها[4]، وأبو عبد الله الشريف وابن مرزوق الخطيب لم يأخذا مرتبا زمن أخذهما العلم، إنما أخذ من مال والديهما[5]، وهذا المال هو الذي وفر لهذا الأخير الرحلة في طلب العلم للمشرق رفقة والده[6].

---

(1)-المصدر السابق/164-165.

(2)-أبو حمو موسى: المصدر نفسه/165-166.

(3)-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/192-194. المقري: أزهار الرياض، 5/29-30. نفح الطيب، 5/206.

(4)-ابن الخطيب: الإحاطة، 2/203. المقري: نفح الطيب، 5/249-254، 280.

(5)-ابن مرزوق: المجموع/30 و. التنبكتي: المصدر السابق/439.

(6)-ابن مرزوق، المسند/ 241. التنبكتي: المصدر السابق/454.

إن مجانية التعليم وتوفير الإقامة لمن نأى منزله عن المدرسة الزيانية، كما هو الشأن في غيرها من مدارس العالم الإسلامي، بالإضافة إلى دفع مرتبات للطلبة بغض النظر عن الأهداف المرجوة من ذلك كانت، رافدا من أعمال البر التي سمحت لفئات فقيرة بالتفرغ للتعلم والتخرج بكفاءة علمية، فتحت لهم آفاق العلم والوظيف، بل وحرّرتهم من قسوة الفقر وقد عبّر عن ذلك الغزالي[1] بصراحة في حديثه عن الظروف التي دفعت به وبأخيه للالتحاق بالمدرسة وهي «طلب الفقه لتحصيل القوت».

ويمكن الاستشهاد بفقيهين آخرين: الأول هو إبراهيم المصمودي، الذي ولد ونشأ في قبيلة صنهاجة المغرب (قرب مكناسة)، وبعد أن أخذ العلم بفاس انتقل إلى تلمسان فسكن المدرسة اليعقوبية، ومنها إلى المدرسة التاشفينية -إثر وفاة شيخه أبي عبد الله الشريف-، أي أتمّ تعليمه وبلغ مكانة هامة في الفقه والتصوف[2].

والثاني من كبار فقهاء تلمسان، يعود لفترة متأخرة هو أبو العباس أحمد بن محمد بن زكوي المانوي التلمساني[3]، ولد قبل (842هـ/1438م)[4] وتوفي (899هـ-1493م)[5]، الذي مات والده وهو صغير فدفعت الحاجة بأمه إلى إرساله لتعلم الحياكة فأحكم الصنعة، وبقي يعمل عند نفس المعلم، وبمساعدة من أحد فقهاء تلمسان تمكن من الالتحاق بالتعليم، وبعد وفاته انتقل للأخذ على فقيه آخر، وعندما علم هذا الأخير بضيق حاله وبعد بيته عن المدرسة زمن الشتاء توسط له لدى أحد السلاطين الزيانيين في أن يمنحه بيتا بمدرسة العباد، فكان له ذلك مع جراية، فرش وبعض

---

(1)-ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 343/2.

(2)-ابن صعد: المصدر السابق/8 ظ- 9 و.

(3)-مصادر ومراجع ترجمته: السخاوي: الضوء اللامع، 303/1. الونشريسي: الوفيات/153. القرافي: المصدر السابق/61-62. التنبكتي: المصدر السابق/129-130. ابن مريم: المصدر السابق/22 وما بعدها. ابن القاضي: لقط الفرائد/274. عبد العزيز بنعبد الله: موسوعة الأعلام، 112/1-113. معلمة الفقه المالكي/62، 73-74. عبد الله كنون: أدب الفقهاء/234. جيلالي صاري: "أضواء على حياة وتراث أبي العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني"، الثقافة، ع90، 1985/88-94.

Charles Brosselard : « Les inscriptions arabes de Tlemcen, XV, mosquée Sidi Zekri », Revue Africaine, N°27, 1861/161-173.

(4)-على اعتبار أن ابن مرزوق الحفيد هو أحد شيوخه ينظر السخاوي: الضوء اللامع، 303/1. التنبكتي: المصدر السابق/129.

(5)-الونشريسي: الوفيات/153. التنبكتي: المصدر السابق/130.

المواد الغذائية من بينها اللحم[1]. وبشكل عام فقد كانت المدارس الزيانية توفر الدراسة للطلبة الجبليين والأعراب، إضافة للحضر[2].

تعود أول مدرسة زيانية إلى عهد أبي حمو موسى الأول وهي فترة الاستقرار والتوسع الجغرافي والازدهار العمراني، عكس الفترات السابقة التي شهدت فيها الدولة مراحل قاسية مردها إلى الحصارات المرينية المتعددة، الأمر ذاته يصدق على عهد خليفته أبي تاشفين الذي أنشأ ثاني مدرسة، وبالرغم من السنوات التي غابت فيها السلطة الزيانية عن تلمسان عهد أبي حمو موسى الثاني، فقد تمتعت بنفس خصائص القوة المجسدة في المرحلتين السالفتين الذكر، وبلغت أوج قوتها وبالربط بين هذه العناصر وما ذكره ابن خلدون[3] من أن رواج العلوم وازدهارها مرتبط بكثرة العمران وبالتالي كان إنشاء هذه المدارس مرتبطا بالازدهار العمراني الذي شهدته العاصمة الزيانية.

وقد ركزا أحد مؤرخي[4] البلاط على هذا الجانب، فأبي حمو موسى الأول كان "صاحب آثار جميلة"، وبنى مدرسة إبني الإمام حبا في العلم وشكرا لله على انقضاء الحصار المريني، وابنه أبي تاشفين الذي كان مولعا بالتعمير والي عهده ترجع عدة قصور وصهريج تلمسان الكبير، بالإضافة إلى العمل الفني الفريد المتمثل في الشجرة الفضية الناطقة بجميع أصناف الطيور المشكلة على أغصانها.

ولا يمكن استبعاد المنافسة الزيانية للمريديين خاصة، فقد كانت الدولة بحاجة إلى إعداد موظفين مخلصين لها وفق نظام موحد[5]، تحدده الدولة بطريقة غير مباشر حينما، يكون المدرس العالم مختارا من قبل السلطان ذاته، وعندما يرفع أمر طالب لهذا الأخير لتعيين بيت له بالمدرسة فيبدي بذلك اهتماما.

---

(1)-للتفصيل ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/129-130. ابن مريم: المصدر السابق/39-40. ولا يمكن الأخذ برواية الوزان (المصدر السابق، 21/2) في شأن سوء وضعية الطلبة في هذه الفترة، ذلك أن الدولة الزيانية كانت في أوج قوتها وأولت التعليم اهتماما واضحا، استمر إلى فترة من القرن التاسع الهجري (الخامس عشر ميلادي) ويقوم ابن زكري خير دليل على ذلك.

(2)-الوزان: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(3)-المقدمة/400 وقدم أمثلة على ذلك: المصدر نفسه/400-401. وعنه ابن الأزرق: بدائع السلك، 344/2.

(4)-التنسي: تاريخ بني زيان/139-141. ولمزيد من التفصيل حول أبي تاشفين، ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 216/1.

(5)-الفضل شلق: المرجع السابق/50.

وتسمح المادة المتوفرة للدراسة برصد عدد هام من طلبة المدارس الزيانية، ممن عدّوا من فقهاء تلمسان، وأصبح لهم شأن في الدولة؛ وقد كانت هذه المدارس موجهة لتخريج المدرسين، العدول والأئمة[1]، أما من اتسعت مداركه الفقهية فقد كان يبلغ القضاء والإفتاء[2]. وهناك ملاحظة تستوجب الذكر وهي أن الحاضرة الزيانية لم يمكنها إنجاب فقهاء من طراز الأخوين التنسيين وابني الإمام إلى عهد أبي إسحاق السلوي، ما يؤكد الطرح السالف ذكره.

2- موقف فقهاء تلمسان من المدارس

حققت مدارس نظام الملك نجاحا هاما بالمشرق واستطاعت أن تسجل ضمن قائمة مدرسيها أسماء لامعة في تاريخ الفكر العربي الإسلامي على المذاهب الأربعة[3]، ولم يكن انتشارها السريع واتساع رقعتها مشرقا ومغربا، سوى دليلا آخر على نجاحها ومن العوالم الرئيسة في تبني الفقهاء لهذه المؤسسة الجديدة، أنها كانت وبأغلبية ساحقة مجالا لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة، أو العلوم الدينية بشكل عام، حيث تكون هذه المادة ضمن المقرر الدراسي، هذا بالإضافة إلى أهميتها في الحفاظ على الدين ونشر العلم[4]، وتحقيق التفرغ لطالب العلم ومساعدة من عجز عن الطلب[5].

كان توفيق السلطة الزيانية في إسنادها أول مدرسة بتلمسان لفقيهين بارزين هما ابني الإمام، سبيلا لترحيب فقهاء حاضرتها بهذه المبادرة، فلم تقتصر أهمية هذين العالمين على الطلبة فقط، بل لقد استقطبت دروسهما بعض فقهاء تلمسان كأبي محمد المجاصي وأبي العباس بن مرزوق[6]، وفقهاء من خارج تلمسان[7].

---

(1)-يحيى بن خلدون، مصدر سابق، 130/1. الوزان: المصدر السابق، 21/2.

(2)-يحيى بن خلدون، مصدر سابق، 130/1.

(3)-للتفصيل: ينظر: المقريزي: المصدر السابق، 364/26 وما بعدها. النعيمي: المصدر السابق، 96/1 وما بعدها. 3/2 ومابعدها.

(4)-بكونها مكانا للذكر ومذاكرة العلم (ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم/281) وبالنظر لدورها في دعم المذهب السني في المشرق والمغرب في وجه التيارات غير السنية (الشيعة، الخوارج، الموحدين)ن وجعل ابن خلدون (مزيل الملام/183)، من مهام القاضي الأساسية العناية بتوفير الدعم المادي لطلبة "العلم الشريف" (=الفقه) لأنهم «حملة الشريعة وبهم الاهتداء وهم وصية رسول الله ﷺ ووراث النبوة».

(5)-جاء في أحد الفتاوى (البرزلي: المصدر السابق. 131/1) عن سحنون «لا يحصل العلم لمن لا يأكل حتى يشبع، ولا لمن يهتم بغسل ثوبه».

(6)-ابن مرزوق: المسند/390-391.

(7)-التنسي: تاريخ بني زيان/142.

واستمرت مكانة المدارس الزيانية على هذه الأهمية بما تحقق لـــها مـــن أســاتذة بــارزين فمجالس أبي عبد الله الشريف وابنه أبي محمد -بعده-، كان يحضرها كبار الفقهاء مـــن المغــرب الأقصى واعترفوا بمكانته العلمية[1].

ومن أشد المدافعين عن المدرسة بالمغرب أحد المتأثرين بالسياسة المرينية في هذا المجـــال وهو ابن مرزوق الخطيب[2]، ففي كتابه الذي تناول فيه التعريف بأبي الحسن المرينـــي عقــد بابــا بعنوان "في إنشاء المدارس" وقسمه إلى قسمين تناول في القسم الأول أهمية المدرسة في نشر العلــم، أما القسم الثاني فقد خصصه لجهود أسلاف أبي الحسن في بناء المدارس مع التركيز على دور هــذا الأخير. كما يتضح الموقف الإيجابي من المدرسة مع أبي زكريا بن خلدون[3] في معــرض حديثــه عن المدرسة اليعقوبية.

وعلى غرار بعض المواقف الرافضة لهذه المؤسسة المحدثة بالمشرق[4]، عبر الآبلي أحـــد أبرز العلماء في مجال التدريس بالمغرب عن موقفه المؤيد لهذا التيار، انطلاقا من رفضه وصايـــة السلطة على التعليم التي تجذب إليها الطلبة لما تغدقه عليهم من جرايات ويدخلون بذلك فـــي فلكــها مبتعدين عن أهل العلم الحقيقيين الذين يعانون في الطلب ولا يرغبون في ذلك جاها أو سلطانا، وقــد عبر أبو عبد الله المقري[5] عن تبنيه لهذا الموقف، رغم أنه درس بالمدرستين القديمة والحديثـــة[6]، وتولى التدريس بمدرسة أبي عنان المتوكلية بعد أن تقلد له قضاء الجماعة[7].

---

(1)-التنبكتي: المصدر السابق/226.

(2)-ابن خلدون: المسند/405-407.

(3)-المصدر السابق،2/136،

(4)-ابن الأزرق: بدائع السلك، 2/346.

(5)-الونشريسي: المعيار، 2/479. التنبكتي: المصدر السابق/414، المقري: أزهار الرياض، 2/479.
ولمزيد من التفصيل حول التوظيف السياسي للمدرسة ينظر: عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ط2، المركـــز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000/218. الفضل شلق: المرجع السابق/48-52.

(6)-ينظر: ملحق رقم (18).

(7)-المقري: أزهار الرياض، 1/5.

ثالثا: المدارس الزيانية: العمارة المدرسون والطلبة

1-مدرسة ابني الإمام:

سبق الحديث عن هذه المدرسة وعن مكانة هذين العالمين في الدولة الزيانية، وقد ارتبط ذلك بأهميتهما العلمية المتمثلة في تمكنهما من العلوم النقلية والعقلية على حد السواء[1]، إذ بلغا رتبة الاجتهاد في إطار المذهب المالكي[2]، وزاد من ذلك تكاملهما في مجال التدريس، فقد جمع أبو موسى بين الفكر الثاقب وحسن الإلقاء والتقرير[3]، وظهرت ملكة أبي زيد في الحفظ[4]، ما جعل سلاطين المغرب[5]، إضافة إلى طلبتهما يلتفون حول مجالسهما وينهلون من معارفهما قال يحيى بن خلدون[6]، «وتركا بتلمسان خلفا كثيرا ينتحلون العلم كبيرا وصغيرا، بلغ منهم مقام التدريس والعلم والفتيا في النوازل نجابة درس ونظر»، يصدق ذلك بعض طلبتها ممن أمكن التعرف عليهم ونذكر منهم:

أبو عبد الله محمد بن عبد النور: الذي اختص بهما[7]، وبلغ بفضلهما مكانة في الفقه[8]، والإفتاء[9]، وبعد أن انضم إلى بلاط أبي الحسن المريني بترشيح من شيخه أصبح له شأن هام في الدولة المرينية[10]، أما أخوه أبو الحسن علي الذي رافقه في الأخذ على ابني الإمام، فقد كان اقصر باعا منه في الفقه[11]، ورغم ذلك فقد تمكن بواسطته من ارتقاء منصب القضاء للسلطان السالف

---

(1)-يحيى بن خلدون، المصدر السابق، 130/1. ابن مرزوق: المسند/209. ابن خلدون: المقدمة/397. ابن الأزرق: بدائع السلك، 338/2.

(2)-ابن مرزوق: المسند/266. الونشريسي: الوفيات/112. المعيار، 333/12. ابن مريم: المصدر السابق/124. المقري: أزهار الرياض، 28/5.

(3)-ابن مرزوق: المسند/266.

(4)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(5)-ينظر/ ؟؟؟من الدراسة. وابن مرزوق: المسند/266.

(6)-المصدر السابق، 130/1.

(7)-ابن مرزوق: المسند/267. ابن خلدون: التعريف/46. ابن القاضي: جذوة الاقتباس/190.

(8)-ابن خلدون: التعريف/46. الونشريسي: الوفيات/118. التنبكتي: المصدر السابق/405.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 122/1.

(10)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 122/1. ابن مرزوق: المسند. 267. ابن خلدون: التعريف/46.

(11)-ابن خلدون: التعريف/46.

الذكر بتلمسان نيابة عنه ثم مستقلا بعد وفاته، كما تولى قضاء مكناسة عهد أبي عنان المريني[1].

وأبو عبد الله المقري الذي أفرد لهما ترجمة موسعة في رحلته نظم اللئالي[2]، وقد أخذ عنهما صحيح البخاري[3]، وعن أبي زيد كتاب مسلم واستفاد منه كثيرا على نحو ما ذكره[4]. وسجل العديد من مناظراتهما الفقهية بين يدي ابي تاشفين الأول، وما طرح عليهما من قضايا في هذا المجال مع بعض تعليقاته واستفساراته[5]، وقد برز في عدة علوم صورها أحد المعاصرين[6]، قائلا: «يقوم أتم القيام على العربية والفقه والتفسير ويحفظ الحديث، ويتهجر بحفظ الأخبار والتاريخ والأدب، ويشارك مشاركة فاضلة في الأصلين والجدل والمنطق، ويكتب ويشعر مصيبا في ذلك غرض الإجادة، ويتكلم في طريقة الصوفية»، وسمحت له هذه المعارف المتنوعة من بلوغ رتبة الاجتهاد المذهبي في الإطار المالكي[7]، وقد سبق التطرق لمؤلفاته[8] يذكر منها كتابه القواعد[9] في الفقه الذي نقل فيه عن ابني الإمام[10] ونال إعجاب المتقدمين والمتأخرين[11] وقد تم التعرض لدوره في مجال التدريس.

كما أخذ عن ابني الإمام الفقيه القاضي: أبو محمد عبد الحق بن سعد بن محمد، الذي التقى بابن الخطيب[12] في مكناسة سنة (761هـ/1359م)، وقال في تعريفه له: «كان من أهل المعرفة والحصافة قائما على كتاب أبي عمرو بن الحاجب في مذهب مالك، وكان ممتازا به فيما دون تلمسان قرأه على الشيخين علمي الأفقي المغربي ... ابني الإمام».

---

(1)–يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 122/1. ابن مرزوق: المسند/267. ابن خلدون: التعريف/46.

(2)–المقري: أزهار الرياض، 12/5–13، 16–29.

(3)–المقري: المصدر نفسه، 16/5.

(4)–المقري: المصدر نفسه، 26/5.

(5)–المقري: أزهار الرياض، 18/5–24، 27–28.

(6)–ابن الخطيب: الإحاطة، 195/2. وعنه ابن فرحون: الديباج/288. ينظر جدول رقم (1) و(3).

(7)–التنبكتي: المصدر السابق/420. وقد نقل عنه الونشريسي (المعيار، 189/5–194، 446/7، 310/10–368، 76/12 وما بعدها) عدة فتاوى منها ذمة للتقليد، للتفصيل حول هذا الموقف ينظر: الونشريسي: المصدر نفسه، 443/2.

(8)–ينظر: ص من الدراسة.

(9)–مصدر سابق.

(10)–المقري: المصدر نفسه/350.

(11)–علي أحمد الندوي: المرجع السابق/104–105. محمد أبو الأجفان: الإمام أبو عبد الله المقري/161.

(12)–نفاضة الجراب/374. ابن غازي: المصدر السابق/45.

كما تفقه بهما: أبو عثمان العقباني[1]، الذي ظهرت نجابته في علوم نقلية وعقلية[2]، وتمكن من الإفتاء[3].

أما أبو عبد الله الشريف الذي يتولى التدريس بالمدرسة اليعقوبية وبلغ رتبة الاجتهاد المذهبي في الإطار المالكي، وألف في أصول الفقه وأصول الدين[4]، فقد أخذ هذه المواد عن ابني الإمام[5]، وبقيت مدرسة ابني الإمام تزاول دورها إلى عهد أبي حمو موسى الثاني[6].

2-المدرسة التاشفينية:

وتعرف باسم ثان هو المدرسة الجديدة[7]، تمييزا لها عن مدرسة ابني الإمام، ترجع إلى مؤسسها أبي تاشفين الأول[8] الذي كان مولعا بالبناء والتعمير، ومقدرا للعلماء، وقد أسست بالقرب من المسجد الأعظم[9] بمسافة تقدر بخمسة وعشرين مترا إلى الجنوب بالقرب من المقبرة الملكية التابعة للقصر القديم[10].

أخذت هذه المدرسة أهميتها لمستواها العمراني والفني باعتبارها من أضخم وأشهر المدارس في المغرب الأوسط[11]، ومرد ذلك إلى العناية التي أولاها لها السلطان المؤسس قال أحد

---

(1)-ينظر ملحق رقم (18)

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 123/1. ابن فرحون: الديباج/124. القلصادي: المصدر السابق/107. الونشريسي: الوفيات/137.

(3)-وقد أورد الونشريسي (المعيار، 9/4 وما بعدها. 95/5 وما بعدها. 43/6-45، 6/7 وما بعدها. 236/8-237، 437/10-438. 16/11-17، 236-237. 345/12-346) عددا من فتاويه.

(4)-ينظر/251 من الدراسة.

(5)-ينظر ملحق رقم (18).

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 30/1. ابن مريم: المصدر السابق، 139.

(7)-التنسي: تاريخ بني زيان/142.

(8)-وقد نسبتها إحدى الدراسات (وداد القاضي: المرجع السابق/68) خطأ لأبي تاشفين الثاني، وذلك ما لم تشر إليه الروايات المتقدمة ولا الدراسات الأثرية، بل إن يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 130/1) قد تحدث عنها في مصنفه وقد توفي سنة (780هـ/1378م) كما هو معلوم.

(9)-التنسي: تاريخ بني زيان/141.

(10)-زكية راجعي: المرجع السابق/131.

(11)-زكية راجعي: المرجع نفسه/130-131.

مؤرخي[1] البلاط الزياني في تعريفها«المدرسة القديمة النظر... ما ترك شيئا مما اختصت به قصوره المشيدة إلا وشيد مثله».

وقدم للتدريس بها أبو موسى المشذالي[2]، بعد أن استقدمه من الجزائر وقربه منه[3]، اجمعت عدة مصادر على مكانته العلمية[4] لا سيما في الفقه حفظا وعرفانا بالنوازل (الافتاء)[5]، وتكمن أهميته إضافة إلى ما سبق ذكره إلى اتصال سند تعليمه بتلامذة أبي عمرو بن الحاجب[6].

ولا شك أن تمكنه من الحفظ[7]، واتساعه في الجدل[8]، قد أمده بأدوات فعالة في التعليم وأكسبه القدرة على الحوار، مما أضفى على دروسه الحيوية وجعلها أكثر إفادة، ويذكر من طلبته بتلمسان أبو عبد الله بن الباروني[9] الذي اتصف بحسن التعليم[10] وكان ممتيزا في معرفة مختصر ابن الحاجب الفرعي الذي ألف عليه شرحا ذكر ابن فرحون[11] أنه "قارب إكماله".

يعدّ أبو عبد الله المقري من أهم طلبته ترجم له في رحلته وذكر ما وجهه له من إشكالات وجوابه عليها مبديا تعليقه أحيانا[12] كما سجل مناظراته مع أبي زيد بن الإمام[13]، وقد اختصت هذه التقييدات بالفقه الذي كان كثيرا الاتساع فيه[14]. كما درس أبو موسى المشذالي الحديث أصول الدين

---

(1)-التنسي: تاريخ بني زيان/141.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 130/1. التنسي: تاريخ بني زيان، 141-142.

(3)-المقري: أزهار الرياض، 30/5. القرافي: المصدر السابق/160. وهناك رواية أخرى ليحيى بن خلدون: (المصدر السابق، 130/1) لا تختلف مع رواية المقري في علاقة عمران المشذالي بأبي تاشفين لكنها لا تذكر استقدام السلطان له، وقد اعتمدها التنسي (تاريخ بني زيان/141).

(4)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 130/1. ابن مرزوق: المسند/268. التنسي: تاريخ بني زيان/141. الونشريسي: الوفيات/114. التنبكتي: المصدر السابق/350. المقري: أزهار الرياض، 30/5.

(5)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 130/1-131. التنسي: تاريخ بني زيان/141. المقري: أزهار الرياض، 30/5

(6)-للتفصيل: ينظر: ابن خلدون: المقدمة/397. ابن الأزرق: بدائع السلك، 338/2-339.

(7)-المقري: أزهار الرياض، 30/5.

(8)-القرافي: المصدر السابق/160. التنبكتي: المصدر السابق/351. المقري: أزهار الرياض، 30/5.

(9)-ينظر ملحق رقم (18).

(10)-ابن فرحون: الديباج/340.

(11)-ابن فرحون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(12)-المقري: أزهار الرياض/30-32. الونشريسي: المعيار، 190/1-191. القرافي: المصدر السابق/161.

(13)-المقري: أزهار الرياض، 18/5-19.

(14)-القرافي: المصدر السابق/160. التنبكتي: المصدر السابق/351. المقري: أزهار الرياض، 30/5.

وأصول الفقه، المنطق الجدل والفرائض[1]، وبفضل هذه المكانة العلمية أصبح حافظ تلسمان مدرسها ومفتيها[2].

كما قدم أبو تاشفين أحد طلبة هذا العالم للتدريس بمدرسته الجديدة، وهو أبو إسحاق السلوي، وقد يكون ذلك بتزكية من شيخه، قدم ابن خلدون[3] صورة متكاملة عن علاقته بتلمسان، حيث ورد إليها من المغرب[4] بعد العقد الثاني من القرن الثامن[5]، ثم عكف على أخذ جملة من العلوم الموصلة للفقه[6]، بعدها لازم شيخه المشذالي إلى أن تمكن وقال في ذلك طالبه أبو عبد الله المقري[7]: «مشكاة الأنوار الذي يكاد زيته يضيء ولو لم تمسه نار»، وأرجع ابن خلدون[8] تعيين أبي تاشفين له في رغبة في أن "يضاهي" به أولاد الإمام، ويمكن أن يستنتج من هذا الطرح رغبته في تنشيط الحركة الفكرية بتلمسان والحفاظ على استمرار نشاط هذه المدرسة باسنادها لجيل جديد من الطلبة. وقد كان اختيار السلطان له صائبا إذا أخذ عليه جماعة من طلبة تلمسان أبرزهم أبو عبد الله المقري[9]، ونقل عنه في الفقه واللغة[10]، كما سجل محاورة بينه وبين أبي زيد بن الإمام[11] معلقا على ذلك[12].

كما تولى التدريس بهذه المدرسة عهد أبي حمو موسى الثاني أبو عثمان العقباني[13]، الذي أخذ بالمدرسة القديمة على ابني الإمام[14]، وبالمدرسة الجديدة على أبي موسى

---

(1)-القرافي: المصدر السابق/160. التنبكتي: مصدر سابق/351. المقري: أزهار الرياض، 5/30.

(2)-المقري: المصدر نفسه، 5/30. القرافي: المصدر السابق/160.

(3)-التعريف/59-60.

(4)-ابن خلدون: المصدر نفسه/59.

(5)-المقري: أزهار الرياض، 5/32.

(6)-ابن خلدون: التعريف/59.

(7)-المقري: أزهار الرياض، 5/32.

(8)-التعريف/60.

(9)-ابن خلدون: التعريف/60. وقد ترجم له المقري في رحلته نظم اللالي (المقري: أزهار الرياض، 5/32).

(10)-المقري: المصدر نفسه، 5/22، 33-40.

(11)-المقري: المصدر نفسه، 5/19-20.

(12)-المقري: المصدر نفسه، 5/20-21.

(13)-التنبكتي: المصدر السابق/55.

(14)-ينظر ملحق رقم (18).

وقد تنوعت مدارك هذا المدرس على غرار زملائه ما بين الفقه[1]، وعلوم أخرى منها الحساب والهندسة[2]، وكان من الأعلام البارزين في تلمسان وفي علاقتهم بالسلطة فقد جمع بين قضاء الجماعة وخطابة الجامع الأعظم[3]، أخذ عليه الكثير من نجباء الطلبة الذين أصبح لهم شان هام يذكر منهم أبو عبد الله الشريف، إبراهيم المصمودي[4]، ابن مرزوق الحفيد[5]، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن الإمام[6]، ولد قبل (797هـ[7])، توفى (845هـ[8]/1388-1441م) الذي جمع بين العلوم النقلية والعقلية[9].

إلى جانب الفقه الذي كان مادة أساسية في البرنامج الدراسي، لا يستبعد أن يكون العقباني قد درس بعض المواد المتصلة بتكوين الفقيه كتفسير القرآن الذي شرح بعض سوره[10]، وأصول الدين، اللغة، الفرائض، الحساب التي ألف في كل واحدة منها[11].

---

(1)-وقد احتفظ الونشريسي بعدة فتاوى له للتفصيل، ينظر: المعيار، 9/4 وما بعدها، 5/94-96، 43-45، 6/7 وما بعدها، 8/236-237، 12/208 وما بعدها.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/123. ابن فرحون: الديباج/124. الونشريسي: المعيار، 5/297. التنبكتي: المصدر السابق/189-190.

(3)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/123. الونشريسي: المعيار، 12/208.

(4)-ينظر ملحق رقم (18).

(5)-ينظر الملحق نفسه.

(6)-ينظر الملحق نفسه. مصادر ومراجع ترجمته: القلصادي: المصدر السابق/108. الرصاع: المصدر السابق/31. السخاوي: الضوء اللامع، 2/175. 9/203. 10/74. الونشريسي: الوفيات/142. المعيار، 1/181-183. 12/33 وما بعدها. القرافي: المصدر السابق/233-234. التنبكتي: المصدر السابق/521-522. ابن مريم: المصدر السابق/220-221. ابن القاضي: لقط الفرائد/250. المقري: نفح الطيب، 2/694-695. الكتاني: فهرس الفهارس، 1/112. أحمد عيسى بك: معجم الأطباء من سنة 650هـ إلى يومنا هذا، ط1، كلية الطب، جامعة فؤاد الأول، مصر، سلسلة رقم 18، 1942/357-359.

(7)-كان سنة (812هـ/1409م) كان عالما بارزا. للتفصيل ينظر: السخاوي: الضوء للامع، 10/74. القرافي: المصدر السابق، 233. التنبكتي: المصدر السابق/521.

(8)-الونشريسي: الوفيات/142. التنبكتي: 522.

(9)-القلصادي: المصدر السابق/108. السخاوي: الضوء اللامع، 10/73. القرافي: المصدر السابق/233. التنبكتي: المصدر السابق/521-522.

(10)-الونشريسي: الوفيات/137.

(11)-ابن فرحون: الديباج/124. القلصادي: المصدر السابق/107. الونشريسي: الوفيات/137. التنبكتي: المصدر السابق/190.

3-المدرسة اليعقوبية:

أقيمت هذه المؤسسة على روح المولى أبي يعقوب من طرف ابنه البار أبي حمو موسى الثاني[1]، فقد شرع في بنائها بعد فترة وجيزة من وفاته[2]، وذلك سنتيي (763هـ/1361م) [3]، وهي مدرسة جنائزية، ضمت المقبرة الملكية الزيانية المعروفة باسم روضة آل زيان[4]، وأول من نقل إليها المولى أبي يعقوب[5] وأخواه السلطانين أبو ثابت وأبو سعيد[6]، كما ضمت رفات بعض العلماء يذكر منهم أبو عبد الله الشريف[7]، وإبراهيم المصمودي[8]، كما أقام على ضريح والده وعمّيه زاوية انفرد يحيى بن خلدون[9] بالإشارة إليها، والزواية في المغرب في هذه الفترة هي ملجأ لإقامة أهل السبيل وإطعام من يقصدها من المحتاجين[10]، وهذا ما يفيد أن هذه المدرسة قد تمتعت بمكانة أدبية تفوق المدارس الزيانية والمرينية بتلمسان، إذا استثني من ذلك مدرسة العباد.

تمت الأشغال بهذه المدرسة سنة (765هـ/1363م)[11]، ويفتح غياب مخلفاتها الأثرية[12] المجال للنصوص التاريخية في وصفها وتعد رواية صاحب زهر البستان[13] أساسية في هذا الصدد، وقد عبرت بحق على أن هذه المدرسة تتفق مع الفترة التي أسست فيها وهي أزهى عصور الدولة، إضافة إلى كونها تفي بقدر المولي الذي شيدت على روحه، والعالم الذي أسندت له -وهو أبو عبد الله الشريف-[14] وأوقف عليها الكثير من الأوقاف بما في ذلك جرايات الطلبة، أما أبو عبد

---

(1)-للتفصيل حول علاقة أبي حمو موسى الثاني بوالده. ينظر: مجهول: زهر البستان/25 ظ-26 و.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/103-104.

(3)-المصدر نفسه، 2/103.

(4)-الونشريسي: الوفيات/135. ابن مريم: المصدر السابق/66.

(5)-مجهول: زهرة البستان/83 ظ.

(6)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/104. التنسي: تاريخ بني زيان/179-180.

(7)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 1/120.

(8)-الونشريسي: الوفيات/135. ابن مريم: المصدر السابق/66.

(9)-المصدر السابق، 2/104.

(10)-ابن مرزوق: المسند/413.

(11)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/136.

(12)-زكية راجعي: المرجع السابق/128.

(13)-ينظر ملحق رقم (10).

(14)-مجهول: زهرة البستان/83 ظ. يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 2/104، 136. التنسي: تاريخ بني زيان/180.

الله الشريف الذي تولى التدريس بهذه المدرسة فقد سبق له الأخذ على ابني الإمام بالمدرسة القديمة[1].

وعد صاحب زهر البستان[2]، بالحديث عن تمام هذه المدرسة، إلاّ أن ما وصلنا منه هو الجزء الثاني فقط الذي انتهي عند سنة (764هـ/1316م) [3]. وكان من صور الاحتفال بافتتاحها حضور أبي حمو موسى الثاني أول درس أقيم بها، وذلك في اليوم الخامس من شهر صفر من نفس السنة[4]، جالسا على الحصير كما ذكر أحد مؤرخي البلاط[5] «تواضعا للعلم وإكراما له»، وعند انتهاء الدرس أشهر الأوقاف وكسا طلبتها وأطعم الناس[6].

وثاني احتفال شهدته بحضوره كان بمناسبة ختم أبي عبد الله الشريف لتفسير القرآن الكريم، فأطعم الناس وكان "موسما عظيما"[7]، ويرجع الاحتفال بإنهاء هذه المادة إلى الأصل في إنشائها فقد خصصت لدراسة القرآن والعلوم الأخرى[8]، وبذلك يدخل تفسير القرآن في هذه المدرسة كمادة أساسية إلى جانب علوم أخرى عكس ما كان في المدارس الأخرى، حيث كان الفقه يتصدر قائمة المواد المدرسة.

يرجع اعتقاد أبي حمو موسى الثاني في هذا الفقيه -أبي عبد الله الشريف- الذي أحضره من فاس إلى بلاطه[9]، بعد إقامة دولته بظرف وجيز[10]؛ وبلغ حبه وإكرامه له[11] إلى أن زوجه ابنته[12] وبنى له تلك المدرسة، كما ذكر أحد المؤرخين[13]، إلى عدة أسباب:

---

(1)-يحيى بن خلدون، المصدر السابق، 120/1.

(2)-المصدر السابق/83 ظ.

(3)-المصدر نفسه/ 94 و.

(4)-يحيى بن خلدون، المصدر السابق، 136/2.

(5)-التنسي: تاريخ بني زيان/180.

(6)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(7)-المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(8)-مجهول: زهر البستان/83ظ.

(9)-ابن خلدون: التعريف/64. التنبكتي: المصدر السابق/432.

(10)-ابن خلدون: التعريف/64.

(11)-التنسي: تاريخ بني زيان/179.

(12)-ابن خلدون: التعريف/64.

(13)-ابن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

السبب الأول: يتمثل في علاقة هذا العالم بعمه أبي سعيد الذي أشهده على وديعة من المال عند بعض أعيان تلمسان عندما لم يرغب في الاحتفاظ بها، ولما علم بذلك أبو عنان لم يجد منه أي استجابة فامتحنه سجنا لعدة أشهر واسترجع الوديعة[1].

السبب الثاني: يتمثل في مكانته العلمية كواحد من أبرز الفقهاء في هذه الفترة، جمع بين العلوم النقلية والعقلية[2]، وبلغ رتبة الاجتهاد المذهبي في الفقه[3] وذلك بفضل مواطبته على التحصيل وقدراته الفكرية[4].

السبب الثالث: أنه سبق له التدريس بتلمسان لفترتين الأولى كانت بعد رجوعه من رحلته العلمية بتونس وذلك سنة (740هـ/1339م)، أو بعدها إلى سنة (749هـ/1348م)[5]، وكان هذا في حياة شيوخه: فـ«ظهرت نجابته واقبل عليه الطلبة»[6]، وبقي بها إلى سنة (753هـ/1352م) متجها إلى فاس رفقة أبي عنان المريني[7]، ثم عاد إلى تلمسان سنة (757هـ/1356م)، إثر محنته من قبل هذا السلطان وبقي بها إلى سنة (759هـ) حيث استلحقه لفاس للمرة الثانية[8].

ولا يمكن إغفال سبب آخر هو نسبه الشريف[9]، الذي يجعله بدون شك محل تجلة والقتساء عرقي مع أبي حمو موسى الثاني الذي ادعى هذا النسب لأسرته.

---

(1)-ابن خلدون: المصدر نفسه/63. التنبكتي: المصدر السابق/432-439.

(2)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. ابن خلدون: التعريف/62. التنبكتي: المصدر السابق/431 وما بعدها، المقري: أزهار الرياض، 19/3. نفح الطيب، 341/5.

(3)-قال أحد طلبته (ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/436) «عالما بالأحكام واستنباطها قوي الترجيح، سريع النظر»، وقد نقل الونشريسي له عدة فتاوى له. للتفصيل ينظر: المعيار،28/11 وما بعدها.12/163-180، 207-208.

(4)-التنبكتي: المصدر السابق/433، 435-436.

(5)-ابن خلدون: التعريف/62-63. التنبكتي: المصدر السابق/432. وإذا أخذ برواية صاحب القول المنيف (ينظر: التنبكتي، المصدر نفسه/433)، من أنه بدأ الإقراء وهو ابن إحدى عشرة سنة تكون الفترة الأولى لبداية تدريسه بتلمسان قبل ذلك بنحو تسعة عشرة سنة، على أنه لم يتوقف عن التحصيل العلمي في هذا السن المبكر.

(6)-التنبكتي: المصدر نفسه/433. حول إمكانياته في هذا المجال. ينظر أيضا: المصدر نفسه/437، 438.

(7)-ابن خلدون: التعريف/63.

(8)-ابن خلدون: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(9)-وقد أكدا ابن خلدون (التعريف/62) على نسبه الشريف، وعنه الونشريسي: المعيار، 224/12، والتنبكتي: المصدر السابق/430.

وآخر فترة درس بها بتلمسان كانت بالمدرسة اليعقوبية امتدت من سنة (760هـ/1358م) وفاته (771هـ/1369م)[1]، وقد يكون أحد طلبته هو الذي ألف كتابا في التعريف به وبولديه وهو المؤلف الذي اختصره التنبكتي[2] تحت عنوان "القول المنيف في ترجمة الإمام أبي عبد الله الشريف"، قدم من خلاله مادة ثرية عن دوره في التدريس وعلاقته بالطلبة.

كان الفقه أكثر المواد تدريسا له خاصة "المدونة"[3]، وذلك بعد تفسيره "القرآن الكريم" الذي قام عليه خمسا وعشرين سنة آخرها قبل وفاته[4]، وكان يقرأ على طلبته كل يوم نحو ربع حزب مع البحث، وقد امتاز في قراءته وإحكام علومه: من بيان، ناسخ ومنسوخ[5].

ولا يستبعد أن يكون قد درس بعض العلوم المرتبطة بالفقه، أو التي درسها في تونس وفاس، يذكر من ذلك أصول الفقه الذي ألف فيه "مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول"[6]، والحديث الذي كان إماما في "فقهه وغريبه ومتونه ورجاله وأنواع فنونه"[7]، ودرس منه كتابي "مسلم والبخاري" وبعض "الموطأ"[8]، والأدب واللغة إذ كان فصيحا[9]، والمنطق الذي صنف فيه مؤلفا انتفع به العلماء "قراءة ونسخا"[10]، يضاف لذلك الحساب والفرائض والهندسة والتصوف...[11]، وقد أفاد منه طلاب العلم حيا وبتصانيفه ميتا على نحو ما ذكر أحد المؤرخين[12]، وإن كان أكثر اعتنائه بالإقراء[13].

---

(1)-ابن خلدون: التعريف/64. التنبكتي: المصدر السابق/432.

(2)-المصدر السابق/432-439.

(3)-التنبكتي: المصدر السابق/437 وهي مدونة الإمام مالك رضي الله عنه : مصدر سابق، 2/1.

(4)-التنبكتي: المصدر السابق/436، 440.

(5)-التنبكتي: المصدر نفسه/436.

(6)-المصدر السابق.

(7)-التنبكتي/المصدر السابق/436.

(8)-التنبكتي: المصدر نفسه/431. والموطأ هو موطأ الإمام مالك رضي الله عنه: مصدر سابق.

(9)-يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. التنبكتي: المصدر السابق/437.

(10)-ابن القنفد: الوفيات/368. شرف الطالب/84. التنبكتي: المصدر السابق/437. المقري: أزهار الرياض، 19/3.

(11)-للتفصيل ينظر: يحيى بن خلدون: المصدر السابق، 120/1. ابن خلدون: التعريف/62-63.

(12)-التنسي: تاريخ بني زيان/179.

(13)-التنبكتي: المصدر السابق/437.

أما منهجه في التدريس فقد كان قائما على إعمال العقل والنظر [1]، وكان ذلك واضحا في شخصه منذ أن كان طالبا[2]، وقد اكتسب أحسن الصفات التي تؤهله لبث علمه والانتصار لأفكاره، صور طالبه[3] السالف الذكر مجلسه قائلا: «حسن المجلس كثير الحكايات ممتع المحضر عذب الكلام منصفا في البحث والمناظرة، كثير البسط بلا ... ولا سرف، خبير بأخبار النفس وتزكيتها وتطهيرها، مذللا صعاب الأمور».

وكما كان مجلسه العلمي موضع نزاهة ودراية وتحقيق يوضح فيه ما يتطرق له من المسائل ويترك لطلبته فرصة التفكير معه ثم يأمرهم بالتقييد[4]، كان له اعتناء كبير بطلبته فكان يطعمهم في بيته[5] بالرغم مما تخصصه لهم المدارس ويسعى في نجاحهم في الحياة العملية بعد إتمام دراستهم[6]، ومرد ذلك حسب الطالب نفسه[7] إلى ما أتصف به من خصال حميدة.

وقد أمكن رصد عدد من طلبته بالمدرسة اليعقوبية[8]. تولى التدريس بهذه المدرسة بعد وفاته ابنه أبو محمد الشريف[9] الذي كان من نجباء طلبة والده بهذه المدرسة، وجرى على "مذهبه نظرا ونقلا وتحقيقا"، واعترف العلماء بتقدمه[10].

ومن المواد التي درسها التفسير، أصول الفقه، العربية والفقه الذي كان يحققه "تحقيقا بالغا"[11]. يذكر من طلبته أخوه أبو يحيى وابن المرزوق الحفيد[12].

---

(1)-التنبكتي: المصدر نفسه/430.

(2)-التنبكتي: المصدر نفسه/435.

(3)-ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/437.

(4)-التنبكتي: المصدر نفسه/438.

(5)-التنبكتي: المصدر نفسه/435. بن مريم: المصدر السابق/169.

(6)-التنبكتي: المصدر نفسه/434، 435.

(7)-ينظر: التنبكتي: المصدر نفسه/435، 438.

(8)-ينظر ملحق رقم (18).

(9)-التنبكتي: المصدر السابق/441.

(10)-التنبكتي: المصدر نفسه/226.

(11)-التنبكتي: المصدر نفسه/226، 228

(12)-ينظر ملحق رقم (18).

رابعا: أوقاف المدارس وبرنامج الدراسة

1-أوقاف المدارس

أصبحت السلطة الزيانية تشرف على خمس مدارس بتلمسان عهد أبي حمو موسى الثاني، تمتعت بمستوى فني هام أشارت إليه بعض الروايات المتأخرة[1]، مما يعكس الاهتمام الذي حظيت به، وقد بقيت تزاول وظيفتها بالتوازي[2]، وكانت هذه المؤسسات مراكز منظمة للتعليم[3]، وجهاز تابع للسلطان مباشرة يتضح ذلك من خلال بنائه لها وتحديد مواردها المالية ومجال إنفاقها وتعيين أساتذتها.

شكلت الأوقاف محددا رئيسا في برامج نظام ومداخيل المدرسة[4]، وكانت هذه الأخيرة موجهة لدفع مرتبات الأساتذة والطلبة[5] والعاملين بها[6]، إضافة إلى ما تحتاجه من تجهيزات

---

[1]-الوزان: المصدر السابق، 19/2. مارمول: المصدر السابق/298. إضافة إلى ما سبق ذكره.

[2]-الوزان: المصدر نفسه، الصفحة نفسها. مارمول: المصدر السابق/298، 300. التنبكتي: المصدر السابق/55. ابن مريم: المصدر السابق/65.

[3]-مارمول: المصدر السابق/298، ذكر ابن جماعة (تذكرة السامع والمتكلم/268-269) أنه على المدرس أن يجلس يوميا للتدريس في وقت محدد.

[4]-للتفصيل حول ذلك مغربا ومشرقا ينظر: ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم/270 وما بعدها. السبكي: معيد النعم/107. البرزلي: المصدر السابق، 204/1-205. الونشريسي: المعيار، 263/7-264. محمد محمد أمين: "الأوقاف ونظام التعليم في العصور الوسطى دراسة تطبيقية على نظم التعليم في مصر في عصر سلاطين الممالك": ندوة مؤسسة للأوقاف في العالم العربي الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 149/1983 وما بعدها. كامل جميل العسلي: "مؤسسة الأوقاف ومدارس بيت المقدس"، ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي/93 وما بعددها. وقد اعتبر الفقهاء (ينظر: المازوني، المهذب الرايق/124ظ) النظر في أوقاف المساجد والمدارس والزوايا من أهم ما ينظر فيه القضاة لأنه أس عمارتها، لذلك شدّد على عدم تبديل الوقف كما حبس عليه (ينظر: المازوني: المصدر نفسه/123ظ- 124ظ).

[5]-ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم/275. مجهول: زهر البستان/83 ظ. السبكي: معيد النعم/109. مارمول: المصدر السابق/298-300. التنبكتي: المصدر السابق/439. وحسب رواية الوزان (المصدر السابق، 21/2)، فقد ظلت المدارس الزيانية الخمسة متكفلة بمعاش الأساتذة والطلبة بـ"كيفية منتظمة".

[6]-ويختلف ذلك من مدرسة إلى أخرى بقدر اتساعها وأوقافها، ففي حين تتوفر مادة ثرية عن العاملين في المدرسة بالمشرق تقل في المغرب والدولة الزيانية في الفترة موضوع الدراسة على وجه الخصوص. للتفصيل ينظر: السبكي: معيد النعم/108-112. وداد القاضي: المرجع السابق/74.

وإصلاح وصيانة، وما يخصص للطلبة من فرش ومؤونة[1]، ويجهل إن كانت كل المدارس الزيانية تتكفل بمؤونة الطلبة إضافة للجراية.

أ-أجرة المُدَرس: أثيرت مشروعية أخذ الأجرة على تعليم العلم استنادا إلى أن الرسول ﷺ وصحابته -رضوان الله عليهم- كانوا يقومون بذلك مجانا نيلا لجزاء الله، فكان جواب سعيد العقباني استنادا إلى مدونة الإمام مالك بجواز ذلك اعتبارا لأن ذلك يحفظ العلم من الضياع، لضعف أرزاق العلماء، ويشغلهم بطلب المعيشة عن أداء وظيفتهم التعليمية[2]. وهو ما جرى العمل به في المشرق والأندلس[3].

ب-المكتبات: كانت المكتبة على غرار خزائن الكتب المتوفرة في بعض مساجد تلمسان الكبرى[4]، مرفقا أساسا في النشاط العلمي بالمدرسة، تخصص لفائدة الأساتذة والطلبة[5]، وفي غياب النصوص المتعلقة بخزائن المدارس الزيانية تفتح المجال لبعض التخمينات من أن حجم هذه المكتبات مرتبط بحجم تلك المدارس وأهميتها، ويفترض أن تكون مكتبة المدرسة اليعقوبية ذات أهمية خاصة نظرا للفترة التي أنشئت فيها، والتي تميزت بنشاط فكري دؤوب في الحاضرة الزيانية وللأهمية التي أولاها لها أبو حمو موسى الثاني، دون إهمال مكانته العلمية كأديب ومؤلف مطلع على جملة من معارف عصره، لا سيما المتصلة منها بالأدب السياسي والسير، مع الأخذ بعين الاعتبار الثقافة الدينية التي طبعت فكر العصر الإسلامي الوسيط، الطرح ذاته يصدق على محتوى هذه الكتب إذ يمكن اعتبار أهم المصنفات التي تحتويها مكتبة المدرسة اليعقوبية خاصة بالقرآن، وعلومه والعلوم الأخرى، أما محتوى مكتبات المدارس الأخرى فيتصل بما سلفت الإشارة إليه من معارف أساتذتها، وما يتم تفصيله لاحقا.

---

(1)-ابن مريم: المصدر السابق/39-40.

(2)-الونشريسي: المعيار، 8/236، 11/16-17.

(3)-ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم/275-276. للتفصيل ينظر: السبكي: معيد النعم/106. محمد عبد الحميد عيسى: المرجع السابق/265-260.

(4)-من ذلك خزانة الكتب التي أهداها أبو حمو موسى الثاني للمسجد الكبير بتلمسان. ينظر: رشيد بورويبة: : رشيد بورويبة: الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية/69. المهدي البوعبدلي: "مراكز الثقافة وخزائن الكتب"/102.

(5)-الونشريسي: المعيار، 7/340.

2-برنامج الدراسة

أ-المواد المدرسة والتوقيت:

حول البرنامج الدراسي -إضافة إلى ما سبق ذكره-[1]، يفتح غياب النصوص الاثرية أو الوثائق المتعلقة بالأوقاف المجال لمصنفات التاريخ والرحلات والفتاوى، فقد ذكر صاحب زهر البستان[2] أن المدرسة اليعقوبية قد خصصت لدراسة القرآن والعلوم الأخرى، ويمكن إجمال العلوم المتعلقة بالقرآن في: القراءات والرسم والقرآن والتفسير[3]، أما العلوم الأخرى فإنها بدون شك لا تخرج عما هو متداول في المدارس الزيانية السابقة لهذه الأخيرة، وقد أشار لها الوزان[4] بكونها علوم الشريعة والطبيعة[5]، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقه كان يحتل الصدارة ضمن هذه العلوم.

وهناك رواية قريبة من الفترة موضوع الدراسة في غاية الأهمية حول البرنامج الدقيق للمدرسة اليعقوبية، من حيث المواد وتوقيت تدريسها، ذكرها أحد طلبة هذه المدرسة في معرض حديثه عن أحد أساتذته بها قائلا[6]: «ولازمته في الحضور مع الجمهور في المدرسة اليعقوبية للتفسير، والحديث، والفقه، في أزمنة الشتاء، والأصول والعربية والبيان والحساب والفرائض والهندسة في زمن الصيف، ويوم الخميس والجمعة لقراءة التصوف»[7]، وقد علل أحد فقهاء تلمسان هذا التقسيم بكونه يعطي الأولوية للمواد المدرسة شتاء ذلك أن حرارة فصل الصيف تكون عائقا على التحصيل عكس فصل الشتاء[8]، وما يلاحظ على هذا التوقيت كذلك هو العناية التي خصّ بها مجال التصوف الذي استحوذ على يومين من الأسبوع، وذلك مرتبط بغير شك بتنامي هذه الحركة جيلا بعد جيل.

ب-الكتب المدرسة: وتمثلت بعض الكتب المدرسة في:

---

[1]-ينظر: محور المدارس الزيانية: العمارة المدرسون والطلبة.

[2]-المصدر السابق/83 ظ.

[3]-حول هذه العلوم والمصنفات المعتمدة في المغرب ينظر: ابن خلدون: المقدمة/402-405.

[4]-المصدر السابق. 21/2. وعنه مارمول: المصدر السابق/298.

[5]-وهذا ما يدعم الطرح الذي خلصت إليه الدراسة فيما يتصل بالعلوم المدرسة من قبل أساتذة المدارس.

[6]-القلصادي: المصدر السابق/104. وعنه ابن مريم: المصدر السابق/43.

[7]-وقد أكد مارمول (المصدر السابق/300) أن الدراسة كانت يومية.

[8]-للتفصيل ينظر: الونشريسي: المعيار، 7/238-239.

مجال الحديث: "صحيح البخاري"، "صحيح مسلم"[1]، "الموطأ"، "التقصي لأحاديث الموطأ لابن عبد البر"[2]، "الشفا في تعريف حقوق المصطفى" و"الأحكام الصغرى لعبد الحق"[3]، ويلحق بها "سيرة ابن إسحاق"[4].

أصول الفقه: "مختصر ابن الحاجب في الأصول"[5]، "مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله الشريف"[6].

وفي الخلاف: "مقاصد الفلاسفة للغزالي"[7].

وفي الجدل: "كتاب المقترح للبروني"[8].

الفقه: "الموطأ"[9] و"مختصر ابن الحاجب"[10].

أصول الدين: "الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي"[11]، و"محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين لابن الخطيب"[12].

النحو: "إيضاح الفارسي"[13].

---

(1)-التنبكتي: المصدر السابق/266.

(2)-التنبكتي: المصدر نفسه/253.

(3)-التنبكتي: المصدر نفسه/226.

(4)-التنبكتي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. وهو أبو عبد الله محمد بن إسحاق المطلبي (ت150هـ/767م). صاحب كتاب السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، 1978، ينظر: ابن النديم: الفهرست، ضبط وشرح: يوسف علي طويل، فهارس: أحمد شمس الدين، ط2، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 148/2002.

(5)-التنبكتي: المصدر السابق/226، 253.

(6)-التنبكتي: المصدر نفسه/226.

(7)-التنبكتي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. للتفصيل ينظر: فريد جحا: أبو حامد الغزالي سيرته، مؤلفاته، مصادر دراسته، أقوال العلماء فيه، مكانته في تاريخ الحضارة، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 204/1986.

(8)-التنبكتي: المصدر السابق/ 226.

(9)-التنبكتي: المصدر نفسه/253.

(10)-التنبكتي: المصدر نفسه/226، 253.

(11)-التنبكتي: المصدر نفسه/226.

(12)-التنبكتي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها.

(13)-التنبكتي: المصدر نفسه/253. ومؤلفه هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت307هـ/919م)، للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 171/1-172.

البيـــــان: "الإيضاح والتلخيص"[1].

التصـــوف: "ميزان الغزالي"[2].

المنـــطـــق: "حمل الخونجي"[3] "المطالع للسراج الأرموي"[4].

العلوم الطبيعية: "بعض كتاب النجاة لابن سينا"[5].

الهندســـــة: "كتاب إقليدس"[6].

وبذلك يلاحظ أن المواد والكتب المدرسة بالمدرسة لم تختلف عنها في المساجد مـــا حقـق بينهما تكاملا هاما وسهل على الطلبة مهمة الأخذ بالمؤسستين.

أما منهج التدريس فقد فصل فيه أحد الباحثين[7]، ما يعفى الدراسة من تناول ذلك.

جـ-مدة الدراسة:

أفاد ابن خلدون[8] عن مدة الدراسة في مدارس تونس وهي خمس سنوات وإحـدى عشـرة سنة بالمغرب المريني، ويبقى السؤال مطروحا حول المدارس الزيانية، بـالرجوع للأسـباب التـي يقدمها حول ذلك وهي انقطاع سند التعليم بالمغرب الأقصى مقارنة مع تونس، وقلة جودة التعليـم،

---

(1)-التنبكتي: المصدر نفسه/226. وهما مصنفان الأول هو "تخليص المفتاح فـي المعـاني والبيـان"، مـن "أجـود المختصرات"، والثاني هو "إيضاح التلخيص"، وهو شرح للأول. وقد نال المصنـف الأول عنايـة أهـل المشـرق فتعهدوه بالشرح والتدريس، أما مؤلفهما فهو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمـد بـن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف العجلي (660-739هـ/1261-1328م) للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/520. طاش كبرى زاده: المصدر السابق، 1/209-210.

(2)-التنبكتي: المصدر السابق/226. وهو مختصر في التصوف بيّن فيه طريق السعادة التـي لا يتوصـل إليـها إلا بالعمل والعلم، كما تعرض فيه لشرف العقل والعلم والتعليم. ينظر: فريد جحا: المرجع السابق/205.

(3)-التنبكتي: المصدر السابق/226، 253.

(4)-التنبكتي: المصدر نفسه/226. وهو من الكتب المختصرة في المنطق والحكمة، والتي لقيت إقبال العلماء تدريسـا وشرحا، أما مؤلفها فهو سراج الدين أبو الثناء محمد بن أبي بكر أحمد الأرمـوي (594-682هـ/1197-1283م)، للتفصيل ينظر: طاش كبرى زاده، 1/297-298.

(5)-التنبكتي: المصدر السابق/ 226. وهو تلخيص لكتابه "الشفاء" الذي تناول فيه علوم الفلاسفة، أما صاحب المؤلـف فهو أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (370-428هـ/980-1026م) "الحكيم المشهور" نشأ في بخـارى وارتحـل لعدة بلدان، نبغ في عدة علوم في فترة مبكرة من حياته، وتعمق في دراسة العلوم الطبيعية والإلهية والطب، بلغـت مصنفاته على نحو ما ذكرته إحدى الروايات ثمانية وستون. للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/464. طاش كـبرى زاده: المصدر السابق، 1/295-297.

(6)-التنبكتي: المصدر السابق/ 226.

(7)-عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني/350-352.

(8)-المقدمة/397-398. وعنه ابن الأزرق: بدائع السلك، 2/340.

مما يؤدي إلى ضعف ملكة التحصيل، تكون الدراسة بالمدارس الزيانية وسطا بين الطرفين، وعلى الأرجح قريبة من المدارس الحفصية، ذلك أنها تمكنت من الاستحواذ على ثلاث أساتذة من إفريقية وهم: ابني الإمام وأبي موسى المشذالي، والذين كان سند تعليمهم مرتبطا بكبار الفقهاء بالمشرق[1]، وقد اسهموا بقسط وافر في نشر طريقة حديثة وناجعة بالمدارس الزيانية –على غرار مدارس تونس وبجاية– تقوم على تنمية القدرات الفكرية للطالب انطلاقا من المساحة الهامة التي توليها للعلوم العقلية، إلى جانب العلوم النقلية[2].إضافة للقدرات المعرفية ولطريقة التدريس التي امتاز بها كل أستاذ مما سبق التعرض لذكره.

خامسا: الطلبة بين المدارس والمساجد السلطانية:

تتوقف مدارك الدارس عند الحديث على الطلبة وعلى البارزين منهم في مجال العلم والتوظيف أو كليهما، ويزيد في صعوبة البحث في هذا المجال النقص المصدري الذي تعانيه الدراسة فيما يتصل بكتب الطبقات والفهارس، والذي اقتصر على موارد محدودة.

لم يمكن للمدرسة أن تستأثر بالطلبة على حساب المسجد إلا فيما ندر[3]، وذلك شأن جميع المساجد المغربية التي ظلت مركزا لحلقات التدريس كمسجدي القرويين والزيتونة[4]، والجامع الأعظم بتلمسان الذي سبق الحديث عن إهداء أبي حمو موسى الثاني له خزانة من الكتب، ويؤسس هذا الطرح أيضا فيما يخص تلمسان على قلة مدارسها وصغر حجمها بالنظر للدراسات الأثرية التي تناولتها، وما أمكن التعرف عليه من أوقافها، كما أن احتواءها على عدد محدود من الأساتذة في مقابل الحجم الهائل الذي كانت تزخر به المساجد السلطانية ممن بلغوا باعا في العلم جعل الطلبة يترددون على المؤسستين.

فقد أخذ الآبلي عن أبي الحسن التنسي[5] وابني الإمام[6] وأخذ أبو عبد الله الشريف عن الآبلي[7] ثم انتقل للأخذ عن ابني الإمام[8]، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في جمعه بين العلوم

---

(1)–ابن خلدون: المقدمة/397.

(2)–للتفصيل ينظر: ابن خلدون: المقدمة/397–398.

(3)–يشار في ذلك إلى أبي إسحاق السلوي.

(4)–وداد القاضي: المرجع السابق/71.

(5)–ابن مرزوق: المسند/266. التنبكتي: المصدر السابق/413.

(6)–ينظر: ملحق رقم (18).

(7)–التنبكتي: المصدر السابق/433.

(8)–ينظر: ملحق رقم (18).

العقلية والنقلية، وتلقى أبو عبد الله المقري العلم عن عدد هام من أساتذة المساجد السلطانية[1]، وبالمدرسة القديمة عن ابني الإمام[2]، وبالمدرسة التاشفينية عن أبي موسى المشذالي وأبي إسحاق السلوي[3]، ورغم أن المدرسة اليعقوبية ظلت تزاول دورها بعد وفاة أبي عبد الله الشريف، فقد اختار أحد طلبتها وهو أبو إسحاق المصمودي الانتقال للمدرسة التاشفينية للأخذ على أبي عثمان العقباني[4].

وتتجسد إحدى المزايا الهامة في التكامل ما بين المدرسة والمسجد في فتح آفاق التعمق في الدراسة للطلبة النجباء والذين ساعدتهم ظروفهم على ذلك[5]، ومبرر ذلك أن مكانة الطالب "الفقيه" أو "العالم مستقبلا" كانت تحدد باتساعه في طلب العلم وكثرة شيوخه وعُلّو سنده ورحلته إن أمكنه ذلك[6]. وتنطبق هذه المواصفات على الأستاذ ذاته فيما اشترطه بعض أهل الاختصاص من أنه يجب أن يكون ممن أخذ العلم عن شيوخ كثيرين وليس من الكتب وحدها.

ومن صور التكامل ما بين المدرسة والمسجد أن نقل أحد مدرسي المدرسة اليعقوبية إلى المسجد الأعظم بتلمسان[7]، أما ثمار العمل التعليمي بين المؤسستين فقد اتضحت في إنجاب تلمسان لفقهاء من طراز الفقهاء الذين استقدمتهم من إفريقية، وبجاية يمثل ذلك على سبيل الذكر: أبو عبد الله المقري، أبو عبد الله الشريف وأبو عثمان العقباني، وقد اتضحت الملامح المحلية بشكل أفضل مع الجيل الجديد الذي قاد الحركة الفكرية بتلمسان في نهاية القرن الثامن الهجري (الرابع عشر ميلادي) وعلى امتداد القرن التاسع الهجري (الخامس عشر ميلادي)، يذكر منهم: ابن مرزوق الحفيد[8]، أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمان المغراوي المشهور بابن زاغو[9]،

---

[1]-ينظر: جدول رقم (6)/٢٩٥ - ٢٩٨ من الدراسة.

[2]-ينظر: ملحق رقم (18).

[3]-ينظر: الملحق نفسه.

[4]-التنبكتي: المصدر السابق/55.

[5]-وينطبق ذلك على جل الفقهاء البارزين بتلمسان.

[6]-ينظر: ابن خلدون: (المقدمة/396-397، 509)، "في احتياج المتعلم إلى معلم". و"في أن الرحلة في طلب العلم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم".

[7]-التنبكتي: المصدر السابق/226-227.

[8]-للتفصيل حول مكانته العلمية ينظر: القلصادي: المصدر السابق/96-97. القرافي: المصدر السابق/171-172. التنبكتي: المصدر السابق/126، 449-508. البغدادي: ذيل كشف الظنون، 1/96 وما بعدها . 2/229.

[9]-مصادر ترجمته: القلصادي: المصدر السابق/102-107. الونشريسي: الوفيات/142. القرافي: المصدر السابق/62. ابن القاضي: درة الحجال. 1/ 63. لقط الفرائد/250. التنبكتي: المصدر السابق/99. شعبان محمود=

(782[1]-845هـ[2]/1380-1441م)، وأبو الفضل (ويكنى أبو القاسم أيضا) قاسم بن سعيد العقباني[3] (768هـ[4]-854هـ[5]/ 1366-1450م).

ومن مظاهر نشاط الحركة الفكرية وتدعيم دراسة أصول الفقه بتلمسان، الاتجاه للتعمق في دراسة القرآن الكريم يذكر من أعلامه "الإمام العالم، المفسر، الأصولي" أبو عبد الله محمد بن ابي البركات الفاسي المشهور بالسكاك[6] (ولد قبل 757[7]-توفي 818هـ[8]/1356-1415م)، وأبو العباس ابن زاغوا «أعلم الناس في وقته في التفسير[9] وصاحب المصنفات العديدة في هذا العلم[10]، كما شرح أبو عثمان العقباني عددا من السور منها واحدة أتى فيها "بفوائد جليلة"[11]، وابنه قاسم الذي اسهم بشرح سورتين[12].

=إسماعيل: المرجع السابق/425-426. محمد المنوني: ورقات/349. عبد العزيز بنعبد الله: معلمة الفقه المالكي/24. موسوعة الأعلام. 190/1.

[1]-القلصادي: المصدر السابق/105-106. التنبكتي: المصدر السابق/120.

[2]-الونشريسي: الوفيات/142.

[3]-مصادر ومراجع ترجمته: البرزلي: المصدر السابق. 186/1، 142-143. العقباني: المصدر السابق/200 وما بعدها. القلصادي: المصدر السابق/106-107. الرصاع: المصدر السابق/31، 177. السخاوي: الضوء اللامع. 211/3. 17/4. 181/6. 203/9. الونشريسي: الوفيات/144. المعيار، 183/1-184. 402/2-403. 310/7. 210/12. القرافي: المصدر السابق/99، 169-170. التنبكتي: المصدر السابق/65 وما بعدها. نفح الطيب، 692/2 وما بعدها.

[4]-السخاوي: الضوء اللامع، 181/6.

[5]-الونشريسي: الوفيات/144.

[6]-التنبكتي: (المصدر السابق/481-482) نقلا عن طالبه، وورد عند الونشرسي: (الوفيات/138) باسم "أبو عبد الله محمد بن أبي غالب المكناسي ثم العياضي"، وبذلك وقع الاتفاق حول اسمه وكنيته واسم شهرته "السكاك" فقط. مصادر ترجمته: الونشريسي: المصدر نفسه/الصفحة نفسها. التنبكتي: المصدر السابق/481-482. ابن القاضي: لقط الفرائد/239.

[7]-على اعتبار أن الأبلي المتوفي هذه السنة شيخه. ينظر: التنبكتي: المصدر السابق/481.

[8]-الونشريسي: الوفيات/138. التنبكتي: المصدر السابق/482. ابن القاضي: لقط الفرائد/239.

[9]-القلصادي: المصدر السابق/103.

[10]-الونشريسي: الوفيات/137. التنبكتي: المصدر السابق/190.

[11]-الونشريسي: المصدر نفسه/ الصفحة نفسها. ابن مريم: المصدر السابق/41. السراج: المصدر السابق، 198/2.

[12]-القرافي: المصدر السابق/169-170.

سادسا: الطلبة والدعم السياسي للسلطة الزيانية

لم تقتصر ثمار السياسة الدينية والتعليمية للسلطة الزيانية على مدّ أجهزة الدولة المختلفة بفقهاء المستقبل المخلصين للمملكة، لكنها وجدت في قسم منهم ممن امتازوا بقدرات أدبية في نظم الشعر وممن يصدق عليهم قول الشاعر «إذا أنت أكرمت الكريم ملكته...»، وسيلة دعائية هامة في تبني أنشطة الدولة السياسية العسكرية والدينية والدفاع عنها، قابلها عطاء جزيل[1]، اتضح ذلك في قصائد الطلبة بالمولد النبوي[2] وبما يلي ذكره:

انفرد صاحب زهر البستان[3] بتقديم أربع قصائد خلال سنة (760هـ/1358م) بمجموع سبعة وأربعين ومئة بيت لثلاثة طلبة، ثلاث قصائد منها بمناسبة رجوع تلمسان لملك بني عبد الواد.

القصيدة الأولى والثانية: للطالب "الأديب" أبي عبد الله محمد البطوي (كان حيا سنة 763هـ/1361م) [4]، أكد فيهما على تعظيم أبي حمو موسى الثاني، ومشيدا بقوته وبمكارم أخلاقه، ممجدا أهميته كبطل عسكري[5]، واعتبر أن بلوغه الخلافة قد بشر به قديما وذكر كملك في الكتب[6]، مشيرا في ذلك إلى كتاب الجفر الذي أكد عليه صاحب زهر البستان[7] في مطلع مؤلفه ومما ذكره في مدحه.

أيا من له بين الملوك فضائل ... يقصر عن إثبات أوصافها الشرح
لك الملك يا مولاي إرثا ومكسبا ... لك الحسني والإحسان والحلم والصفح

القصيدة الثالثة: "للطالب "الأديب" أبو القاسم بن ميمون السنوسي (كان حيا سنة 763هـ/1361م) [8]، قيلت في المناسبة ذاتها وامتازت بطول النفس (ثلاثة وستون بيتا) وقد اشتركت مع القصيدتين السالفتي الذكر في الإشادة بمكانة أبي حمو وبعظمته التي أدخلت في كنفه القبائل مبايعة والإشادة بقبيلة بني عبد الواد وقوتها العسكرية، وقد اعتبر على غرار سالفه رجوع الملك

---

(1)-مجهول: زهر البستان/20 ظ.

(2)-ينظر: ملحق رقم (16).

(3)-المصدر السابق/20 ظ وما بعدها.

(4)-مجهول: المصدر نفسه/65 ظ.

(5)-مجهول: المصدر نفسه/20 ظ-22 و.

(6)-مجهول: المصدر نفسه/21 و، 22 و.

(7)-مجهول: المصدر نفسه/21 ظ.

(8)-مجهول: المصدر نفسه/64 ظ.

لأبي حمو مبشرا به قديما[1]، ومما زاد في عظمة هذا الخليفة على نحو ما ذكره هو صفحه عن بني مرين بعد قدرته،[2] ما يوجب على رعيته[3] الشكر والثناء والطاعة لما حل بربوع مملكته من تيسير وزوال عناء[4].

والقصيدة الرابعة: للطالب نفسه، وإن اختلفت مناسبتها -فقد قيلت بمناسبة رجوع المولى أبي يعقوب من إقامته الجبرية بفاس إلى تلمسان[5]- فقد كانت مناسبة لمدح أبي حمو والإشادة بفضائله وإخماد نار أعدائه وحمد الله على ذلك والتأكيد على تجديد أواصر طاعته له، واستحقاق فدائه له "بالروح" و"المال" و"الولد"[6]. وقد يكشف ظهور الجزء أو الأجزاء الضائعة من هذا المصدر القيم عن مناسبات وقصائد أخرى في هذا الصدد.

---

[1]-مجهول: المصدر السابق/22 ظ-24 ظ.

[2]-مجهول: المصدر نفسه/23 ظ.

[3]-يستعمل الشاعر لفظ "عباد الله" بشكل شامل. مجهول: المصدر نفسه/23 و.

[4]-مجهول: المصدر نفسه/23 و، 24 و.

[5]-للتفصيل ينظر: مجهول: المصدر نفسه/24 و -25 ظ.

[6]-مجهول: زهر البستان/25 ظ -26 و.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أفرزت الدراسة جملة من النتائج كانت إجابة عن الإشكالية المطروحة، ويمكن عرضها على أساس مراحل التحري والبحث فيما يلي:

أن علاقة الفقيه بالسلطان في الفترة موضوع الدراسة مرتبطة بالتجربة الإسلامية على امتداد مسارها التاريخي في علاقة رجل السلطة بالعالم، وبالمسار الأشعري تنظيرا وواقعا، هذا المسار الذي أخذ منحى جبريا، فأصبح الفقهاء جزء من النظام السياسي القائم، وأبدوا استعدادا للتعامل مع أي سلطة تحكم المغرب الأوسط، طالما لم تمس مذهبهم وعقيدتهم وحافظت على قسط من تطبيق الشريعة.

أن علاقة الفقيه بالسلطان خلال العصر الزياني قد خضعت لمؤثرات: التواجد المالكي القوي في المغرب، وعجز الدعوة الموحدية عن الصمود أمامه، والمنافسة الحفصية والمرينية ولخصوصية تلمسان كحاضرة علمية وسياسية. كما شكل اهتمام سلاطين بني زيان بأهل العلم والصلاح رافدا هاما في تغذية تلمسان بالعلماء وفي مد الدولة الزيانية بعمال مخلصين.

وأفرز الجهاز الديني جوهر العلاقة بين الفقيه والسلطان، فكان المسجد أحد الركائز الأساسية في تماهي الخطاب الديني والخطاب السياسي، انطلاقا من خطتي الإمامة والخطابة، فرغم تولي عدد من أفراد الأسرة للإمامة والخطابة في الدولة الزيانية، فقد لوحظ اهتمام السلطة السياسية بمراعاة المعايير التي حددتها المدونات الفقهية في تولي أئمة وخطباء تلمسان وأسندت لعدد هام من الفقهاء الذين تم احتوائهم بشكل آخر في البلاط الزياني عبر عدد من الخطب الدينية والسياسية الأخرى التي أسندت لهم، كما أسهم عددا منهم في تنشيط الحركة الفقهية بتلمسان.

أن سلاطين بني زيان لعبوا دورا هاما في استقدام وتوفير الظروف المناسبة لاستقرار عدد من المفتين بتلمسان، وظل هذا الاهتمام متواصلا حتى أصبحت تلمسان قادرة على التزود بمفتي أصيلي تلمسان، وقد شكلت إفريقية رافدا هاما في تغذية تلمسان بهذا الصنف من الفقهاء؛ وكما كان لمفتي تلمسان دورا هاما في تغذية الحركة الفكرية بهذه الحاضرة، وفي حل مختلف الإشكالات المتعلقة بالممارسات اليومية للمجتمع الزياني، من ذلك ما تعلق ببعض مؤسسات الدولة، إذ كان حضورهم قويا في الجهاز السياسي للسلطة الزيانية، انطلاقا من خطتي المظالم والشرطة، ومن دورهم في العلاقات بين الزيانيين والمرينيين من خلال السفارات التي قاموا بها بين الطرفين.

عكس القضاء خلال العصر الزياني جانبا هاما من قوة الدولة ونجاحها في اختيار عناصر هذا السلك الذين جسدوا جانبا من قوتها، انطلاقا من قيامهم على تطبيق العدل، وإن اتضح نفوذ

الفقهاء على مستوى التزام السلطة بالمعايير التي سنوها في متولي القضاء، ودورهم في الجهاز الديني، فقد كان العمل في هذه الخطة تتويجا لجهود واضحة على عدة مستويات في بلوغ خطة القضاء. لم يوجد من القضاة من أجبر على هذا المنصب رغم التحذير من الدخول في هذه الولاية الخطيرة، وبذلك بقي موقف المنظرين لهذه الخطة في جبر الإمام أو من له أمر تولية القضاء للفقهاء في حالة امتناعهم عنوة حبرا على ورق.

ثم إن قاضي الجماعة خلال العصر الزياني تمتع بنفوذ هام في البلاط الزياني، اتضح ذلك من خلال صلاحياته الواسعة ومن ممارسته لأكثر من وظيفة في الوقت ذاته، وتمتعه بسمعة طيبة من خلال مكانته العلمية والأسرية ورفعة أخلاقه، هذا ما شكل نفوذا وانتصارا للقضاء، ذلك أن الدراسة لم تقف على نصوص تشير إلى وقف تنفيذ أحكامه، مما يعكس جانبا من السياسة الدينية للسلطة الزيانية وللاستجابة للمعايير التي سنّها مشرّعو هذه الخطة، في حين يصعب التوصل إلى نتائج واضحة فيما يتصل بقضاء العملات والمدن والقرى في ضوء المعطيات السابق ذكرها، الأمر ذاته فيما يتعلق بقضاة الحج والعسكر.

ورغم الغموض الذي لا زال يكتنف خطتي الشرطة والحسبة خلال العصر الزياني، إلاّ أن خضوع السلطة في اختيارها للقضاة للمعايير العلمية والأخلاقية التي حددها الفقهاء لمتولي القضاء، واستقرار هذه المؤسسة، إذ لم يكشف عن عزل عشوائي للقضاة، كما لم يكشف عن قضاة تعرضوا للضغط خلال أداء مهامهم، أو استصدار أحكام معينة، ما يدل على هيبة واستقلال هذه المؤسسة، فالقضاة هم وإن كانوا معينين من السلطة، فإنهم يطبقون أحكاما ليست من وضع الحاكم بل منبعها الشريعة الإسلامية.

- لقد أمكن للسلطة الزيانية عهد أبي حمو موسى الثاني تحويل الاحتفال بالمولد النبوي من ظاهرة دينية شعبية إلى ظاهرة سياسية، التقت فيها مختلف شرائح المجتمع يتقدمها رجال البلاط وعلى رأسهم السلطان والفقهاء والطلبة، ومورست فيها العديد من الطقوس الخاصة بتمجيد شخص السلطان والإعلاء من شأنه، باعتباره خليفة رسول الله وسليل البيت النبوي، ولذلك عدّ الاحتفال بهذه الظاهرة من القنوات الرئيسة في احتواء السلطة للفقهاء، ودعم نفوذها الأدبي.

كما تبلورت العلاقة بين الفقيه والسلطان من خلال الجهاز التعليمي عبر مؤسستين مهمتين هما المساجد السلطانية والمدارس، فالمساجد السلطانية أسهمت بشكل وافر في بعث الحركة الفكرية والفقهية بتلمسان على وجه الخصوص، وذلك بفضل نشاط كبار الفقهاء، الذين تم استقدام

عدد منهم إلى تلمسان وتوفير الظروف المناسبة لاستقرار عدد آخر منهم، أين كان السلطان يشرف بنفسه على اختيار من يتصدر للتدريس بهذه المساجد، انطلاقا من تكليفهم بهذه المهمة رسميا، أو لخضوع التدريس بهذه المؤسسة لرخصة منه.

وقد أمكن تصنيف هؤلاء الفقهاء الأساتذة إلى أربع أصناف، باعتبار مكانتهم في الفقه وفي علوم أخرى ودورهم في مجال التدريس والتأليف، كما تم التعرف على العلوم التي قاموا بتدريسها في تلك المساجد، والتي تجاوزت العلوم الشرعية إلى عدد من العلوم العقلية. وقد أثمرت مجهودات بني زيان في هذا المجال بتزويد تلمسان بعدد هام من الفقهاء ممن كانوا أصيلي المنطقة أو أكملوا تعليمهم بها، ومنهم من بلغ درجة الاجتهاد المذهبي في الإطار المالكي، ثم إن مزاولة التدريس بالمساجد السلطانية، علاوة على المدارس وتولي وظائف أخرى للسلطة، أصبح نوعا من التقليد لدى قطاع هام من الفقهاء قد رسخ للطلبة –وهم فقهاء المستقبل– شرعية العمل مع السلطان زيانيا كان أو مرينيا في وحدة المذهب الفقهي والعقدي المالكي الأشعري.

وقد شكلت المجالس الفقهية التي عقدت عهد أبي تاشفين الأول تعبيرا آخر عن اهتمام أحد سلاطين بني زيان في بعث الحركة الفكرية بتلمسان، ودعم الفقه المالكي على وجه التخصيص.

أما المدرسة الزيانية التي حققت طموح السلطة الزيانية في دعم المذهب المالكي، وتوفير عمال مخلصين للدولة الزيانية، لم تكن سوى تكميلا لمجهودات الدولة في الإشراف على التدريس بالمساجد العظام، إذ كشفت المقررات المدرسة بالمؤسستين على أن المدرسة لم تكن سوى امتدادا للدور التعليمي للمسجد، والأهم من ذلك أنها أسهمت في تحقيق ولاء فقهاء المستقبل "الطلبة" للبلاط الزياني وتعزز ذلك الارتباط منذ فترة مبكرة، وظهرت ثماره بشكل أوضح على نحو ما كشفت عنه الموارد المتاحة للدراسة عهد أبي حمو موسى الثاني.

كما كانت المدرسة الزيانية عامل صمود وتوحيد اجتماعي وإيديولوجي، تم من خلالها ازدهار المذهب المالكي والحركة الفكرية بتلمسان، وأكثر من ذلك فقد كانت الجهاز الذي يكوّن الموظفين المخلصين للدولة، وفق المذهب الديني الذي أقرته، فكان تخريجهم يتم على نسق واحد، مما يقلل من حدة التساؤل حول النتيجة التي تم التوصل إليها والمتمثلة في اختصاص المدرسة الزيانية بالعلوم الدينية على حساب العلوم العقلية، فهذا الاهتمام جعل التعليم في المدرسة مرتبطا

أشد الارتباط بالأهداف السياسية والمذهبية للدولة، والموظفين القائمين بهذه المهمة أضحوا مستخدمين دائمين لديها.

وخلاصة الدراسة، أن البحث التاريخي حصيلة مزدوجة للنصوص، التي وقف عليها الدارس، ولدوره في سبر أغوارها وإعادة تركيبها وفق البناء المعد للإجابة على إشكالاتها، وبذلك فإن توفر الدراسة على موارد أخرى، أو إعداد هيكل آخر لهذه العملية من شأنه أن يقدم إضاءات جديدة حول أي حدث تاريخي، وقد يقود إلى هدم كل المسلمات السابقة، ما يبقي باب البحث مفتوحا أمام أي محاولة جادة في إعادة طرق هذا الموضوع أو بعض جوانبه، في ظل الظروف المصرح بها سابقا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم (1):

علاقة ابن مرزوق الخطيب بأبي الحسن المريني والوظائف التي تولاها له ما بين سنتي (737-750هـ/1336-1349م).

قال ابن مرزوق الخطيب: «وفي سنة سبع وثلاثين [737هـ/1336م] عدت إلى المغرب وأقمت بتلمسان أخطب بالعباد... وأتردد إلى مجلس السلطان رحمة الله عليه [يقصد به أبو الحسن المريني] ثم رحلت سنة أربعين [740هـ/1339م]، إلى فاس المحروسة في كرتين، ولمدينة سلا المحروسة صحبة السلطان المرحوم... ثم رحلت أيضا سنة أحد وأربعين [741هـ-1340م] فشهدت واقعة طريف في خدمة السلطان المرحوم... وباستدعائه ثم عدت إلى تلمسان فأقمت فيها أشهرا، ثم استدعاني أيضا رحمه الله لخدمته فأقمت في خدمته أتولى الخطابة والنظر في الشكيات في أوقات واللزم[1] مجلسه وحضرته، وعاملني بما يثيبه الله عليه في الآخرة ورحلت في صحبته إلى مراكش... قصد الزيارة، ثم عدت صحبته إلى فاس ( )[2] تلمسان، فاقمت في خدمته ولازمته بمقصورة تلمسان إلى أن رحلت صحبته إلى تونس قاصد الحج، فمنعني من ذلك فحلفت ألا أقيم فحمل جهلي وجفائي رحمه الله... وورد عليا كتاب السلطان المرحوم بملازمته[3] فلازمته إلى أن وصلنا قسنطينة المحروسة فوافقنا فيه ورود الخبر بواقعة القيروان، فبقينا فيها إلى أن ثارت قسنطينة وانتفظت فوجهت منها إلى بسكرة المحروسة فأقمت فيها أشهرا... ثم لما بلغ الخبر بخروج السلطان المرحوم من القيروان إلى تونس تجرّدت في فرسان وتوجهت نحوه وقاسيت أمورا عظيمة وشدايد سهلها الله علي بورودي عليه -رحمه الله عليه-، ثم أنّه وجهني إلى محلة ولده عبد الله الصغير ومن معه من كبار بني مرين والشيخ أبي زيان عريف بن يحى خاصته فخرجت من تونس أيضا مجردا في فرسان من المرابطين ووجه صحبتي ابن ناصح مملوكه فأدركتهم بين مقرة والمسيلة فرجعت معهم ومعنا شيوخ رياح وأهل الوطن فلحقنا بتونس، ثم اقتضى نظره أن وجه ولده الأمير أبي الناصر فوجهني في موافقته لمحاولة خروج أولاده من قسنطينة والمقام ببسكرة لمحاولة تلك الجهات فأقمنا بها ولم نزل في تلك النواحي على طاعته، ثم ورد عليّ كتابه أن حاول[4] خروج أولاده إلى المغرب وأن أتوجه صحبتهم إلى المغرب وأحاول رجوع ولده السلطان

---

(1)-كذا.

(2)-سقط ما بين اللفظين.

(3)-يقصد بذلك أحد أفراد البلاط المريني من قبل أبي الحسن وقد يكون ابنه الأمير أبي الناصر المذكور لاحقا.

(4)-كذا.

أبي عنان إلى طاعته مع والدته المرحومة شمس الضحى، فتوجهت إلى المغرب... وقدمت على السلطان أبي عنان رحمه الله فأكرم مثواي وحاول جلوسي عنده فلم يمكنني ذلك لكوني فارقت والده على أن أعود إليه ولم أجد سبيلا لمحاولة رجوعه إلى طاعته».

ابن مرزوق: المجموع/49 و-ظ

ملحق رقم (2):

الحوار الذي دار بين أبي تاشفين الأول وأبي العباس بن مرزوق

قال ابن مرزوق الخطيب: «ورأيت يوما السلطان المرحوم أبا ثاشفين رحمه الله بالعباد وقد قصد زيارة الشيخ سيدي أبي مدين -رضي الله عنه- فلقي عمي فسأل عن والدي فقال له: هو هنا في الجامع فلما دخل الجامع لقيه والدي رحمه الله فصافحه وقال له سألتك بالله لأي شيء تمنعنا من رؤيتك والتبرك بك، لا تجينا[1] ولا تزورنا وإن أذنت لنا أن نزورك زرناك، فشكر له وقال له: رؤيتي لك بظهر الغيب فلا تحمل لي[2] على ما لا قدرة لي عليه ولا أصلح له، فقال له: المقصود أن أكون في خاطرك ورغبتي أن أدفن في هذا الموضع الذي أعددته للدفن إلى جانبك كما دفن جدي مع أبيك، فقال له: رحمه الله أما أنا فأرجوا من ربي ألا أدفن إلا حيث أطلب في أحد الحرمين الشريفين والله يخير[3] لك أنت، فتحدث معه ساعة وأنصرف فقال له لعلّ لك حاجة فكلمه في محبوسين فأمر بسراحهم».

ابن مرزوق: المجموع/28 ظ.

---

(1)-كذا.

(2)-كذا.

(3)-كذا.

ملحق رقم (3):

دخول ابن مرزوق الخطيب في خدمة أبي حمو موسى الثاني

«وصول الفقيه الخطيب أبي عبد الله بن مرزوق وذلك في الثاني والعشرين لرجب من العام المذكور [764هـ/1362م]، وخطب بالمولى أبي حمو بالعباد المبارك المشهور وخطب خطبة بليغة بارعة أطيب[1] فيها عليه وذكر صنايعه، فكساه كسوة سنية وأعطاه عطية مولوية، ولم يزل يتعاهد بساطه الكريم ويواليه بالرعي والتكريم إلى أن سار لبيت الله الحرام ولزيارة النبي عليه السلام».

مجهول: زهر البستان/93 ظ.

ملحق رقم (4):

الإنعام الذي خصّ به أبي حمو موسى الثاني ابن مرزوق الخطيب وأبي البركات الغرموني في حجهما لبيت الله الحرام

«وفي ثالث ذي الحجة [764هـ/1362م] سافرابن مرزوق المذكور وأبو البركات الغرموني خطيب الجامع الأعظم المشهور كلاهما لحج بيت الله الحرام، ولزيارة قبر نبيه محمد –عليه أفضل السلام– وعند وداعهما للمولى أبي حمو السلطان أعطاهما من الموادة[2] والجمال ما يوصلهما إلى تلك الأوطان، وكتب لصاحب بجاية في شأنهما ولصاحب تونس ليبالغ في إكرامهما وأن يأخذ معهما في شأن سفرهما وكتب لمن يليه في حفظهما وبرهما».

مجهول: زهر البستان/93 ظ–94 و.

---

(1)–كذا.

(2)–كذا.

ملحق رقم (5):

فتوى أبو موسى بن الإمام "في صرف مازاد عن أحباس مسجد في مسجد آخر"

«وسيل أبو موسى بن الإمام على فضل حبس مسجد بعد إعطاء المسجد ما يحتاج إليه والتوسعة عليه في ذلك، هل يصرف الفضل فيما يحتاج إليه مسجد آخر أم لا؟ فأجاب: إذا فضل عن حاجته كما ذكرت فضل صرف في حاجة مسجد آخر، وكان ذلك أولى من اختزانه وتعريضه لاغتيال يد خاربة، وما يعد من ذلك حفظا هو عين التضييع فإنه إذا لم يعمل به مسجد ويمتنع منه خرابه واختزانه كان عرضة لما ذكرناه، ولوقلنا أنه يشتري بالفضل ريع يحبس زاد الفضل وعاد ( )[1] خرجنا بالنفقة في إقامة المسجد على التوسعة في الحاجة كنا مبذرين ومضيعين لهذا... إذ المساجد كلها بيوت الله... وقد قال: أيضا سحنون لما سئل عن زيت المسجد يكون كثيرا قال تجعل فتايل غلاظ ولم يربيعه وقال لا بأس أن يوقد به في مسجد آخر وهو اختيار منه رحمه الله لمعنى ما اخترناه انتهى».

المازوني: المهذب الرياق/124 ظ-125 و).

---

[1]-بياض في الأصل

ملحق رقم (6):

فتوى أبو عثمان العقباني "في صرف ما زاد عن أحباس مسجد في وجه آخر من وجوه البر"

«وسئل شيخنا العقباني عن جامع حبس عليه ناس أحباس وفيهم ملوك ثم في الأحباس المذكورة وفر عما حبس عليه المحبسون، فهل يصرف من ذلك الوفر في وجوه البر في التدريس؟ أو يصرف من أحباس الملوك دون غيرهم؟ فأجاب: إن علم أن الأوقاف على المساجد والمدارس ونحوها يختلف القول فيها باختلاف واقفيها؛ فإن كانت من الملوك وكان لها على ما سموه من المصرف فضل بين فجايز أن يصرف ذلك الفضل في غير ما سمى الواقف من المصرف من ترتب[1] مدرس كما سألت عنه أو غير ذلك من الوجوه على حسب المصلحة، ولا يدخل في ذلك الخلاف المعروف في أوقاف الأحباس وسبب ذلك أن الأئمة في تصرفاتهم وكلاء عن المسلمين وليس للوكيل أن يتصرف إلا على وجه المصلحة وما زاد على ذلك فهو معزول عنه والزايد لا مصلحة فيه فإذا أوقف الملوك وقفا على جهة وكان ذلك أكثر مما تحتاجه تلك الجهة بطل الوقف فيما زاد فيكون ذلك للإمام الواقف أو لغيره من الأئمة بعده أن يصرف ذلك الزايد في سبيل الخير غير السبيل التي عينت حين الوقوف إذا الفرض أنها اكتفت وهذا منصوص عليه لشهاب الدين القرافي وهو فقه مقطوع بصحته... وأما إن كان الوقف من غير الملوك وكانت له غلة واسعة يفضل منها كثير حتى يؤمن احتياج المسجد التي الموقوف عليه ما كان إليها ففي المذهب اختلاف في استيفاء الزايد في غير ما سماه المحبس ف ...و الحكم صرفه بالاجتهاد، فكذلك الوفر عندنا بابه باب الوقف الذي لم يسم له الواقف مصرفا، لأن الفرض أن الواقف خرج عن جميع الغلة لوجه الله تعالى...».

المازوني: المهذب الرايق في تدريب الناشيء من القضاة وأهل الوثائق/125 و-ظ.

---

[1]-كذا.

ملحق رقم (7):

حول الدعاء للسلاطين في الخطبة

«وأما بدعة ذكر السلاطين بالدعاء والقول السالم عن الكذب فاصل وظهرت فيها من حيث ذاته مرجوع لأنه لم يشهد الشرع باعتبارها... فيما أعلم، وأما بعد إحداثها واستمرارها في الخطب في أقطار الأرض وضرورة عدم ذكرها مظنة لاعتقاد السلاطين في الخطيب ما يخشى غوايله ولا تؤمن عواقبه فذكرهم في الخطب راجح أو واجب، وأما قول من قال: أن ذلك شرع لا يخالف أواجب لا يترك فإن أراد به ما ذكرنا فصواب، إلا أن في إطلاق كونه شرعا نظر، والله مطلع على البشر، وأما قول من قال: أجمع المسلمون على ذلك فإن أراد إجماعا مذكورا في الكتب الجايز النقل منها على الشرط المعتبر فهذا إما رأيه وسمعته».

المازوني: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، 119/2[1] ظ.

ملحق رقم (8):

إشراف السلطة على التدريس في المساجد العظام

«شرف هذا المنصب من حيث شرف العلى أوضح في الظهور من شمس الظهيرة... المجالس التي يجلس فيها المدرس إن عظمت بحيث ينظر السلطان في الولاية عليها كما تقدم في الإمامة، فلا بد من استئذان في ذلك، وإن كانت من مساجد العامة فلا يتوقف على إذن... على الإمام أن يبالغ في تصفح من يقدمه لذلك صونا للاجتهاد عن الأيمة من التقصير».

ابن الأزرق: الإبريز المسبوك/15 و

---

[1]-كذا، وورد في موضع لاحق بـ"ابن أبي العمر" والمراد به أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي. ينظر ص33-34 من الدراسة.

ملحق رقم (9):

المناظرة التي جرت بين أبي زيد بن الإمام وأبي موسى المشذالي في مجلس أبي تاشفين الأول.

«سأل سايل من مجلس السلطان أبي تاشفين من يذكر من الفقهاء عن ابن القاسم هل هو مقلد أو مجتهد؟ فقال الفقيه أبو زيد بن الإمام: هو مقلد مقيد بالنظر بأصول مالك، ونازعه الفقيه سيدى عمران المشذالي وأدعى أنه مطلق الاجتهاد، واحتج له بمخالفته لبعض ما يرويه ويبلغه عنه بما ليس من قوله، وأتى من ذلك بنظاير كثيرة فقال: فلو تغير بمذهب لم يخالفه لغيره؟ فاستظهر أبو زيد بنص لشرف الدين التلمساني يمثل فيه الاجتهاد المخصوص باجتهاد ابن القاسم بالنظر إلى منصب مالك بالمزيد إلى الشافعي، فقال المشذالي: هذا مثال والمثال لا تلزم صحته، فصاح به أبو موسى بن الإمام وقال لأبي عبد الله بن العمر[1] تكلم قال: لا أعرف ما قال هذا الفقيه، والذي أذكره من كلام أهل العلم لا يلزم من فساد المثال، فساد الممثل فقال أبو موسى للسلطان: هذا كلام أصولي محقق، فقال لهما الفقيه أبو عبد الله المقري: وكان يومئذ حديث السن ما أنصفتم الرجال فإن المثل كما تؤخذ على جهة التحقيق كذلك تؤخذ على جهة التقريب، ومن ثم جاء ما قاله هذا الشيخ ابن أبي العمر وكيف لا وهو ... يقول وهذا أمثال ولا يتكلم به فإذا صحّ أن المثال قد يكون تقريبا فلا يلزم صحة المثال ولا فساد الممثل بفساده فهذان القولان من أصل واحد».

المازوني: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، 435/1 و- ظ.

---

[1]-كذا، وورد في موضع لاحق بـ"ابن أبي العمر" والمراد به أبو عبد الله بن أبي عمرو التميمي. ينظر/ 332 ـ 334 من الدراسة.

ملحق رقم (10):

المدرسة اليعقوبية

«أمر [أي أبي حمو موسى الثاني] أن يشرع بإزاء روضته [أي روضة الموالى أبي يعقوب] مدرسة لقراءة القرآن والعلوم وأن ينفق فيها من الحلال المعلوم، فأقيمت مدرسة مليحة البناء واسعة الفناء، فبنيت بضروب من الصناعات، ووضعت في ابدع الموضعات[1] سمكها بالأصبغة مرفوع، وبساط أرضها بالزليج مرسوم وحطيانها بالصناعة موشات، وزليج أزهارها من أبدع الشيات، غرس بإزائها بساتين يكتنفها ... وضع فيها صهريجا مستطيلا وعلى طرفيه من الرخام...فيالها من بناية ما أبهجها... وأحسنها شكلا واجملها، أقامها في اليسير من الشهورو الأيام، لا يقدر عليها غيره في الكثير من الأعوام، وأوقف لها الكثير من الأوقاف وأجرت للطلبة فيها المرتب على أصناف».

مجهول: زهر البستان/83 ظ.

ملحق رقم (11):

الاحتفال بالمولد النبوي بتلمسان سنة (761هـ/1359م)

«جاءه [أي أبي حمو موسى الثاني] مولد سيد الأنام فقام بحقه أتم القيام وضاعف في الإنفاق وأوسع في الأرزاق... وضاعف في كل فضيلة وزاد، حضرها أشياخ البلاد ووجوه أهل تلمسان وبنو عبد الواد، عم طباقها البادي والحاضر والمقيم والعابر، فرق من العود والعنبر والجاوي... وأظهر للناس فضله... ولما كمل المولد السعيد وجرى الأسبوع على ما يريد عاد إلى الاشتغال بسلطانه ونال كل أحد ما قدر له من إحسانه».

مجهول: زهر البستان/31 ظ، 35 و-ظ

---

[1]-كذا.

ملحق رقم (12):

الأسـر الفقهية بتلمسان

-أسرة ابن أبي عمرو التميمي

1-أبو عبد الله محمد (ت745هـ/1344م)

2-أبو عبد الله محمد
(ولد قبل 747-ت756هـ/
1346-1355م)

3-أبو العباس أحمد
(ولد قبل 747-كان حيا ما بين769-
777هـ/ 1346-1367-1375م)

-أسرة ابن أبي العيش الخزرجي

1-أبو العيش محمد
كان حيا خلال النصف الثاني من القرن 7هـ/13م

2-أبو زيد عبد الرحيم
(كان حيا ما بين 689-703هـ/1290-1303م)

4-عبد الرحيم
(كان حيا سنة 730هـ/1329م)

3-أبو عبد الله محمد
(كان حيا سنة 730هـ/1329م)

5-محمـــد
(كان حيا سنة
730هـ/1329م)

6-عثمان
(كان حيا سنة
730هـ/1329م)

7-يحـيى
(كان حيا بعد سنة 730هـ/1329م)

8-أبو زكريا يحيى
(كان حيا ما بين 769-777هـ/
1367-1375م)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-أسرة ابن الإمـــام

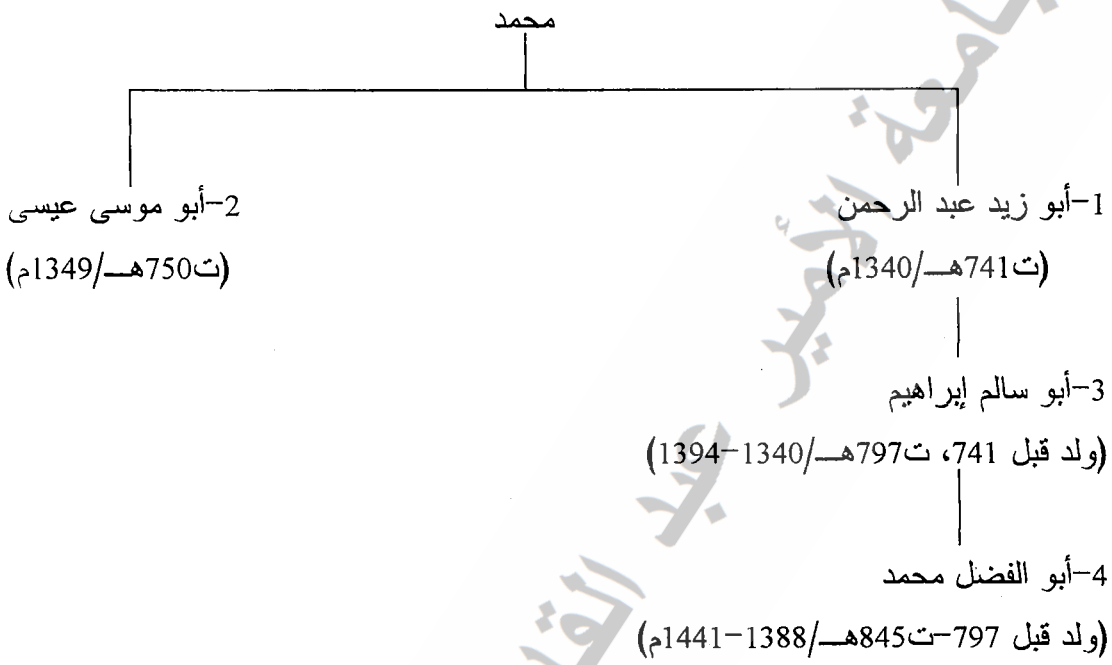

-أسرة البارونيي

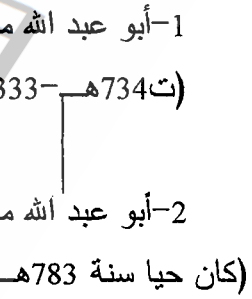

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-أسرة التنسي

يخلف

1-أبو إسحاق إبراهيم
(ت ما بين 689-703هـ/1290-1303م)

2-أبو الحسن علي
(ت ما بين 700-706هـ/1300-1306م)

3-أبو عبد الله
(ت750هـ/1349م)

4-أبو إسحاق إبراهيم
كان حيا خلال النصف الثاني من القرن 8هـ/14م)

-أسرة ابن الحمّال

1-أبو الحسن علي
(كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م)

2-أبو عبد الله محمد
(كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م)

-أسرة الشريف الحسني

1-أبو عبد الله محمد
(710-771هـ/1310-1369م)

2-أبو محمد عبد الله
(748-792هـ/1347-1389م)

3-أبو يحي عبد الرحمن
(757-826هـ/1356-1422م)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-أسرة ابن عامر

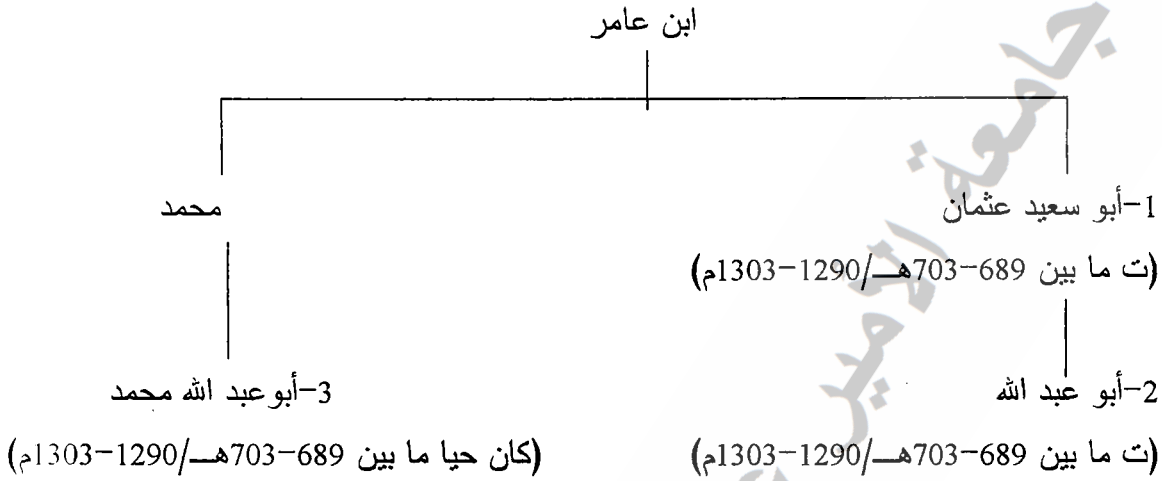

-أسرة ابن عبد النور

-أسرة ابن عصفور:

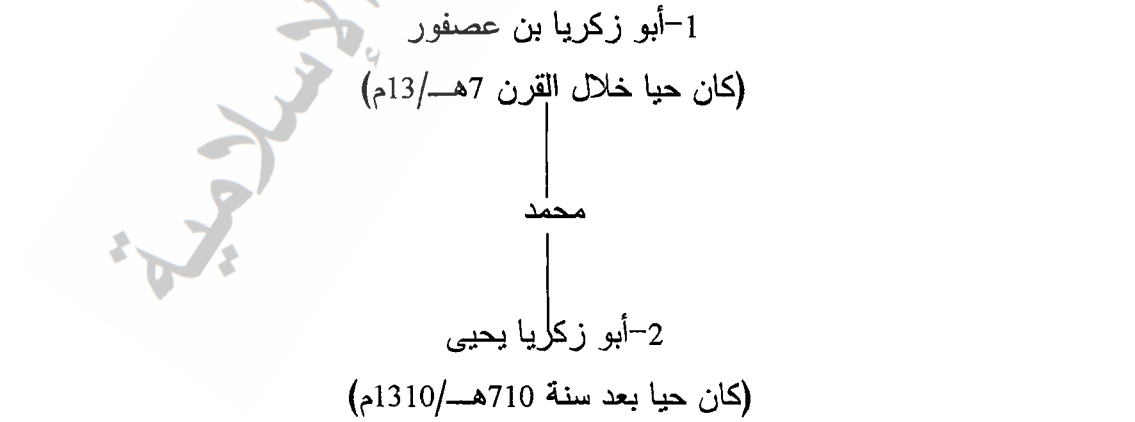

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-أسرة بن عبد العزيز بن رحمون

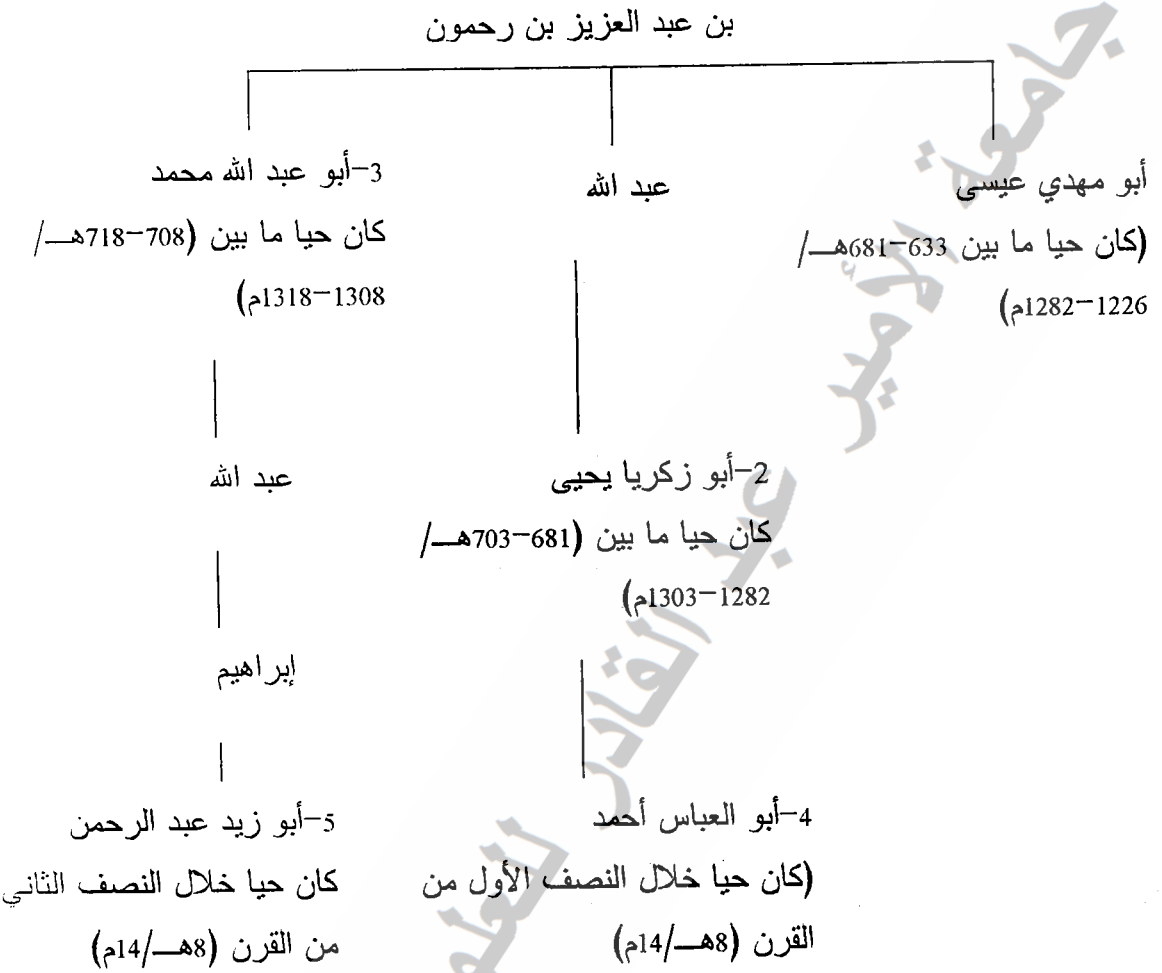

-أبو العباس المديوني [1]

-أسرة العقباني

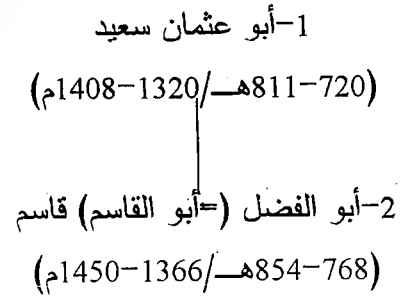

[1]-ذكر ابن مرزوق (المسند/267) أنه من بني عبد العزيز من أحواز تلمسان دون تحديد نسبه الكامل.

-أسرة ابن علي الصنهاجي

1-أبو يوسف يعقوب

(كان حيا بعد 681هـ/1282م)

|

2-أبو زيد عبد الرحمن

(كان حيا بعد 711هـ/1311م)

-أسرة ابن علي العصامي

1-أبو عبد الله محمد

(ت بعد 760هـ/1358م)

|

2-أبو الفضل

(ت بعد 776هـ/1374م)

-أسرة ابن الفجام

1-أبو العباس أحمد

(كان حيا خلال القرن 8هـ/14م)

|

2-أبو الحسن علي

(كان حيا ما بين 769-777هـ/1367-1375م)

-أسرة ابن اللجام

1-أبو الحسن علي

(كان حيا ما بين سنة 633-681هـ/1226-1282م)

|

2-أبو إسحاق إبراهيم

(كان حيا سنة 640هـ/1242م)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-أسرة ابن مرزوق

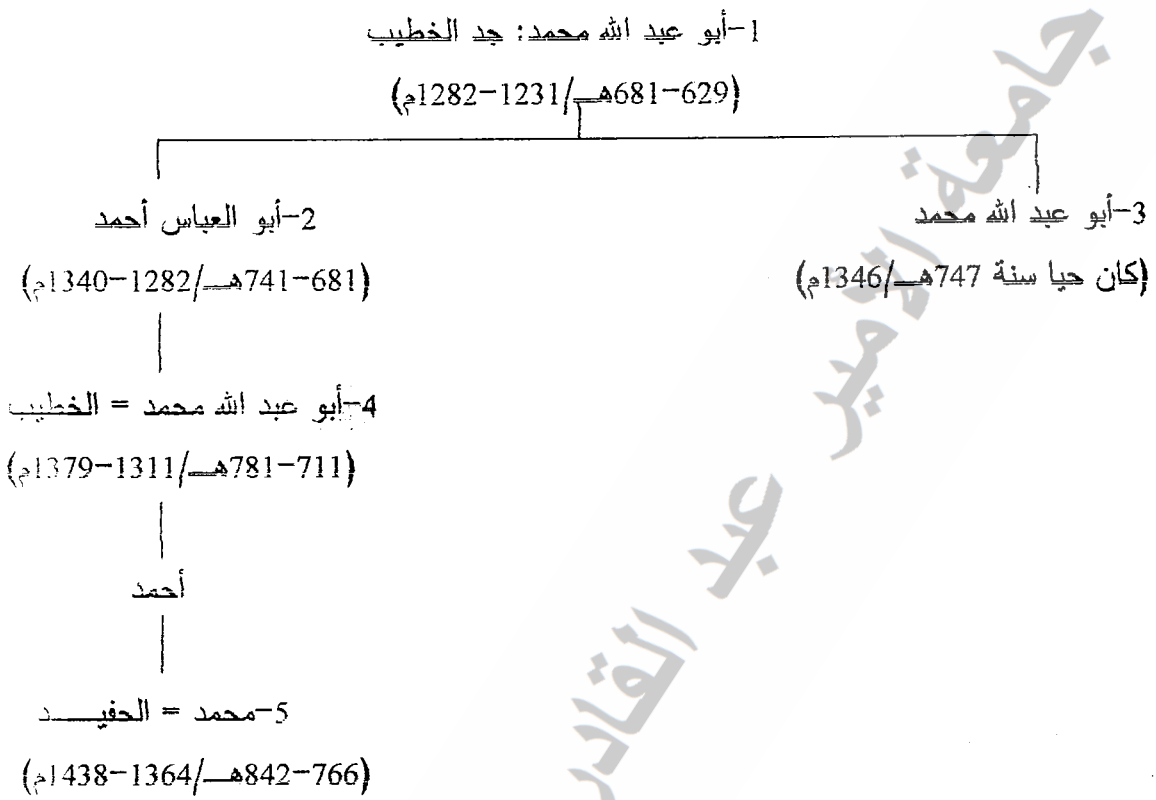

-أسرة المشوش

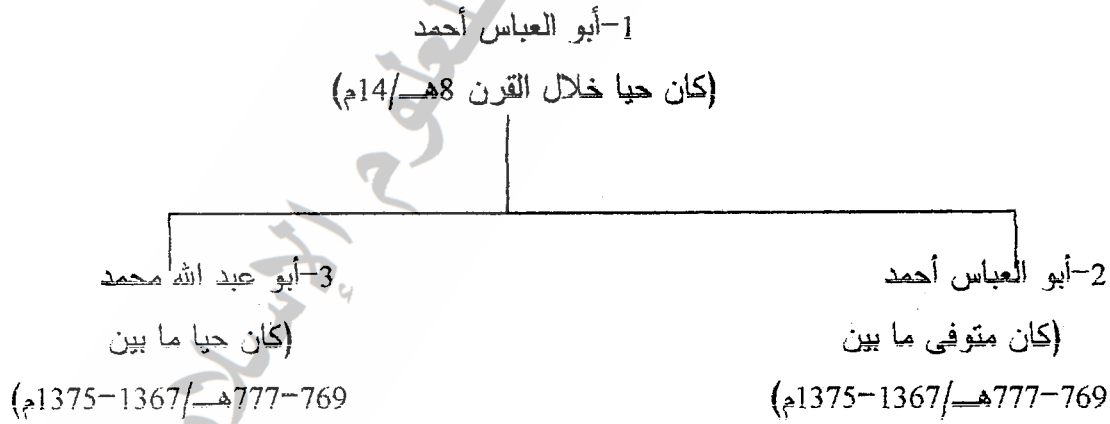

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-أسرة المقري

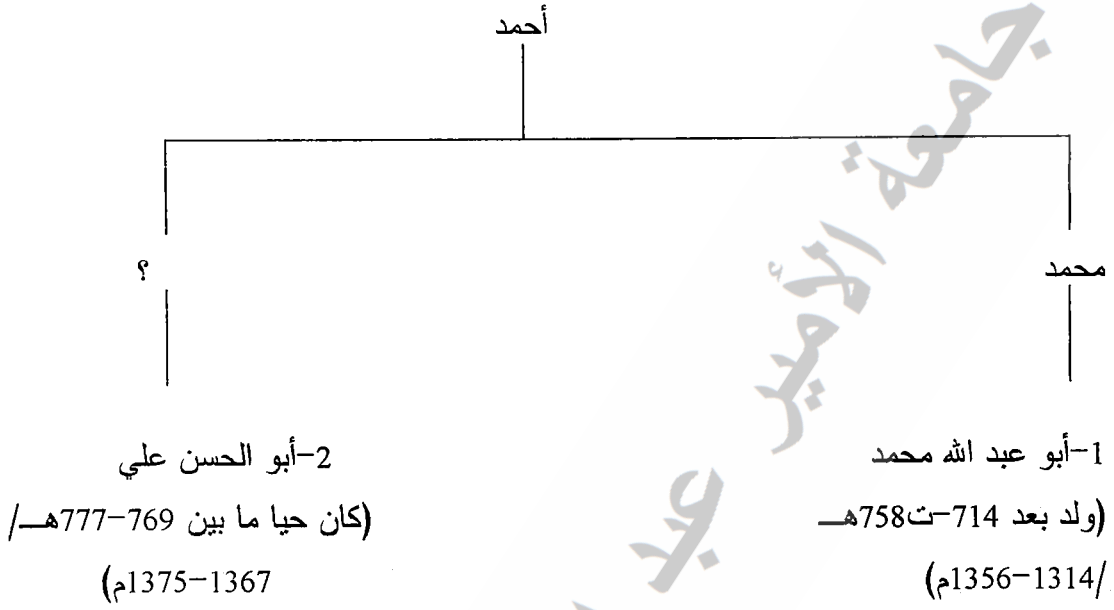

-أسرة ابن هدية

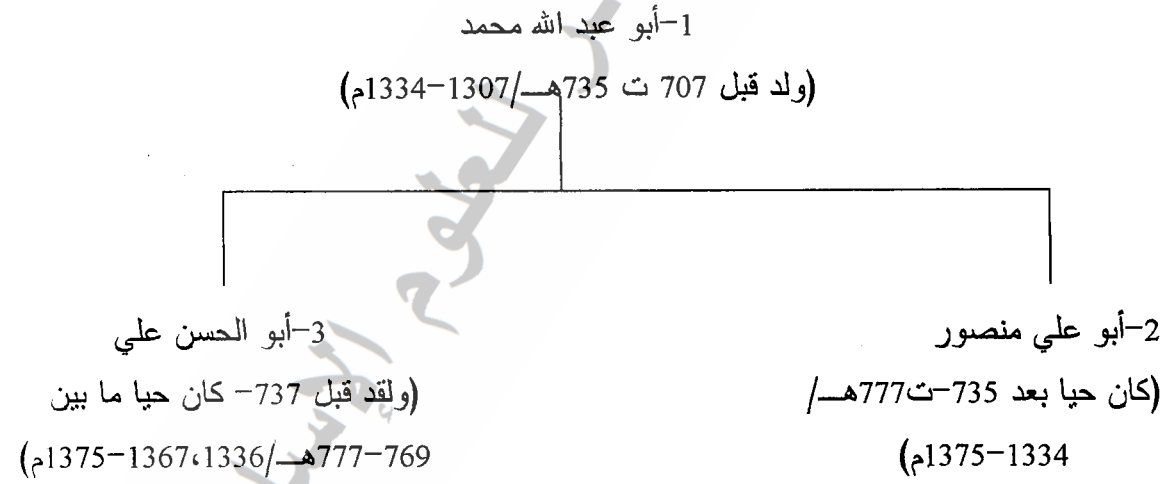

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم (13):

أئمـــــة تلمســـــان[1]

اسم الإمام	السلطان	المكان	الفترة الزمنية	المصدر
-أبو ســـــعيد بـــن عامر.	-أبو ســـعيد الأول	-بالسطان	؟	-ابـــن مـــــرزوق: المجموع/ 44 و.
-أبو زيد بن أبـــي العيش.	-أبو ســـعيد الأول	-المسجد الأعظم	؟	-ابن خلـــدون: بغيـــة الرواد، 104/1.
-أبو زيد بن أبـــي زاع.	-أبو تاشـفين الأول.	-بالسلطان	؟	-ابـــن مـــــرزوق: المجموع/ 23 و.
-أبـــو محمـــــد المجاصي.	؟	؟	؟	-ابـــن مـــــرزوق: المجموع/ 15 ظ.
أبو عبـــد الله بـــن المشوش	-أبو حمـــو موسى الأول	-بالسلطان	؟	-ابن خلدون: بغيـــة الرواد، 123/1.

[1]-تم ترتيب الأئمة على نحو ما ذكرته المصادر، وعند تعذر ذلك يعتمد الترتيب حسب تاريخ وفاتهم أو حياتهم.

ملحق رقم (14):

خطباء تلمسان[1]

اسم الخطيب	السلطان	المكان	الفترة الزمنية	المصدر
-أبو إسحاق بن اللجام	-يغمراسن	؟	؟	-ابن مرزوق: المجموع/ 10 ظ.
-أبو محمد الحباك	-يغمراسن	؟[2]	؟	-ابن خلدون: بغية الرواد، 125/1.
-أبو العباس بن صاحب الصلاة	-يغمراسن	؟	؟	-ابن مرزوق: المجموع/ 11 و.
-أبو عبد الله بن عثمان بن عامر	-أبو سعيد الأول	-الجامع الأعظم	-ما بين (689-703هـ/1290-1303م)	-ابن مرزوق: المجموع/ 44 و.
-أبو سعيد بن عامر	-أبو سعيد الأول	-الجامع الأعظم	-ما بين (689-703هـ/1290-1303م) نائبا عن ابنه في سفارته .	-ابن مرزوق: المجموع/ 44 و.
أبو زيد بن أبي العيش	-أبو سعيد الأول	-الجامع الأعظم	بعد أبو عبد الله بن عثمان بن عامر	-ابن مرزوق: المجموع/ 44 و.
-أبو عبد الله بني أبي العيش	-أبو تاشفين الأول.	-الجامع الأعظم	-بعد والده.	-ابن مرزوق: المجموع/15و.
-عبد الرحيم بن أبي العيش	-أبو تاشفين الأول.	-الجامع الأعظم	-بعد أخيه.	-ابن مرزوق: المجموع/15و.
-محمد بن عبد الرحيم بن أبي العيش.	-أبو تاشفين الأول.	-الجامع الأعظم	-بعد والده.	-ابن مرزوق: المجموع/15و.

[1]-تم ترتيب الخطباء على نحو ما ذكرته المصادر، وعند تعذر ذلك يعتمد الترتيب حسب تاريخ وفاتهم أو فترة حياتهم.

[2]-قد يكون ذلك بالمسجد الأعظم استنادا إلى الوظائف السامية التي تولاها ليغمراسن. ينظر: ص من الدراسة.

اسم الخطيب	السلطان	المكان	الفترة الزمنية	المصدر
عثمان بن أبي العيش	-أبو تاشفين الأول.	؟	-بعد ابن عمه	-ابن مرزوق: المجموع/ 15 و.
يحي بن عثمان بن أبي العيش	-أبو تاشفين الأول.	؟	-بعد والده	-ابن مرزوق: المجموع/ 15 و.
-أبو زيد بن أبي زاع.	-أبو تاشفين الأول.	؟[1]	؟	-ابن مرزوق: المجموع/ 23 و.
-أبو عبد الله بن هدية.	-أبو تاشفين الأول.	-الجامع الأعظم	؟	-ابن مرزوق: المجموع/ ii أو، 47ظ. -المقري: أزهار الرياض، 48/5
-أبو علي بن هدية.	-أبو تاشفين الأول.	-مسجد أغادير.	؟	-ابن خلدون: بغية الرواد، 117/1.
-أبو محمد المجاصي.	؟	؟	قبل سنة(741هـ-1340م)[2]	-ابن مرزوق: المجموع/ 15 ظ. -الونشريسي: الوفيات/111. -ابن القاضي: لقط الفرائد/193.
-أبو البركات الغرموني.	-أبو حمو موسى الثاني.	-الجامع الأعظم.	-سنة 764هـ/1362م).	-مجهول: زهر البستان/93 ظ.
-ابن مرزوق الخطيب.	-أبو حمو موسى الثاني.	-مسجد العباد.	-سنة 764هـ/1362م).	-مجهول: زهر البستان/93 ظ.
أبو عثمان بن الخياط.	؟	؟	؟	-ابن خلدون: بغية الرواد، 117/1.

[1]-قد يكون ذلك بالمسجد الأعظم نظرا لأهميته في البلاط الزياني. للتفصيل ينظر: ابن مرزوق: المجموع/23 و.

[2]-تمثل هذه السنة تاريخ وفاته.

اسم الخطيب	السلطان	المكان	الفترة الزمنية	المصدر
-أبو عبد الله بن الحمّال.	؟	؟	بالتناوب مع أبي عثمان بن الخياط.	-ابن خلدون: بغية الوراد، 117/1.
-أبو الحسن بن هدية.	-أبو حمو موسى الأول	-الجامع الأعظم.	-ما بين 769-777هـ/ 1367-1375م).	-ابن خلدون: بغية الرواد، 117/1.
-أبو عثمان العقباني.	-أبو حمو موسى الأول	-الجامع الأعظم.	-من سنة (770هـ/1368) إلى ما بين(769-777هـ/ 1367-1375م).	-ابن خلدون: بغية الرواد، 123/1. -الونشريسي المعيار، 208/12.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (15):

الأسر التي تولت العمل بالجهاز القضائي

-أسرة ابن أبي عمرو التميمي

1-أبو عبد الله محمد (قاضي الحضرة)

2-أبو العباس أحمد (عدل)

-أسرة بن عبد العزيز بن رحمون

بن عبد العزيز بن رحمون

1-أبو مهدي عيسى (قاضي الحضرة)

عبد الله

2-أبو زكريا يحيى (قاضي الحضرة)

3-أبو عبد الله محمد (قاضي الحضرة)

4-أبو العباس أحمد (قاضي)

-أبو العباس المديوني [1] (قاضي الحضرة)

[1]-ذكر ابن مرزوق (المسند/267) أنه من بني عبد العزيز من أحواز تلمسان دون تحديد نسبه الكامل.

-أسرة ابن اللجام

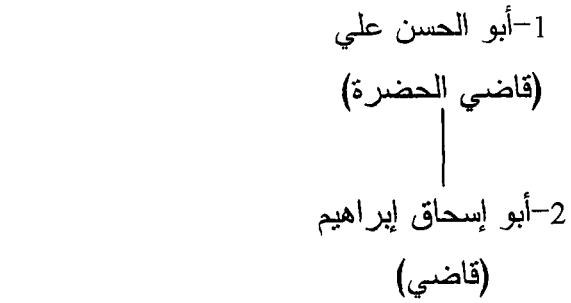

-أسرة المشوش

-أسرة ابن هدية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم (16): لائحة بأسماء المشاركين في قصائد المدائح النبوية في البلاط الزياني (السلطان، الفقهاء والطلبة)

	السنة / صاحب القصيدة	760هـ/1358م	761هـ/1359م	762هـ/1360م	763هـ/1361م	764هـ/1362م	765هـ/1363م	766هـ/1364م	767هـ/1365م	768هـ/1366م	769هـ/1367م	770هـ/1368م	771هـ/1369م	775هـ/1373م	778هـ/1376م
السلطان	أبو حمو موسى الثاني	واسطة السلوك/10-11	بغية الرواد،2/65-68-تاريخ بني زيان/164-168	بغية الرواد،2/84-87	بغية الرواد،2/97-99	بغية الرواد،2/125-127	بغية الرواد،2/137-138	بغية الرواد،2/152-154	-واسطة السلوك /167-169-بغية الرواد،2/162-164	-واسطة السلوك /169-171-بغية الرواد،2/186-189	-واسطة السلوك /171-173-حاجيات:ابوحمو موسى/375-377	بغية الرواد،2/208-210	بغية الرواد،2/224-226		
العلماء	أبو محمد المديوني	زهر البستان/6او-7اظ	زهر البستان/32ظ-33ظ	زهر البستان/45ظ-47و											
	أبو عبد الله الشريف	زهر البستان/5او-6او	زهر البستان/32و-32ظ	زهر البستان/42و-45و											
	أبو زكريا بن خلدون					زهر البستان/85ظ-86ظ						بغية الرواد2/215-218-نحلة النيب/144-146	بغية الرواد2/230-234-نحلة النيب/149-152	أزهار الرياض1/238-242-نفح الطيب6/510-513-نحلةالنيب156-158	
	أبو عبد الله التنيسي		بغية الرواد2/127-130-نحلة النيب/133-136[1]		زهر البستان/61ظ-63ظ[2]- نحلة النيب/136-137[3]					بغية الرواد2/189-193-نحلة النيب/137-140		بغية الرواد2/210-214-نحلة النيب/140-144	بغية الرواد2/226-230-نحلة النيب/146-149		
الطلبة	أبو الحسن علي بن العطار		زهر البستان/34ظ-35ظ												
	أبو العباس احمد بن سفيان		زهر البستان/45و-ظ												
	أبو القاسم بن ميمون السنوسي				زهر البستان/65ظ-66و										
	أبو عبد الله محمد البطوي				زهر البستان/63ظ-65و										
	أبو علي حسن بن إبراهيم بن سبع													بغية الرواد2/282-284	

(1)- أورد ابن عمار قصيدة أخرى وقد يكون نقلها عن نسخة أخرى لابن خلدون

(2)- أورد يحيى بن خلدون (المصدر السابق، 2/44-47) هذه القصيدة ضمن مولد (760هـ/1358) إلا أن الباحث يأخذ بما ذهب إليه صاحب زهر البستان، إذ يذكر في مطلعها عناية أبي حمو بهذه المناسبة

(3)- أورد ابن عمار قصيدة أخرى

ملحق رقم (17): العلوم المدرسة بالمساجد السلطانية

الصف	الأساتذة / العلوم	القراءات	التفسير	الحديث	أصول الفقه	الفقه	الجدل	البلاغة	النحو	اللغة	الصرف	النحو	الشعر	العروض	الخطابة	التصوف	العقائد	العلوم	المنطق	التعاليم	الهندسة	الحساب	علم الأزياء
الصف الأول	ابواسحاق التنسي			X	X	X										X							
	ابوالحسن التنسي			X		X										X							
	ابوعبد الله التميمي				X	X	X	X								X							
	ابوعبد الله المقري	X	X	X	X	X			X	X		X				X			X				
	ابوعلي الزواوي		X		X	X			X			X					X	X	X			X	
	ابوعبدالله بن الباروني					X																	
	ابومحمد الشريف		X	X		X			X	X		X					X						
الصف الثاني	ابو عبدالله بن خميس										X												
	ابو عبد الله بن هدية			X		X																	
	ابو عبد الله بن النجار					X											X			X			X
	الأبلي				X	X				X							X	X	X	X	X	X	
	ابن مرزوق الخطيب			X					X					X	X	X							
	ابواسحاق المصمودي	X														X							
الصف الثالث	ابن مرزوق جد الخطيب															X							
	ابوبكر بن خطاب													X									
	ابو عبد الله الباروني					X																	
	ابويزيد الجزولي					X																	
	ابومحمد المجاسي	X		X	X	X														X			
	ابوالعباس بن مرزوق					X	X	X								X							
	ابوعبد الله بن عبد النور					X																	
	ابوعلي بن الحسيني			X																			
	ابوعمران المصمودي			X																			
	ابوعبد الله بن الحمّال			X																			
	ابوالحسن بن هدية			X																			
الصف الرابع	ابن مرزوق عم الخطيب															X							
	ابوالحسن الأشهب					X																	

ملحق رقم (18): طلبة المدارس الزيانية

المدرسة / المادة / الطلبة	مدرسة ابني الإمام	المدرسة التاهيلية		المدرسة السبعينية	
	أبو زيد (ت741هـ) وأبو موسى (ت750هـ) ابني الإمام	أبو موسى المشذالي (670-745هـ)	أبو اسحاق التلوي(ت737هـ)	أبو عثمان المقباني(720-811هـ)	أبو عبد الله الشريف (710-771هـ) / أبو محمد الشريف(748-792هـ)
أبو اسحاق التلوي (ت 737هـ)		- التعريف/60			
أبو العباس بن مرزوق (681-741هـ)	- بغية الرواد،115/1 - المجموع/19أ				
أبوعبدالله بن عبد النور (ت 750هـ)	-المسند/267 - التعريف/46 -جذوة الاقتباس/190				
أبو محمد عبد الحق بن سعيد(كان حيا سنة 761هـ)	-نفاضة الجراب/374 -نيل الابتهاج/280				
أبو الحسن بن عبد النور(ت764 أو 765هـ)	- التعريف/46				
الأبـلـي(681-757هـ)	- التعريف/21				
أبو عبد الله المقري (ولد بعد 714- ت758هـ)	- أزهار الرياض،5/12-13،16-29	الإحاطة،2/214-215• -أزهار الرياض،5/30-32	- التعريف/60- أزهار الرياض،5/32		
أبو عبد الله الشريف (710-771هـ)	- التعريف/62				
أبو العباس بن العشوش(كان متوفيا مابين 769-777هـ)		- بغية الرواد،130/1			
ابن مرزوق الخطيب(711-781هـ)	- بغية الرواد،115/1- المسند/390				
أبو عبد الله بن البارودي(ت783هـ)	- الديباج/340	- بغية الرواد،130/1 - الديباج/340			
أبو عبد الله القيسي(كان حيا سنة 791هـ)					نيل الابتهاج /483 - البستان/223
أبو محمد الشريف (748-792هـ)				- نيل الابتهاج /55 - البستان/65	- نيل الابتهاج /226
أبو اسحاق المصمودي(ت805هـ)				- النجم الثاقب/8ظ-نيل الابتهاج/190	النجم الثاقب/8ظ-نيل الابتهاج/432
أبو عثمان المقباني(720-811هـ)	- بغية الرواد،123/1 - الديباج/124	- بغية الرواد،130/1			
أبو عبد الله المسكاك(ولد قبل757- ت818هـ)				- نيل الابتهاج /118-119 البستان/41	
أبو يحيى الشريف(757-826هـ)				-نيل الابتهاج /190، 253	-نيل الابتهاج /253
ابن مرزوق الحفيد(766-842هـ)					-نيل الابتهاج /253-البستان/128
أبو العباس بن زاغو (782-845هـ)				-نيل الابتهاج /190	نيل الابتهاج /227، 228-البستان/120
أبو الفضل بن الأمام(ولد قبل 797- ت 845هـ)				-نيل الابتهاج/190،522	
أبو الفضل المقباني(768-854هـ)				رحلة القاصدي/107الضوء اللامع6/181	

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: قائمة المصادر المخطوطة

-ابن الأزرق أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن علي بن قاسم الإصبحي الغرناطي (ت: 846هـ/1490م).

• الإبريز المسبوك في أدب الملوك، مخطوط بالمكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1375.

-الشريف التلمساني (كان حيا سنة 848هـ/1444م).

• روضة الأزهار في التعريف بآل محمد المختار ﷺ، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم 2608.

-ابن صعد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد الأنصاري (ت901هـ/1495م).

• النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم ك/1292. (نسخة مصورة).

-المازوني أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي (ت883هـ/1478م).

• الذرر المكنونة في نوازل مازونة، مخطوط بالمكتبة الوطنية، الجزائر، ج1، رقم 1335، ج2، 1336.

-المازوني أبو يحي موسى بن يحي المغيلي المازوني (ت ما بين القرن 8-9هـ/14-15م).

• المهذب الرايق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق، متحف سيرتا، قسنطينة.

-مجهول (كان حيا سنة 764هـ/1362م).

• زهر البستان، ج2، مخطوط بالمكتبة الجامعية جون ريلاندر (John Rylands) بمانشستر (Manchester)، القسم العربي رقم 283. (نسخة مصورة)

-ابن مرزوق الحفيد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد (767-842هـ/1364-1438م).

• نوازل ابن مرزوق الحفيد، المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 1342.

-ابن مرزوق الخطيب أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد (711-781هـ/1311-1371م).

• المجموع، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 20. (نسخة مصورة).

ثانيا: المصادر المطبوعة

ابن الآبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت658هـ/1259م):

- المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، مطبعة روخس مجريص، 1985.

ابن أبي زرع علي الفاسي (كان حيا سنة 726هـ/1325م):

- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فلس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.

ابن أبي زيد القيرواني عبد الله (ت386هـ/1996م):

- رسالة القيرواني، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

ابن الأثير أبو الفتح ضياء الدين بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي (ت637هـ/1239م):

- المثل السائر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995.

ابن الأحمر إسماعيل بن يوسف (ت810هـ/1407م):

- روضة النسرين في دولة بني مرين، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991.
- نثير فرائد الحمان في نظم فحول الزمان ودراسة في حياته وأدبه، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1967.

ابن الأخوة محمد بن محمد بن أحمد القرشي (648-729هـ/1250-1328م):

- كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان وصديقا أحمد عيسى المطبعي، الهيئة المصرية للكتاب، 1976.

ابن الأزرق أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن علي بن قاسم الأصبحي الغرناطي (ت896هـ/1490م):

- بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، منشورات وزارة الإعلام، العراق، سلسة كتب التراث، ج1، رقم45، 1977. ج2، رقم 53، 1978.

الأشعري أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت324هـ/935م):

- الإبانة عن أصول الديانة، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، (د.ت).
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: هلموت ريتر، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

الأصبهاني أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت460هـ/1028م:

- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن، محمد إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.

إخوان الصفا وخلاف الوفا (القرن 4هـ/10):

- الرسائل، تقديم: بطرس البستاني، دار بيروت، 1983.

الإدريسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحمودي (ت493-560هت/1099-1164م):

- القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

ابن إسحاق أبو عبد الله محمد بن إسحاق المطلبي (ت150هـ/767م)):

- كتاب السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، 1978.

الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ/1081م):

- إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد الله محمد الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989.

الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد (ت403هـ/1012م):

- التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، تحقيق: محمود محمد الخضيري، محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، (د.م)، (د.ت).

البخاري أبو عبد الله محمد إسماعيل الجعفي (194-256هـ/809-839م):

- صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط3، ابن كثير، اليمامة، 1987.

البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي (ت 841هـ/1437م):

- فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتي والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002.

البغدادي إسماعيل باشا:

- إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنـــون، ج1، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بليكه الكليسي، مكتبة الرباط، المغـــرب، 1945. ج2، تحقيق: رفعت بيلكه الكليسي، 1947.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعنايـــة وكالـــة المعارفـــة الجليلية، استنبول، 1951.

البغدادي عبد القاهر بن طاهر بن محمد (ت429هـــ/1017م):

- أصول الدين، ط3، مصورة عن طبعة مدرسة الفنـــون التوركيـــة باســـتانبول، مطبعة الدولة، بيروت، 1981.
- الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة أبناء الشـــريف الأنصاري للطباعة والنشر، (د.م)، 1990.

البكري أبو عبيد الله بن عبد الله (ت487هت/1094م):

- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، تحقيـــق: أوثـــر دي ســـلان، مطبعـــة الحكومة، الجزائر، 1957.

البلوي خالد بن عيسى (ولد 713هـــ/1313م- كان حيا سنة 767هـــ/1365م):

- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق: الحسن السائح، اللجنة المشـــتركة لنشر التراث الإسلامي، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، (د.ت).

البيدق أبو بكر بن علي الصنهاجي (ولد حوالي 490هـــ/1069م-كان حيا 525هـــ/1155م):

- كتاب أخبار المهدي بن تومرت، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنيـــة للنشر، الجزائر، 1975.

التنبكتي أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن عمر بن محمد بن أقيـــت الصنـــهاجي الســـودني (963-1036هـــ/1555-1626م):

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميـــد عبـــد الله الهرامـــة، هوامش وفهارس: طلبة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1989.

التنسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت899هـــ/1493م):

- تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدّر والعقيان في بيان شـــرف بنـــي زيان، تحقيق: محمد أبو عيان المكتبة الوطنية والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائـــر، سلسلة النصوص والدراسات التاريخية، رقم6، 1985.

• الجانب الأدبي من مخطوطة الحافظ التنسي التلمساني نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان ملوك الدولة الزيانية الجزائرية، تحقيق: محيي الدين بوطالب، منشورات دحلب، الجزائر، (د.ت).

التهانوي محمد علي الفاروقي (ت ق12هـ/18م):

• كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية: عبد النعيم محمد حسن، مراجعة: أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1963.

ابن تومرت أبو عبد الله محمد بن عبد الله المغربي السوسي (ت524هـ/1129م):

• أعز ما يطلب، تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

• موطأ الإمام المهدي، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر، سلسلة رقم29، 1905م.

ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت728هـ/1327م):

• الحسبة في الإسلام، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، (د.م)، (د.ت).

• الخلافة والملك، تحقيق: حماد سلامة، مراجعة: محمد عويضة، شركة الشهاب، الجزائر، (د.ت).

• السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، قصر الكتب، البليدة، الجزائر، (د.ت).

الثعالبي أبو منصور عبد الله بن محمد بن إسماعيل (350-429هـ/961-1036م):

• آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (159-255هـ/775-868م):

• البيان والتبين، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، دار صعب، بيروت، 1968.

ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت833هـ/1429م):

• النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، مصر، (د.ت).

ابن جزي أبو القاسم محمد بن محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي (693-741هـ/1923-1340م):

- القوانين الفقهية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1982.

ابن جماعة أبو إسحاق إبراهيم (639-733هـ/1241-1332م):

- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، تقديم: عبد الله بن زيد آل محمود، ط3، دار الثقافة، 1988.
- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العلم والمتعلم، تحقيق: محمد هاشم الندوي، ط2، رمادى للنشر، السعودية، 1995.
- "كتاب المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد21، الجزء الأول ماي، الجزء الثاني، نوفمبر، 1975.

الجهشاري أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ/942م):

كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، ط1، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1938.

الجويني عبد الملك بن عبد الله (419-479هـ/1028-1085م):

- غياث الأمم في إلتياث الظلم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم ومصطفى حلمي، ط1، دار الدعوة، الإسكندرية.
- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى وعبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1950.

ابن الحاج أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري (ت737هـ/1336م):

- المدخل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972.

حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (1017-1067هـ/1608-1656م):

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف بالتقايا ويلتكه الكيسي، مكتبة الرباط، الجزء الأول، 1941، الجزء الثاني 1943.

ابن حبان محمد بن حبان بن أحمد التميمي السبتي (ت354هـ/965م):

- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.

ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي العسقلاني (773-852هـ/1371-1442م):

- أنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، الجزء الأول والثاني تحقيق: عبد الله بن أحمد المديحج العلوي وعزيز بك. الجزء الثالث والرابع: تحقيق: عبد الله بن أحمد المديحج العلوي وعزيز بك ونشار أحمد الصديقي الناتوري. الجزء الخامس تحقيق: عبد الله بن أحمد المديحج العلوي وسلطان محيي الدين كامل. الجزء السادس تحقيق: عبد الله بن أحمد المديحج العلوي وعبد القادر كامل. الجزء السابع والثامن والتاسع تحقيق: عبد الله بن أحمد المديحج ومحمد صادق الدين الأنصاري العمري، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق: عبد المعيد خان محمد، ط2، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1972.

أبو حمو موسى الزياني بن يوسف بن عبد الرحمن بن يحيى بن يغمراسن (ت791هـ/1388م):

- واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدار التونسية، تونس، 1279هـ.

الحميدي أبو عبد الله محمد بن أبي نصر (418-488هـ/1027/1075م):

- الذهب المسبوك في وعظ الملوك، تحقيق: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري وعبد الحليم عويس، دار عالم الكتب، الرياض، (د.ت).

الخشني محمد بن حارث (ت حوالي 361هـ/971م):

- أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمد المجذوب، محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، الدار العربية للكتاب، 1985.

الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (392-462هـ/1001-1069م):

- كتاب الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل يوسف العجازية، ط1، دار ابن الجوزي، الرياض، 1966.
- الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.

ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي (713-776هـ/1313-1374م):

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، المعروف بتاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق: أحمد مختار العبادة، محمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، 1964.
- أوصاف الناس في التواريخ والصلات تليها الزواجر والعظات، تحقيق: محمد كمال شانة، إشراف: اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، (د.ت).
- الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: عبد الله محمد عنان، ط1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1974.
- ديوان الصيت والجهام والماضي والكهام، تحقيق: محمد الشريف قاهر، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، (د.ت).
- ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، 1981.
- مثلى الطريقة في ذم الوثيقة، تحقيق وتقديم: عبد المجيد التركي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تحقيق: أحمد مختار العبادي، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).

ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان (732-808هـ/1331-1405م):

- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سلسلة آثار ابن خلدون، 1951.
- شفاء السائل لتهذيب المسائل، تعليق ونشر: أغناطيوس عبده وخليفة اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، سلسلة بحوث ودراسات بإدارة معهد الآداب الشرقية، بيروت، رقم 11، (د.ت).
- كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- مقدمة ابن خلدون، دار الشعب، القاهرة، (د.ت).

- "مزيل الملام عن حكام الأنام"، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع19، 1993.

ابن خلدون أبو زكريا يحيى (ولد بعد 732هـ-ت780هـ/1331-1378م):

- بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، الجزء الأول، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، سلسلة النصوص والدراسات التاريخية، رقم 4، 1980. الجزء الثاني، نشر: الفريد بيل، ط1، مطبعة فونطانة الأخوين وشركائهما، الجزائر، 1911.

ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (608-681هـ/1211-1282م):

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

ابن خير الإشبيلي أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي (502-575هـ/1108-1179م):

- فهرسة ما رواه عن الشيوخه، تحقيق: فرنشكة قدادة زيد بن وخليان دبارة طرغره، مطبعة قومش بسرسطة، 1893، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت).

الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد (371-444هـ/981-1052م):

- التيسير في القراءات السبع، تصحيح أوتوبر نذل، جمعية المستشرقين الألمانية، سلسلة النشريات الإسلامية، استنبول، 1920.
- السنن الواردة في الفتن، تحقيق: ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط1، دار العاصمة، الرياض، 1416هـ.

ابن الداية أحمد بن يوسف بن إبراهيم (ت340هـ/951م):

- الفلسفة السياسية عند العرب، تحقيق: عمر المالكي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980.

الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأسدي القيرواني (ت699هـ/1299م):

- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، المطبعة العربية التونسية، تونس، 1907.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ابن دقيق العيد أبو الفتح تقي الدين (ت702هـ/1302م):

- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (715-748هـ/1315-1347م):

- الأعلام بوفيات الأعلام، تحقيق: مصطفى بن علي عوض، ربيع أبو بكر عبد الباقي، ج2، مؤسسة الكتب الثقافة، 1993.
- سير أعلام النبلاء، الجزء العشرين، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم الموقوس، الجزء اثنا وعشرين وثلاثة وعشرين، تحقيق: بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

الراعي الأندلسي أبو عبد الله محمد بن محمد الغرناطي (788-853هـ/1380-1449م):

- انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
- رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، نشر ليفي بروفنسال، مطبوعات معهد الجامعة العليا المغربية، رباط الفتح، المغرب، 1941.

ابن رشد محمد بن أحمد بن أحمد القرطبي (ت520هـ/1126م):

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: نخبة من العلماء، دار الشريعة، 1989.

الرصاع أبو عبد الله محمد الأنصاري (ت894هـ/1488م):

- فهرست الرصاع، تحقيق: محمد العنابي، ط1، المكتبة العتيقة، تونس، سلسة من تراثنا، رقم 4، 1967.

ابن رضوان المالقي أبو القاسم عبد الله بن يوسف (ت783هـ/1381م):

- الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق: علي ساحي النشار، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1984.

الرعيني أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الإشبيلي (592-666هـ/1195-1267م):

- برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق: إبراهيم شبوح، دمشق، 1962.

رياضي زاده عبد اللطيف:

- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، تحقيق: محمد التونجي، مكتبة الخانجي، مصر، (د.ت).

الزبيدي محمد مرتضى (1145-1205هـ/1732-1790م):

- تاج العروس من جواهر القاموس، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1306هـ.

ابن الزبير أبو جعفر أحمد (627-708هـ/1229-1308م):

- "غرباء القسم الثاني من صلة الصلة لابن الزبير" ضمن كتاب ابن عبد الله: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن، القسم الثاني، تحقيق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1984.

الزركشي أبو عبد الله محمد (ت بعد 894هـ/1488م):

- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، سلسلة من تراثنا، رقم2، 1966.

الزركشي محمد بن عبد الله (745-794هـ/1344-1391م):

- إعلام الساجد بأحكام المساجد، تحقيق: أبو الوفاء مصطفى المراغي، ط2، لجنة إحياء التراث الإسلامي المجلس الأعلى الشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1989.

الزرنوجي برهان الدين (ت القرن 7هـ/13م):

- تعلم المتعلم طريق التعلم، تحقيق: صلاح محمد الخيمي، نذير حمدان، ط2، دار ابن كثير، 1987.

الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت أواسط القرن 6هـ/12م):

- "كتاب الجغرافيا وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ"، تحقيق: محمد حاج صادق،

Bulletin d'études orientales institut français de damas, N°21, 1968.

ابن الزيات أبو يعقوب يوسف بني يحيى التادلي (ت617هـ/1222م):

- التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 1984.

السبكي تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ/1369م):

- معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العينين، ط2، مكتبة الخانجي، 1993.

ابن سحنون محمد بن سعيد التنوخي (202-250هـ/817-869م):

- كتاب آداب المعلمين، تحقيق: محمود عبد المولي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمان (831-902هـ/1427-1496م):

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تحقيق: كونفر أوفست، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

السراج أبو عبد الله محمد:

- الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد بن عبد الله بن سعيد الأندلسي (610-685هـ/1213-1286م):

- الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق: الأبياري، ط2، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد (القرن السادس الهجري/الثامن عشر الميلادي):

- في آداب الحسبة، مطبعة معهد العلوم المغربية، سلسلة رقم 21، (د.ت).

ابن سيد الناس أبو الفتح فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى (671-732هـ/1272-1331م):

- منح المدح أو شعراء الصحابة ممن مدح الرسول ﷺ أو رثاه، تحقيق: عفت وصال حمزة، ط1، دار الفكر، دمشق، 1988.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر (849-911هـ/1445-1505م):

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الأول، ط2، دار الفكر، 1979، الجزء الثاني، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1965.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، طبع على ذمة مصطفى أفندي الكتبي وأخويه، مطبعة الموسوعات، مصر، (د.ت).

ابن شاهين غرس الدين خليل (813-873هـ/1410-1468م):

- كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1894.

الشريف التلمساني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن يحيى (710-771هـ/1310-1369م):

- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد اللطيف عبد الوهاب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت 790هـ/1388م):

- الاعتصام، تحقيق: عبد الشافي أحمد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1955.
- الإفادات والإنشادات، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983.

ابن الشماع أبو عبد الله محمد بن أحمد (كان حيا سنة 861هـ/1456م):

- الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: محمد بن الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1984.

الشيباني محمد بن الحسن (132-189هـ/749-804م):

- كتاب الكسب، شرح: محمد بن أحمد السرخسي (ت423هـ/1033م)، تحقيق: عبد الفتاح أبو رغدة، ط1، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1997.

الشيرزي: عبد الرحمان بن نصر (ت حوالي 589هـ/1193م):

- كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

ابن صاحب الصلاة أبو مروان أبو مروان عبد الله بن محمد الباجي (ت595هـ/1197م):

- تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين السفر الثاني، تحقيق: عبد الهادي التازي، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1964.

ابن الصلاح أبو عمر عثمان بن عبد الرحمان بن عثمان (ت643هـ/1245م):

- أدب المفتي والمستفتي، دراسة وتحقيق: الموفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الوفاء، (دت).

- مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ت).

- طاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى (901-968هـ/1495-1560م):
  - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تحقيق: كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر، (د.ت).

- ابن طباطب الطقطقي محمد بن علي (ت709هـ/1309م):
  - الفجري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، دار بيروت، 1996.

- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/922م):
  - تاريخ الأمم والملوك، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.

- الطرطوشي أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهري (ت520هـ/1126م):
  - سراج الملوك، تحقيق: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1990.

- ابن طلموس أبو الحجاج يوسف بن محمد الشقري (ت620هـ/1223م):
  - المدخل لصناعة المنطق، نشر: أمين بلاثيوس، مطبعة الأبيرقة، مدريد، 1916.

- أبو الطيب المكي تقي الدين محمد بن أحمد بن علي بن محمد الحسني الفاسي (775-833هـ/1373-1429م):
  - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1964.

- ابن عباد أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مالك بن إبراهيم بن محمد النفري الرندي (733-792هـ/1332-1381م):
  - الرسائل الصغرى، نشر الأب بوليس نويا ليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1989.

- ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النميري (ت463هـ/1070م):
  - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

- ابن عبد الملك أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي المراكشي (ت703هـ/1303م):
  - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة،

- السفر الأول، القسم الأول، تحقيق: محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، سلسلة المكتبة الأندلسية.
- السفر الرابع، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، سلسلة المكتبة الأندلسية، رقم12، (د.ت).
- السفر السادس، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1973.
- السفر الثامن، القسم الأول، تحقيق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1984.

- عبد الواحد المراكشي أبو محمد بن علي التميمي (ولد 581هـ/1185م/ت منتصف القرن 7هـ-13م):
  - المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد زينهم، محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، سلسلة من التراث العربي، 1994.
- العبدري محمد البلنسي (كان حيا سنة 688هـ/1289م):
  - الرحلة المغربية، تحقيق: أحمد بن جدو، نشر كلية الآداب، الجزائر، (د.ت).
- ابن عذارى المركشي (كان حيا بعد 712هـ/1312م):
  - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن ثابت الطنجي، محمد زنيبر وعبد القادر زمامة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 1985.
- أبو العرب محمد بن أحمد تميم التيمي (ت333هـ/934م):
  - كتاب المحن، تحقيق: وهيب الجبوري، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- العزفي أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد اللخمي السبتي (557-633هـ/1161-1235م):
  - دعامة اليقين في زعامة المتقين ومناقب الشيخ أبي يعزي، تحقيق: أحمد التوفيق، مكتبة خدمة الكتاب، المغرب، 1995.

- ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي (ت571هـ/1175م):
  - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984.

العقباني أبو عبد الله محمد بن الحسن بن قاسم بن سعيد (871هـ/1466م):

- كتابة تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي.

Bulletin d'études orientale, T19, 1965-1966, Damas, Paris, 1967.

ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي (1032-1089هـ/1622-1678م):

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، سلسلة ذخائر التراث العربي، (د.ت).

ابن عمار أبو العباس أحمد (كان حيا سنة 1172هـ/1758م):

- نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1904.

عياض أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت544هـ/1149م):

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، الجزء الأول، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، ليبيا، 1986.الجزء الثاني والثالث والرابع، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1983.
- كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ابن غازي محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي العثماني (841-919هـ/1341-1413م):

- الروض الهتون في أخبار مكناس الزيتون، ط3، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.

الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد (ت704هـ/1304م):

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (450-505هـ/1058-1111م):

- إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- التبر المسبوك في حكايا وحكم ونصائح الملوك، مطبعة التقدم، مصر، (د.ت).
- كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- المستصفى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

ابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد (ت799هـ/1396م):

• تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت).
• الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1329هـ.

الفكون عبد الكريم (ت1073هـ/1662م)):
• منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

ابن فهد المكي تقي الدين محمد:
• لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

القابسي أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري (324-403هـ/935-1012م):
• الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، تحقيق وترجمة إلى الفرنسية: أحمد خالد، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

القادري محمد بن الطيب، (1124-1187هـ/ 1712-1773م):
• نشر المثاني لأهل القرن الحادي والثاني عشر، تحقيق: محمد حجي وأحمد التوفيق، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977.

القاسمي محمد جمال الدين:
• الفتوى في الإسلام، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، إشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، قصر التراث، البليدة، (دت).

ابن القاضي أبو العباس أحمد بن أحمد علي بن أبي العافية المكناسي الفاسي (960-1025هـ/1552-1616م):
• جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، إشراف: أبو العباس سيد أحمد الزجالي بن الخياط، ط حجرية، فاس، (د.ت).
• درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، سلسلة من تراثنا الإعلامية، المجلد الأول، 1971، المجلد الثاني، 1972.
• لفظ الفرائد من لفاظة حقق الفرائد، تحقيق: محمد حجي في كتابه ألف سنة من الوفيات، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التراجم، رقم2، (د.ت).

ابن قاضي شبهة أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (779-851هـ/1377-1447م):

- طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.

القرافي بدر الدين محمد بن يحيى (939-1008هـ/1532-1599م):

- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق: أحمد الشنيوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ت).

ابن القطان أبو محمد حسن بن علي الكتامي (كان حيا سنة 650هـ/1252م):

- نظم الجمان لترتيب ما سلف أخبار الزمان، تحقيق: محمد علي مكي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ت).

القلصادي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد القرشي الأندلسي (ت891هـ/1486م):

- رحلة القلصادي ، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الجامعة التونسية، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، سلسلة من تراثنا، رقم1، 1985.

القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت821هـ/1418م):

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: يوسف علي طويل، ط1، دار الفكر ، دمشق، 1987.
- مآثر الإنافة في مآثر الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد خراج، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1985

ابن القنفذ أبو العباس أحمد (ت810هـ/1407م):

- أنس الفقير وعز الحقير، تحقيق: محمد الفاسي، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965.
- شرف الطالب في أسنى المطالب في كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق: أحمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التراجم رقم2، (د.ت).
- الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، سلسلة نفائس المخطوطات، المكتبة التاريخية، رقم5، 1968.
- كتاب الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، ط3، منشورات، دار الآفاق الجديدة، بيروت، سلسلة ذخائر التراث العربي، المكتبة الجزائرية، 1980.

الكتبي محمد بن شاكر (ت764هـ/1362م):

- فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، (د.ت).

ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل (707-774هـ/1301-1372م): البداية والنهاية، دار الفكر العربي، (د.ت).

الكناني محمد بن صالح بن عيسى (ت1292هـ/1875م):

- تكميل الصلحاء والأعياء لمعالم الإلمان، تحقيق: محمد العنابي، ط1، المكتبة العتيقة، تونس، 1970.

مارمول كربخال (ت أواخر 10هـ/16م):

- إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، 1988-1989.

مالك بن أنس (95-197هـ/913-812م):

- المدونة الكبرى، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- الموطأ، فهرسة وتقديم: قسم الدراسات بدار الكتاب العربي، ط1، دار الريان للتراث، القاهرة، 1988

الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (364-450هـ/994-1058م):

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط3، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1973.
- تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق: محيي هلال السرحان وحسن السرحان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- درر السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، دار الوطني، الرياض، 1987.
- نصيحة الملوك، تحقيق: خضر محمد خضر، ط1، مكتبة الفلاح، سلسلة من التراث السياسي الإسلامي، الكويت، 1983.

مجهول (كان حيا 783هـ/1381م):

- الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديثة، 1997.

مجهول (كان حيا بين 710-731هـ/1310-1330م):

• الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، تحقيق: محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1920.

- مجهول (كان حيا سنة 880هـ/1475م):

• "كتاب ذكر بعض مشاهير فاس في القديم"، تحقيق: عبد القادر زمامة، مجلة البحث العلمي، ع3، 1964.

- المجيلدي (أحمد سعيد (ت 1094هـ/1683م)):

•كتاب التيسير في أحكام التسعير، تحقيق: موسى لقبال، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- المقدسي تقي الدين أبي محمد عبد الغني عبد الواحد الحنبلي (541-600هـ/1146-1204م):

• العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام مما انفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مكتبة السنة، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1407هـ.

- المرادي أبو بكر محمد بن الحسن الحضري القيرواني (ت489هـ/1095م):

• كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

- ابن مرزوق الخطيب (أبو عبد الله محمد (711-781هـ/1311-1379م)):

• المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمد بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- ابن مريم أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الشريف المليتي المديوني (كان حيا سنة 1011هـ/1602م):

• البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تقديم: عبد الرحمان طالب، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1986.

- مسلم أبو الحسن بن الحجاج النيسابوري القشيري (206-261هـ/821-874م):

• صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

المقري أبو العباس أحمد (986-1041هـ/1578-1631م):

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: أحمد أعراب سعيد وعبد السلام الهراس، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، 1978.
- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1997.

المقري أبو عبد الله محمد (ولد بعد 714-ت758هـ/1314-1356م):

- القواعد، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، معهد البحوث الفقهية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، (د.ت).

المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ/1441م):

- كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرزية، مطبعة الأوفست، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، القاهرة، (د.ت).

ابن المقفع أبو عبد الله روزبه بن داذويه بن المقفع (109-145هـ/727-762م):

- الأدب الكبير ضمن آثار ابن المقفع، تقديم وإشراف: عمر أبو النصر، ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1966.
- "رسالة في "الصحابة" ضمن كتاب أحمد صفوة زكي: جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
- كليلة ودمنة، ضمن آثار ابن المقفع. تقديم وإشراف: عمر أبو النصر، ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1966.

المكي أبو طالب (ت386هـ/996م):

- كتاب قوت القلوب الكتاب الجامع في التصوف وتربية المريدين، تحقيق: عبد المنعم الحفني، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1991.

ابن منظور أبو عبد الله محمد الأفريقي المصري (630-711هـ/1232-1311م):

- لسان العرب، تحقيق: عبد المنعم الحفني، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1991.

ابن منظور أبو عبد الله محمد الأفريقي المصري (630-711هـ/1232-1311م):

- لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).

النبهاني أبو الحسن بن عبد الله (713-كان حيا سنة 793هـ/1313-1390م):

- تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب (ت380هـ/990م):

- الفهرست، ضبط وشرح يوسف علي طويل، فهارس، أحمد شمس الدين، ط2، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002.

النعيمي عبد القادر بن محمد الدمشقي (ت 978هـ/1570م):

- الدارس في تاريخ المدارس، فهارس: شمس الدين إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، 1990.

النميري أبو القاسم برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن الحاج (713-ت بعد 774هـ/1313-1372م:

- فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والتراب، تحقيق: محمد بن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، الرباط، 1990.

النويري أحمد بن عبد الوهاب (ت732هـ/1331م):

- تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط-إفريقيا والمغرب والأندلس وصقلية واقريطش من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: أحمد مصطفى أبو ضيف، دار النشر المغربية، (د.ت).

أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت395هـ/1004م):

- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، (د.ت).

الوزان (الحسن بن محمد (كان حيا سنة 957هـ/1550م)):

- وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضري، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، المغرب، 1983.

الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي (783-914هـ/1381-1508م):

- كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، تحقيق: محمد الأمين بلغيث، لاقوميك، (د.م)، 1985.

- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علمـــاء إفريقيـــة والأندلـــس والمغرب، تحقيق: جماعة من الفقهاء، إشراف: محمد حجـــي، وزارة الأوقـــاف والشؤون الإسلامية، الرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
- وفيات الونشريسي، تحقيق: محمد حجي في كتابه ألف سنة من الوفيات فـــي ثلاث كتب، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، سلســـلة التراجم، رقم2، (د.ت).

ياقوت الحموي أبو عبد الله بن عبد الملك الروحي الحموي (ت626هـــ/1228م):

- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، دار الكتب العلميـــة، بيروت.
- معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بن علي الكومي (558-580هـــ/1162-1184م):

- "رسالة الجهاد"، ضمن كتاب أبو عبد الله بن تومرت أعز ما يطلـــب، تحقيـــق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت284هـــ/891م):

- كتاب البلدان، مطبعة بريل ليدن، (د.ت).

ثالثا: الرسائل الجامعية المرقونة

بشاري لطيفة: التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن (7-10هـــ/13-16م)، ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: موسى لقبال، معـــهد التـــاريخ، جامعة الجزائر، 1986-1987.

بلمهدي يوسف: البعد الزماني والمكاني وأثرهما في الفتوى: بحث لنيل درجة الماجستير فـــي الفقه وأصوله، إشراف: إسماعيل يحيى رضوان، معهد الشريعة، جامعة الأمـــير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1996.

بوحلاسة نوار: الشعر الزياني (633-962هـــ/1235-1554م)، ماجستير في الأدب، إشـــراف: جودت الركابي، معهد الآداب واللغة، جامعة قسنطينة، 1989.

بوشامة عاشور: علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب والأندلس (626-981هـــ/1228م-1573)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: حسن أحمد محمـــود، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1991.

بونابي الطاهر: الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين السادس والسابع الهجريين 12-13 الميلاديين، رسالة ماجستير، إشراف: عبد العزيز فيلالي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2000.

بيرم عبد المجيد: اختلاف روايات الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء، رسالة ماجستير، إشراف: نور الدين عتر، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، جامعة الجزائر، 1993.

حديدي الطيب: الشورى في الإسلام أهلها ومدى إلزامها، رسالة ماجستير، معهد الوطني العالي لأصول الدين، الجزائر، 1991.

حساني نبيلة: القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الحميد حاجيات، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998.

حسين بن عبد الله: علاقة العلماء بالسلطة بإفريقية في العهد الحفيصي، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم والآداب الإنسانية، جامعة تونس، 1982.

بن حمادي عمر: الفقهاء في عصر المرابطين، شهادة التعمق في البحث، إشراف: محمد طالبي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تونس الأولى، 1987.

دي برمان ألفريد: مذكرات ابن الحاج النميري، (745هـ/1344م)، تحقيق ودراسة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: عبد العزيز الأهواني، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة وهران (دت).

راجعي زكية العربي: الزخارف الجدارية في المغرب الأوسط من بداية العصر الحمادي إلى نهاية العصر المريني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، إشراف: السيد عبد العزيز سالم، محمود المليجي، قسم: التاريخ والآثار المصرية الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1993.

روان محمد الصالح: المعارضة السياسية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية، معهد الشريعة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني -دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية-، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: موسى لقبال، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.

لعروج عبد العزيز : المباني المرينية في إمارة تلمسان الزيانية دراسة أثرية معمارية وفنية، رسالة دكتوراه في الآثار الإسلامية، إشراف: عبد الحميد حاجيات، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1999.

لقريز العربي: مدارس السلطان أبي الحسن علي مدرسة سيدي أبي مدين نموذجا، دراسة أثرية وفنية، رسالة ماجستير في الفنون الشعبية، إشراف: عبد الحميد حاجيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2000-2001.

مجاني بوبة: النظم الإدارية في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي (296-362هـ/909-973م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: محمود إسماعيل عبد الرازق، قسم التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1995.

مطروح أم الخير: تطور المحراب في عمارة المغرب الأوسط، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، إشراف: صالح بن قربة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1993-1994.

رابعا: الدراسات باللغة العربية

الإبراهيمي موسى إبراهيم: المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي، تقديم: مصطفى سعيد الخن، دار عمار، شركة الشهاب، الجزائر، سلسلة دراسات إسلامية منهجية هادفة، رقم4، 1989.

أبيض مكلة: "كتب التراجم ومكانتها في دراسة الثقافة العربية الإسلامية"، الفكر العربي، ع27، 1982.

أبو الأجفان محمد الهادي:

الإمام أبو عبد الله محمد المقري التلمساني، الدار العربية للكتاب، 1988.

العلاقات ما بين فقهاء المغرب خلال القرون: الثامن والتاسع الهجري، أشغال ملتقى تونس 19-24، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، رقم9، 1983.

أحمد علي: "القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح حتى نهاية القرن التاسع الهجري"، دراسات تاريخية، دمشق، ع53-54، 1995.

الإدريسي علي: الإمامة عند تومرت، دراسة مقارنة مع الاثني عشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

أدونيس علي أحمد سعيد: الثابت والمتحول، بحث في الاتباع والإبداع عند العرب، الجزء الأول، الأصول، ط4، دار العودة، بيروت، 1983.

إسماعيل محمود:

الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، الكويت، 1993.

دراسات في الفكر والتاريخ الإسلامي، سينا للنشر، مصر، 1993.

سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، محاولة تنظير، الجزء الأول، طور التكوين، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1980.

فرق الشيعة بين التفكير السياسي والنفي الديني، ط1، سينا للنشر، (د.م)، 1995.

المدخل إلى العلوم السياسية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986.

نهاية أسطورة نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا، ط1، عامر للطباعة المنصورة، مصر، 1996.

أمين محمد محد: "الأوقاف ونظام التعليم في العصور الوسطى دراسة تطبيقية على نظم التعليم في مصر في عصر سلاطين الممالك"، ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 1983.

الأهواني أحمد فؤاد: التربية في الإسلام، دار المعارف، مصر، سلسلة دراسات في التربية، 1983.

الأهواني عبد العزيز: "كتب برامج العلماء في الأندلس"، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول، الجزء الأول، ماي، 1955.

أوملبل علي:

الخطاب التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، (د.ت).

السلطة السياسية والسلطة الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

الباحسين يعقوب بن عبد الوهاب: القواعد الفقهية، المبادئ، المقومات، المصادر الدليلية، التطور دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تاريخية، ط1، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، 1998.

البخاري خمانة: التعليم عند الغزالي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

بدوي أحمد جلول: "من أعلامنا الشريف أبو عبد الله التلمساني"، الأصالة، ع4، 1971.

بدوي عبد الرحمان: مؤلفات ابن خلدون، ط2، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1979.

البزاز محمد الأمين: "الطاعون الأسود بالمغرب في القرن 14م"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ع10، 1991.

بلبع محمد توفيق: "المسجد والحياة في المدينة الإسلامية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع1، 1980.

بلغيث محمد الأمين: النظرية السياسية عند المرادي وأثرها في المغرب والأندلس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

بنسعيد سعيد العلوي:

الخطاب الأشعري-مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي، ط1، دار المنتخب العربي، 1992.

دولة الخلافة -دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي-، دار النشر، الغربية، الدار البيضاء، (د.ت).

بنعبد الله عبد العزيز:

معلمة الفقه المالكي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1975.

الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية -معلمة المدن والقبائل-، ملحق 2، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1977.

"المولد النبوي واحتفال شعراء المغرب بذكراه"، مجلة دعوة الحق، ع277، 1989.

بوتشيش إبراهيم القادري: تاريخ الغرب الإسلامي قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1994.

"مواقف العلماء الأندلسيين من التحديات الصليبية في الأندلس أبان عصر ملوك الطوائف"، في كتابه إضافات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2002.

بوحوش رابح: البنية اللغوية لبردة البوصيري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

البورنو محمد صدقي بن أحمد: موسوعة القواعد الفقهية، ط2، مكتبة التوبة، الرياض، 1997.

بوروبة رشيد:
"مساجد تلمسان، الأصالة، ع26، 1975.
بوزياني الدراجي: نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
بوزيدي البشير: "أبو سعيد البرادعي وكتابه تهذيب المدونة"، محاضرات ملتقى القيروان، مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى نهاية ق5هـ، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، سلسلة الملتقيات، 15-16-17 افريل، 1994.
بوشرب أحمد: "أزمات القرن 14 ودورها في تغيير ميزان القوى لصالح الدول المسيحية المشرفة على الحوض الغربي للأبيض المتوسط"، أعمال الملتقى الدولي الثاني عن ابن خلدون، فرندة، الجزائر، 1-4 يوليو، 1986.
البوعبدلي المهدي:
"أهم الأحداث الفكرية بتلمسان عبر التاريخ ونبذ مجهولة من تاريخ حياة بعض أعلامها"، الأصالة، ع26، ص1975.
"أبو عبد الله محمد بن خميس التلمساني 650-708هـ/1253-1309م"، الأصالة، ع49-50، 1977.
"مراكز الثقافة وخزائن الكتب بالجزائر عبر التاريخ"، نشأتها تطورها آثارها"، الأصالة، ع11، 1972.
بوعزيز يحيى: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1955.
بوعياد محمود: "مخطوطات لم تكتشف، زهر البستان في دولة بني زيان"، ثقافة، ع13، 1975.
بونار رابح:
"أبو بكر محمد بن داود كاتب يغمراسن"، الأصالة، ع3، 1971.
"القاضي سعيد العقباني التلمساني"، الأصالة، ع6، 1972.
التازي عبد الهادي:

"ظاهرة الصوامع المثمنة الشكل شمال المغرب هل هي مستوحاة من شكل قبة الصخرة بالمسجد الأقصى"، مجلة جمعية الأثريين العرب، القاهرة، ع1، 2000.

"لماذا عيد المولد في الغرب الإسلامي؟ الأسباب التي كانت وراء إنشائه بعد أن لم يكن في عهد الأدارسة ولا في عهد المرابطين والموحدين"، مجلة دعوة الحق، ع277، 1989.

ابن تاويت محمد: الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1983.

التميمي عبد الجليل: "كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، معلمة ببليوغرافية للأعلام المغاربة، المجلة التاريخية، ع11، 1984.

توات الطاهر محمد:

آدب الرسائل في المغرب العربي في القرنين السابع والثامن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

ابن خميس شعره ونثره، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

التواتي عبد الكريم: "مظاهر الثقافة والفكر لعهد بني مرين"، مجلة دعوة الحق، ع249، 1985.

الجابري محمد عابد:

التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ط1، المركز الثقافي العربي، 1991.

"التراث والعمل السياسي"، الثقافة، ع79، 1984.

تكوين العقل العربي، الجزء الأول، نقد العقل العربي، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1985.

الجابري محمد عابد:

الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، نقد العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

فكر ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المثقفون في الحضارة العربية-محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

المسألة الثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة الثقافة القومية، رقم25، 1994.

جحا فريد: أبو حامد الغزالي سيرته مؤلفاته مصادر دراسته أقوال العلماء فيه مكانته في تاريخ الحضارة، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1986.

الجويلي محمد: الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، تونس، 1992.

أبو جيب سعدي: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، ط2، دار الفكر، دمشق، 1988.

حاجيات عبد الحميد:

أبو حمو موسى الزياني حياته وآثاره، ط2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

"إحياء الدولة الزيانية"، ضمن كتاب الجزائر في التاريخ، الجزء الثالث، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

"تلمسان مركز إشعاع ثقافي في المغرب الأوسط"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، ع10، 1997.

"الحياة الفكرية بالجزائر في عهد بني زيان"، في كتاب الجزائر في التاريخ، الجزء الثالث العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياسة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

"الحياة الفكرية بتلمسان"، الأصالة، ع26، 1975.

حرب علي: لعبة المعنى فصول في نقد الإنسان، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

الحريري محمد عيسى: تاريخ المغرب الإسلامي في العصر المريني (610-829هـ/1213-1465م)، ط1، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، دت.

حسان محمد حسان: جمال الدين نادية: مدارس التربية في الحضارة الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984.

حسن محمد: المدينة والبادية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، مجلد 32، 1999.

حسين حسن: ثلاثية البردة بردة الرسول ﷺ، مكتبة مدبولي، قطر، 1987.

الحفناوي أبو القاسم محمد: تعريف الخلف برجال السلف، ط2، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، تونس، 1985.

حمادي عبد الله: دراسات في الأدب المغربي القديم، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، 1986.

حنفي حسن:

"التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم"، القسم الأول، في كتاب: مفاهيم العلم والتراث، المعهد العالمي الفكر الإسلامي، 1981.

قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر، الجزء الأول، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.

خرماش محمد: "نظام التعليم بالقرويين بين القديم والحديث قراءة في الاصطلاحات التربوية"، مجلة الحضارة الإسلامية، وهران، ع1، 1993.

دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي، أحمد الشنقاوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، انتشارات جيهان، تهران، 1933.

الدرقاش الهادي: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت، دمشق، 1989.

درنيفة محمد أحمد: معجم أعلام شعراء المدح النبوي، قدم له وضبط أشعاره: ياسين الأيوبي، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1966.

درويش عدنان: "كتب التراجم منجم التاريخ العربي"، الفكر العربي، ع27، 1982.

درياس الأخضر ودوبالي حنان: جامع المسكوكات العربية بالمتاحف الجزائرية، الجزء الأول، متاحف الشرق الجزائري، الإشراف الفني: أحمد الرفاعي، الجزائر، (د.ت).

دهينة عطاء الله:

"الحصار الطويل"، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ، الجزء الثالث، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

"الدولة الزيانية في عهد يغمراسن"، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ، ج3، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

"العصر الذهبي للزيانيين"، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ، الجزء الثالث، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

"العلاقات التجارية بين المغرب والسودان عبر الصحراء من القرن السادس إلى الثامن الهجري ودور تلمسان في هذا الميدان"، الأصالة، ع26، 1975.

"الغزو المريني"، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ، الجزء الثالث، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

بن ذياب أحمد: "من أعلام الجزائر الأمجاد أبو علي منصور بن عبد الله الزواوي البجائي التلمساني"، الثقافة، ع107-108، 1995.

الرحموني محمد الشريف: نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع للهجري، الدار العربية للكتاب، دم، 1983.

الرديني عبد الكريم: مباحث في تاريخ الحديث ومصطلحه، شركة الشهاب، الجزائر، 1990.

رواس محمد، صادق قنيبي حامد: معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس، بيروت، 1988.

الزحيلي وهبة: أصول الفقه الإسلامي، ط1، دار الفكر، الجزائر، دمشق، 1986.

الزركلي خير الدين: الأعلام -قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط1، دار العلم للملايين، 1995.

أبو زهرة محمد: الخطابة أصولها تاريخها في أزها عصورها عند العرب، دار الفكر العربي، (د.ت).

زيادة خالد: كاتب السلطان حرفة الفقهاء والمثقفين، ط1، رياض الريس، للكتب والنشر، لندن، قبرص، 1991.

زيد بن عبد الكريم زيد: "وظيفة المسجد في المجتمع"، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع11، 1994.

زيعور شفيق محمد: الفكر التربوي عند العلموي، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1986.

الساهي شوقي عبده: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي-نشأته، مراحل تطوره، أعلامه، مدارسه، مذاهبه، أدلة الأحكام، الحكم الشرعي، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مؤسسة علي الصباح للنشر، والتوزيع، الكويت، 1989.

سركيس يوسف إلياس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، لبنان، 1928.

سسكين فؤاد:

"مكانة المسلمين والعرب في تاريخ الرياضيات"، الثقافة، ع96، 1986.

سعد الدين محمد منير: العلماء عند المسلمين مكانتهم... ودورهم في المجتمع، ط1، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

سعيدوني ناصر الدين: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.

سعيدي محمد: "العائلة عاداتها وتقاليدها بين الماضي والحاضر، الظاهرة الاحتفالية بالأعياد نموذجا"، مجلة إنسانيات، ع4، 1998.

السلاوي أحمد بن خالد الناصري: كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب العربي، 1954.

السنوسي حسن: تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي من عصر الإسلام الأول إلى عصر فاروق الأول، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1948.

السيد رضوان:

"أبو الحسن الماوردي في سياسة الملك"، الفكر العربي، ع23، 1981.

"أبو حنيفة والمنهج التربوي الإسلامي"، مجلة الفكر العربي، ع21، 1981.

الشامي علي: "الخطابة والسياسة"، الفكر العربي، ع22، 1981.

شرف عبد العزيز: "التفسير الإعلامي للمدائح النبوية في الأندلس"، مجلة الحضارة الإسلامية، وهران، ع1، 1993.

شعبان محمد إسماعيل: أصول الفقه تاريخه ورجاله، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1981.

ابن شقرون أحمد: "علم النوازل بالمغرب"، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات، 1983-1987.

شلبي أحمد: التربية والتعليم في الفكر الإسلامي جوانب التاريخ والنظم والفلسفة، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سلسلة موسوعة الحضارة الإسلامية، رقم5، 1992.

شلق الفضل: الأمة والدولة، جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993.

شمس الدين عبد الأمير:

المذهب التربوي عند الإمام الغزالي، ط1، دار إقرأ، بيروت، 1985.

الفكر التربوي عند ابن جماعة، ط1، دار إقرأ، بيروت، 1984.

الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، ط1، دار إقرأ، بيروت، 1984.

الفكر التربوي عند ابن سحنون والقابسي، ط1، دار إقرأ، بيروت، 1985.

الشيباني محمد بن أحمد: "أبو الحسن اللخمي واختياراته في الفقه المالكي"، محاضرات ملتقى القيروان مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى نهاية ق5هـ، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، سلسلة الملتقيات، 15-16-17، أفريل، 1994.

صاري جيلالي: "أضواء على حياة وتراث أبي العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني"، الثقافة، ع90، ص1985.

صغير عبد المجيد: الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلامي -قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، دار المنتخب، بيروت، 1994.

الصمدي خالد: "مجالس الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري"، مجلة الحضارة الإسلامية، عدد خاص بالملتقى الدولي حول المراكز الثقافية في المغرب الإسلامي، وهران، ع1، 1993.

الطالبي محمد: "منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة وكتاب العبر"، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، ع3، 1980.

الطمار محمد: تاريخ الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).

طوالبي نور الدين: "الدين والطقوس والتغيرات"، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1988.

الطيبي أمين توفيق: "كتب التراجم وأهميتها للباحث في تاريخ الأندلس الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ع12، 1995.

عارف محمد نصر: في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، تقديم: منى أبو الفضل، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، أمريكا، 1994.

العامري نيللي سلامة: الولاية والمجمع مساهمة في التاريخ الديني والاجتماعي الإفريقي في العهد الحفصي، تقديم: هشام جعيط، منشورات كلية الآداب عنوبة، تونس، 2001.

بن عباس جلال الدين: "الفقيه الإسلامي الدهاء والتمدد والبحث عن دور في الثقافة السياسية للمجتمع العربي الوسيط"، الحياة الثقافية، ع107، 1996.

عبد الدايم عبد الله: التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

عبد السلام أحمد: دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، الحلقة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع، 1978.

عبد الكريم فتحي: الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي -دراسة مقارنة-، مكتبة القاهرة، 1977.

ابن عبد الكريم محمد: المقري وكتابه نفح الطيب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (دت).

عبد الله عبد الغني بسيوني: نظرية الدولة في الإسلام، بحث مقارن في الدعائم الرئيسية للدولة الإسلامية والأسس الدستورية والقانونية الدار الجامعية، مصر، 1986.

العجمي أبو اليزيد أبو اليزيد:

"مكانة الفقهاء في الفكر الإسلامي"، أضواء الشريعة، السعودية، ع15، 1404هـ.

الفقهاء وبحوث العقيدة الإسلامية الموقف والمناهج، دار الهدية، مصر، 1991.

عدواني محمد الطاهر: "في منهج السياسة والحضارة عند ابن خلدون"، أعمال الملتقى الدولي الأول لابن خلدون، فرندة، تيارت، 1-4 سبتمبر، 1983.

العروي عبد الله:

مجمل تاريخ المغرب، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

مفهوم التاريخ، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1993.

مفهوم الدولة، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1983.

عزروذي حسن: "التأليف في القراءات القرآنية وخصائصه بالمغرب والأندلس في القرن الثامن الهجري"، مجلة الحضارة الإسلامية، وهران، ع1، 1993.

العسلي كامل جميل: "مؤسسة الأوقاف ومدارس بيت المقدس"، ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، 1983.

علام عبد الله علي: الدعوة الموحدية بالمغرب، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1964.

العلام عزالدين: السلطة والسياسة في الأدب السلطاني، ط1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991.

العلوي التقي: "أصول المغربة، القسم البربري"، البحث العلمي، ع33، 1982.

علي محمد إبراهيم أحمد: "إصطلاح المذهب عند المالكية"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، دور التطور، ع22، 1994، دور الاستقرار، ع41، 1999.

أبو علي نبيل خالد رباح: نقد النثر في تراث العرب النقدي حتى نهاية العصر العباسي 656هـ، إشراف: محمد زغلول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993.

العمري أكرم ضياء: قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، سلسلة كتاب الأمة، رقم 40، 1414هـ.

ابن عميرة لطيفة: "الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الزيانية"، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ع8، 1993.

عنان محمد عبد الله:

ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، ط3، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965.

دولة الإسلام في الأندلس -العصر الثالث- القسم الأول عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

لسان الدين بن الخطيب حياته وتراثه الفكري، ط3، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965.

عيسى بك أحمد: معجم الأطباء من سنة 650هـ إلى يومنا هذا، ط1، كلية الطب، جامعة فؤاد الأول، مصر، 1942.

عيسى لطفي: مدخل لدراسة مميزات الذهنية المغاربية خلال القرن السابع عشر، مراس للنشر، تونس، 1994.

عيسى محمد عبد الحميد: تاريخ التعليم في الأندلس، إشراف: لويس سواريت قرنا نديت، ط1، دار الفكر العربي، 1982.

أبو الفتوح عبد المجيد: التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، 1983.

القابسي نجاح: "المعاهد والمؤسسات التعليمية في العلم الإسلامي"، وقائع ومحاضرات المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية، سوريا، 1981.

القاضي وداد:

"نبذة عن المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع الهجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي"، مجلة الفكر العربي، ع21، 1981.

"النظرية السياسية للسلطات أبي حمو موسى الزياني الثاني ومكانتها بين النظريات السياسية المعاصرة لها"، الأصالة، ع27، 1975.

القبلي محمد:

الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، علائق وتفاعل، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

مراجعات حول المجتمع والثقافة المغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، تونس، 1987.

بن قربة صالح: المئذنة المغربية الأندلسية في العصور الوسطى -دراسة معمارية وفنية-، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

قرقور يوسف: "الأعمال الرياضية لابن القنفد(ت810هـ/1401م)"، سيرتا، ع11، 1998.

قلعجي محمد رواس، قنيبي حامد صادق: معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس، بيروت، 1988.

قنبر محمود: دراسات تراثية في التربية الإسلامية، ط1، دار الثقافة، الدوحة، 1992.

الكتاني عبد الحي: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، اعتناء إحسان عباس، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ت).

كحالة عمر رضا: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).

كنون عبد الله:

أدب الفقهاء، ط2، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، 1964.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أبو العباس العزفي، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، سلسلة ذكريات مشاهير رجال المغرب، رقم27، 1960.

النبوغ المغربي، ط2، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1961.

لعرج عبد العزيز:

"حفرية المنصورة بتلمسان، من الإعداد إلى المحافظة الأسس والطرق"، ضمن دراسات في آثار الوطن العربي، كتاب الملتقي الثالث لجمعية الأثريين العرب"، الندوة العلمية الثانية، 12-13 نوفمبر، 2000، المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، القاهرة.

"المدارس الإسلامية دواعي نشأتها وظروف تطورها وانتشارها" القسم الأول" دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، ع1، 2001.

لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1971.

مؤنس حسين: شيوخ العصر في الأندلس، ط1، دار الرشاد، القاهرة، 1997.

مبارك زكي: المدائح النبوية في الأدب العربي، ط2، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1961.

مبروك علي: عن الإمامة والسياسة والخطاب التاريخي في علم العقائد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002.

مجاني بوبة: "المدرسة الحفصية نظامها ومواردها"، مجلة العلوم الإنسانية، ع12.

محاضرات ملتقى الإمام سحنون -تنظيم مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان 13-14-15 ديسمبر 1991، ط1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 1993.

محاضرات ملتقى القيروان مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى نهاية ق5هـ، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، سلسلة الملتقيات، 15-16-17 أفريل، 1994.

محفوظ محمد: تراجم المؤلفين التونسي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.

محمد الشريف: ملاحظات منهجية لقراءات جديدة لكتب التراجم المغربية الأندلسية، قراءة جديدة لكتب التراجم المغربية، الأندلسية: قراءة في كتاب "عالم علماء الأندلس"،

لدومنيك أورفوا"، في كتاب: التراث المغربي والأندلسي القراءة والتوثيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب، 1991

مخلوف محمد بن محمد: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

المركشي عباس بن إبراهيم: الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام، ط1، المطبعة الجديدة، فاس، دت.

مرتاض عبد الملك: "حركة الشعر المولدي في تلمسان على عهد أبي حمو الثاني"، الأصالة، ع26، 1975.

المرير محمد: الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية، تقديم وتنسيق: وتنظيم فهارس: الفريد البستاني، منشورات معهد الجنرال فرانكو للأبحاث العربية الإسبانية، تطوان، 1951.

مزيان عبد المجيد: "التوازن بين الفكر الديني والفكر العلمي عند ابن خلدون، مجلة الفكر العربي، بيروت، ع16، 1980.

المسعودي محمد مهدي: العلماء والمعلمون بالمجتمع المغربي في القرون الإسلامية الأولى، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1993.

المطوي محمد لعروسي: السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

معروف ناجي: علماء النظاميات ومدارس المشرق الإسلامي، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1973.

ابن منصور عبد الوهاب: المنتخب النفيس من شعر أبي عبد الله بن خميس، ط1، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1365هـ.

المنوني محمد:

العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، ط2، مطبوعات، دار الغرب الإسلامي للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1977.

المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، ج1، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1983.

ورقات عن حضارة المرينيين، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1960.

موسى جلال محمد: نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

موسى عز الدين عمرو: الموحدين في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991.

موسوعة الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1990.

المولى هيام: "طبيعة العلاقة بين العالم والمتعلم في نماذج من الفكر التربوي الإسلامي"، الفكر العربي، ع21، 1981.

النجار عبد الحميد:

فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

المهدي بن تومرت أبو عبد الله محمد (ت524هـ/1129م)، حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

ابن نواب الدين عبد الرب: الدراسة النظرية للخطابة، ط1، دار العاصمة، العربية السعودية، سلسلة أصول الدعوة وطرقها، رقم3، 1413هـ.

نويهض عادل:

معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1980.

معجم المفسرين من مصدر الإسلام حتى العصر الحاضر، تقديم: حسن خالد، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1986.

النيفر الشاذلي: "البرادعي وتهذيب المدونة"، محاضرات ملتقى القيروان مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى نهاية ق5هـ، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، سلسلة الملتقيات 15-16-17 أفريل، 1994.

هلال عمار: العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين الميلاديين (3-14هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

هالم هاينز: "أصول المدرسة في الإسلام"، الفكر العربي، ع20، 1981.

الوشلي عبد القاسم: المسجد ونشاطه الاجتماعي على مدار التاريخ، ط1، مؤسسة الكتاب الثقافية، 1990.

الولي طه:

"التعليم عند المسلمين في بداياته وتطوراته عبر مراحله ومناهجه ومؤسساته"، الفكر العربي، ع20، 1981.

المسجد في الإسلام، ط1، دار العلم للملايين، 1988.

ياسين عبد الجواد: السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1998.

خامسا. الدراسات المترجمة إلى العربية:

أحمد منير الدين: تاريخ التعليم عند المسلمين والمكانة الاجتماعية لعلمائهم حتى القرن الخامس الهجري مستقاة من "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، ترجمة: سامي الصقار، دار المريخ، الرياض، 1981.

أركون محمد: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط2، مركز الإنماء القومي، بيروت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996.

إدريس الهادي روجي:

الدولة الصنهاجية تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.

"المجتمع في المغرب بعد زوال الموحدين"، في كتاب: تاريخ إفريقيا العام، الجزء الرابع، إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، إشراف: ج.ت. نياني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، 1988.

- بروفيليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- بروتشفيك روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- بورويبة رشيد: "الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينيين"، تعريب: محمد بلقدار، ضمن كتاب الجزائر في التاريخ، الجزء الثالث، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

"الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية"، ترجمة: شبوح إبراهيم، الشركة الوطنيـــة للنشـــر والتوزيع، الجزائر، 1979.

بيل ألفريد: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح حتى اليوم، ترجمة: عبد الرحمـــن بدوي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

لاكوست إيف: العلامة ابن خلدون، ترجمة: سليمان ميشال، ط1، دار ابن خلدون، بـــيروت، 1974.

موراني ميلكوش: دراسات في مصادر الفقه المالكي، ترجمة: سعيد بحيري، عمـــر صـــابر عبد الجليل، حنفي محمد شاد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

سادسا: الدراسات باللغات الأجنبية:

- Bel (Alfred) : ''Une épitaphe tlemcennienne du XV^e siècle de J.C'', *Revue Africaine* premier congrès de la fédération des sociétés savantes de l'Afrique du Nord, Alger, 10-11 Juin, 1935.
- Bouali (Sid Ahmed) : *Les deux grands sièges de Tlemcen dans l'histoire et la légende*, Entreprise nationale du livre, Alger, (S.D).
- Brosselard (Charles):
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen'', *Revue Africaine*, N°14, 1958.
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen IV Mosquée Aulad el.Imam'', *Revue Africaine*, 1859.
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : V, Tombeau de Sidi Mohamed Ibn Abi Amer'', *Revue Africaine*, N°16, 1859.
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : VII, El Mansoura, *Revue Africaine*, N°17, 1859.
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : IX, Mosquée et Medersa de Sidi Bomedien'', *Revue Africaine*, N°18, 1859.
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : III, mosquée de l'Hacen au Bel Hacen'', *Revue Africaine*, N°21, 1860.
  - ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : XIV, la condée royale de Tlemcen, le quartier France Del Kisseria'', *Revue Africaine*, N°1, 1861.

- ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : XV, mosquée Sidi Zekri'', *Revue Africaine*, N°27, 1861.
- ''Les inscriptions arabes de Tlemcen : XIX, Tombeau des familles El Makkari et EL Okbani '', *Revue Africaine*, N°30, 1861.
- 'Mémoire épigraphique et historique sur les tombeaux des émirs des Beni Zeiyan et de Bouabdili dernier roi de Grendade découverts à Tlemcen'' : *Journal Asiatique*, N°7, 1876.

- Brunchving (Robert) : ''Quelques remarques historiques sur les medersas de Tunisie'', *Revue Tunisienne*, N°6, 1931.

- Golvin (Lucien):
  - *La mosquée, ses origines, sa morphologie, ses diverses fonctions ; son rôle dans la vie musulmane, plus spécialement en Afrique du Nord*, Bibliothèque de l'institut d'études supérieures islamiques d'Alger, 1960.
  - ''Quelques réflexions sur la grande mosquée de Tlemcen'' : *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N°1, 1966.

- Demeerseman (A) : ''Recherche tunisienne sur le malikisme ifriqiyen'', IBLA, N°101, 1963.

- Devisse (Jean) : ''Routes de commerce et échange en Afrique occidentale relation, avec la méditerranée un essai sur le commerce africain médiéval du XI^{e} au XVI^{e} siècle'', *Revue d'histoire économique et sociale*, Paris, N°50, T II, 1972.

- Dhina (Atallah) :
  - *Le royaume Abdelwadide à l'époque d'Abou Hammou Mossa 1er et d'Abou Tachfin*, 1er, Office des publications universitaires, ENAL, Alger , (S.D).
  - *Les Etats de l'Occident musulman aux XIII^{e} et XIV et XV^{e} siècles institutions gouverne et administratives*, Office des publications universitaires, ENAL, Alger, 1984.

- Ben Hamadi (Omar): ''Abù L'Hassan Ali, le qâdi almoravide, mentionné dans une inscription de la grande mosquée de Tlemcen'', *IBLA*, N°55, 1985.

- Idris (Hady Roger): ''L'aube du malikisme ifriqiyen'', *Studia Islamica*, N°33, 1971.

- Lawless (Richard) and Bowker (Gerald Blake): *Tlemcen Continuity and Change in Algéria islamic Town, the contre for middle Eastern*, New York, London and Islamic studies of The university of Durham, (S.D).

- Marçais (Georges):

  - ''Note sur l'épitaphe d'un savant tlemcenien : Abù Mûssa fils de l'imâm'', *Revue Africaine*, 1918.

  - ''Tlemcen ville d'art et d'histoire'', *Revue Africaine*, (congrès de la fédération des sociétés savantes de l'Afrique du Nord, Tlemcen 14-17 avril 1936', Ed de la société historique algérienne, T1.

- Mu'anis (Hocine): ''Le malikisme et l'échec des Fatimides in Ifriqiya'', *études d'orientalisme d'éditées à la mémoire de Levi Provencal*, T1, Maissonneuve et Larousse, Paris, 1962.

- Abu Nasr (Jamil). N: *History of the Maghrib*, 2 Ed, Combridges UniversityPress, London, New York, 1975.

الفهارس

أولا: فهرس الجداول

ثانيا: فهرس الملاحق

ثالثا: فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قضاة حضرة تلمسان من خلال بغية الرواد ليحيى بن خلدون	134
02	الانتماء الجغرافي لقضاة حضرة تلمسان	146
03	وظائف قضاة الحضرة	150
04	المكانة العلمية للأساتذة	208
05	الرحلات العلمية للأساتذة	221
06	دور الأساتذة في مجال التدريس	224
07	الأساتذة الذين تولوا مناصب بالدولة الزيانية	230
08	الانتماء الجغرافي لمدرسي تلمسان	233
09	العلوم التي برز وشارك وألف فيها كبار فقهاء تلمسان	236
10	العلوم التي برز وألف فيها كبار فقهاء تلمسان	239
11	الأساتذة البارزون والمشاركون في عدد من العلوم	242

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	علاقة ابن مرزوق الخطيب بأبي الحسن المريني والوظائف التي تولاها له ما بين سنتي (737-750هـ/1336-1349م).	304
02	الحوار الذي دار بين أبي تاشفين الأول وأبي العباس بن مرزوق	305
03	دخول ابن مرزوق الخطيب في خدمة أبي حمو موسى الثاني	306
04	الإنعام الذي خصّ به أبي حمو موسى الثاني ابن مرزوق الخطيب وأبي البركات الغرموني في حجهما لبيت الله الحرام	306
05	فتوى أبو موسى بن الإمام "في صرف مازاد عن أحباس مسجد في مسجد آخر"	307
06	فتوى أبو عثمان العقباني "في صرف ما زاد عن أحباس مسجد في وجه آخر من وجوه البر"	308
07	حول الدعاء للسلاطين في الخطبة	309
08	إشراف السلطة على التدريس في المساجد العظام	309
09	المناظرة التي جرت بين أبي زيد بن الإمام وأبي موسى المشذالي في مجلس أبي تاشفين الأول.	310
10	المدرسة اليعقوبية	311
11	الاحتفال بالمولد النبوي بتلمسان سنة (761هـ/1359م)	311
12	الأسـر الفقهية بتلمسان	312
13	أئمـــة تلمســـان	320
14	خطبـــاء تلمســـان	321
15	الأسر التي تولت العمل بالجهاز القضائي	324
16	لائحة بأسعار المشاركين في قصائد المدائح النبوية في البلاط الزياني -السلطان الفقهاء والطلبة	326
17	العلوم المدرسة بالمساجد السلطانية	327
18	طلبة المدارس الزيانية	328

ثالثا: فهرس الموضوعات

الإهداء
شكر وتقدير
المقدمة 2

الباب الأول:
الفقيه والسلطان/ المرجعية والمؤثرات
الفصل الأول:
المرجعية التاريخية لعلاقة الفقيه بالسلطان
أولا: الفقيه والعلم الديني/أي مكانة؟ 44
ثانيا: الآداب والأحكام السلطانية بين التأثير المشرقي والتجاوب المغربي..... 48
ثالثا: الفقهاء والفكر الأشعري /أزمة الرضوخ للواقع السياسي 55
الفصل الثاني:
المؤثرات المغربية في علاقة الفقهاء بالسلطة الزيانية
أولا: الرصيد الزياني في وراثة الدولة الموحدية 62
1-الموحدون والمذهب المالكي/فشل الدعوة 62
2-الفرصة غير المتكافئة مع الحفصيين والمرينيين 68
ثانيا: تلمسان الحاضرة العلمية والسياسية 70
ثالثا: الفقهاء والمنافسة الحفصية المرينية 72
رابعا: اهتمام بني زيان بأهل العلم والصلاح 91
الباب الثاني:
الفقيه والسلطان من خلال الجهاز الديني
الفصل الأول:
الفقيه والسلطان في المسجد بين الخطاب الديني والخطاب السياسي
أولا: اهتمام السلطة الزيانية بالمساجد 104
1-مسجد أكادير 105

2-المسجد الجامع بتاكرارت 106
3-مسجد المشور 107
4-مسجد أبي الحسن 107
5-مسجد ابني الإمام 108
6-مسجد سيدي إبراهيم المصمودي 108
ثانيا: الإمامة 110
ثالثا:الخطابة 116
رابعا: الفتيا 124

الفصل الثاني:

الفقيه والسلطان من خلال مؤسسة القضاء

أولا: قضاء حضرة تلمسان والعملات والمدن والقرى 133
1-قضاء حضرة تلمسان 133
2-قضاء العمالات والمدن والقرى 154
ثانيا: العدالة 159
ثالثا: المظالم 162
1-تعريف ولاية المظالم 162
2-الفرق بين المظالم والقضاء 162
3-متولي المظالم 163
4-صلاحيات والي المظالم من خلال نصيحة أبي حمو موسى الثاني 164
5-الأصناف الواجب حضورهم لمجلس المظالم 165
رابعا: الحسبة 166
خامسا: الشرطة 169

الفصل الثالث:

الفقهاء والاحتفال بالمولد النبوي/ ميلاد نبي أم دعوة لسلطان؟

أولا: الاحتفال بالمولد قبل العصر الزياني 175
ثانيا: موقف فقهاء تلمسان من الاحتفال بالمولد النبوي قبل سنة (760هـ/1358م) 179
ثالثا: الاحتفال بالمولد النبوي عهد أبي حمو موسى الثاني 181

1-الدوافع 181
2-المظاهر 182
رابعا: مشاركة الفقهاء والطلبة 186

الباب الثالث:

الفقيه والسلطان من خلال الجهاز التعليمي

الفصل الأول:

التعليم في الكتاب والمساجد بين حرص الفقهاء واحتواء السلطان

أولا: الكتـــاب ومهنة التأديب 199
ثانيا: المساجد السلطانية قراءة وصفية 203
ثالثا: الفقهاء الأساتذة في المساجد السلطانية إحصاء واستقراء 206
جدول رقم (4): المكانة العلمية للأساتذة 208
جدول رقم (5): الرحلات العلمية للأساتذة 221
جدول رقم (6): دور الأساتذة في مجال التدريس 224
جدول رقم (7): الأساتذة الذين تولوا مناصب بالدولة الزيانية 230
جدول رقم (8): الانتماء الجغرافي لمدرسي تلمسان 233
-أصناف الأساتذة قراءة للجداول 235
رابعا: العلوم المدرسة في المساجد السلطانية قراءة للجداول 244
1-علوم القرآن 245
2-علوم الحديث 247
3-أصول الفقه 251
4-الفقه 252
5-أصول الدين 257
6-علوم اللسان العربي 258
7-التصوف 261
8-العلوم العقلية 262

الفصل الثاني:

التعليم في المجالس السلطانية والمدارس/الفقهاء والسياسة التعليمية

أولا: مجالس أبي تاشفين الفقهية 266

ثانيا: عوامل قيام المدارس الزيانية وموقف فقهاء تلمسان منها 270

1-عوامل قيام المدارس الزيانية 270

2-موقف فقهاء تلمسان من المدارس 275

ثالثا: المدارس الزيانية: العمارة المدرسون والطلبة 277

1-مدرسة ابني الإمام 277

2-المدرسة التاشفينية 279

3-المدرسة اليعقوبية 283

رابعا: أوقاف المدارس وبرنامج الدراسة 288

1-أوقاف المدارس 288

2-برنامج الدراسة 290

خامسا: الطلبة بين المدارس والمساجد السلطانية 293

سادسا: الطلبة والدعم السياسي للسلطة الزيانية 296

الخاتمة 288

الملاحق 304

قائمة المصادر والمراجع..... 330

الفهارس

أولا: فهرس الجداول 375

ثانيا: فهرس الملاحق 376

ثالثا: فهرس الموضوعات 377

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية